جمعية الشباب العرب

دراسة ميدانيّة

العنف والجريمة لدى الشباب في الداخل الفلسطيني

عوامل وسياقات

Coventry University

العنف والجريمة لدى الشباب في الداخل الفلسطيني
عوامل وسياقات

طاقم البحث:
وئام بلعوم (مساهم رئيس)
خالد السيّد (مساهم رئيس)
د. حنين مجادلة
شهرزاد عودة
خليل غرّة
د. مروان درويش (مشرف أكاديمي)
نداء نصّار

تدقيق لغويّ: **هنادي قواسمي**
تصميم: **وائل واكيم**
إصدار: **جمعيّة الشباب العرب - بلدنا**

© جميع الحقوق محفوظة 2022
جمعيّة الشباب العرب بلدنا وجامعة كوفينتري

عنوان المراسلات:
جمعيّة الشباب العرب- بلدنا
شارع البنوك 18
ص.ب 99604، حيفا 31996

هاتف: 97248523035+
فاكس: 97248523427+
بريد الكتروني: org.baladnayouth@info
فايسبوك: جمعيّة الشباب العرب- بلدنا Baladna

محتويات

تـقـديــم 5

منـهـجـيـة البـحــث 9

مدخل لفهم الظاهرة 15

{1} الفصل الأول 57
المكـانــة

{2} الفصل الثاني 83
العـائـد المـادي

{3} الفصل الثالث 141
العنف يولّد عنفاً، حول انعدام الأمن والأمان

{4} الفصل الرابع 161
مؤسسات المجتمع

{5} الفصل الخامس 195
دور الشــرطــة الإسرائيليّة

{6} ملخّص 195

قائمة المقابلات 244

قائمة المراجع 249

محتويات

تـقـديــم

لماذا هذه الدراسة؟

تفاقمت ظاهرةُ العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في أراضي الـ48[1] في السنوات الأخيرة، ووصلت معدّلات القتل فيه إلى درجاتٍ غير مسبوقة. وأصبحت هذه الظاهرة تقضّ مضاجع الفلسطينيّين بعد أن وصلت آثارها مختلف شرائح المجتمع على اختلاف طبقاتهم ومناطق تواجدهم وأجيالهم ونوعهم الاجتماعيّ.

بيد أنّ هذه الظاهرة الفارقة في تاريخ الفلسطينيّين، لم تَلقَ بعد اهتماماً بحثيّاً كافياً يتلاءم مع حجمها وأثرها على المجتمع. فما زالت مجموعة من الأسئلة حولها غير معالجة. ويمكن تأطير مجموعة كبيرة من هذه الأسئلة في إطارَين زمنيّ ومكانيّ؛ فمن ناحية يبرز تصاعد هذه الظاهرة في العقدين الأخيرين أي بعد الانتفاضة الثانيّة، وبالتالي هناك حاجة لفهم تطوّر الظاهرة على ضوء هذا المحور الزمنيّ. وأما على المستوى المكانيّ، فمن الواضح أنَّ انتشار ظاهرة العنف والجريمة في مجتمع فلسطينيّي الـ48 هو أعلى بدرجات من انتشاره في المجتمعات المحيطة به، كالمجتمع الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة والمجتمع اليهودي الإسرائيلي، وبالتالي هناك حاجة لفهم خاصيّة فلسطينيي الـ48 بهذا الشأن.

تحاول الدراسة التي بين أيديكم فهم ظاهرة الجريمة والعنف من خلال التركيز على أسبابها وأشكال تجلياتها لدى الشباب الفلسطينيّ في الداخل[2]. تُعدُّ فئة الشباب الأكثر تأثراً واشتباكاً مع

1 نقصد بهذه التسمية الفلسطينيين المتبقين على أرضهم بعد حرب عام 1948 ونكبة الشعب الفلسطيني، والذين فرضت عليهم المواطنة الإسرائيلية. نتطرق خلال الدراسة لهم بالمسميات التالية: «الفلسطينيون في أراضي الـ48» و«فلسطينيو الداخل» و«المجتمع الفلسطيني في الداخل».

2 شريحة الشباب بين الأعمار 15 عاماً وحتى 34 عاماً.

العنف والجريمة، وتقع في فئتهم النسبة الأعلى للقتلى، كما أنّ الانخراط في هذا العالم يبدأ غالباً في جيل الشباب. بالتالي فإنّه لا يمكن فهم ظاهرة العنف والجريمة في المجتمع عامّةً دون فهمها لدى الشباب، والعكس صحيح، وأيّ محاولة لفهم واقع الشباب غير ممكنة بدون دراستها في إطارها المجتمعيّ العام.

تهدف الدراسة، من ناحية، لأن تكون إضافةً أكاديميّةً لفهم ظاهرة العنف والجريمة لدى فلسطينيّي الداخل، ومن ناحيةٍ أخرى، تُحاوِلُ المساهمة في الاشتباك مع الواقع في محاولةٍ لتغييره وعدم الاكتفاء بوصفه. وتنطلق الدراسة لتحقيق هذين الهدفين من الإيمان بأنّ أي تطويرٍ لاستراتيجيات العمل يرتكز على فهمٍ مُعمّقٍ للظاهرة وبالأخصّ الجوانب المجتمعيّة منها. بناءً على ذلك، ومع الانتهاء من كتابة هذه الدراسة يبدأ طاقم مشروع البحث بعرض نتائجها على مجموعات من المختصّين والتربويّين والناشطين الاجتماعيّين والسياسيّين، من أجل تطوير توصيات من الحقل للتفاعُل مع هذه الظاهرة ومواجهة مختلف تجلياتها.

في تحليلها لظاهرة العنف في أراضي الـ1948، تنطلق هذه الدراسة من تأطير العنف الفرديّ المُمارس من قبل الأشخاص ضمن العنف البُنيوي الأكبر الممارس عليهم، والذي يتجلى في أشكالٍ سياسيّة واقتصاديّة يفرضها الواقع الاستعماريّ. أي أنّ الدراسة تنطلق من مقاربة ترى أن السياسات البنيويّة الاستعماريّة الممارسة على الفلسطينيين، من سياسات الإفقار ومصادرة الأراضي، وغيرها، هي العامل المركزيّ والمحوريّ الأهمّ في إنتاج العنف الفرديّ في المجتمع. في المقابل، فإنّ تحميل الواقع الاستعماري مسؤولية هذه السياسات وما يتبعها من تفكيك للمجتمع ونشر للعنف فيه، يستدعي التفكير في الحلول خارج إطار الدولة، وإنما من خلال استنهاض مقومات المجتمع والشباب بالأخص. بكلماتٍ أخرى، إذا كانت الدولة وسياساتها هي المشكلة، فإنّ البحث عن حلٍّ بـ«إصلاح» هذه السياسات أو تغييرها غير وارد، إنما الحلّ بيد الشباب أنفسهم والمجتمع الذين ينتمون إليه.

سؤال الدراسة

محور الدراسة إذن هو الأسباب والسياقات الاستعماريّة والمجتمعيّة التي تؤدي إلى تصاعد أنماط العنف والجريمة لدى الشباب الفلسطينيّ في الداخل. والسؤال المركزيّ للدراسة هو: ما هي عوامل

جذب الشباب لعالم العنف والجريمة من ناحيةٍ، وما هي العوامل التي يُفترض أن تكون عوامل منعٍ تُبعِدهم عن ذلك العالم من ناحيةٍ أخرى؟ عندما نُحَدِّد أهم عوامل الجذب وعوامل المنع من الانخراط في عالم الجريمة، فإنّنا نُساهم في فهمٍ أعمق للدور المجتمعي المؤسساتي والسياسي، والدور الرسميّ الحكوميّ، في هذه الظاهرة، وبالتالي نستطيع رسم صورة أوضح لحدود هذه الظاهرة وتشابكاتها، وكذلك رسم صورةٍ أكثر واقعية عن إمكانيات الحلّ. لذلك، تساهم هذه الدراسة في تحديد التفسيرات الدقيقة والأقلّ دقة لظاهرة العنف، فاللافت على الساحة المجتمعيّة والسياسيّة الإعلاميّة انتشارُ رزمةٍ من التفسيرات لظاهرة العنف والجريمة تُطرَح جُملةً دون تمييز الغث من السمين.

مبنى الدراسة

نستعرض بدايةً منهجية الدراسة، ومن ثمّ نقدّم مدخلاً لفهم ظاهرة العنف والجريمة في سياقها الاستعماريّ. من ثمّ نستعرض عوامل الجذب والمنع في خمسة فصول. تنقسم عواملُ الجذب الأساسية على الفصول الثلاثة الأولى. نستعرض في **الفصل الأول** السعي نحو المكانة باعتباره أحد عوامل الجذب. نُفصّل أشكال المكانة التي يقدّمها عالم العنف والجريمة للشباب، ومن ثم نستعرض تصاعد مكانة المجرم المجتمعيّة وأثر ذلك على الشباب، ونختم الفصل بالدور المركزيّ الذي تلعبه المكانة والمسّ بها في تأجيج الخلافات بين الشباب. ثمّ نستعرض في **الفصل الثاني** الدور المركزيّ الذي يلعبه العائد الماديّ في الجذب لعالم العنف والجريمة. يرتبط ذلك بظاهرتين اجتماعيّتين تسودان المجتمع الفلسطينيّ في أراضي الـ48، وهما: ظاهرة تفاقم الإفقار، وظاهرة تصاعد الاستهلاك. بالإضافة لذلك، نُخصّص مساحةً لدراسة حالة (Case Study) لواحدة من أبرز الأنشطة الماليّة في عالم الجريمة المنظمة، وهي قروض السوق السوداء. أما **الفصل الثالث** فيعالج آثار انعدامَ الأمن والأمان على الشباب وارتباط ذلك بعالم العنف والجريمة.

ثم ينقسم عاملا المنع الأساسيين على الفصلين الرابع والخامس. يتناول الفصل الرابع دورَ مؤسسات المجتمع، فمقابل عوامل الجذب يُفترض أن تُشكّل هذه المؤسسات والأطر، وهي الأسرة والعائلة والمدرسة والحارة والأطر السياسيّة والدينيّة، عوامل منعٍ وحماية للشباب. نطرح في هذا الفصل بعض الملاحظات حول قيام المجتمع ومؤسساته بهذا الدور، والذي نقسمه إلى دورٍ تربويٍّ متعلقٍ

بالتنشئة على مرجعيةٍ أخلاقيّة وإنتاج المعاني والهويّة والانتماء، ودورٍ تنظيميّ مُتعلق بما يُقدّمه المجتمعُ للشباب من احتياجات مثل حمايتهم وتطوير مهاراتهم وغيرها. أمّا في الفصل الخامس فنُسلِّط الضوءَ على الدور المركزيّ الذي تتحمله أجهزة الأمن الإسرائيليّة، وعلى رأسها جهاز الشرطة، في انتشار العنف والجريمة في صفوف الشباب الفلسطينيّ في الداخل، باعتبار أنّ الحالة الطبيعيّة في الدول هو أنّ تُشكّل الشرطة عامل منعٍ وردعٍ عن العنف لا تغذيةً له.

تعتمد الدراسة على أساليب البحث الكيفيّ، بدايةً من المقابلات المطوّلة وهي وسيلة الدراسة المركزيّة، تُضاف لها مجموعة من وسائل البحث الثانويّة، وهي المجموعات البؤريّة وتحليل المواد المرئيّة وتحليل النصوص. ويعتمد البحث على عينةٍ بحثيّةٍ مكوّنةٍ من خمس بلدات/مدن فلسطينيّة، هي يافا والطيبة والناصرة وأمّ الفحم وعكا.

تندرج الدراسة تحت إطار مشروعٍ تقوم عليه جمعية الشباب العرب «بلدنا» بالتعاون مع جامعة كوفنتري (بريطانيا). يهدف المشروع إلى تقديم فهمٍ أعمق لظاهرة العنف والجريمة لدى الشباب الفلسطينيّين في الداخل، ومحاولة تقديم حلولٍ مجتمعيّة لها، وذلك انطلاقاً من عمل الجمعية مع الشباب الفلسطينيّ في مجالات تخصّه كالهويّة والانتماء والعمل والتعليم، والتي أصبحت أكثر تعقيداً وإشكالية على ضوء تفاقم العنف والجريمة.

كما تأتي هذه الدراسة مُكمّلةً لتقريرٍ إحصائيٍّ صدَر عن المشروع عام 2020، رصدنا من خلاله معلوماتٍ عن ضحايا جرائم القتل في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل بين سنوات 2011-2019 تحت عنوان «تسع سنوات من الدّم»[3]. ومن خلاله قمنا بتسليط الضوء على خصائص انتشار ظاهرة القتل، فعرضنا الأرقام عن الضحايا، وأعمارهم، وأماكن قتلهم، ونوعهم، والأداة التي استُخدِمت في قتلهم، وغير ذلك.

ختاماً، يتوجّه طاقم البحث بجزيل الشكر لكلّ من ساهم في هذا الإصدار، ونخصّ بالذكر كلّ من عمر عبد القادر على مساهمته في مرحلة إجراء المقابلات، وأمير عودة ونسيم يحيى على المساعدة في التوثيق، وخالد عنبتاوي وطارق خميس على ملاحظاتهما.

3 جمعية الشباب العرب – بلدنا. (2020). **تسع سنوات من الدم – تقرير إحصائيّ عن جرائم القتل لدى فلسطينيي الـ48**، 9YOB report arabic.pdf (momken.org)

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على أساليب البحث الكيفيّ (Qualitative Methods)، وأبرزها المقابلات المُطوّلة، بالإضافة إلى أساليب بحثٍ كيفيّ ثانويّة، هي المجموعة البؤريّة وتحليل المرئيات وتحليل النصوص.

امتدّ العمل على الدراسة لعامين، منذ مطلع عام 2019 وحتى نهاية عام 2021. خصّصنا المرحلة الأولى لقراءة ودراسة الأدبيات المنشورة فيما يتعلق بالعنف والجريمة لدى فلسطينيي الداخل، بالإضافة لمجموعة من الأدبيات العالمية حول الظاهرة. بالتوازي مع ذلك، أجرى فريق البحث مجموعةً من الورشات مع مختصين حول العنف والجريمة، ومع مختصين آخرين حول آليات البحث الكيفيّ وآليات إجراء المقابلات.

لشُحّ المعلومات المتوفّرة حول الظاهرة أصدرنا في البداية تقريراً إحصائيّاً حول الظاهرة. إذ جمعنا معلومات عن جرائم القتل التي ارتُكبت في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل بين الأعوام 2011 وحتى 2019، والتي شملت بيانات حول العمر والمناطق والبلدات والنّوع الاجتماعي وأدوات القتل. ساعدنا هذا التقرير على اختيار عيّنة البحث؛ بدايةً، أكّد التقرير أنّ شريحة الشباب هي الأكثر تضرراً من موضوع العنف والجريمة إذ وصلت نسبة القتلى بين أجيال 30-19 42% وحتى جيل 34 حوالي 57%. كما أكّد التقرير انتشار حالات القتل في جميع مناطق تواجد فلسطينيّي الداخل، مع التأكيد على التفاوت بينها، ووضّح التقرير وجود فارق من حيث نسبة حالات القتل بين البلدات الكُبرى والقرى الصغيرة، إذ تنتشر في الأولى بشكلٍ أكبر بكثير من الثانية - مع وجود استثناءات في بعض البلدات الكبرى مثل سخنين وشفاعمرو التي لم تتواجد في أعلى القائمة، واستثناءات على مستوى القرى مثل جت وجلجولية والرامة - مع الملاحظة أنّ هذه الفروقات آخذة بالتقلص في السنوات الأخيرة إذ ترتفع معدلات الجريمة على مستوى القرى أيضاً[4].

لاحقاً، اخترنا خمس بلدات لتكون عينة للبحث، وهي يافا والطيبة وأمّ الفحم والناصرة وعكا، إذ أظهر

4 المصدر السابق.

التقرير الإحصائي هذه البلدات في قائمة أعلى عشر بلدات فلسطينيّة في الداخل من حيث حالات القتل. إضافةً إلى هذا المعيار، فقد اخترنا هذه البلدات بناءً على توزيعها الجغرافيّ بين مناطق الجليل والمثلث والمدن الساحلية، إذ تُمثّل هذه البلدات مختلف مناطق تواجد فلسطينيّي الداخل، ما عدا منطقة النقب (والتي لم نختر واحدة من بلداتها لأسباب مختلفة منها تقنية متعلّقة بالموارد المحدودة لطاقم البحث). ويسود جميع هذه البلدات نمطان من العنف والجريمة، الأول عنف الأفراد، والثاني العنف المرتبط بمنظمات الإجرام.

اعتمد الفريق المقابلات المطوّلة أسلوباً أساسياً للبحث. بدايةً أجرينا مجموعة من المقابلات التجريبيّة (Pilot Interviews)، للمساهمة في تحديد أسئلة الدراسة الأساسية. من ثمّ باشرنا بالتحضير لمرحلة المقابلات التي اعتمدت تحديداً على آلية المقابلات المعدّة-جزئيّاً semi-structured، إذ حضّرنا مجموعةً من الأسئلة للإجابة عليها من قبل من قابلناهم، فاتحين لهم المجال للتعبير والتطرّق لمواضيع ذات صلة بالأسئلة التي طرحناها، وقد سمحت طريقة إجراء المقابلات هذه بتوجيه أسئلة إضافية بناء على الأجوبة السابقة. حُدّدت أسئلة المقابلات بحسب تصنيف الشخص الذي قابلناه، فعلى سبيل المثال جميع المحامين الذين قابلناهم من مختلف البلدات سألناهم أسئلة متطابقة، وهكذا دواليك. تعتمد منهجية الدراسة على فهم الظاهرة وفقاً لنهج «من الأسفل إلى الأعلى» (Bottom-Up)، أي محاولة فهم الظاهرة من واقع حالها، دون إسقاط نظريةٍ مُسبقة عليها.

امتدّت الفترة الأساسية لإجراء المقابلات من تموز 2020 حتى آذار 2021. خلال هذه الفترة التقى طاقم البحث عدّة مرّات لتبادل المعلومات حول مجريات البحث وإجراء تعديلات على الأسئلة وفقاً للحاجة. شهدت مرحلة إجراء المقابلات تحديين أساسيين. بدايةً واجهتنا صعوبةٌ في الوصول للأشخاص وإقناعهم بإجراء مقابلة، إذ احتاجَت عملية إيجاد بعض الأشخاص جهداً خاصاً وبناء علاقة ثقة معهم، وبالتالي فإنّ طريقة الوصول لبعض من قابلناهم – خاصّةً من كان لهم علاقة بعالم العنف- كانت من خلال أقارب ومعارف ساعدونا في بناء الثقة معهم. ثانياً، شهدت عملية إجراء المقابلات تقطّعاً بسبب الإغلاقات والقرارات الخاصّة بالتباعد الاجتماعي على أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وقد أجرينا مجموعة من المقابلات مع المهنيين عبر تطبيق Zoom.

قابلنا 67 شخصاً من بلدات عيّنة البحث و7 أشخاص من خارجها. امتدّت مجمل المقابلات بين خمس

وأربعين دقيقة حتى ساعة ونصف، وسجّلنا غالبيتها الساحقة بمسجلٍ صوتيّ، وكتبنا بعضها بشكلٍ مباشرٍ في حال رفض من قابلناه تسجيل الصوت. جميع من قابلناهم وافقوا على استعمال المواد لصالح الدراسة، ونظراً لحساسية الموضوع بدّلنا جميع أسمائهم الحقيقية بأسماءٍ مستعارة (انظر قائمة المقابلات). التقينا من قابلناهم في أماكن مختلفة، بحسب الظروف الخاصّة لكل منهم؛ التقينا بعضهم في منازلهم أو في مقاهٍ أو مكاتبهم والخ.

ينقسم من قابلناهم إلى خمس مجموعات. المجموعة الأولى هي لأشخاص لهم علاقة مباشرة في عالم العنف والجريمة، إذ قابلنا شباباً منخرطين في عالم العنف، وآخرين منخرطين أو انخرطوا في السابق في عالم الجريمة، وآخرين مُقرّبين من هذا العالم أو مُحتكّين بشكل مباشر معه. أعطى هؤلاء إضافةً مهمةً للدراسة، إذ أفسحوا لنا المجال للاطلاع بشكل شبه مباشر على العوالم الداخلية لهم، واهتماماتهم، والأمور التي جذبتهم لهذا العالم، بالإضافة لقصصهم الشخصية وعلاقاتهم بمحيطهم.

أما المجموعة الثانية، فهي لتربويّين وأخصائيين في مجال التعامل مع الشباب. والتي شملنا فيها معلّمي مدارس، وعاملين اجتماعيين في مجال الرفاه الاجتماعي، بالإضافة لعاملين في المراكز الشبابية التي تتعامل مع «الشباب في ضائقة»[5]. يتعامل هؤلاء مع جيل الشباب في المراحل المدرسيّة المختلفة، وينكشفون على المراحل الأولى من انخراط بعضهم في عالم العنف والجريمة.

في المجموعة الثالثة، التقينا بقياداتٍ وفاعلين اجتماعيين يحتكون مع حوادث العنف والجريمة على المستوى المحليّ لبلدات البحث، أو على المستوى القطري. تختلف نوعية النشاط الذي يقوم به هؤلاء، فبعضهم ينشطون بشكلٍ سياسيّ، وآخرون ينشطون على مستوى الإصلاح الاجتماعي، والبعض يعمل على مستوى الحراكات المناهضة للعنف والجريمة في البلدات.

في المجموعة الرابعة، التقينا بمهنيّين محتكّين بعالم الجريمة ومن مقدّمي الخدمات. مثلاً، التقينا محامين جنائيين يمثّلون من يرتكبون الجرائم، ومحاسبين يتابعون أوضاع المصالح التجاريّة وعلاقة الإجرام بها من خلال مساحات مثل الإقراض و«الخاوة» (الإتاوات) وغيرها.

5 تعرّف وزارة الرفاه الإجتماعي «الشباب في خطر» على الشكل التالي: «معرضون للخطر وفي حالة خطر، وهم على حافة التواصل التعليمي والعلاجي في المجتمع». مصدر: وزارة الرفاه الاجتماعي (2012). **البند 9.1 من دستور العمل**. مستقاة من: https://www.molsa.gov.il/CommunityInfo/Regulations/SocialRegulations/Documents/%D7%A4%D7%A8%D7%A7%209%20-%20%D7%A9%D7%99%D7%A7%D7%95%D7%9D%20%D7%A0%D7%95%D7%A2%D7%A8/9_1.pdf

أما المجموعة الخامسة والأخيرة، فتشملُ عائلاتٍ ثكلى وأشخاصاً تعرضوا للعنف والجريمة. وفّرت لنا هذه المجموعة صورةً قريبةً عن آثار الفقدان والتورّط مع عالم الجريمة والمعاناة المترتبة على ذلك.

لاحقاً، عكفنا على سماع وتفريغ كافّة المقابلات، ومن ثم أعدنا قراءتها وصنّفناها إلى موضوعات (Themes)، ومن ثمّ إلى موضوعات أصغر (Sub-themes). من الجدير بالذكر أنّ بعض من قابلناهم استعملوا مصطلحاتٍ باللغة العبريّة، أبقينا على قسمٍ منها وأضفنا الترجمة العربيّة لها، وفي حالات أخرى اعتمدنا الترجمة العربيّة لها مباشرةً، وذلك بحسب السياق.

يتكوّن فريق البحث من سبع باحثات وباحثين بالإضافة لثلاثة مساعدي بحث. بعض الباحثين يعيشون في بلدات عيّنة البحث وبعضهم الآخر لديهم علاقة وثيقة مع المجتمع المحليّ، مما ساهم في الوصول إلى من قابلناهم وبناء ثقة معهم. قبل المباشرة في المقابلات أجرينا مجموعة من المقابلات-التدريبيّة (المحاكاة)، واتفقنا على أخلاقيات وطريقة إجراء المقابلة، وذلك لحساسية الموضوع المطروح. بالإضافة لذلك، وضعنا استراتيجية لحماية من قابلناهم ولحماية الباحثين.

بالتوازي مع ذلك، استعملنا ثلاث وسائل بحث ثانويّة لفحص وتدعيم ما جاء في المقابلات:

أولاً: إنشاء مجموعتين بؤريّتين. التقينا مجموعتين من الفتيات والفتيان في أجيال 18-15 عاماً، معرّفين بأنّهم «شباب في ضائقة» في مركزين للشباب في مدينتي يافا وعكا. مع العلم أنّ مجموعة يافا هي لشباب منخرطين بشكلٍ مباشرٍ في عالم العنف والجريمة. هدفت المجموعات بشكلٍ أساسيّ إلى مراجعة النتائج الأساسية الواردة من المقابلات، وذلك من خلال فحص احتمالية ظهور أجوبة مختلفة في المجموعات البؤرية. من الجدير بالذكر أننا سعينا لعقد مجموعةٍ بؤريّةٍ في كل واحدة من بلدات البحث الخمس، إلّا أنّ ذلك تعذّر لأسبابٍ تقنيّة ولحساسية موضوع الدراسة، فاكتفينا بمجموعتين فقط.

ثانياً، مقاطع بصريّة (فيديوهات). رصدنا في فترتين مختلفتين من العامين 2020 و2021، أكثر من مائتي مقطع مرئيّ (فيديو)، مرفقة بأغانٍ، وتحتوي على أحد ملامح العنف أو توثّق بعض الجرائم. ينشر الشباب هذه الفيديوهات على تطبيق التواصل الاجتماعي «تيك توك» (Tiktok)، الذي يوفّر سهولةً وماليةً خاصّةً لإنتاج المحتوى وعرضه على الأصدقاء وعلى مجمل المجتمع. فمن ناحية، الفيديو الذي كان يحتاج في السابق إلى فريقٍ كامل لإنتاجه، أصبح بإمكان شابٍ صغير التقاطه

وإنتاجه، وذلك على ضوء الثورة التكنولوجيّة في العقد الأخير، والتي توفّر كاميرا بجودة عالية في كل هاتف، وسرعة إنترنت، وخاصيّات مثل إدراج موسيقى ومؤثرات صوتيّة. من ناحيةٍ أخرى، يتميز «تيك توك» بأنه لا يعتمد على «الصداقة» (friend) أو «المتابعة» (follow)، فالمواد المعروضة عليه لا تُقدَّم للأصدقاء بشكلٍ حصريّ، بل لعموم المشتركين في التطبيق، بالتالي فإنّه من السهل رفع محتوى من حسابٍ وهميّ لإيصاله لعشرات الآلاف من الشباب، دون أي رقابة تُذكَر على المحتوى العنيف كما يحدث في تطبيقات أخرى.

ثالثاً، تحليل النّصوص (قرارات محاكم). رصدنا جميع قرارات المحاكم التي صدرت بين الأعوام 2011-2020 بحق أشخاص أدينوا بتهمة القتل عن سابق الإصرار والترصّد، بحسب المادّة 300 («רצח בכוונת תחילה») في قانون العقوبات الإسرائيلي، وهي أعلى تُهمة مدنية، وتصل عقوبتها للسجن مدى الحياة. وتختلف المادة 300 عن المادة 298، التي تتناول القتل بشكل عام (הריגה) دون حاجة لإثبات «سابق الإصرار والترصد»، وتُعتبر جناية أخف وطأة، إذ تصل عقوبتها القصوى للسجن لـ25 عاماً، ولا تحتاج النيابة لإثبات شرطيّ «الدافع» (מניע) و«التخطيط السابق للعمل»، بينما تصل العقوبة القصوى للمادة 300 إلى السجن مدى الحياة[6].

تشمل مجموعة القرارات الصادرة في هذا العقد (2011-2020)، بحقّ فلسطينيّين من الداخل قتلوا فلسطينيّن آخرين من الداخل أيضاً، وحوكِموا بحسب المادّة 300، اثنين وأربعين قراراً (استثنينا القرارات بحقّ فلسطينيين من القدس ومناطق «ج»، كما استثنينا القرارات بحق فلسطينيين من الداخل ممن قَتَلوا يهوداً). واحد وأربعون من القَتَلة هم من الرجال، بينما بلغ تعداد الرجال من الضحايا 17 رجلاً، وتعداد النساء 26 امرأة. تحوي هذه القرارات معلومات خاصّة بالضحايا والظروف المحيطة بعملية قتلهم. لذا، حفاظاً على الخصوصيّة، آثرنا عدم كتابة أسماء وأرقام ملفات قرارات المحاكم واكتفينا بكتابة ترقيم تسلسلي بحسب ظهورها في النص.

نشير إلى أنّ العيّنة التي حصلنا عليها من قرارات المحاكم ليست عيّنةً تمثيليّةً، بل هي الحالات التي فكّت الشرطة فيها لغزَ الجريمة، والتي أقنعت فيها النيابةُ المحكمةَ أنّ القتل يلائم المادة 300. لذا فإنّ هناك عدة أمور لا تجعلها تمثيليّة، نذكر منها: أولاً، أنّ معظم حالات القتل في الداخل الفلسطيني لا تتوصل

6 قانون العقوبات الإسرائيلي للعام 1977.

الشرطة فيها إلى فك رموز الجريمة، هذا يعني أن العينة في الغالب تشمل الحالات التي من السهل فك رموزها، وبالتالي يمكن استثناء كثير من حالات القتل التي تتم بشكل «احترافيّ»، أي من خلال منظمات الجريمة أو استئجار أطراف ثالثة ورابعة لتنفّذ عمليّة القتل. ثانياً، فإنّ نسبة الحالات التي تصل إلى الإدانة بالقتل المتعمّد لدى فئة الرّجال هي 40% من مجمل القرارات المرصودة، وهي أقلّ بكثير من نسبة قتلهم إذ أن 84% من القتلى في العقد الأخير هم من الرجال و16% من النساء[7] (وتبقى نسبة فك رموز الجرائم في حالتي النساء والرجال الفلسطينيين قليلة جداً كما نوضح في الفصل الخامس). وفي المقابل فإنّ نسبة الحالات التي تصل إلى الإدانة بالقتل المتعمّد لدى فئة النساء (من بين قرارات المحكمة التي حلّلناها) هي 60%، أي أكثر بكثير من نسبة قتلهن. نرجح أن سبب ذلك هو أنّ الغالبية الساحقة من النساء تُقتل على يد أحد أفراد عائلتها وغالباً في بيتها، بالتالي فإنّ الشرطة لا تحتاج لجهدٍ خاصّ لكشف رموز الجريمة خاصة ما يتعلق منها بالمشتبه بهم بالقتل وساحة الجريمة[8].

رسم بياني (1) - نسب القتلى من الرجال والنساء
في العقد الأخير مقابل نسب الإدانة بالقتل المتعمّد لدى الرجال والنّساء

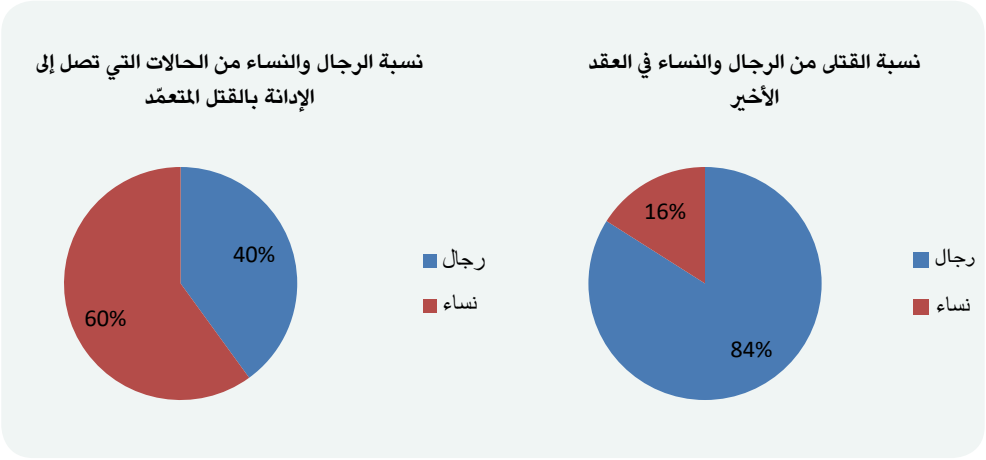

7 جمعية الشباب العرب - بلدنا. (2020). **تسع سنوات من الدم - تقرير إحصائيّ عن جرائم القتل لدى فلسطينيي الـ48**. مستقاة من: 9YOB report arabic.pdf (momken.org)

8 للمزيد في الفصل الخامس.

مدخـــل لفـهـم الظـاهـرة

شهد العقد الأخير تفاقماً مهولاً في انتشار ظاهرة العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في أراضي الـ48، إذ بلغت معدّلات الجريمة فيه أضعاف معدّلاتها في المجتمع اليهوديّ في إسرائيل، وكذلك في المجتمع الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

تُظهر معطياتُ تقرير بلدنا «تسع سنوات من الدم» تصاعد معدّلات العنف والجريمة على جميع الأصعدة، فنرى أنّ معدّل حالات القتل تزايد في العقد المنصرم لتصل نسبة القتل في عام 2021 (112 حالة قتل) إلى أكثر من ضعف نسبتها في عام 2016 (53 حالة قتل)[9]. في المقابل، من اللافت التراجع في عدد القتلى اليهود في السنوات الأخيرة وثباته عند 44 حالة قتل، وذلك برغم أنَّ اليهود يُشكّلون من حيث تعداد السكّان أكثر من 4 أضعاف المجتمع الفلسطينيّ في الداخل[10]. تشير المعطيات كذلك إلى أنّ حالات القتل في أوساط الفلسطينيّين في الداخل وصلت إلى 7 حالات لكلِّ 100 ألف شخص، بينما بلغت حالات القتل في أوساط الفلسطينيّين في غزّة والضفّة نحو 0.5 لكل 100 ألف شخص[11].

9 المعلومات بين سنوات 2011-2019 من تقرير بلدنا الأول (جمعية الشباب العرب - بلدنا. (2020). **تسع سنوات من الدم - تقرير إحصائيّ عن جرائم القتل لدى فلسطينيي الـ48**. ص، 6-7. مستقاة من: 9YOB report arabic.pdf (momken.org))، والمعلومات لسنة 2020 تم جمعها من خلال طاقم البحث. أما المعلومات للعام 2021: فهي بحسب موقع «عرب 48»: قتيل في جريمة إطلاق نار بأم الفحم | محليات | عرب(arab48.com) 48 . يُذكر أنّ هذه المعلومات لا تشمل المناطق المحتلة عام 1967، أي القدس وضواحيها والجولان، إذ تشملهم دائرة الإحصاء الإسرائيلية والدوائر الرسمية عامّةً في إحصاءاتها.

10 مراقب الدولة. (2021). **تعامل شرطة إسرائيل مع حمل السلاح غير القانوني وحالات إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي والبلدات المختلطة.** تقرير رقابة سنة، 71ج. ص، 15. (بالعبرية). مستقاة من: https://www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents/special/2018-Amlach/2018-amlach-100.pdf

11 World population Review. (2022). Murder Rate by Country 2022. Retrieved from: https://worldpopulationreview.com/country-rankings/murder-rate-by-country

رسم بياني (2) – أعداد القتلى بين الأعوام 2011 – 2021

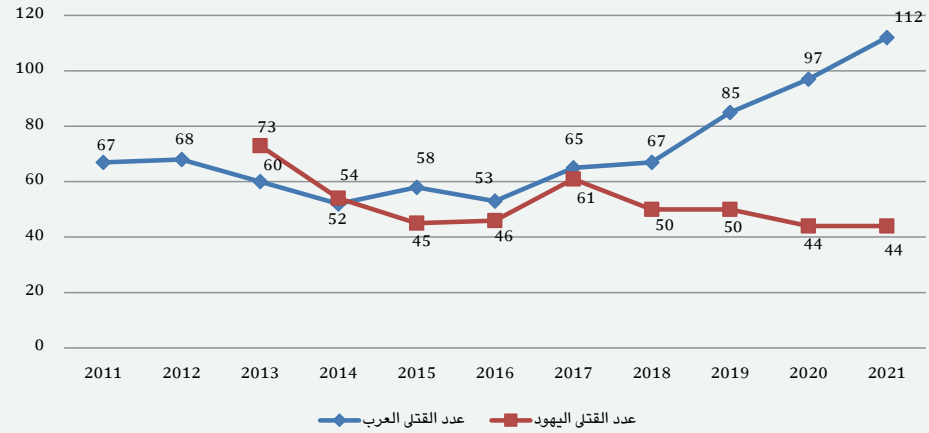

ويشير تقرير بلدنا إلى أنَّ الأداةَ الأكثرَ استخداماً للقتل في أعوام 2011–2019 هي إطلاق النّار، وذلك بنسبة 74.3% من حالات القتل[12]. ويشير تقرير مراقب الدولة في إسرائيل إلى أنّ السّلاح الناريّ كان أداة القتل في 70% من حالات القتل عام 2019 لدى العرب، مقابل 22% من حالات القتل لدى باقي الفئات في إسرائيل[13].

12 جمعية الشباب العرب – بلدنا. (2020). **تسع سنوات من الدم – تقرير إحصائيّ عن جرائم القتل لدى فلسطينيي الـ48**. ص، 12. مستقاة من: 9YOB report arabic.pdf (momken.org)

13 مراقب الدولة. (2021). **تعامل شرطة إسرائيل مع حمل السلاح غير القانوني وحالات إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي والبلدات المختلطة**. تقرير رقابة سنة، 71ج. ص، 3. (بالعبرية). مستقاة من: https://www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents/special/2018-Amlach/2018-amlach-100.pdf

رسم بياني (3) - أداة القتل بين الأعوام 2011 - 2019

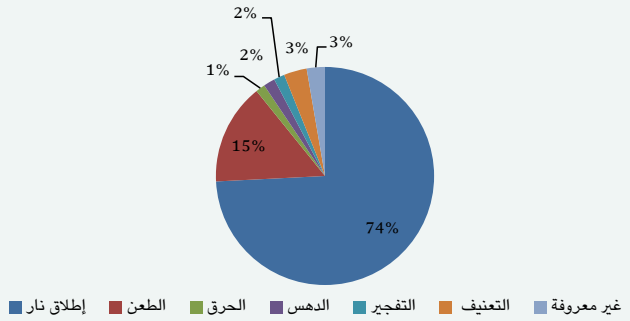

أما على مستوى الإصابات، فنجد أنّه تم تسجيل 15,097 إصابة لفلسطينيين في العام 2019 وحده، وهو أيضاً الرقم الأعلى في السنوات الأخيرة[14]، إذ ارتفعت الإصابات من عام 2017 وحتى عام 2019 بأكثر من 11%[15].

رسم بياني (4) - أعداد الإصابات في حوادث عنف بين الأعوام 2014 - 2019

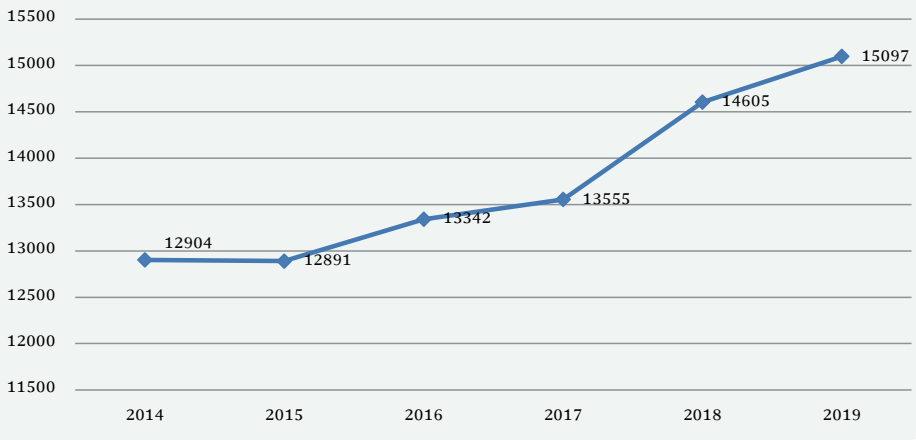

14 المصدر السابق، ص، 3.
15 المصدر السابق، ص، 4.

ويشير تقرير مركز أبحاث الكنيست إلى أنّه في الأعوام 2017-2020 **وصل تعدادُ المصابين والقتلى الفلسطينيّين باستعمال السلاح الناريّ بالنسبة لكل 1000 نسمة إلى 30 ضعفَ النسبة عند اليهود**، أي أنَّ احتماليةَ إصابة الفلسطينيّ بعيارٍ ناريٍّ هي أكبر بـ30 مرّةً من احتمالية إصابة الإسرائيليّ (اليهوديّ). وقد وصل عدد المصابين والقتلى عام 2020 جراء إطلاق النّار 2983 مصاباً فلسطينيّاً، في مقابل 397 مصاباً إسرائيليّاً (يهوديّاً)، وهو ما يُشكّل ارتفاعاً بنسبة 72% من عام 2017.[16]

رسم بياني (5) - أعداد الإصابات والقتلى جرّاء إطلاق النار بين الأعوام 2017 - 2020

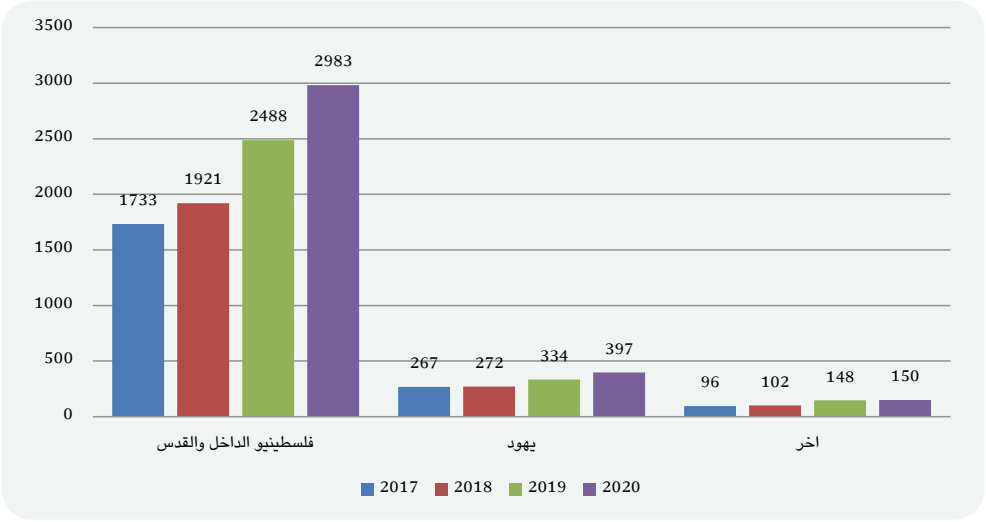

خلال عام 2019، سجّلت الشرطة الإسرائيليّة 9,216 حادثة إطلاق نارٍ على مستوى الدولة[17]، مع العلم أنها تعترف بأنّ نسبةً كبيرةً من حوادث إطلاق النّار لا تُسجّل. ويشير التقرير أنّ 94%

16 يخيموفيتش-كوهين، نوريت. (2021). **جنايات السلاح - معطيات وطرق تعامل السّلطات**. مركز أبحاث الكنيست. مستقاة من: עבירות נשק בישראל - נתונים והתמודדות הרשויות(knesset.gov.il)

17 مراقب الدولة. (2021). **تعامل شرطة إسرائيل مع حمل السلاح غير القانوني وحالات إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي والبلدات المختلطة**. تقرير رقابة سنة، 71ج. ص، 3. (بالعبرية). مستقاة من: https://www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents/special/2018-Amlach/2018-amlach-100.pdf

من حالات إطلاق النّار التي سجّلتها الشرطة وقعت في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل[18]. كما تشير المعطيات إلى ارتفاع عدد حالات إطلاق النّار المُسجّلة لدى الشرطة عام 2018 بنسبة 19% وفي عام 2019 بنسبة 8% [19].

من المهم أن نذكر هنا أنَّ آثار العنف والجريمة لا تقتصر على الأفراد المُهدَّدين بعينهم أو على المنخرطين في هذا العالم فقط وعائلاتهم ومحيطهم الاجتماعيّ، بل تمتد لتطال كلَّ الفلسطينيّين في الداخل، وتُهدّد مختلف مناحي حياتهم. في المقابل، لا تترك هذه الظاهرة أثراً كبيراً على المجتمع اليهوديّ الإسرائيليّ المُهيمن، إذ يعيش الفلسطينيّون في مجتمعات منفصلة تماماً عنه، باستثناء المدن المختلطة. لذلك، تنحصر الآثار الأساسيّة للعنف في القرى والبلدات والأحياء الفلسطينيّة، والتي يُخيّم عليها انعدام الأمن الشخصيّ للأفراد، خاصّةً أن عوالم الإجرام باتت تتداخل مع الهيكل الاجتماعيّ الاقتصاديّ للبلدات، سواءً على مستوى السياسة المحليّة، أو المصالح التجاريّة، أو العلاقات الاجتماعيّة وغيرها. لذا، ليس من الغريب أن تكون قضية العنف والجريمة القضية الأولى على الأجندة السياسيّة والاجتماعيّة لكافة أطياف المجتمع الفلسطينيّ في الداخل سواء على المستوى المحليّ أو القطريّ.

حدود الظاهرة وحدود الدراسة

ليس من السهل ترسيم حدود ظاهرة العنف والجريمة في الداخل الفلسطينيّ، إذ إنّ معالَمها وخيوطها متشابكة، لكن من الممكن تفصيل الأشكال الأساسية لها على ثلاثة محاور:

أولًا، منظمات الإجرام الكبرى. تنشط في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل مجموعة من هذه المنظمات، وتختصّ كل منظمة منها بمنطقة جغرافيّة محددة تفرض عليها نفوذها. يميّز هذه المنظمات أنّها ذات طابعٍ تنظيميٍّ هرميّ، ففيها من يرأس التنظيم ومن ينوب عنه ومن يتابع الحسابات وغيرها. تتنوّع نشاطات هذه المنظمات في مجالات عدة، مثل تجارة السلاح والمخدرات

18 المصدر السابق: ص، 3.
19 المصدر السابق: ص، 4.

والإتاوة (بالعاميّة «الخاوة») وقروض السوق السوداء وغيرها. كما ازداد نشاطها في السنوات الأخيرة على مستوى السلطات المحليّة والبلديات والأعمال الاقتصاديّة المشروعة. بالرّغم من أنّ قيادات هذه المنظمات تكون في معظم الأحيان عبارة عن مجموعة من الأخوة أو أولاد العَم إلّا أنّ باقي المنتمين للتنظيم ينحدرون من عائلاتٍ أخرى. وكثيراً ما تتعاون هذه المنظمات مع مجموعات صغيرة أو أفراد يعملون في عالم الإجرام كما سنرى في البند القادم.

ثانياً، مجموعات إجرامية صغيرة أو أفراد في «عالم الجريمة». تعمل هذه الفئة إمّا بشكل مستقل، أي أنّها تمارس نشاطات مثل بيع المخدرات وفرض الإتاوات، وتقديم خدمات للأفراد كإطلاق النار والتهديد وغيرها؛ أو تنشط «تحت رعاية» إحدى المنظمات الكبرى (مثلاً تفرض الإتاوة مستخدمة اسم المنظمة الكبرى مقابل نسبة ماديّة).

ثالثاً، عنف الأفراد المرتبط بالسّلاح. في إطار هذه الفئة نجد شباباً لا ينشطون في عالم الجريمة، لكن يمتلكون سلاحاً غير مرخّص، وعندهم استعداد شبه فوريّ لاستعماله في حال نشوب المشاكل على مختلف أنواعها. بمعنى أنّه ولغياب آليات حَل المشاكل بين الشباب، يصبح استعمال السّلاح خياراً تلقائياً («Default»). للتوضيح، لا نتحدّث هنا عن مجرّد حيازة السّلاح باعتباره مؤشراً على الجريمة أو الانتماء لعالم الإجرام؛ إذ أننا نعي أنّ بعض المجتمعات يتسلّح عدد كبير من أفرادها، ولا يؤدّي ذلك لانتشار الجريمة.

حدود الدراسة: تظهر المعطيات الناتجة عن المقابلات التي أجريناها أنّ العنفَ والجريمةَ في الداخل ينتشران في الفئات الثلاث أعلاه، لكننا لم نستطع تحديد نسبة توزع ذلك على كل فئة من الفئات. أخيراً، وبما أنّ سؤال البحث مرتبطٌ بشكلٍ أساسي بالشباب الفلسطيني وعلاقته بظاهرة العنف والجريمة، فإن عيّنة البحث وأسئلة المقابلات تركّزت حول أنماط انخراط الشباب في إحدى هذه الفئات. تجدر الإشارة إلى أن المقابلات التي أجريناها اقتصرت على الفئتين الثانية والثالثة.

كيف نقرأ الظاهرة؟

نستخدم في هذا البحث مصطلح «العنف» بشكلٍ واسع، ونُشير به إلى مستوياتٍ مختلفة من العنف؛ العنف الفرديّ والعنف البُنيويّ. من ناحية يمكن أن يكون العنف فعلاً فرديّاً يمارسه الأفراد بالاعتداء الجسديّ على غيرهم أو إطلاق النّار عليهم أو على الممتلكات، ومن ناحية أخرى يُمكن أن يكون العنفُ بُنيويّاً، أي أن يتجسّد من خلال قوانين وسياسات وبُنى اقتصاديّة وسياسيّة تُسبِّب الأذى الجسديّ والنفسيّ والاجتماعيّ وغيرها من الآثار. تشير مجموعة كبيرة من الأدبيات في علم اجتماع الجريمة مثل تلك التي كتبها غالتونغ وميتشل[20] إلى اعتبار العنف الفرديّ نتيجةً مباشرةً للعنف البنيويّ الذي تمارسه النظم والقوانين والدول والمؤسسات. يبرز ذلك عند الحديث عن التمييز في قطاع التعليم وقلّة الميزانيات والموارد وتضييق الحيّز، إلخ.

على مستوى ظاهرة العنف والجريمة لدى فلسطينيّي الداخل، فإنّ ارتفاعَ نسب الجريمة لديهم بالمقارنة مع المجتمعات المحيطة المُشابهة من ناحية القومية والدين والتقاليد (الضفّة وغزّة)، والمختلفة (اليهود في إسرائيل)؛ يستدعي طرح السؤال حول اختلاف البُنى والسياسات والنظم التي مورست بحقّهم مما جعلهم أكثر عرضةً لانتشار العنف والجريمة.

إنّ تطوّر هذه الظاهرة وبلوغها هذا الحدّ مرتبطٌ بسلسلة من السياسات والعنف الاستعماريّ البّنيويّ الذي مهدّ الطريق لنشوء الظاهرة ولا يزال يغذّي تفاقمها. يتجلّى أثر هذا النهج بالضعف الذي ألمّ بالمجتمع الفلسطينيّ على مختلف الأصعدة المتعلقة بوجوده وترابطه ونموّه. وجاء ذلك عبر ضرب المجتمع ومبناه التنظيميّ على المستوى السياسيّ والعائليّ والاقتصاديّ، أي إفقاره بالتوازي مع منعه من تطوير مسالك بديلة للاقتصاد المستقل، وإضعاف حركاته السياسيّة عبر سياسات القمع والملاحقة، وهي سياسات استعماريّة وُظِّفت للضبط والسيطرة على المجتمع الفلسطينيّ وتفكيكه منذ النكبة عام 1948.

20 أفروخ وميتشل: Avruch, K., & Mitchell, C. (Eds.). (2013). **Conflict Resolution and Human Needs: Linking Theory and Practice**. Routledge.
ويوهان غالتونغ: Galtung, J. (1990). Cultural Violence. Journal of Peace Research, 27(3), 291–305.

ضرب البُنى المجتمعيّة وأثره على ظاهرة العنف والجريمة الراهنة

لفهم الشكل الهشّ الذي تبدو عليه البُنى الاجتماعيّة الفلسطينيّة في الداخل، والذي يتيح المجال لظهور أزمة العنف والجريمة بشكلها الأعنف على مدار العقدين الأخيرين، نُقدّم في السطور القادمة نبذةً عن المراحل التاريخيّة التي أسست لهذا الضعف منذ لحظة النكبة وحتى اليوم.

بقايا مجتمع على أنقاض النكبة

منذ أوائل القرن العشرين حينما كان لا يزال دعم الدّول الاستعمارية التقليديّة للحركة الصهيونيّة متواضعاً، وعندما لم يبلغ تعداد المستوطنين الصهاينة على أرض فلسطين سوى بضعة آلاف، كان المجتمع الفلسطينيّ تحت الحكم العثماني، يمرّ بعمليّة تطوّر سريعة مكّنت نُخبه من التنبّه إلى مخاطر الفكر الذي يحمله هؤلاء والذي ينزع أحقيّتهم بوطنهم، ومحاربة هذه الخطط عبر الصحف والعمل السياسي وغيره[21]. في الوقت الذي كان فيه جيرانهم في المناطق التي قُسّمت بين المستعمرين الفرنسي والبريطاني، يناضلون من أجل الاستقلال عن السيادة الاستعماريّة المتمثّلة بالانتداب، أُجبر الفلسطينيون على مضاعفة نضالهم مرّتين، مرّة من أجل الحصول على الحقّ في تقرير المصير من الإمبراطورية الاستعمارية الأقوى في العالم، ومرّة من أجل عدم السماح لها بتوطين مستعمرين إحلاليين كان وجودهم يعني القضاء على حلم الوجود الفلسطينيّ.

في عدّة مقاربات تاريخيّة[22] يُمكننا أن نرى بوضوح كيف أبدى المجتمع الفلسطينيّ بشطريه المدنيّ والريفيّ مقاومةً شرسةً في حماية وطنه من السّلب في الأعوام التي تلت تلك المرحلة، خاصّة بعد أن أصبحت نوايا بريطانيا مُعلنةً بشأن رغبتها في تسيير عملية تأسيس وطن قومي ليهود العالم على أرضه. منذ ذلك الحين، تتالت الهبّات والثورات والخيبات حتى وصلت إلى حدثين مفصليين غيّرا مستقبل الشعب الفلسطينيّ إلى الأبد؛ الثّورة الفلسطينيّة الكُبرى عام 1936، والنكبة الفلسطينية

21 Khalidi, R. (2020). The hundred years' war on Palestine: A history of settler colonialism and resistance, 1917-2017.

22 المصدر السابق. بالإضافة لـ: روجان، يوجين. (2011). **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**. القاهرة: كلمات عربية. (مترجم). بابيه، إيلان. (2007). **التطهير العرقي في فلسطين**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطيني. (مترجم).

عام 1948. تُوّجت معارضة الفلسطينيّين لخطط الصهيونية والاستعمار البريطاني بثورة كُبرى اشتركت فيها جميع شرائح المجتمع، والتي امتدت حتى عام 1939. تحت القمع والوحشية الشديدين، فشلت الثوّرة بتحقيق مطالبها، بل ونجحت بريطانيا بمساعدة من اليشوف أيضاً، في إخمادها والقضاء على قواعدها مستخدمةً بذلك سياسات القتل والنفي والتدمير والعقاب الجماعيّ[23]. بحلول عام 1939، فقد الفلسطينيون، نحو 10% من إجمالي الذكور البالغين، ونُفيت القيادات الفلسطينيّة، ودُمرت العديد من المصالح التجارية والمنازل والعقارات الفلسطينيّة الأخرى[24]. وكان الأثر المُباشر لهذه الثورة أن تلقّى الشعبُ الفلسطينيّ ضربةً قاتلة، مزّقت قدرتَه على مقاومة أكبر مـأساة تلقاها في تاريخه؛ النكبة. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأفول نجم بريطانيا كقوّةٍ استعماريّةٍ مُهيمنة، أصبح من الواضح أنّها تعتزم ترك فلسطين، خاصّةً وأنها تركت مستعمرتها الأكبر في شبه القارة الهنديّة[25]. وكانت تلك الفترة هي الفرصة التاريخيّة التي انتهزتها الحركة الصهيونيّة لاستكمال حلمها بطرد سكّان البلاد الأصليين، وجعل وطنهم ملاذاً ليهود العالم، بعدما أن أصبح المُستعمرون يشكّلون ما نسبته 25% من مجمل تعداد السكّان عشيّة اندلاع الحرب عام 1947 [26]. وبالفعل، وخلال أقل من عام، تمكّنت العصابات الصهيونيّة من تهجير أكثر من 750 ألف فلسطينيّ، أي ما يعادل نصف الشعب الفلسطينيّ آنذاك، وتدمير نصف قراه ومدنه[27].

نتيجة ذلك، بسطت الأقليّة الاستيطانيّة التي لم تكن تحظى بأكثر من 6% من أراضي فلسطين سيطرتها على نحو 80% من البلاد، وبدأ توزيع غنائم اللاجئين والكثير من المتبقين أيَضاً لمنفعة دولة الاستعمار الاستيطاني حديثة النّشوء، إسرائيل، ويهود العالم الذين كثّفت جهود استقدامهم لإحلالهم مكان السّكان الفلسطينيين[28]. واستكمالًا لعمليّات النّهب والسلّب الواسعة لمتاع العائلات المُهجّرة أو المطرودة من منازلها التي أشرفت عليها العصابات الصهيونية خلال الحرب، بدأت إسرائيل بسرقة أموال الفلسطينيين المودعة في مصارف ومؤسسات المرحلة الانتدابية، ومنازلهم

23 المصدر السابق.
24 روجان، يوجين. (2011). **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**. القاهرة: كلمات عربية. (مترجم).
25 بابيه، إيلان. (2007). **التطهير العرقي في فلسطين**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطيني. (مترجم).
26 المصدر السابق.
27 المصدر السابق.
28 المصدر السابق.

ومتاجرهم وعقاراتهم المختلفة ليصل المبلغ المقدّر لعمليّات النهب هذه إلى 100 مليون جنيه إسترليني[29]، والذي يعادل ما قيمته الشرائية اليوم 6 مليار جنيه إسترليني[30].

إضافةً إلى هذه الأملاك، بدأت المؤسسات الصهيونيّة الكُبرى، وخاصّة الصندوق القوميّ اليهوديّ، بالاستيلاء على أراضي الفلسطينيّين، والتي تفوق مساحتها الـ 3.5 مليون دونم في الريف الفلسطينيّ. في الأعوام الأولى التي تلت النكبة، كان التوجّه الحكوميّ العام أن تكون الأولويّة في الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وقراهم المهجّرة هي للمستعمرات الصهيونيّة القائمة، والتي استخدمتها إمّا للزراعة أو التوسّع. وفي المرتبة الثانية، الاستيلاء على الأراضي لغرض إنشاء مستوطنات جديدة. وأمّا الثالث والأخير، فهو لغرض إنشاء الغابات، وهذه الأخيرة أُنشئت غالبيتها الساحقة على أنقاض مئات القُرى الفلسطينيّة التي دُمّرت أثناء التّطهير العرقي، لمحو ذاكرتها والحق بمطالبة أهلها الشرعيين باستعادتها. لتبرير سرقتها لممتلكات الفلسطينيين وأرضهم، قامت إسرائيل في العقدين اللذين تليا التطهير العرقيّ، بعمليّة تشريعيّة مُعقّدة وطويلة تهدف إلى منع الفلسطينيين من استعادة أراضيهم أو أراضي فلسطينيين آخرين عبر شرائها، مُقابل السماح للمستوطنين بالتمتّع بهذه الأراضي وبناء مستوطناتهم الجديدة حيثما ومتى يرغبون[31].

وهكذا وجدت مجموعة سكانية قُدّرت بـ 200 ألف شخص[32]، نفسها فجأة، مُفرّقةً في جميع المناطق داخل «الخط الأخضر»[33]، واصطُلح في وقتٍ لاحق على تسمية هؤلاء بفلسطينيّي أو عرب الداخل. ويعيش هؤلاء اليوم على 3% من مجمل مساحة أرض بلادهم، بحيث أنّ 2% من هذه الأراضي هي لقراهم وبلداتهم التي تُمنع من التوسّع، و1% من الأراضي هي زراعيّة لا يمكن البناء عليها[34]. فُصل هؤلاء عن محيطهم العربيّ، وعُزلوا عن أسرهم وعائلاتهم الموسّعة وبقيّة أفراد

29 المصدر السابق. ص 240.

30 نجد في هذا الموقع أنّ القوّة الشرائيّة للجنيه الإسترليني الواحد في أربعينيات القرن الماضي تعادل نحو 60 جنيه إسترليني اليوم: https://www.in2013dollars.com/uk/inflation/1940

31 بابيه، إيلان. (2007). **التطهير العرقي في فلسطين**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (مترجم).

32 تبقى منهم 160 ألف شخص، إذ هُجّر في السنوات التي تلت النكبة نحو 40 ألف فلسطيني من الداخل. مصدر: سعدي، أحمد. (2020). **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

33 وهي الحدود التي قامت عليها دولة إسرائيل عام 1948.

34 بابيه، إيلان. (2007). **التطهير العرقي في فلسطين**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (مترجم).

مجتمعهم من المهجّرين بفعل التطهير العرقيّ، ليصبحوا مع إعلان إسرائيل «استقلالها»، داخل دولة معادية أُسّست لكي تأخذ مكانهم وتستبدلهم بمجتمع أجنبي مُستعمِر[35]. عنى ذلك أنّ شكل المجتمع الفلسطيني الذي ساد قبل لحظة التّهجير، تغيّر بالكامل بعد طرد معظمه، وقُضي على مراكزه الحضريّة وبدأت عمليات محاولة إخفاء جريمة النكبة وطمس الإرث الثقافيّ والحضاريّ الطويل لسكان هذه البلاد[36].

وبعد اعتقال الآلاف من الذّكور الفلسطينيين الحاصلين على الجنسيّة الإسرائيليّة في العامين اللّذين تليا التطهير العرقي، وشن عمليّات قتلٍ عشوائيّةٍ بحق الكثيرين ممّن بقوا على أرضهم وخاصة ضدّ اللاجئين الذين حاولوا العودة إلى منازلهم بعد هدوء الحرب، وإجبار فلسطينيّي الداخل على البقاء في معازل متفرّقة تحت الحكم العسكريّ[37]، بدأت إسرائيل تتجّه تدريجيّاً نحو سياسات «الهندسة الاجتماعيّة» للمجتمع في محاولة لإلغاء أي قدرة موجودة لديه أو قد يمتلكها في المستقبل لمجابهة الاستعمار[38].

الهندسة الاجتماعيّة: الحكم العسكري أداة لتفتيت المجتمع

منذ مطلع ثلاثينيات القرن الماضي، بدأ المستعمرون الصهاينة ببلورة الخطط والاستراتيجيات لضرب الأسافين في المجتمع الفلسطينيّ لإضعافه وتشتيته، خاصّة بعد أن أبدى قوّة في مقاومة التوسّع الاستعماريّ للـ«يشوف». وفي حين كانت هذه الاستراتيجيات لا تزال في طور النمو بينما كان لا يزال المجتمع الفلسطينيّ قوياً وقادراً على تحدّيها، فإنّه بعد النكبة توسّعت أدوات الرقابة وتعمّقت، وأصبحت تُمارس بغرض ضبط أقليّة ضعيفة لإعادة صياغتها بما يتلاءم مع مصالح الدولة حديثة العهد، أي بما لا يهدّد شرعيّتها ولا أمنها[39].

35 Khalidi, R. (2020). The hundred years' war on Palestine: A history of settler colonialism and resistance, 1917–2017.

36 سعدي، أحمد. (2020). **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

37 بابيه، إيلان. (2007). **التطهير العرقي في فلسطين**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (مترجم).

38 سعدي، أحمد. (2020). **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

39 المصدر السابق.

ورغم وطأة الضربة القاضية الذي تلقّاها هؤلاء بعزلهم عن محيطهم الطبيعيّ واستيلاء الحركة الصهيونيّة على الجزء الأكبر من أراضيهم وممتلكات اللاجئين وتدمير مئات القرى الفلسطينيّة في سبيل ذلك، كانت إسرائيل لا تزال تراهم خطراً يجب التخلّص منه[40]. استمرت الرغبة بالتطهير العرقي لمن تبقى من فلسطينيي الداخل رسميّاً حتى نهاية الستينيات، بل وقامت السلطات بالفعل بتهجير نحو 40 ألف فلسطيني من الداخل حتى عام 1968. بقي خيار التهجير مطروحاً على الطاولة، ولكنّ ذلك لم يعني ترك المجتمع الفلسطينيّ في الداخل وشأنه إلى إتمام هذه العملية، ولذا تم في الوقت ذاته فرض الرقابة الشاملة من خلال الحكم العسكري[41].

لم يتمحور الحكم العسكريّ الذي فُرِض على فلسطينيّي الداخل في الأعوام 1948-1966، حول تقييد حريّة الحركة والعمل فقط، بل جاء ليكمل ما بدأت به الحركة الصهيونيّة عام 1948، وهو تفتيت المجتمع الفلسطينيّ، ولكن هذه المرّة وفق سياسات ممنهجة وموجّهة لأقليّة أُوجدت بفعل التطهير العرقي، وتمت الهيمنة عليها بقوّة السلاح والتهديد.

في الأعوام الأربعة منذ قيام الدولة، وضع ساسة إسرائيل إطاراً عامّاً لكيفيّة التعامل مع الباقين من فلسطينيي الداخل. احتاج حُكم هذه الأقليّة خطوطاً عامّة موجّهة ربّما يكون موشيه شاريت، وزير الخارجية الإسرائيلي بين عامي 1948-1956، أكثر من عبّر عنها بوضوح في خمسة مبادئ تأسيسية ستصوغ علاقة إسرائيل بـ«مواطنيها» الفلسطينيين، لعقدين على الأقل. وهي من حيث الأولويّة: التّهجير كلّما تسنح الفرصة بذلك، والتراخي معهم مقابل اللاجئين الذين يعتزمون العودة، وتزويدهم بـ«الحد الأدنى من احتياجاتهم الثقافية»، وتوطيد علاقتهم بالدولة من خلال الخدمات، ودعم نخبة متعاونة مع الاستعمار للسيطرة على أهواء المجتمع وتقديم المواطن العربي النموذجي بالنسبة للدولة[42].

تطلبّت هذه العملية أيضاً، إضعاف أواصر المجتمع وترابطه وهندسة نظامٍ اجتماعيّ جديد، وهو ما تواصل طوال الحكم العسكري الذي انتهى عام 1966. وهكذا بدأت عمليّة إعادة إنتاج فلسطينيّي

40 المصدر السابق.
41 المصدر السابق.
42 المصدر السابق.

الداخل باعتبارهم، من وجهة نظر الدولة، مجموعةً من الطوائف والحمائل التي يجب تفريقها، وضبطها ومنعها من التطوّر وعزلها عن بعضها البعض عبر بناء المستوطنات الجديدة لمنع أي شكل من أشكال التواصل الجغرافيّ بين قراهم[43].

بدأت التّجزئة أولاً من خلال خلق نظامٍ اجتماعيٍّ عنصريّ إثني يفرّق بين المستوطنين والسكان الأصلانيين، ومن ثمّ تقسيم الأصلانيين إلى أجزاء أصغر فأصغر وفقاً لمبدأ فرّق تسد. وفي حين لم تلتزم هذه السيرورة دائماً بالقانون، إلّا أنّها كانت متسقة مع عمليّة تشريعيّة تؤسّس لهذا الفصل العنصريّ، أعادت إنتاج الإثنيّة كعلاقة هيمنة بين المستوطنين والفلسطينيين، وعلاقة طبقية أيضاً عبر سرقة ممتلكات وأراضي الفلسطينيين ومنحها للمستعمرين وتحويل مجتمع ريفي كان يعمل بالزراعة في أرضه إلى العمالة شبه الماهرة في المصالح اليهوديّة والحكوميّة[44].

أنشأ ذلك نظامَ تمييزٍ اقتصاديّ، إذ حصل اليهود الإسرائيليون على حوافز اقتصاديّة كبيرة ناهيك عن الحق بالاستمتاع بما أصبح «أراضي دولة»[45]، بينما حُصر الفلسطينيّون في قراهم وبلداتهم التاريخيّة دون فرص تطورٍ اقتصاديّ تُذكر[46]. ضمنت هذه التراتبية الاقتصاديّة إبقاء فلسطينيّي الداخل في دائرة الإفقار المُمنهج والتي تستمر حتى يومنا هذا بوجود المجتمع بأكمله على هامش الاقتصاد الإسرائيليّ[47].

الحمولة كمدخل للضبط والسيطرة

اقتضت الحاجة للسيطرة والضبط إلى التعامل مع المبنى الاجتماعيّ الحمائليّ للمجتمع الفلسطيني، ويظهر من خلال تقصّي هذه السياسات وجود مسارين في التعامل معه.

تركّز المسار الأوّل في إضعاف المجتمع الفلسطينيّ من خلال خلق نزاعاتٍ طائفيّةٍ وعائليّة عبر تأليب المجموعات المختلفة على بعضها البعض، وإعطاء تسهيلات لمجموعاتٍ بعينها أمام مجموعاتٍ

43 المصدر السابق.
44 المصدر السابق.
45 المصدر السابق، ص 139، 142 و145.
46 بابيه، إيلان. (2007). **التطهير العرقي في فلسطين**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطيني. (مترجم).
47 بشارة، عزمي. (2002). **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية للديمقراطية.

أخرى لضمان ولائها لدولة الاستعمار. واتّبع الحكم العسكريّ لأجل تطبيق ذلك نظامَ المحسوبيات الذي فضّل الزعماء المتعاونين واستغل معتقدات الفلسطينيّين المختلفة لتقسيمهم، و«كانت الفئات الدينية والاجتماعية الناتجة من ذلك منظَمة تنظيماً تراتبياً، وحُوّلت (..) إلى بنى تابعة لأجهزة الرقابة»[48]. ولكن ذلك لم يكن كافياً لتفتيت وحدة الفلسطينيين، بل كان الاستعمار بحاجة إلى تدخّلات أكثر دقّة داخل كل قرية وبلدة للتوصل إلى غاياته.

تعاملت الدولة مع الحمولة كـ«وحدة ذات أهميّة استراتيجية» بالإمكان التأثير فيها حتى آخر فردٍ فيها، وذلك لصغرها النسبيّ أمام المجموعة الأكبر (الطائفة أو البلدة). وتحت قوانين الحكم العسكريّ، عملت منظومة الرقابة هذه على تعزيز سلطة الوجهاء المتحالفين معها أو أولئك الذين أنتجتهم بنفسها، والذين كان الناس يلجأون إليهم للحصول على احتياجات أساسية مثل تصاريح الحركة والعمل في الأرض وفرص العمل وغيرها[49]. وجرى «تحويل الحمولة، التي كان دورها التقليديّ توفير السندين المعنويّ والاجتماعيّ لأفرادها، إلى وحدة يُمارَس ضبطُ الدولة من خلالها. وصار الحفاظ عليها أمراً أساسياً من أجل اقتصاديات الضبط والرقابة. وأدّى ضبط الفلسطينيّين من خلال انتمائهم إلى حمولات، والتلاعب بعلاقاتهم الاجتماعيّة على المستوى المحليّ عبر سياسات الحمائل، بما في ذلك تشجيع المنافسة والخصومة بين العائلات، إلى عزل السكان الفلسطينيّين عن بعضهم بعضاً، استنادًا إلى انتماءاتهم الاجتماعيّة وعلاقات القربى»[50].

وبهذا فإنّ أول محور واظب الحكام العسكريون على استهدافه هو المبنى العائليّ/الحمائليّ الذي شكّل اللبنةَ الأساسيةَ للمجتمع الفلسطينيّ الريفيّ، خاصّةً وأنّ إسرائيل أفرغت المدن من سكّانها.

في المسار الثاني، نرى أنّه في مقابل حالة الضبط والسيطرة التي مارستها إسرائيل من خلال الحمائل والشخصيات الاعتبارية المتعاونة معها، نجِد أنّها أضعفت مكامِن القوّة للنظام الاجتماعي السائد، بعد استيلائها على موارده وقضائها على اقتصاده الزراعيّ من خلال سياسات مصادرة

48 سعدي، أحمد. (2020). **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
49 المصدر السابق.
50 المصدر السابق. ص. 32.

الأراضي. بالتّالي بدأ مفهوم النظام الاجتماعيّ الحمائليّ بمفهومه التقليديّ القادر على تصفية الخلافات على المستوى المحليّ والتأكد من عدم استفحالها بالتراجع؛ ونشأت آليات جديدة للحفاظ على البُنى العائليّة والولاءات لها بما يتعلّق بانتخابات السلطات المحليّة فقط. بالتالي فإنّ ما قامت به السياسات الاستعماريّة ليس تفكيكاً للعائلات بل تغييراً لوظيفتها الاجتماعية بما يتلاءم مع مصلحتها في الضبط والسيطرة[51].

وبالتالي فإنّ ما تبقّى من الحمولة الفلسطينيّة في الداخل في الغالب الأعم، هو التنافس على قيادة السلطات المحليّة مرّة كل خمس سنوات، والذي يصل إلى أشكال عدّة من العنف المتبادل أحياناً، وبعض الدعم المعنوي في الأفراح والأتراح[52].

إنّ تراكم هذه الممارسات الاستعماريّة، سواء الموجّهة منها (مخابرات وتوجيه حكومي) أو العرضيّة منها، أفضى إلى زعزعة المبنى التقليديّ الذي كان المجتمع الفلسطينيّ يحتكم إليه. فقد هذا المبنى الاجتماعيّ، رغم ما فيه من شوائب كثيرة، قدرته على الفِعل الاجتماعيّ والسياسيّ وقدرته على مواجهة الآفات الاجتماعيّة وفي مقدمتها آفة العنف والجريمة الراهنة.

جرى ذلك بالتوازي مع مهاجمة أي محاولة لتشكّل أجسامٍ سياسيّة مناوئة للسياسات الحكوميّة، إذ اتّبعت الأخيرة سياساتٍ قمعيّةً تمنع أي شكل من أشكال التنظيم السياسيّ، مع إبقاء حريّة هامشيّة للحزب الشيوعي الإسرائيلي، عارضها الكثير من قادة إسرائيل[53].

لا نقول هنا بالضرورة إن المبنى العائلي الذي ساد في المجتمع الفلسطيني، هو السبيل الوحيد لحماية الشباب من الانزلاق لعالم العنف والجريمة، ولكننا نسلّط الضوء على تفكّك غير طبيعي في مبنى تقليدي للمجتمع، حدث نتيجة لاستهداف استعماري مُباشر. أي أن تفكّك هذه البُنى أو تبدّلها، لم يأتِ جرّاء تطوّرٍ طبيعيّ في المجتمع ولم يحصل نتيجة تفاعل قوى دافعة مختلفة، كالنّخب السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة. بل فُرِضَ دون تطوير أي بديلٍ يُذكر، وذلك بهدف

51 بشارة، عزمي. (2002). **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية للديمقراطية.
52 المصدر السابق.
53 سعدي، أحمد. (2020). **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تفتيت حواضن الفعل الجماعيّ وضخ الفردانيّة بين أفراده، وإضعافه عموماً بما يخدم المصالح الاستعماريّة.

صناعة وعي مُهادن

كانت الأجهزة السياديّة والأمنيّة الإسرائيليّة خلال الحكم العسكري دائمة الخوف من احتمال تأثير التعليم والثقافة على الآراء السياسيّة للفلسطينيين، لكنها لم تستطع أن تحرمهم منه لعدّة أسباب، منها الرأي الدوليّ[54]. لذا، بالإضافة إلى تدخّلها على مستوى الجماعة كما أسلفنا، كانت إسرائيل بحاجة إلى التدّخل على المستوى الفردي للفلسطينيين في الداخل لمنعهم من تشكيل وعي يعاديها، وهذا ما دفعها لصياغة جهاز تعليم رسميّ وغير رسميّ يفرض نظاماً قهريّاً عليهم بهدف السيطرة والضبط[55].

قامت أُسس ذلك النظام على صياغة المناهج بما ينزع أي بعدٍ فلسطينيّ عنها، وفرض التعاون على معلمين ومدراء واستخدام المخبرين في المدارس. وعن ذلك يقول سعدي: «تحوّل النظام التعليمي العربي إلى شيء يشبه نظام السجن المراقب من غير وجود السجن المراقب نفسه، وذلك حيث يتخيل المرء وجود أعينٍ تنظر إليه وآذانٍ تستمع إلى ما يقول في كل مكان»[56].

استمرّت هذه السياسات بأشكال مختلفة إلى فترة ما بعد الحكم العسكري، إذ ما زال جهاز التعليم الخاص بفلسطينيي الداخل متمحوراً حول تشويه هويتهم وإنتاج طلّابٍ منزوعي الهويّة الجماعيّة متمركزين حول نجاحهم الفردي في ماكنة الاقتصاد الإسرائيلية، المرهون بعدم تفاعلهم السياسي مع الواقع الجماعيّ لشعبهم. يرتبط هذا التوجّه بشكل مباشر في تعزيز ظاهرة العنف والجريمة وبخلق شخصيّة أنانيّة متمحورة حول الذّات دون أي علاقة بالجماعة، بعكس ما يقوم به جهاز التعليم عند اليهود، وهو ما نتوسّع حوله في الفصل الرابع لهذه الدّراسة.

54 Pappé, I. (2011). **The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel**. United Kingdom: Yale University Press.

55 سعدي، أحمد. (2020). **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

56 المصدر السابق. ص 268.

ما بعد الحكم العسكريّ

ساد شعور لدى فلسطينيي الداخل بأن انتهاء فترة الحكم العسكريّ سيُحدِثُ انفراجةً حقيقيّةً في أوضاعهم الاقتصاديّة والسياسيّة، لكنّ إسرائيل رفعت القيود الماديّة على الحركة والعمل فقط، وذلك بعد أن حقّقت الكثير من أهدافها في الضبط والسيطرة على المجتمع الفلسطينيّ في الداخل وإضعافه[57]. وفي معظم سنوات السبعينيات، استمرت إسرائيل بفرض القيود غير الرسميّة التي فرضتها على المجتمع طوال الحكم العسكري. ثمّ بدأت مرحلةٌ جديدة سعت من خلالها إلى خلق الوضعيّة الجديدة للفلسطينيين بوصفهم مواطنين من درجةٍ ثانيةٍ من خلال ممارساتها، ومع محاولة (غير ناجحة دائماً) بإعطاء الانطباع بوجود ديمقراطية ليبرالية ظاهرياً من خلال التشريع[58]، و«بشكل عام، ظهر التشريع وكأنه يحرس حقوق الفلسطينيين في إسرائيل، لكنه شكل مصفوفة قوة احتوت الفلسطينيين داخل جدران زجاجية لا يمكنهم أن يأملوا في اختراقها إلا إذا كانوا على استعداد لاعتناق اليهودية»[59].

مع ذلك، فإنّ المحاولة لإخفاء الفوقيّة اليهوديّة وما تستتبعه من عنصريةٍ وتمييزٍ على المستوى التشريعي لم تكن ناجحة تماماً، فمثلاً، صدرت عدّة قوانين في تلك الفترة رسّخت الفوارق بين اليهود الإسرائيليين وفلسطينيي الداخل. ونذكر منها قانون الخدمة العسكريّة الذي حرم المواطنين الفلسطينيّين من امتيازات اقتصاديّة عدة بحجّة عدم انخراطهم في صفوف جيش مُستعمرهم[60].

تبعاً لما ذُكِرَ أعلاه، فقد تبنى الخطابُ الرسميّ للحكومة الإسرائيليّة في تلك الفترة (وإن كان ليس على الدوام)، مفرداتٍ وصياغاتٍ رسميّةً تؤسّس لهذه الفوقيّة، وتذرّعت بأنها تستخدم قاموسَ مصطلحاتٍ ليبراليّ، تسعى وفقه لتحسين أوضاع المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، كما تدعي. وفي حين احتفت الدولة برفعها القيود الظاهريّة عن مواطنيها الفلسطينيّين في العقد الذي تلا انتهاء الحكم العسكري، إلا أنّ أساليب الضبط والرقابة بقيت على حالها، إذ تمتّع أفراد الشرطة والمخابرات

57 المصدر السابق.
58 Pappé, I. (2011). **The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel**. United Kingdom: Yale University Press.
59 المصدر السابق. ص 97.
60 المصدر السابق.

بسلطةٍ غير محدودة تقريباً عندما تعلق الأمر بالفلسطينيين. كما ساد شعورٌ عامٌ لدى الفلسطينيين بالإهانة الدائمة من قبل كلٍّ من كان يُقَدِّم الخدمات الحكوميّة، ناهيك عن استمرار اشتراط تقديم الحقوق الأساسيّة بالتعاون أو إظهار الولاء للدولة ورموزها[61].

على المستوى الاقتصادي، استمرت عمليّات المصادرة لأراضي الفلسطينيّين بلا هوادة، وحُوّل المجتمع الريفيّ من الاقتصاد المعتمد على الزراعة إلى اقتصادٍ تطغى عليه الصبغة العمّاليّة، ومُنع تراكم رؤوس أموال عربيّة يمكنها أن تقوّي اقتصاداً عربيّاً مستقلاً، وأصبح العرب يمثلون قوةً عمّاليةً رخيصة وفي مجالات لا تتطلّب خبراتٍ عالية[62].

بالتالي تعمّق الاتجاه الذي كان قد بدأ أصلاً في الحكم العسكري، وهو التحوّل التدريجي للفلسطينيين في الداخل من «ملاكين وفلاحين، يعتمدون في معيشتهم على العمل الزراعيّ، إلى عمالٍ مأجورين يُستخدمون في الأعمال الشاقة في سوق العمل الإسرائيلية، لقاء أجور متدنيّة»[63]. وانحصر عملهم في غالبه، في قطاعات البناء وشقّ الطرق، والتوصيلات وبعض المصانع بالتزامن مع حاجة الدولة لبناء مستوطنات جديدة تستوعب المهاجرين الجدد وتهيئة البنُى التحتية لهم. أنتج ذلك تعلّقاً اقتصاديّاً بالمجتمع الإسرائيلي ومنع الفلسطينيين في الداخل من تحصيل أي شكلٍ من أشكال الاقتصاد المستقل، وهو ما أبقاهم إلى اليوم مجتمعاً مُستهلِكاً لمنتجات المُستعمِر، محروماً من أي قدرةٍ فعليّةٍ على الإنتاج الحقيقي[64].

تجسّدت المكانة الهامشية للفلسطينيّين في الاقتصاد الإسرائيليّ في طل النواحي الممكنة، كتدني مستويات التعليم المدرسي والتمييز القاسي في الخدمات والميزانيات، وشُح البنى التحتية الملائمة وضيق الحيّز وغيرها، مع تقديم الحد الأدنى من التحديث الذي يمنع الانفجار السياسي. وكلّ ذلك وفق استراتيجية مُعلنة، عُبّر عنها في «وثيقة كينغ»، لمنع فلسطينيي الداخل من تحقيق الأمن

61 المصدر السابق.
62 شحادة، مطانس. (2007). **إعاقة التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية**. حيفا: مدى الكرمل.
63 بشير، نبيه. (2006). **يوم الأرض ما بين القومي والمدني**. حيفا: مدى الكرمل.
64 شحادة، مطانس. (2007). **إعاقة التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية**. حيفا: مدى الكرمل.

الاجتماعي والاقتصادي الذي قد يمكّنهم من تطوير وعي بقدرتهم على التنظيم الجماعي والذي من شأنه أن يتحدّى دولة الاستعمار الاستيطاني[65].

على المستوى السياسيّ، استمرت إسرائيل بالعمل على ترسيخ مجتمعٍ فلسطينيٍّ تحكمه علاقاتٌ حمائليّة تحتكم إلى قربها من السّلطة[66]. بالتوازي مع ذلك، بدأت تتشكل في المجتمع الفلسطيني بذور طبقة وُسطى صغيرة من المقاولين وسائقي الشاحنات وأصحاب المطاعم والمحامين والأطباء وغيرهم من المهنيين التي لم يكن بوسعها حتى لو أراد بعض أفرادها ذلك، أن تتماهى مع الدولة اليهوديّة ورموزها[67]. ساهم ذلك في نشوء أجسامٍ محليّة وقطريّة نشطت في مجالات خدماتيّة وسياسيّة واجتماعيّة، مثل لجنة «الطلاب الجامعيين العرب»، و«اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة»، وحركة «أبناء البلد»، و«لجنة الدفاع عن الأراضي العربيّة في إسرائيل» التي ستلعب دوراً هاماً في الهبّة الأولى لفلسطينيّي الداخل ضدّ إسرائيل[68].

استمرت إسرائيل في القمع التام لأي نشاطٍ يعارض الصهيونيّة، ولكنَّ الانكشاف المحدود لفلسطينيي الداخل على أبناء شعبهم في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة المحتلتين حديثاً بعد انقطاعٍ لعقدين عن كلّ ما هو عربيّ، وانتشار وسائل الاتصالات الحديثة مثل التلفزيون، ساهم أيضاً في زيادة المشاعر القوميّة[69]. على ضوء القمع السياسّي، والأوضاع الاجتماعيّة الاقتصاديّة التي أنتجتها فترة الحكم العسكريّ، فإنَّ نضال الفلسطينيّين في الداخل بقي متمحوراً في تلك الفترة حول المطالبة بالمساواة والحقوق مع دعم النضال التحرريّ لسائر الفلسطينيين، لكن دون الانخراط به على مستوى جماهيري[70].

كانت المسألة الأكثر إلحاحاً في تلك السنوات بالنسبة للفلسطينيين هي مشاريع استكمال نهب

65 المصدر السابق.
66 بشارة، عزمي. (2002). **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**. رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية للديمقراطية.
67 Pappé, I. (2011). **The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel**. United Kingdom: Yale University Press.
68 بشير، نبيه. (2006). **يوم الأرض ما بين القومي والمدني**. حيفا: مدى الكرمل.
69 سعدي، أحمد. (2020). **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
70 Pappé, I. (2011). **The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel**. United Kingdom: Yale University Press.

الأراضي، وخاصة في منطقة الجليل التي التي كان لا يزال الوجود العربي يطغى عليها، وهو ما أراد قادة دولة الاستعمار التخلّص منه على وجه السرعة لخلق أمر واقع لا يمكّن الفلسطينيين من الانفصال عن الدولة، خاصةً وأنّ الجليل خُصص للدولة العربية في قرار التقسيم عام 1947. وبالتالي أصبحت هناك ضرورة إسرائيليّة لـ«تهويد» الجليل على حساب أراضي العرب، مما أدى في نهاية المطاف إلى إشعال احتجاجات «يوم الأرض» عام 1976، والتي سقط ضحيّتها 6 فلسطينيين بنيران الجيش الإسرائيلي[71].

أعادت أحداث «يوم الأرض» الدمويّة التأكيد على المكانة الهشّة جداً لمواطنة الفلسطينيّين في إسرائيل، واستسهال قتل الدولة لهم. أدّى ذلك إلى الامتناع عن أي مواجهة كُبرى أخرى مع الدولة في العقدين اللذين تليا الهبّة الشعبيّة، ولكن أيضاً إلى استكمال العمليّة الشرسة المسماة «تهويد» الجليل[72]. من الآثار المباشرة لأحداث «يوم الأرض» أن شهد المشهد السياسيّ الفلسطيني في الداخل اتجاهين متناقضين، فمن ناحية، تنبّه المجتمع إلى قوّته الوحدويّة وحصل على انتباه من قيادة «منظمة التحرير الفلسطينيّة»، وراكمت التنظيمات السياسيّة، وأهمّها الحزب الشيوعي الإسرائيلي، التي شاركت في قيادة «يوم الأرض» دعماً سياسيّاً. في اتجاهٍ معاكس، انكمش العمل السياسيّ الفلسطينيّ ضمن حدود المواجهة الدُنيا خشية إظهار هذه القوّة مرّة أخرى[73].

تغيّرات في إسرائيل، تغيّرات عند فلسطينيي الداخل

شهدت الثمانينيات تغيّرات كُبرى في المجتمع الإسرائيليّ. فقد نمت في هذا العقد بذور نشوء الاتجاه النيوليبرالي في الاقتصاد، وصعود اليمين. ولكن التغييرات السياسية على الساحة الإسرائيليّة لم تعنِ أي تغيير في أوضاع الفلسطينيين في الداخل، فكلا التيارين (اليمين الصهيوني واليسار الصهيوني)، رأوا بهذه الأقلية عبئاً كان يجدر التخلص منه إبّان النكبة، ونظراً لأنّ ذلك لم يعد ممكناً اليوم، فيجب على الأقل منعهم من التنظيم القومي الحقيقي الذي قد يهدّد بتغيير شكل الدولة القائمة

71 بشير، نبيه. (2006). **يوم الأرض ما بين القومي والمدني**. حيفا: مدى الكرمل.

72 Pappé, I. (2011). **The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel**. United Kingdom: Yale University Press.

73 بشارة، عزمي. (2002). **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**. رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية للديمقراطية.

على الفوقيّة اليهوديّة. شمل ذلك الحفاظ على الفجوة الاقتصاديّة الساحقة بين العرب واليهود من خلال شحّ الموارد والخدمات المُقدمة من الدولة على كافة الأصعدة، وحرمان الفلسطينيّين من معظم الفرص للتعبئة الاجتماعيّة (social mobilization) كما السياسيّة. مع ذلك، أُتيحت بعض الحريّات والمسارات الجديدة المحدودة للتقدم الفرديّ لأقليّة نخبويّة طالما لم تتحدى الفوقيّة اليهوديّة[74].

جاء هذا التوسّع المحدود جداً في الحياة الاقتصاديّة للفلسطينيين في الداخل، على شكل ظهور بعض الصناعات ذات رأس المال المنخفض في مجالات المواد الغذائية ومواد البناء، والتي لم تملك البُنى التحتية الملائمة للتوسع بسبب القيود على التصنيع والحيّز، بالإضافة إلى بعض المصالح التجارية التي لا تتعدى حدودها المستوى المحلّي للمجتمع، ليبقى دائم الاعتماد على الاقتصاد اليهوديّ[75].

أما على مستوى العمل السياسي في الداخل، فقد شهد تنوعاً أكبر طوال فترة الثمانينيات، على ضوء منجزات يوم الأرض، وأيضاً بسبب الحدثين السياسيين الأكبر، وهما اجتياح لبنان عام 1982، والانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987. في نهاية الثمانينيات زاد التوازن بين التيارات السياسية على حساب الحزب الشيوعي، إذ تأسست كل من «اللجنة العليا لمتابعة الجماهير العربية في إسرائيل»، وظهرت تيارات سياسية قوميّة مثل «القائمة التقدميّة من أجل السلام»، وتصاعدت قوّة تيار رافض الانخراط بالعمليّة السياسية الإسرائيليّة ممثّلاً بحركة «أبناء البلد» و«الحركة الإسلاميّة»[76].

مع حلول الانتفاضة الأولى كان الفلسطينيّون في الداخل يعانون في كافة مناحي الحياة من الوضعيّة الدونيّة التي تُلزمهم الدولة بها أمام الأكثريّة المتفوقة، وكان التمييز ضدّهم واضحاً في الشارع، وفي التعاملات اليوميّة مع رجال الشرطة والأمن، وفي السيطرة الأمنية القاسية على جهازهم التعليميّ، واشتراط الولاء لأنواع كثيرة من العمل، والتمييز في الأحكام القضائية الجنائية وغيرها. ولكن

74 Pappé, I. (2011). **The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel**. United Kingdom: Yale University Press.

75 شحادة، مطانس. (2007). **إعاقة التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية**. حيفا: مدى الكرمل.

76 Pappé, I. (2011). **The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel**. United Kingdom: Yale University Press.

صاحَبَ هذه المكانة الدونيّة تحسّنٌ طفيف على مستوى النجاح الشخصيّ للأفراد، سواءً على الصعيد التعليميّ أو المهنيّ، وخاصّةً لدى المستقلين وأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة[77].

بالتوازي مع ذلك، شهدت تلك الفترة انتعاشاً في العمل السياسيّ والأهليّ الفلسطينيّ في الداخل. فمع بداية التسعينيات بدأ يرتفع التأييد للعمل والفكر الإسلاميّ، وفازت الحركة الإسلاميّة برئاسة عدّة مجالس محليّة، متفوقةً على الحزب الشيوعّي من ناحيةٍ وعلى وكلاء الأحزاب الصهيونيّة من ناحيةٍ أخرى. عبّر هذا الصعود للحركة الإسلاميّة ليس فقط عن تصاعد التديّن في المجتمع، وإنّما أيضاً عن تصاعد ملامح الهويّة الفلسطينيّة لدى أفراده. وازدادت قوّة الحركة الإسلاميّة حتى انقسامها إلى شقٍّ يترشح للكنيست، وشقٍّ آخر رفض الاعتراف بالعملية السياسية الاستعماريّة ورأى قوّة المجتمع في التنظيم الذاتيّ[78].

تزامن تعزز الروح الوطنيّة مع تأسيس «التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ» كحزبٍ ذي أجندةٍ قوميّة ينافس في الكنيست، ولكن مع طرح يتحدى الجوهر الإثني للدولة. شهدت هذه الفترة أيضاً، ازدهارَ العملِ الأهليّ الفلسطينيّ، مع نشوء عشرات المؤسسات والجمعيات الحقوقيّة والثقافيّة والنسويّة في الداخل، بعضها حقوقيّ وبعضها الآخر حاول ملء الفراغ الذي أحدثته الدولة في خدماتها الشحيحة للمجتمع الفلسطينيّ. بالإضافة إلى العديد من المبادرات السياسيّة المجتمعيّة، مثل إطلاق سلسلة «مسيرات العودة» للقرى المهجّرة وأنماط نضالٍ سياسيّ لا حزبيّ متعدّدة[79].

خلال تلك الفترة، ازدادت عدائية المجتمع اليهوديّ لفلسطينيي الداخل، وبدأت الساحة الإسرائيليّة تشهد انزياحاً أكبر نحو اليمين، خصوصاً مع ظهور فئةٍ سياسيّةٍ استيطانيّة أكثر وضوحاً في التعبير عن تطرفها. كانت السلطة الاستعماريّة في غاية الوضوح في موضوع رغبتها في «تهويد» الجليل، وكانت «مديرية أراضي إسرائيل» تعمل بكفاءة أكبر على دعم التوسع الاستيطانيّ فيه، مقابل التضييق على القرى والبلدات الفلسطينيّة التي بدأت تزداد كثافتها السكانية وتتحوّل لمعازل

77 المصدر السابق.
78 المصدر السابق.
79 المصدر السابق.

مكتظّة بالسّكان مع مواردٍ وخدماتٍ قليلة جداً (وهو ما يستمر حتى يومنا هذا)[80].

حافظت هذه السياسات أيضاً على منع الفلسطينيين من حشد القدرة الاقتصاديّة لتطوير بلداتهم بمعزل عن الدولة، فمثلاً في مطلع التسعينيات لم تقدّم إسرائيل لمواطنيها الفلسطينيّين الذين باتوا يشكّلون نحو 18% من مجمل عدد السكّان، سوى 0.15% من أراضي الدولة لأغراضٍ مثل التطوير الصناعيّ والتجاريّ والإسكان العام. طوال التسعينيات، كان يمكن للفلسطيني في الداخل أن يلحظ بسهولة كيف كانت الدولة تقدّم التسهيلات والعطاءات لمجتمع المستوطنين والمهاجرين الجدد، وكيف كانت مستوطناتهم تتوسع طوال الوقت مقابل التضييقات الخانقة على مجتمعه. في تلك الفترة أيضاً تصاعدت سياسة هدم المنازل التي أُجبِرَ الفلسطينيون على بنائها على ضوء عدم توسيع مسطحات بلداتهم وتضييق الخناق عليها[81]

مع نهاية الألفية الماضية، أصبحت الفروقات بين اليمين واليسار الصهيونيّ أقلّ وضوحاً بما يتعلق بالفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، ومع تعاظم قوة اليمين الفاشي ممثّلاً بالتيار الاستيطاني في المناطق المحتلة عام 1967 وحلفائهم من «القادمين الجدد» من دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، جرت عمليّة ضمنيّة لإعادة إنتاج الهويّة الإسرائيلية والعداء لفلسطينيي الداخل. انتشر الخطاب العنصري في الإعلام، وصُوّر الفلسطيني في الداخل كخطرٍ ديمغرافيّ يُهدّد «نقاء» الدّولة اليهوديّة. ومع تفاقم العنصرية واشتداد الأزمة في المجتمع الفلسطيني، كان الغضب يتراكم شيئاً فشيئاً وصولاً إلى الانفجار مع مطلع الألفية الثالثة[82].

80 المصدر السابق.
81 المصدر السابق.
82 المصدر السابق

الانتفاضة الثانية: التأسيس لمرحلة جديدة من الضبط

في 28 أيلول عام 2000، أدى اقتحام عضو الكنيست أريئيل شارون باحات المسجد الأقصى، إلى غضبٍ عارمٍ في كل زاوية في فلسطين التاريخيّة، لتتفجر الانتفاضة الثانية مشكلّة منعطفاً تاريخيّاً في مسار الفلسطينيين عامة، وفلسطينيي الداخل خاصة. فقد التحم فلسطينيو الداخل مع أبناء شعبهم منتفضين ضد ممارسات الاستعمار الإسرائيلي.

استقبلت قوات الأمن الإسرائيلية المتظاهرين بالرصاص الحيّ والمطاطي وقنابل الغاز، ليسقط ثلاثة عشر شهيداً فيما عرف لاحقاً بـ«هبّة أكتوبر»[83]. شكّلت الهبّة صدمة كبيرة لصانعي القرار في إسرائيل، فمنذ يوم الأرض عام 1976 لم تشهد البلاد هزّة بالزخم الذي نزل به الشباب للشارع عام 2000. وكان حجم الصدمة كبيراً إلى درجة أنهم بدأوا فوراً بالعمل على محاولة لفهم -ظاهرياً على الأقل- أسباب الهبة وطُرق تفاديها في المستقبل.

شهدت سنوات الانتفاضة وبالأخص السنوات التي تلتها تصاعداً في مستوى الخطاب العدائي والعنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين عامة، وفلسطينيي الداخل خاصّة، وتصاعدت السياسات والقوانين القمعية الاستعمارية والتحريض العنصري تجاه فلسطينيي الداخل. في المقابل، ازدادت وتيرة تصريحات صادرة عن مسؤولين ومثقفين إسرائيليين، حول أهميّة الاستثمار الاقتصادي في البلدات العربية من أجل احتواء المجتمع ومنع أي انفجار كالذي حصل في الهبّة. ولهذا أصداء مستمرّة على مستوى السياسات، إذ بدأ وضع خطّة حكومية اقتصادية تلو الأخرى لتعميق إدماج فلسطينيي الداخل في السوق الإسرائيلية، والتي كانت تمر في معظمها على شكل ميزانيات متواضعة للغاية للسّلطات المحليّة العربية، لكن مع الحفاظ على هامشيّتها وعدم القدرة على توسّعها ومنعها من تطوير مكامن اقتصاد محلي قوي.

شكّلت الانتفاضة الثانية اللبنة الأساسية للمرحلة التي تلتها في كيفية تعامل إسرائيل، كمنظومة، مع فلسطينيي الداخل، والتي تستمر حتى يومنا هذا. وتتخذ هذه المعاملة، مسارين متوازيين، إذ من ناحية، صعّدت إسرائيل القمع السياسي، والذي شمل في السنوات الأخيرة قوانين استعمارية

83 أو هبّة القدس والأقصى.

مثل اقتراح قانون «برافر»، وسياسات عدائية مثل هدم البيوت وملاحقة النشاط السياسيّ مثل إخراج الحركة الإسلاميّة في شقّها الشماليّ عن القانون. وأما على الناحية الأخرى، فتنتهج الاحتواء الاقتصاديّ، والذي يترجم بزيادة الفرص للنجاح الفردي سواء على مستوى الخطاب أو على مستوى السياسات الاقتصادية، وإيهام المجتمع بالرغبة في تحسين حاله من خلال الخطط الاقتصادية الحكومية مثل خطة «922».

تنتسب هذه السياسات إلى جذور قديمة في الرؤية الصهيونية لفلسطينيي الداخل. لكنّها تعزّزت وحملت طابعاً أكثر حدة وتصعيداً منذ انتهاء الانتفاضة الثانية، أي بعد العام 2004. ويعود ذلك إلى سببين بنيويّين مركزيين: الأوّل، ضبط وسيطرة الفلسطينيين وحسم موضوع هوية إسرائيل اليهودية وإغلاق ملف الحقوق القومية لفلسطينيي الداخل، خاصّة على ضوء موقفهم في الانتفاضة الثانية. والثاني، متعلّق بعولمة الاقتصاد الإسرائيلي وتحوّله نحو النيوليبرالية، وبالتالي ازدياد أهميّة فلسطينيي الداخل بوصفهم أيدي عاملة وفتح أسواق جديدة لديهم.

المسار الأول - القمع السياسيّ

توصيات لجنتي «أور» و«لابيد»

في ردّة فعلها الأوليّة على أحداث الانتفاضة الثانية في الداخل (هبّة أكتوبر)، شكّلت الحكومة الإسرائيلية لجنة تحقيقٍ رسميّة برئاسة القاضي ثيئودور أور لتقصّي الحقائق حولها، وفي الأول من أيلول عام 2003، أصدرت اللجنة تقريرها حول الهبّة. يُمكن تلخيص أهم نتائج التقرير على المستوى السياسيّ، بأنّه حمّل القيادةَ الوطنيّة والإسلاميّةَ (وبشكل عيني، د. عزمي بشارة والشيخ رائد صلاح وعضو الكنيست السابق عبد المالك دهامشة) مسؤولية الهبّة، واتهمهم بـ«تحريض» الشباب على العنف والانتفاض. بالإضافة إلى أنّ اللجنة اعترفت -بشكل محدود جداً- بالتمييز الذي تعرّض له الفلسطينيون على مدار العقود، وخاصّة على المستوى الاقتصاديّ، لتعتبره أحد أهم مُسببات الهبّة، كما أكّدت اللجنة على أهميّة أن تقوم الدولة بخطوات لـ«تقريب» الشباب

الفلسطينيين لها وإبعادهم عن أشكال الانتماء القوميّ والدينيّ[84].

تبنّت حكومة أريئيل شارون «بشكل مبدئي» التوصيات، وشكّلت لجنةً وزاريّةً لدراسة تنفيذها، عُرِفَت باسم «لجنة لابيد»، قاطعتها قيادة فلسطينيي الداخل، باعتبارها خطوةً للتنصّل من بعض الاستنتاجات «الجيّدة» للجنة أور، مثل الاعتراف بالتمييز المنهجي تجاه الفلسطينيين، وانتقاد الشرطة لاستعمالها العنف المفرط لمواجهة المظاهرات[85]. وبالفعل، تمركزت توصيات لجنة لابيد الصادرة في حزيران 2004، حول آليات ضبط فلسطينيي الداخل أمنيّاً واقتصاديّاً.

كان على رأس هذه التوصيات[86]، إقامة قسم استراتيجي في وزارة الأمن الداخلي متعلّق بفلسطينيّي الداخل؛ تقسيم العمل بين جهاز الأمن الداخلي الـ«شاباك» والشرطة بما يتعلّق بـ«أعمال الشغب»، إقامة سلطة لتطوير الأقليات، ودمج الفلسطينيين فيما يسمّى بـ«الخدمة المدنية».

تشكّل توصيات لجنة لابيد حجر زاوية مهم جداً لفهم المنطق السائد لدى الجهات الحكومية، ويمكن اعتبارها مدخلاً للسياسات التي ستُتّبع في السنوات اللاحقة بما يخصّ فلسطينيي الداخل، وبالتحديد فيما يتعلّق بمنطق الضبط الاستعماري. على سبيل المثال، يهدف مشروع الخدمة المدنيّة الذي طرحته اللجنة، إلى أسرلة الشباب الفلسطينيين من خلال دمجهم في منظومة «تطوّع» تبدو «مدنيّة»، إلّا أنّ جوهرها «أمنيّ»، يهدِفُ إلى إذابة الحاجز النفسيّ بين الشباب الفلسطينيّين والمؤسسة الأمنيّة، ومن ثمّ تجنيدهم لها بالإضافة إلى ممارسة خطاب ربط الحقوق بالواجبات[87]. وتهدف إقامة «سلطة التطوير» لتعزيز القضايا المدنيّة على حساب القضايا الوطنيّة، وبناء شراكات مع قيادات فلسطينيّة «معتدلة».

تتناسب توصيات لجنة أور مع التوصيات الأمنيّة الداخليّة لجهاز الـ«شاباك». إذ واكب رؤساء الأجهزة الأمنية على تقديم توصيات للحكومات المتعاقبة، حول ضرورة الاستثمار الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني في الداخل، من أجل محاصرة الصوت الوطني، وزيادة عمليّة الأسرلة والاندماج

84 تقرير لجنة أور.

85 إطينجر، يائير. (03.06.2004). «لجنة لابيد: يجب إقامة سلطة لتطوير الوسط العربي». **هآرتس**. مستقى من: https://www.haaretz.co.il/misc/1.971093

86 خطيب، هاشم. (2007). «**العرب في إسرائيل – ثلاث سنوات لنشر توصيات لجنة أور**». تل أبيب: كونراد، جامعة تل أبيب.

87 شحادة، إمطانس؛ شلحت، أنطون. (2017). **إسرائيل: الملاحقة الأمنيّة كأداة سياسية**.

في المجتمع الإسرائيلي، على أساس التمييز العرقي[88]. أكّد الباحثان كتسير وياشيف وجود إجماع بين رؤساء الـ«شاباك» حول أهمية الاستثمار في البلدات العربية من أجل تعزيز عملية الأسرلة (أو «تعزيز التضامن مع الدولة» بكلمات الباحثين)[89]. وهو ما ورد أيضاً على لسان أحد القضاة الثلاث في «لجنة أور»، والذي قال في محاضرة له: «الجهات الأمنية المختلفة كانت تعلم بهذا الخطر ورأوا بالتمييز والحرمان قنبلة موقوتة. لقد حذّروا منها أكثر من مرة أمام رؤساء حكومات إسرائيل على مر السنوات»[90].

التحوّلات في المجتمع الفلسطيني

تعاظمت قوّة الصوت الوطنيّ والإسلاميّ في الداخل، وأصبح أكثر تحدياً لمنظومة الدولة والفوقية اليهوديّة التي تعتبر أساسها. وظهر ذلك في تزايد قوّة الحركة الإسلامية (الشق الشمالي) والتجمع الوطني الديمقراطي، وبالإمكان رصده أيضاً في تصاعد سقف الخطاب السياسي الذي طرحته مجمل أحزاب فلسطينيي الداخل وجمعيّات المجتمع المدني، بالإضافة للتراجع المستمر في نسبة الانتساب والتصويت للأحزاب الصهيونية. بالتوازي مع تصاعد هذا الخطاب، تصاعدت أيضاً نبرة الملاحقة للقوى الوطنية والإسلامية؛ فمثلاً، بدأت محاولات شطب التجمع الوطني الديمقراطي عام 2003، وبدأ تداول فكرة حظر الحركة الإسلامية بجدّيّة مع السنوات الأولى للانتفاضة الثانية، فبعد تنظيم الحركة المهرجان السنوي «الأقصى في خطر» في أيلول عام 2002، نشرت صحيفة «هآرتس» تقريراً جاء فيه أنّ حظر الحركة بدأ يحظى بدعم الـ«شاباك»، بعد أن حُصِر الدعم في السابق لهذه الفكرة لدى قيادات اليمين المتطرف[91].

في دليلٍ آخر على زخم المشهد السياسيّ في العقد الأول للألفية، بالإمكان الإشارة إلى وثائق التصوّر

88 Pappé, I. (2011). **The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel**. United Kingdom: Yale University Press.

89 ارلوزوروف، ميراف. (11.06.2013). «عرب إسرائيل يعيشون في جيتوهات جغرافية واقتصادية – يجب بناء بلدات جديدة لهم». **دي مارك**ر. (بالعبريّة). مستقى من: https://www.themarker.com/career/1.2043121

90 خطيب، هاشم. (2007). **«العرب في إسرائيل – ثلاث سنوات لنشر توصيات لجنة أور»**. تل أبيب: كونراد، جامعة تل أبيب.

91 ديان، أرييه. (02.10.2002). إخراج الحركة الإسلامية عن القانون معناه دفعها إلى أيدي حماس. **هآرتس**. (بالعبرية). مستقى من: https://www.haaretz.co.il/misc/1.828807

المستقبلي «التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل» الصادر عن لجنة المتابعة العليا، ومشروع «الدستور الديمقراطي» الصادر عن مركز عدالة، و«وثيقة حيفا» الصادرة عن مركز مدى للدراسات التطبيقية الاجتماعية، ووثيقة «العشر نقاط» الصادرة عن مركز مساواة، باعتبارها تعبيراً عن الخطاب السياسيّ لتلك الفترة، إذ صدرت عن جهاتٍ سياسيّةٍ ومجتمعيّة واسعة ومتنوعة. طالبت مجمل الوثائق بالحقوق الجماعيّة والفرديّة للفلسطينيين بالداخل، وأظهَر بعضها معارضةً أوضح لطبيعة الدولة الإثنية.

مع أن السّلطات الإسرائيلية لم تتخذ إجراءات فعلية في قمع هذه المبادرات، إلا أنّها لم تمر مرور الكرام، ففي آذار 2007 في اجتماع بين رئيس الحكومة آنذاك إيهود أولمرت، ورئيس الـ«شاباك» يوفال ديسكين حول هذه الوثائق، قال الأخير إنّ فلسطينيي الداخل يشكلون «خطراً استراتيجياً» على إسرائيل[92]. أرسلت صحيفة فصل المقال رسالة احتجاج على تصريح ديسكن لمكتب رئيس الحكومة أولمرت، الذي أجاب أنّ الـ«شاباك» سيمنع نشاط جهات معنية بالمس في الطابع اليهودي والديمقراطي لدولة إسرائيل، حتى لو كان عملهم قانونياً»[93]. ودعم المستشار القضائي للحكومة موقف رئيس الـ«شاباك»[94].

في حين لم يتّخذ الرّد على هذه الوثائق طابعاً مباشراً، ولكن الروح العامة لاستجابة إسرائيل للمشهد السياسي المتغيّر لدى فلسطينيي الداخل تمثلت بتصاعد سياسات القمع والإقصاء لفلسطينيي الداخل في السنوات الأخيرة، واتخذت أشكالاً عدّة؛ مخططات وقرارات حكومية وتصريحات تحريضيّة دمويّة وقوانين عنصرية وغيرها.

على مستوى التصريحات، أصبحت قيادات اليمين تحرّض بشكل أسبوعي، وأحيانا بشكلٍ يوميّ، على الفلسطينيين عامّةً وفلسطينيّي الداخل خاصّة، لدرجة أن مجموعة مؤسسات بحثية فلسطينيّة

92 عنباري، إيتامار. (16.03.2007). «**الـ«شاباك» يهدد عرب إسرائيل**». معاريف. (بالعبرية). مستقاة من: https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART1/557/297.html

93 شطيرن، يوآب. (15.03.2007). «**الـ«شاباك» لصحيفة التجمّع: سوف نُحبط من يريد ان يمِس طبيعة الدّولة، حتى لو أنّه عمل بشكل قانوني**». هآرتس. (بالعبرية). مستقى من: https://www.haaretz.co.il/misc/1.1394985

94 عنباري، إيتامار. (16.03.2007). «**الـ«شاباك» يُهدّد عرب إسرائيل**». معاريف. (بالعبرية). مستقاة من: https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART1/557/297.html

خصصت مشاريع لرصد هذه التصريحات[95]. ومن اللافت أنَّ التصريحات التحريضيّة المباشرة، التي كان يستعملها في السابق اليمين المتطرف، أصبحت الخطاب السائد للحكومة الإسرائيلية، وعلى رأسها بنيامين نتنياهو الذي صار يبني حملاتِه الانتخابيّة على التحريض على فلسطينيي الداخل.

ازدادت القوانين ومشاريع القوانين العنصريّة المجحفة بحق الفلسطينيّين، واتخذت أشكالاً مختلفة. على سبيل المثال، رصد مركز «عدالة» في ثلاثة أعوام فقط (2009-2012) 21 قانوناً عنصريّاً سنّه الكنيست، وهو من الناحية العددية أعلى من عدد القوانين العنصرية التي سنّها البرلمان منذ عام 1977[96].

من أهم هذه القوانين مثلاً، مشروع قانون «برافر»، الذي اقتُرح عام 2011، وطرح تدمير عشرات القرى غير المعترف بها في النقب وتهجير عشرات آلاف المواطنين الفلسطينيين البدو، ومصادرة نحو 800 ألف دونم من أراضيهم. على الرغم من أن السلطات سحبت مشروع القانون عام 2013 بسبب الاحتجاجات الواسعة ضدّه، إلّا أن بنوداً وتوصيات منه نُفِّذت ولا تزال تُنفذ بمنهجية وهدوء وبدون ضجة. وقانون «إبعاد النّواب» عام 2016 الذي يسمح بإقصاء عضو كنيست من منصبه بتهم مثل «التحريض على العنصرية» أو دعم الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي. كما اقتُرح مشروع قانون منع الآذان عام 2017، الذي حاول حظر رفع الأذان عبر مكبرات الصوت بالمساجد. وعلى رأس هذه القوانين، جاء «قانون القومية» عام 2018 ليؤسس لدونية الفلسطيني كمواطن في إسرائيل في إطارٍ دستوريّ يعتبر إسرائيل دولةً قوميّةً للشعب اليهودي، ويضمن طابعَها العرقيّ-الدينيّ ويُرَسِّخُ الإقصاءَ والعنصرية بالقانون.

وأما في الجانب المتعلّق بالسياسات، فتبرز الملاحقة السياسية للحركات والشخصيات القياديّة الفلسطينيّة، التي وصلت ذروتها في إخراج الحركة الإسلاميّة (الشق الشمالي) عن القانون عام 2015، وملاحقة قياداتها وحبسهم المرة تلو الأخرى. كما برز تصاعد سياسة هدم البيوت وتضييق الحيّز على فلسطينيّي الداخل. ومما يبرز في هذا السياق هو قيام السلطات الإسرائيليّة بهدم آلاف

95 أنظر\ي مثلًا، تقارير مركز «مدار»: https://bit.ly/3MqHu0d ومؤسسة «إعلام»: http://www.ilam-center.org/items.aspx?catid=22

96 عدالة. القوانين التمييزية في إسرائيل. مستقى من: https://www.adalah.org/he/law/index

المنازل في العام الواحد، وبالتحديد في منطقة النقب التي تواجه سياسات هدم وترحيل مستمرة، إذ هدمت الشرطة الإسرائيلية، على سبيل المثال في عام 2018 وحده 2775 منزلاً تعود لعائلات فلسطينيّة[97].

المسار الثاني – سياسات الاحتواء الاقتصاديّ

في مقابل تصاعد القمع السياسيّ، تصاعَدَت أيضاً سياسةُ الاحتواء الاقتصادي، والتي تمثّلت بخطابٍ سياسيٍّ رسميّ يُعلي الفردانيّة وتقدّم الفلسطينيّين كأفرادٍ في السوق الإسرائيلية، والمشهد الاجتماعي الإسرائيلي، على حساب التنازل عن الخطاب الوطنيّ والإسلاميّ.

في تزامنٍ مُثير بين القمع السياسيّ والاحتواء الاقتصاديّ، وفي مؤشرٍ لكيفية عملهما سوياً، بادر أولمرت في أيّار 2007 بعد الإعلان عن «وثائق التصور المستقبلي» ليومٍ دراسيٍّ حول قضايا الحقوق المدنيّة في «المركز الإسرائيلي للديمقراطية»، شاركت فيه قوى فلسطينيّة «معتدلة»[98]، في تحديد واضح إلى أنّ النقاش الوحيد حول مكانة فلسطينيي الداخل هو مجال الميزانيات وهمّهم المعيشي. حول ذلك اللقاء، يقول الباحث الإسرائيلي دورون ماتسا:

«تم تقليص حدود النقاش وتم تحديد حضور المثقفين الحاملين للتصورات المستقبلية، وقاموا بإنشاء إطار مفاهيمي جديد لإدارة منظومة العلاقات مع الأقلية العربية. هذه مبنيّة أقل على فكرة تطوير المساواة، بل على فكرة الاحتواء أو انخراط المجتمع العربي في اقتصاد الدولة. [..] بكلمات أخرى، كانت هذه محاولة إعطاء مقابل مادّي في المجتمع العربي مثل وظائف في النظام الإسرائيلي وإمكانية لتحقيق الذات على أساس فرداني، مقابل تغييب التطلّعات القومية»[99].

من اللافت أنّ هذا التوجّه أصبحَ مُجمَعاً عليه في طرفي الحلبة السياسيّة في إسرائيل. فنرى على الجانب

97 ابو عايش، رأفت. (21.09.2019). **«وحدة «يوآف».. ذراع إسرائيل الفعال في النقب»**. عرب 48. مستقى من: وحدة" يوآف .."ذراع إسرائيل الفعال في النقب | محليات | عرب48.com) عرب 48)

98 ماتسا، دورون. (2016). **أنماط المقاومة لدى الأقلية العربية-الفلسطينية في إسرائيل – قراءة تاريخية ونظرة للمستقبل**. تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي. ص، 64. (بالعبرية).

99 المصدر السابق.

اليميني أنّ من يقود التّحريض على المواطنين العرب وخطابهم الوطني، رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، يشجّعهم على الاندماج من خلال النّجاح الشخصي – إذ قال في فيديو موجّه: «أكثر من 20% من مواطنينا هم عرب. أنتم وصلتم لإنجازاتٍ مُبهرة – قضاة في المحكمة العليا، أعضاء كنيست، كتاب معروفون، أطباء، صيادلة، مبادرون، أصحاب شركات في مجال الهايتك. أنا فخور بالدور الذي تقومون به في نجاح إسرائيل. وأنا أريد ان تقوموا بدور أكبر أيضاً»[100]. وأما على الجانب المقابل المسمى باليسار أو الوسط، فنجِدُ أنَّ قادتَه شديدو الوضوح بذلك أيضاً. تقول مثلاً وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني في مؤتمر هرتسليا للعام 2003: «أنا أريد أن تكون إسرائيل بيتاً لعرب إسرائيل، لكنها لا يمكن أن تكون بيتهم القومي»[101].

ملخّص الخطط الحكومية الاقتصادية منذ العام 2000

كجزء من سياسات الضبط، وتحت شعار سدّ الفجوات بين المجتمع العربيّ والمجتمع اليهوديّ أُقرّت منذ عام 2000 عدّة خطط حكوميّة اقتصاديّة، مستهدفةً مجالات عدة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، على رأسها «تطوير» التشغيل والتعليم.

لم تكد هبة أكتوبر تهدأ حتى أقرّت حكومة إيهود باراك، في تاريخ 22 تشرين الأول 2000، خطةً لعدّة سنوات بمقدار 4 مليار شيكل. وفي أيلول 2003 أقرت حكومة شارون خطة خماسية بحجم مليار شيكل (القرار رقم 881)، وفي كانون الثاني 2004 أقرت خطة خاصّة لـ«بدو الشمال» بقيمة 172 مليون شيكل (القرار رقم 1403)، وأخرى خاصة في النقب أقرت في آب 2005 بقيمة 388 مليون شيكل (القرار رقم 3956)[102].

في عام 2007 أقيمت سلطة «التطوير الاقتصادي للوسط العربي، الدرزي، الشركسي»، على أثر التوصية المباشرة للجنة لابيد، وتم اعتمادها كهيئة «للتنسيق والتكامل والتفكير والمتابعة فيما

100 واينت. (26.07.16). نتنياهو نشر فيديو للعرب: كونوا جزء من المجتمع الإسرائيلي. مستقى من: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4833185,00.html

101 مبادرات ابراهيم. (2013). المجلد المعلوماتي – المجتمع العربي في إسرائيل. الجزء السابع: مكانة الأقلية العربية. (بالعبرية).

102 كسير، نيتسا؛ تسور-شاي، أساف. (2016). **كشف حالة – التطوير الاقتصادي: المجتمع العربي، الدرزي والشركسي**. جفعات حفيفا.

يخص مجمل الإجراءات الحكومية الرامية إلى دفع السكان العرب والدروز والشركس قدماً في المجال الاقتصادي»[103]. أشرفت السّلطة على معظم الخطط والمبادرات الاقتصاديّة الصادرة عن الحكومة الإسرائيليّة، وبادرت لمجموعة من المؤتمرات والندوات.

صاغت سلطة التطوير الخطّة 1539 وأشرفت على تنفيذها بالتعاون مع الوزارات المختلفة، بعد ان أقرّتها الحكومة الإسرائيلية في آذار 2010 لمدة 5 سنوات. تركّزت الخطّة في أربع مجالات لخلق محرّكات تنمية وتشجيع فرص اقتصادية، في 13 بلداً عربياً. شكل حجم الخطّة 800 مليون شيكل، وبحسب تقرير مراقب الدولة، تم استغلال 64% من الميزانية فقط[104].

أقرت الحكومة «خطة خماسية لتطوير بلدات بدو الشمال»، لتشمل 21 بلدة وتصل ميزانيتها حوالي 350 مليون شيكل. كما أقرت «خطة لتطوير النمو الاقتصادي للسكان البدو»، وهدفها المعلن هو تطوير التشغيل والتعليم، وتصل ميزانيتها حوالي 1.26 مليار شيكل.

اتخذت الحكومة الإسرائيلية على ضوء تقرير «لجنة تراختنبرغ» التي أقيمت في أعقاب الاحتجاجات حول الظروف المعيشية في إسرائيل في صيف 2011 خطة سمتها «خطوات مكمّلة». تخصصت الخطّة بـ«إزالة الحواجز» أمام تشغيل فلسطينيي الداخل، ووصلت ميزانيتها 730 مليون شيكل. بالتالي وصل حجم الميزانيات المخصصة للمجتمع الفلسطيني في الداخل في سنوات 2010 إلى 2015 حوالي 3.7 مليار شيكل[105].

تعتبر الخطة الخماسية للأعوام 2016-2020 (قرار 922) الأهم بين جميع الخطط، باعتبارها أكبر خطّة من الناحية المالية (11-15 مليار شيكل)، وباعتبار أن اتخاذها تم بالتشاور والتفاوض مع القائمة المشتركة ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية. من المهم الإشارة إلى أنّ هذه الأرقام هي الأرقام المُقرّة فقط، وأنّ نسبة تنفيذ الخطط وإيصال الميزانيات لا يتجاوز 50-70% بحسب مجموعة من المصادر[106].

103 http://www.pmo.gov.il/ARAB/BRANCHESANDUNITS/Pages/ecoAR1.aspx
104 مراقب الدولة. (2016). تقرير سنوي 66ج لعام 2012 ولحسابات سنة الأموال 2011. القدس. (بالعبرية). ص 24.
105 المصدر السابق. ص. 8.
106 مثلًا، صِرُفَ من الخطة الحكومية 922 – 62% فقط من المبلغ. مصدر: موقع الكنيست. (2021). الخطة الخماسية للاستثمار في الوسط العربي 922: حوالي 90% خُصّصت – فقط 62% نُفذت. مستقى من: https://main.knesset.gov.il/Activity/

تأثير التحوّل في الاقتصاد الإسرائيلي

تناسبت الرغبة في الاحتواء الاقتصاديّ مع التحوّلات على المستوى الاقتصادي الإسرائيلي، إذ أثّر التحوّل نحو الاقتصاد النيوليبرالي في رؤية فلسطينيي الداخل كـ«محرّك اقتصادي»، في السوق الإسرائيلية. نجِد مثلاً أبحاثاً صادرة عن مؤسسات إسرائيلية رسميّة في العقد الأول للألفيّة تشير إلى أهميّة زيادة نسبة التشغيل لدى فلسطينيي الداخل لما في ذلك من مصلحة للاقتصاد الإسرائيلي، وعلى رأسها أبحاث برعاية البنك المركزي الإسرائيلي، تركّزت بشكل خاص حول موضوع «التشغيل» و«العمل»[107].

تركّز بعض هذه الأبحاث على موضوع النساء الفلسطينيّات (من الداخل) في سوق العمل الإسرائيلية. يظهر أحدها أنّه بالرغم من ارتفاع نسبة النساء الفلسطينيات العاملات من 10% عام 1970 إلى 20% عام 2010، تبقى هذه النسبة متدنّية جداً إذا ما قورنت بنسبة عمل الرجال الفلسطينيين ونسبة عمل النساء والرجال اليهود[108]. كما يشير الباحثان يشيف وكسير، فإن هذا الوضع لا يضر بفلسطينيي الداخل فقط، بل بالاقتصاد الإسرائيلي ككل. واقترحا اتخاذ سياسات تعزّز مشاركة النساء الفلسطينيّات في سوق العمل[109].

ومن اللافت أنّ الباحثين أجروا محاكاة لإمكانية ارتفاع نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل (إذا ما اتخذت الحكومة الإسرائيلية سياسات مشجّعة لذلك)، والفائدة التي من شأنها أن تعود على الاقتصاد الإسرائيلي إذا ما ارتفعت هذه النسبة. بناء على النتائج خلص الباحثان إلى أن بطالة النساء الفلسطينيات تكلّف الدولة سنويّاً، 1.6 مليار شيكل، وأن الاستثمار في إدخالهنّ لسوق العمل لا يقلّص فقط الإنفاق على البطالة، بل يصبّ بشكلٍ مباشرٍ في مصلحة الاقتصاد[110].

بحث آخر نُشِر في حزيران 2010 في إطار «منتدى قيساريا للسياسات الاقتصادية القومية»، قدّر أن انتهاز الفرصة في تعزيز قوّة العمل العربيّة من شأنه تحقيق إضافة 31 مليار شيكل في السنة

committees/ArabSociety/News/Pages/pr_210621.aspx

107 مثلًا: يشيف، عيران؛ كسير، نيتسانا. (2009). أنماط اشتراك عرب إسرائيل في سوق العمل. القدس: بنك إسرائيل.

108 يشيف، عيران؛ كسير، نيتسانا. (2012). نساء عربيات في سوق العمل في إسرائيل: خصائص وسياسات. القدس: بنك إسرائيل.

109 المصدر السابق، ص 29.

110 المصدر السابق.

للاقتصاد الإسرائيلي[111].

كما صدر تقرير هام في هذا السياق عن «اللجنة لدراسة سياسات التشغيل في إسرائيل»، والتي عيّنها وزير الاقتصاد في حينه فؤاد بن إليعزر، وترأسها نائب محافظ بنك إسرائيل، وكُلّفت ببناء سياساتٍ حكوميّة لتشجيع التشغيل، وعرفت بـ«لجنة إكشطين». فيما يخص المجتمع الفلسطيني في الداخل، وضعت اللجنة أهدافاً لرفع نسب تشغيل الرجال الفلسطينيّين في الفئة العمرية 64-25 عاماً إلى 78% بحلول في عام 2020، ورفع نسبة تشغيل النساء من نفس الجيل إلى 41%. وكذلك رفع نسبة تشغيل الرجال من الفئة العمرية 24-20 عاماً إلى 65% بحلول عام 2020، والنساء إلى 42%[112].

جدول (1) – أهداف التشغيل التي وضعها تقرير لجنة إكشطين

	الوضع في عام 2008	الهدف لعام 2020
الرجال الفلسطينيون بين أجيال 64-25	74.1%	78%
النساء الفلسطينيات بين أجيال 64-25	23.4%	41%
الرجال الفلسطينيون بين أجيال 24-20	61%	65%
النساء الفلسطينيات بين أجيال 24-20	20.2%	42%

في عام 2010 انضمّت إسرائيل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). تضع المنظّمة شروطاً للدول لدخولها، وتصدر تقارير تقيّم عمل الحكومات بمواضيع مختلفة، بما فيها مستوى «المساواة» و«التمييز» في هذه الدول.

حثّت المنظّمة إسرائيل، قبل وبعد حصولها على العضوية فيها، على اتخاذ خطوات لتقليص البطالة عند فلسطينيي الداخل. أحد التقارير التي نُشرت قبل دخول إسرائيل للمنظّمة بعدة أشهر، تحت عنوان «المسح الاقتصادي لإسرائيل ومراجعة سوق العمل والسياسات الاجتماعيّة في إسرائيل» أشار

111 جبارين وآخرون. (2010). عمل العرب في إسرائيل – التحدي للاقتصاد الإسرائيلي. القدس: منتدى قيسارية والمركز الإسرائيلي للديمقراطية.

112 وزارة الصناعة والتجارة والعمل. (2010). لجنة دراسة سياسة التشغيل – تقرير نهائي. القدس.

إلى مؤشرات الفقر واللامساواة في إسرائيل، مشدداً أنها إذا انضمت للمنظمة ستكون «الدولة الأقل مساواة والأكثر فقراً». وضع التقرير شرطاً للحكومة الإسرائيلية أن تلتزم باتخاذ سياسات جدّيّة لتحسين اقتصاد فلسطينيّي الداخل واليهود المتدينين (الحريديم)، باعتبارهم أضعف حلقتين في الاقتصاد الإسرائيلي[113].

وللاستدلال على طريقة تأثير التقارير على متّخذي القرار، نرى مثلاً أنّ أحد تقارير المنظّمة حول مستوى الحوسبة في المدارس، أظهر أنَّ إسرائيل تحتل المركز رقم 49 بين 64 دولة[114]. ما دفع لجنة التعليم في الكنيست إلى مناقشة هذا التقرير، وعلى ضوئه، طلبت من مركز أبحاث الكنيست تقديم دراسة مفصّلة حول الموضوع؛ أظهرت الدراسة سوء مستوى الحوسبة في المدارس العربية، وبرز فيه أن أسوأ مستوى حوسبة موجود في 15 بلدة عربية (باستثناء بلدة تل-موند)[115].

إلى جانب المسارات التي حصلت داخل أروقة النظام في إسرائيل، فإنّ تحوّلاتٍ حدثت بموازاتها لدى المجتمع الفلسطينيّ في الداخل. فمن اللافت صعود خطابٍ اقتصاديٍّ عند بعض أعضاء الكنيست، وبعض منظّمات المجتمع المدني ولدى صحفٍ اقتصاديّةٍ ناطقة بالعربيّة والعبريّة. عقدت هذه المؤسسات الندوات، والمؤتمرات، وأصدرت نشراتٍ متعلّقةً بالاقتصاد الفلسطينيّ في الداخل، واستضافت سياسيين إسرائيليين، وأعلنت بشكلٍ واضحٍ سعيها للتأثير على السياسات الاقتصاديّة.

لماذا ازداد الفلسطينيون فقراً بالرغم من الخطط الاقتصاديّة؟

قبل الإجابة على هذا السؤال من المهم الإشارة إلى طبيعة الخطط الاقتصاديّة تجاه فلسطينيّي الداخل. عند البحث في هذه الخطط، نجِد أنّ المنطق النّاظم لها هو مصلحة الاقتصاد الإسرائيليّ، أي أنّ أي استثمار يتم حسابه بمنطق العائد الماديّ على الاقتصاد الإسرائيليّ. تتمحور الخطط حول زيادة نسبة التشغيل، وبالتالي فإنّنا نجد في هذه الخطط أن التركيز المركزيّ هو على أمور مثل:

113 OECD (2010). OECD Reviews of Labour Market and Social Policies – Israel. Paris: OECD Publishing.

114 فلمر، تومر. (20.12.2010). الحوسبة في المدارس: إسرائيل بعيدة سنوات ضوئية عن الغرب. واينت. مستقاة من: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4001670,00.html

115 فورجن، يوفال. (2010). الحوسبة في المدارس – وصف حالة. القدس: مركز أبحاث الكنيست.

زيادة مراكز التشغيل، وزيادة المواصلات العامّة حتّى يتمكن أكثر عدد من العمّال للوصول لأماكن العمل، وزيادة الميزانيات للحضانات المدعومة حكوميّاً حتّى تتم زيادة نسبة الأمّهات في سوق العمل وغيرها.

تُحَقّق هذه الخطط أهدافاً اقتصاديّة وقوميّة إسرائيلية، فلو نظرنا إلى موضوع تشغيل النساء، نجِد أنّ النساء اللاتي يتم تشغيلهن لا يحصلن بعدها على مخصصات تأمين مما يُعفي ميزانية الدولة من تلك المسؤولية، في المقابل فإنّهم يبدأن بدفع الضرائب. كما أنّ تشغيل النساء يعني زيادة قدراتهنّ على الاستهلاك (القدرة على الاستهلاك هي إحدى مؤشرات نجاح الاقتصاد الرأسمالي). ومن ناحيةٍ ثالثة، تتناسب زيادة التشغيل للنساء مع انخفاض معدّلات الولادة وهو ما يحقق هدفاً استعماريّاً ديمغرافيّاً لإسرائيل[116].

لو أنّ الميزانيّات هدفت إلى تحسينٍ حقيقيّ في ظروف الفلسطينيين المعيشيّة لركّزت على مجالات مثل الصحّة والرفاه الاجتماعي والثقافة والرياضة وتطوير المناطق الصناعيّة العربيّة وغيرها، مما يساهم في إعطاء حلول جذريّة للفقر ولظواهر اجتماعيّة مثل العنف والجريمة.

وللإجابة على السؤال أعلاه، أي لماذا ازداد الفلسطينيّون فقراً بالرغم من الخطط الاقتصاديّة، نجِد أنّ المستفيدين من الخطط الاقتصاديّة ومجمل النظام الاستعماريّ-النيوليبرالي هي طبقة معيّنة من حملة الشهادات العليا التي يعتمد عليها النظام الاقتصاديّ الإسرائيليّ بشكلٍ كبير. إذ تشير المعطيات الرسمية إلى أنّ الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع العربي تعمّقت، إذ ارتفعت الفجوة بالدخل («הכנסה פנויה») بين طبقات العرب بنسبة 19% مقابل تعمقها بين طبقات اليهود بنسبة 3% فقط[117].

وتشير معطيات مؤسسة التأمين الوطني إلى أنّ نسبة الفقر عام 1990 استقرت على 35% وارتفعت بعد خمس وعشرين سنة إلى 50% في عام 2015. يفسّر عديدون هذا الأمر بمجموعة كبيرة من

116 هواري، مريم. (23.02.2020). هكذا قلصت إسرائيل معدلات الولادة الفلسطينية. متراس. مستقاة من: هكذا قلصت" إسرائيل" معدلات الولادة الفلسطينية | متراس(metras.co)

117 اندبلد، ميري؛ دهان، مومي. (2019). لغز التصاعد في الفقر عند العائلات العربية. **بيطحون سوتسيالي** (107). ص 25-57. (بالعبريّة).

السياسات العنصرية والتمييزية التي تحِد من فرص الفلسطينيين الاقتصاديّة بالمقارنة باليهود. ويضاف لها، السياسات الحكوميّة التي أضعفت طبقة الفقراء في المجتمع الفلسطينيّ، وأدخلت آلاف العائلات الجديدة إلى تحت خطّ الفقر، من خلال ما يُسمّى دولة «الرفاه الاجتماعي»، إذ توفّر هذه الأخيرة عطايا للطبقات الدُنيا اليهوديّة تساهم في رفعها من تحت خط الفقر ولا تقدّمها للفقراء الفلسطينيين وتؤزّم مشاكلهم[118]. ومن هذه العطايا: مكافآت الجنود المسّرحين، ومخصصات الناجين من المحرقة، ومخصصات اليهود المتدينين الذين يتعلمون التوراة، ومخصصات العائلات الثكلى، ومخصصات التقاعد «للمهاجرين» الجدد الذين لم يدفعوا من قبل أي مخصصاتٍ للتأمين الوطني[119].

وللتلخيص فإنّ العنوان الأساسي للعقود الثلاث الأخيرة، أنّ السياسات الاستعمارية النيوليبرالية، زادت الفقر عند العرب ولم تزِده بشكلٍ ملحوظٍ عند اليهود، كما عمّقت الفجوة بين الطبقات داخل المجتمع الفلسطيني، إذ استفادت مجموعةٌ محدودةٌ من الناس من هذه السياسات.

ذروة السياسات الحكوميّة: صعود الجريمة

بالإمكان أن نرى كيف أنتج المسار التاريخي لفلسطينيي الداخل الموصوف أعلاه أزمةً متواصلةً تُرجِمت في إضعاف مجمل البُنى الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي من ِشأنها أن تحمي المجتمع من التشرذم. إذ أدّى تهالك هذه البُنى إلى أن يفقد المجتمع الفلسطيني في الداخل مجمل مقوّمات صموده وقدرته على معالجة العنف ومحاربة الجريمة بشكلٍ ذاتيّ، خاصّةً مع استهداف قدرته على الفعل الجماعيّ.

جرى هذا الاستهداف وفقاً لسياساتٍ استعماريّةٍ مُعقّدة وموجّهة لإضعاف المجتمع الفلسطينيّ في الداخل سياسيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً. إذ ضُرِبَ العملُ السياسيُّ بمجموعة من الأدوات المذكورة

118 المصدر السابق.

119 Rosenhek, Z. & Shalev, M. (2000). The contradictions of Palestinian citizenship in Israel. In N. Butenschon, U. Davis, & M. Hassassian (Eds.), Citizenship and the State in the Middle East: Approaches and Applications. Syracuse: Syracuse University Press.

أعلاه والتي تتجلى اليوم بتراجع حضور الأحزاب والحركات بين النّاس بشكلٍ كبير. وأما على المستوى الاجتماعي فقد تراجع المبنى العائلي أو الحمائلي الذي كان قادراً في السابق على الردع واستباق تطوّر المشاكل، أو حلّها بعد نشوبها. وعلى المستوى الاقتصاديّ، فقد أدّى تغلغل الاقتصاد الرأسمالي النيوليبرالي إلى زيادة الفردانية على حساب كثيرٍ مما تبقى من الأواصر الاجتماعيّة. وأمّا على مستوى التخطيط المدنيّ للقرى والبلدات فقد أدّت سياسة مصادرة أراضيها إلى تضييق الخناق عليها، وتشويه مشهد الحيّز العام فيها ممّا زاد من عنف الحيّز ومن مشاكل النّاس عليه.

حقّقت السياسات الاستعماريّة التي استخدمتها إسرائيل طوال عقود في محاربة فلسطينيّي الداخل، سعياً لدمجهم في المجتمع الإسرائيلي أو تشتيتهم لألّا يشكّلوا خطراً عليها، نجاحاتٍ في كثير من الأحيان. وخلقت آفاتٍ اجتماعيّةً نرى أن العنف والجريمة من أشدّها وطأةً على المجتمع الفلسطيني في الداخل. وهي ظاهرة حاولنا فهمها من خلال رؤيةِ أثرِها على أكثر الشرائح عُرضةً لخطرها، وهم الشّباب، سعياً لفهم أسباب انخراطهم فيها. وفصّلنا ذلك في فصول سنعرض لمحات عنها هنا.

تُظهِر أدوات البحث التي استعملناها في هذه الدراسة، أنّ هذه السياسات الاستعمارية خلقت مجموعةً من عوامل الجذب لدى الشباب الفلسطيني لعالم العنف والجريمة. قمنا بتقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة محاور على طول الفصول الأول والثاني والثالث، كالتالي:

في الفصل الأول نستعرض ارتباط انجذاب الشباب لعالم الجريمة بـ«السّعي نحو المكانة». إذ ضربت السياسات الاستعمارية على مختلف الأصعدة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، إمكانية تحصيل المكانة للأفراد بمساراتها الطبيعيّة والصحيّة داخل المجتمع وأغلقت الفرص أمام الفلسطيني للنمو الصّحي أمام الآخرين، وفتحت المجال للجريمة لتلبي هذه الحاجة.

في الفصل الثاني، نستعرض كيف خلقت السياسات الاستعمارية الاقتصادية، حاجة مادّيّة مُلحّة لدى الشباب الفلسطيني، وخاصّة المُفقر منه، وجد الكثيرون منهم أنّه من غير الممكن تلبيتها سوى من خلال مسارات الجريمة. خاصّة وأنّه مهما كانت سُبل النجاح القليلة المُتاحة للشباب مُغرية، فإن المجتمع الفلسطيني يبقى على هامش الاقتصاد الإسرائيلي.

أما في الفصل الثالث، فنستعرض كيف خلقت هذه السياسات حالةً من انعدام الأمان وأنشأت حيّزاً

عنيفاً تتأجج فيه الخلافات بين الناس وتُنتج حاجة لدى الشباب للتأهب الدائم واستخدام أدوات العنف.

أما في الفصلين الرابع الخامس، فنقوم باستعراض ما يُفترض أن يكون عوامل منع لانخراط الشباب في عالم العنف الجريمة، متطرّقين إلى المجتمع ومؤسساته، والشرطة الإسرائيلية. نوضّح في الفصلين مكامن الضعف في قدرة هذه الجهات على منع وردع الشباب عن عالم الجريمة. إذ نتوسّع في الفصل الرابع حول مؤسسات المجتمع وكيف أدّى استهدافها إلى تقليص قدرتها على مواجهة العنف والجريمة، من خلال التطرّق لمؤسسات الأسرة والعائلة، والحارة والمدارس والحركات السياسيّة والدينيّة.

أما في الفصل الخامس، فنناقش دور الشرطة وأذرع الأمن الإسرائيلية في تفاقم العنف والجريمة، إذ نفترض أنّ أجهزة الأمن في الحالات الطبيعية تمارس دوراً إيجابياً مشكلةً مانعاً ورادعاً أمام الشباب من الانضمام لعالم الجريمة، وهو ما نجده معكوساً في حالة دولة إسرائيل.

{1}

الفصل الأول

المكـانــة

نستعرضُ في هذا الفصل مسألةَ «المكانة» التي يكتسبُها المنخرط في عالم الجريمة والعنف، باعتبارها واحدةً من عوامل الجذب الثلاث الأساسية للشباب الفلسطينيّ في الداخل للانخراط في ذلك العالم.

إنَّ ما نقصده بشكلٍ محددٍ باصطلاح المكانة هو: قيمة المرء وأهميّته في عيون الناس. تُعدُّ ظاهرة سعي الأفراد لتحصيل المكانة في مجتمعاتهم ظاهرةً إنسانيّةً طبيعيّة لا ينفرد المجتمع الفلسطينيّ في الداخل بها بشكلٍ خاصّ، بل هي سعيٌ سائد لدى الأفراد في جميع المجتمعات. على مدى العصور، منحت مختلفُ المجتمعات المكانةَ الرفيعةَ لمجموعاتٍ مختلفة من الأشخاص[120]. وتتأثر مصادر المكانة بالقيم السائدة في المجتمعات في فترةٍ زمنيّةٍ مُحددة، فمثلاً نجد أنّ المكانة في بعض المجتمعات الغربيّة كانت مُستمدةً من الأنساب في العصور الوسطى، ثمّ أصبحت أكثر ارتباطاً بالوضع الاقتصاديّ إثر تطور مظاهر الحياة الماديّة منذ القرن الثامن عشر[121].

فيما يخصّ المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، تنوّعت منذ النكبة مصادرُ المكانة المجتمعيّة. بدءاً من العائلة والعشيرة التي تُكسِبُ الشخص المنحدر منها مكانةً ما، ثم الشهادات الجامعيّة التي أكسبت حاملها مكانةً ما أيضاً في المجتمع، وخاصةً إذا كان طبيباً أو معلماً. كذلك، حظيت فئاتٌ مثل كبار السّن، والشخصيّات الاجتماعيّة الاعتباريّة، ومن يقومون بأعمالٍ نبيلةٍ بنوعٍ من التقدير والمكانة، مثل رجال الدّين والأسرى السياسيّين، والأشخاصّ الذين يمتلكون صفاتٍ خاصّة مثل الحكمة والجسارة والكرم والأخلاق. وأخيراً، فلطالما لعب الثراء دوراً في الحصول على المكانة، ولكِنّه أصبح أكثر مركزيّةً على ضوء التغيّرات الاقتصاديّة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل (كما نناقش

120 مثل صيّادي الحيوانات والمحاربين والعائلات العريقة والكهنة والمرأة الولود. للمزيد في: دي بوتون، آلان. (2018). **قلق السعي نحو المكانة**. (ترجمة: محمّد عبد النّبي). بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.

121 المصدر السابق.

في الفصل القادم).

بالتالي فإنّنا نتعامل مع المكانة باعتبارها معطىً إنسانيّاً موجوداً منذ نشأة المجتمعات، ولا نفترضُ طبيعةً ملائكيّةً للبشر. ولكن في ظلِّ إغلاق المنافذ الطبيعيّة لاكتساب المكانة مثل السوق والسياسة والمجتمع، أصبح كثيرون يبحثون عن اكتسابها من خلال عوالم مختلفة مثل عالم الجريمة. نتجَ ذلك عن الاستهداف المتواصل لمكامِن قوّة المجتمع الفلسطينيّ، والتي فصّلنا حولها سابقاً في «المدخل»، إذ استُهدِفت الحركات السياسيّة المُنتِجة لمعاني الوحدة الاجتماعيّة وضُرِب المبنى الاجتماعيّ الذي كان يمكن من خلاله تحصيل أشكال المكانة. إضافةً إلى ذلك، نُسِفَت مقوّمات القوّة الاقتصاديّة الجماعيّة، وفُتح المجال أمام مساراتٍ محدودةٍ للنمو الفرديّ، مما حوّل قسماً كبيراً من الفلسطينيّين إلى ذوات تتنازع فيما بينها على ما تبقى من موارد ماديّة على هامش الاقتصاد الرأسماليّ الإسرائيليّ.

لذا نستعرضُ في الجزء الأول من هذا الفصل أشكالَ المكانةِ التي يمنحها عالمُ الجريمة للشباب الفلسطينيّ، وهي التقدير والهيبة والقدرة الماديّة. ومن ثمّ نستعرض في الجزء الثاني ما وصفه من قابلناهم بصعود مكانة المجرم على مستوى المجتمع وأثر ذلك على الشباب. أما في الجزء الثالث والأخير، فنستعرضُ الدورَ المركزيّ الذي تلعبه المكانةُ والمسّ بها في تأجيج الخلافات بين الشباب.

الجزء الأول: أشكال المكانة التي يمنحها عالم الجريمة

يستند استدلالنا لمفهوم «المكانة» على ما جاء في المقابلات التي أجريناها مع شبابٍ منخرطين في عالم العنف والجريمة ومع مختصّين في مجالي التربية والعمل مع الشباب. تشير المقابلات إلى أنّ إغلاق الدولة للمنافذ الطبيعيّة لاكتساب المكانة المجتمعيّة يؤدّي إلى إنتاج مسارٍ يُكسِب المكانةَ من خلال عالم العنف والجريمة.

يمكن تفصيل المكانة إلى مفهومين. الأوّل، متعلّق بالتّقدير من الآخرين، الذي يحصل عليه بعضُ من ينخرط في مجال الجريمة. والثاني، هو المكانة النابعة عن العائد الماديّ (وهو ما نفصّل حوله في الفصل الثاني من الدراسة).

يفسّرُ الحصول على تقدير الآخرين جانباً كبيراً من طموحات الناس وما يسعون لأجله. في المقابل، يُشكّل انعدام التقدير أيضاً محرّكاً لما يسعى النّاس لأجله. إذ يشير من قابلناهم إلى أنّ واحداً من العوامل الجاذبة للكثير من الشباب إلى عالم الجريمة هو عدم نجاحهم في مساراتٍ حياتيّة أخرى يحصلون من خلالها على المكانة.

يجِد هؤلاء الشباب أنفسهم في ضائقةٍ على مستوى تقديرهم لأنفسهِم وصورتهم في محيطهم العائليّ والمدرسيّ، وعلى مستوى الحارة، فيُشكّل عالم العنف والجريمة الأداةَ التي من الممكن من خلالها استرداد الصورة والمكانة الغائبة، وإثبات أنفسهم وتحقيق مكانةٍ أخرى بديلة.

«كنت دايما بدي أثبت حالي، مش مهم إذا كان غلط أو صح».

يشرح طارق، وهو تربويّ عمِلَ في مؤسسةٍ للشباب في ضائقة لعدة سنوات، أثَرَ انعدام التقدير الذاتيّ على هؤلاء الشباب، باعتباره إحدى المؤشرات الأساسية لمن ينخرطون في عالم العنف والجريمة: **«تقدير نفس معدوم. ثقة بالنفس معدومة. بحث يومي على التقدير. أبسط التقديرات. يعني بتتصوريش قديش لما بتقولي لشاب أو صبية 'وجهك منوّر'، ابتسامته من هين للبحر».**

يُقدّم طارق مثالاً حيّاً لشاب قُتِلَ قبل عدّة أيّام من مقابلتنا معه. عرف طارق الشابَ من خلال عمله مع فئة الشباب، واطّلع على قصّته بشكلٍ شخصيّ، ويقول عنه:

«الشاب الأخير اللي انقتل في يافا. أنا بعرفه شخصيّاً. أنا قعدت معه شخصيّاً. فهمت قصته شخصيّاً. أبوه انقتل. إمه فش عندها الأدوات التربوية اللي تحضنه. تسرّب من المدرسة بصف سابع. بدوّر على حضن. بدوّر على حدا يحتويه. يشوفه، يفهم انه إذا أنا مش مركز بدرس الرياضيات بقولش إنه أنا مش ذكي. بقول إنه أنا في اشياء نفسية حاملها ع كتافي اللي المجتمع مش قادر يفهم إنه عم بتسببلي مشاكل. فالطريق الوحيدة اللي لقاها هو إنه يخش على عالم الإجرام عشان يصير زلمة، عشان يصير عنده شخصيّة، عشان يصير عنده هيبة بين جيله. احنا منحكي عن حدا *19* سنة. هادا بدوّر على إنّه عالقليلة جيله يحترمه. واللي زيّه كتار وكتار».

تلعب الحاجة للتقدير أهمية خاصّة في رفع ثقة جيل الشباب بأنفسهم. يقول رائد، وهو مدير

مراكز دعم الشباب في ضائقة في في إحدى بلدات البحث، إنّ أحد أهم ما يقدّمونه للشباب في المركز هو التقدير. يجيب عن سبب تردّد الشباب على المركز بقوله:

«حُبّك إله! بسألونا كثير مرات انتوا مش إلزامي، يعني انتو مركز شبيبة. فبسألوني لي الولد بيجي عندك؟ بالذات جيل اليوم لا طايق المدرسة ولا طايق إشي، إشمعنا عندك بيجي؟ بالبداية بيجي الولد عشان صحابه، بيجي بلعب بينغ بونغ، بليستيشن، شطرنج، بس بمرحلة معينة الولد بيجي لإنه بعرف انك بتحبه، لما بتسأل عليه بالمدرسة لما بغيب وبتتصله بتقوله 'اشتقتلك' بتسأله 'لي مإجيتش؟ في إشي؟' فجأة بحس إنه هاي شغلات مفقودة».

يُحدثنا داوود، وهو شاب عكّاوي في مطلع الثلاثينات من عمره، كيف أدّت حادثة طرق حصلت له إلى خفض ثقته بنفسه والإضرار بصورته أمام باقي الطلاب، وساهمت لاحقاً في انضمامه للجريمة. انخرط داوود حتّى قبل سنوات قليلة، في مجال الجريمة وتجارة المخدرات، وكان مسؤولاً عن محطة بيع للمخدرات لإحدى العصابات، ويصف كيف أثّر الانخراط في عالم العنف والجريمة على ازدياد ثقته بنفسه واكتساب تقدير الآخرين له:

«شو الي بوصلك إنك تعمل هيك؟ *ווסך בטחון* (تدني الثقة بالنفس)، كنت دايما بدي أثبت حالي، مش مهم إذا كان غلط أو صح. إذا بتقولي داوود روح طخ هداك بعرف الإشي صعب بس أنا عشان أكبر بعينك بعملها، عمري *20* سنة بدي أثبت حالي».

«الناس بتصير تعملك حساب، وتحترمك»

استعمل بعض من قابلناهم مصطلح «الهيبة» للتعبير عن المكانة المرجوّة من انخراطهم في عالم العنف والجريمة. يمكن تلخيص المقصود بهذا المصطلح كالتالي: هو المبالغة في تقدير وتفخيم الذات وإبرازها وممارسة ذلك على مجتمع الشباب المحيط.

لذلك فإنّ «الهيبة» هي علاقة مع المحيط بالأساس، وترتبط بشكلٍ كبيرٍ بما «يعتقده الآخرون عني»، أي ما يُسمّيه بعض من قابلناهم بالـ«صيت» أو الـ«سمعة». من هنا، تصبح الهيبة في احتكاكها مع المحيط أكثر بروزاً من مجرد «التقدير»، بما قد تحمله من تمثيلاً للإطلالة وللقوة والقدرة

على استخدام العنف والسلاح. تجدر الإشارة هنا، إلى أنّ الحاجة لامتلاك القوّة هي حاجة إنسانيّة طبيعيّة عند البشر، ولكن ما نقصده هنا بمظاهر القوّة هو تفاعلها مع عالم العنف والجريمة.

ينفي رامز، وهو شابٌ منخرط في عالم الجريمة، في مطلع الثلاثينات من عمره من مدينة الناصرة، أن يكون العائد الماديّ هو ما جذبه لعالم الجريمة، ويقول إنّ أكثر ما جذبه هو إعلاء سمعته في المجتمع المحيط: «**بتعرف شو إلي أغراني أكثر اشي؟ السمعة، مش السمعة، إنه الكل بعرفك! الكل بعرفك إنه إنت مش** *סתם* **(ضعيف)، بلا مؤاخذة تفهمنيش غلط. يعني مش الطرطور الماشي بالبلد. فهمت علي؟ أغراني، إنه أكمل بهاي الطريق، يعن إلي بجي فيي أدبك فيو، مأسكتش لحدا. كثير منه من هاد الموضوع أه**».

ويقول خليل (19 عاماً) إنّ سمعته في قريته أنه شاب ذو هيبة تجذب الشباب له ولمرافقتِهِ، وخاصّةً بعد أن أخذ دوراً فعّالاً في نزاعٍ عائليّ ما: «**مهو أنا بقولك كيف، بالنسبة إلهن فخر إنهن متصورين مع خليل، بنزل عالانستغرام عالتيكتوك إنه قاعد سهران معي معناها بقول للشباب إنه أنا ولا حدا بيجي فيي إنه أنا قوي، ليش لإنه ماشي معي فبقول للعالم ديروا بالكوا** *התעסקו* **(ترتكبوا خطأً) معي**».

يحتلُّ الاهتمام بتحصيل هذه السُّمعة حيّزاً أساسياً في دوائر الشباب المنخرطين في عالم الجريمة، وفي دوائر الشباب المحيطة بهم من غير المنخرطين في هذا العالم. نجد في بعض الحالات أنّه يكفي أن تكون لأحدِ أفراد عائلة ما «سمعة»، حتّى يتركَ ذلك «هيبةً» له عند باقي الشباب. نُلاحظ ذلك من خلال الحديث غير المباشر عن الموضوع من قبل شبابِ التقيناهم. يتحدّث عميد وهو طالب مدرسة من الطيبة، ومنكشفٌ على عالم العنف، عن مشكلةٍ وقعت بينه وبين أحد الشباب قبل فترةٍ من إجراء المقابلة. يقول عميد بمعرض الحديث: «**طالعة عنه سمعة، إنه أبوه هيك هيك وأخوه هيك هيك، وأخوه محبوس**»، قاصداً أنّ تلك السّمعة شكّلت عاملَ ردعٍ له من أن يخوض نزاعاً مع ذلك الشخص.

يربط عددٌ من الشباب في عالم الجريمة – أو الدوائر المحيطة به- الهيبةَ بالردع. بناءً على ذلك الربط، فإنّ المجتمع «يحترم» الشابَ المنخرطَ في عالم الجريمة من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ «يرتدع» الناس عن التصرف بأي شكلٍ قد يُغضِبُه. يشير باسل، وهو شابٌ في منتصف العشرينات من عمره، يعمل الآن في تجارة المخدرات في عكا إلى «الاحترام» الذي حصل عليه بفعل الانخراط في عالم الجريمة: «**والناس بتصير تعملك حساب، وتحترمك. وإذا بدك تبني ثقة بينك وبين اللي حواليك بنفعش تتبع غير**

هاد الطريق».

كما ظهر هذا العامل في نقاشات المجموعة البؤريّة في أحد مراكز حماية «الشباب في خطر» في عكا. ففي الإجابة عن السؤال عن دوافع الانخراط في عالم العنف والجريمة، أُشير إلى المكانة كدافعٍ أساسي. رامي، أحد هؤلاء الشباب، في السنة الأخيرة في المدرسة الثانويّة، يقول: «**يعني الي بضرب بصير مقامه عالي، بصيروا يعملوله حساب».**

كما يظهر في المقابلات أنّه في مقابل إغلاق منافذ المكانة الطبيعيّة أمام الشباب، فإنّ المؤسسات الأمنيّة الإسرائيليّة تُسهّل انتشار السلاح غير المرخّص، المهرّب بمعظمه من قواعد جيش الاحتلال الإسرائيلي باتجاه المجتمع الفلسطيني في الداخل[122]. ومع الوقت، بدأت تنتشر مظاهر اتخاذ الصّور مع هذا السّلاح باعتبارها شكلاً من أشكال المكانة.

ينشر بعض هؤلاء الشباب صورَ السلاح على وسائل التواصل الاجتماعيّ. يشرح الطالب الطيباوي عميد أنّ هذه الصّور أصبحت عادةً لدى أبناء جيله، لدرجة أنّ هناك من يوفّرون سلاحاً لالتقاط الصورة معه مقابل مردود ماديّ: «**في ناس بدفعوا *50* شيكل عشان يمسكوا شقفة كارلو يطخوا فيها يتصوروا معها. أسهل ما بدك، بدك سلاح هسا بتصل لواحد، الي خرفتك عنه الي صار هسا حشاش، بقوله معاي *200* شيكل بتقدر تعطيني كارلو أتصور فيه أو أطخ فيه طلقة، بقولي بسيدر خليني أشوفلك الشباب الي معي، فهو بحكي مع دار *[..]* معهم كم سلاح وبعطوا للولاد وهيك...».**

ويعبّر الشاب خليل عن الفكرة ذاتها: «**عشان يقول إنه أنا قوي بتصور مع سلاح عشان ولا حدا يمزح معاه، مهو إذا انا بعرف انه انت معك سلاح بصير أعمل حساب اذا آجي فيك ولا لأ».**

تشير نادرة، وهي عاملة اجتماعيّة تعمل في إحدى بلديّات المثلث الجنوبيّ، إلى افتخار الشباب الذين تلتقي بهم بحمل السلاح والتقاط الصور معه، وتُنبّه إلى انتقال هذه الظاهرة إلى الفتيات أيضاً: «**في حالات يجين بنات يفرجينا إنهن تصورن مع *נשק [*سلاح*]*. بتفاخروا بهيك إشي، إنه يعني بهاي الطريقة بحاولوا يظهروا أو يبينوا قوتهم أو محلهم بالمجتمع».**

122 كما نوضّح في الفصل الخامس للدراسة.

تُحدثنا فاطمة، فتاة في منتصف العشرينات من عمرها من بلدة أمّ الفحم، وهي واحدة من عائلات ضحايا الجريمة التي التقينا بها، عن نشر أفراد من عائلتها الموسّعة صوراً للأسلحة، وبشكل خاصّ على ضوء مقتل أخيها: «هسا شباب الثانويات والإعداديات بحطوا صور سلاح، إذا بعملش هاي الشغلات لا يُحترم، مرة ابن خالتي كان كاتب هاي الشغلات الهبل *[..]* قولتله: 'مش هيك احنا'، قالي 'إذا منكتبش هيك بحترمونا'».

يلخّص سراج، وهو تاجر مخدرات سابق من مدينة الطيبة، سبق أن اعتُقل بسبب ذلك، وهو في أواخر العشرينات من عمره، التقيناه في بيت أحد أقاربه، مركّبات المكانة التي أثّرت عليه للانخراط في عالم الجريمة:

«أول إشي أنا زلمة منحرمتش بحياتي من إشي، كل إشي كان متوفر إلي، كل إشي ولد بتمناه بالحياة عندي وزيادة. يعني أنا لما رحت على هاظ العالم، خلص جذبني. من جيل صغير بحب هاظ العالم، بقولك مصاري مكنش ناقصني، مش عارف ليش، بجوز اسم، بجوز *בטחון* (ثقة بالنفس) بجوز *נוכחות* (اثبات حضور)، بدك تورجي حالك *[..]* بعرفش بقيت أشوف حالي غير عن الأولاد صراحة، كثير محلات بشوف حالي أحسن، كثير محلات بشوف حالي لا أقل، إني بفهم أكثر منهم، إني *יותר בוגר* (أنضج) منهم، إني أقوى منهم، إني أزلم منهم، إني بدي أخليهم تحت إيدي».

«اسمع يا ولد.. احنا كبار البلد»

لعلّ أحد أهم الأمور الدّالة على تصاعد الهيبة وارتباطها بالعنف والجريمة، هو تصاعد نوع (Genre) من الأغاني المُمجّدة للهيبة في سياق العنف. تعكِس هذه الأغاني برأينا دوراً مهمّاً في ترجمة ما يدور في خلد الكثير من الشباب، ولا نعتبرها سبباً من أسباب الظاهرة، بل هي إحدى طرق التعبير عنها.

تعود أهميّة الاستدلال بهذه الأغاني لكونها باتت تُشكّل جزءاً مركزيّاً في الأعراس والمناسبات، ولأنّ كثيرين من الشباب يستعملون هذه الأغاني في سياق الجريمة تحديداً، من خلال إنتاج فيديوهات ذات صلة تكون الأغاني جزءاً منها. نعي جيّداً أنّ الأغاني المُمَجّدة للقوّة والهيبة موجودة منذ ما

قبل عقودٍ من تصاعد ظاهرة العنف والجريمة، بيد أن ما يهمنا هنا تتبع استعمالات هذه الأغاني في سياق العنف والجريمة.

رصدنا خلال عامٍ ونصف من البحث أكثر من مئتي فيديو يحمل طابعاً ذا علاقة بالعنف أو الجريمة أُرفقت بها هذه الأغاني، وكلّها منشورة على تطبيق التواصل الاجتماعيّ «تيك توك» – Tik Tok (للمزيد في فصل «منهجية البحث»).

عند تحليل **المحتوى البصريّ** لهذه الفيديوهات، تظهر خمسة أنواع أساسية لهذا المحتوى، وهي (أ) إظهار للأسلحة وإطلاق نار في الهواء (ب) تهريب المخدرات وبشكل خاصّ في منطقة النقب (ت) الاستهلاك المرتبط بالجريمة والعنف وبشكل خاصّ السيارات ورزم الأموال[123]، (ث) شجارات (ج) فيديوهات استقبال أو توديع لشباب من أو إلى السجن.

أما **المحتوى السماعيّ**، فهو عبارة عن مقاطع من أغانٍ تُرفق مع الفيديوهات، وتشمل تعبيراتٍ تُضخّم الذّات من ناحيةٍ، وتُقلّل من الآخر وتسخر منه من ناحيةٍ أخرى، كما تشمل تفاخراً بالقدرة العسكريّة والتهديد بالعنف المباشر.

نجد مثلاً التقليل من الآخر واستحقاره في جملة كهذه: «**لا تِكبر عليّ وتجِخ.. صدّيت ترا.. شِلتَك من مُخّي**»[124]. والتهديد المبطن والتحذير من المعاداة للمتحدّث التي لا يُنصح بها بتاتاً، مثل جملة «**اللي يعادينا ما انولد.. كين بسيدر مافيا البلد**». نجد ذلك أيضاً في أغنية «إلزم مكانك»[125]، التي تقول كلماتها:

«إسمعني يا صبي.. إحنا كبار الحي / إسمعني يا صبي.. هدّي اللعب شوي

إلزم مكانك.. ما نعرف الخوف / اسمع منّي وشوف.. ياللي ريشك منتوف»

كذلك في مقطع «**اسمع يا ولد.. احنا كبار البلد.. اسمع يا ولد.. احنا رجال البلد**» الذي انتشر بكثرة في صيف 2019، ومن اللافت أنّ هذه المقولة استُعملت خلال الأغاني الشعبيّة والدحية التي بُثّت في

123 وهو ما نتوسّع حوله في الفصل الثاني من التقرير.
124 صفحة (magic stu) على موقع يوتيوب. (2019). رابط للأغنية: https://www.youtube.com/watch?v=QK96SWJmjPI
125 صفحة (الألماني ميوزك) على موقع يوتيوب. (2019). رابط للأغنية: الزم مكانك || دبكات طناخة الجبل داوود العبدالله- 2020 YouTube

مهرجانات انتخابات السلطات المحليّة لنفس العام. واحدة من الأغاني التي يتم إرفاقها مع هذه الفيديوهات هي أغنية للسوري مازن عساف تقول كلماتها:[126]

«احنا ما نكبر عالناس.. الناس تكبر فينا / ما دام احنا الدولة.. ما حد يعلى علينا

يا صغيّر أقعد عاقل.. عيب تسوّي مشاكل / حتى توصّل الدولة.. بدّك عشر مراحل»

وترتفع لغة الوعيد والتهديد أحياناً إلى أقصاها، بدون حاجة لتأويل للكلمات، إذ تستخدم مصطلحات تهديد مباشرة مثل حفر القبور وكسر العظام وغيرها. كما وجدنا خلال البحث مجموعة من الفيديوهات التي رفعها الشباب على موقع «تيك توك» تشمل أصوات إطلاق نارٍ مع موسيقى خلفية فيها مقاطع مثل: «**اللي يتمشكل معانا.. إحنا أهل المشاكل**»، وهي جزء من أغنية المغني السوريّ محمد الشيخ «زلم الجد الجد»[127]. نرى في خلفية الأغنية على موقع «يوتيوب»، ثلاثة أشخاصّ مدججين بالسلاح، وتقول كلمات الأغنية:

«احنا زلم الجد الجد.. جبل عالي نهدّه هَد / اللي يتمرجل علينا.. قبره وفرجته تنمَد

اللي يحكي وفاير ثمه.. إلا ارجعه لبطن امّه

***[..]* ما نسكت ونتنازل.. للي علينا يتطاول / اللي يتمشكل معانا.. إحنا أهل المشاكل**

على العِز تربينا.. ويله للي يعادينا».

هذا التهديد بحفر القبر يتكرر في أغنية «نحنا بليل ليرهب قمرة»[128]، إذ تدعو كلمات الأغنية «الآخر» إلى النزال في «الملعب» حيث سيقوده ذلك إلى القبر المحفور. وتوضّح كلمات الأغنية قدرات المتكلّم على الأذى والتعنيف في «وقت الجد»:

«نحن بليل بنرهب قمرة.. اللي يلاقينا منحفر قبره

126 صفحة (اغاني حفلات) على موقع يوتيوب. (2021). رابط للأغنية: احنا ما نكبر عالناس تكبر فينا || يزن حمدان YouTube -

127 صفحة (mhmmad monstr) على موقع يوتيوب. (2020). رابط للأغنية: اغنية احنا زلم الجد الجد YouTube -

128 صفحة (عشاق وديع الشيخ) على موقع يوتيوب. (2020). رابط للأغنية: جديد وديع الشيخ اسمع مني وتعلم احنا زلم الجد نحنا بليل ليرهب قبره بس من عنا YouTube -

هذا الملعب وين اللي يقرب [..]

مراجل ما تتمدد هالظهر بينا ينشد

نطحن عظم نشرب دم، نكسر روس بوقت الجد».

يعكس مشهد الفيديوهات والأغاني مفهوم الهيبة لدى شريحة الشباب المنخرطين في عالم الجريمة، ولدى آخرين كُثُر في الدوائر المحيطة. إنّ ما يُدلّل على أنَّ هذه الأغاني تعطي صورةً عن المشهد الحالي، هو استعمالُها المُكَثَّف، وهي تختلف عن الأغاني الشعبيّة المُمَجِّدة للقوّة بأنّ الأغنية الراهنة تمجّد العنفَ بشكلٍ مُباشِرٍ وتربطه بمكانةٍ ذاتيّة تُعظّم الأنا وتستحقِر الآخر.

ولعلّ انتشار هذه الأغاني بهذه المعاني الفرديّة الصارخة، هو أحد التعبيرات عن تراجع البُنى التقليديّة والحركات السياسيّة وما تمثّله من قيمٍ مُتعلّقة بالجماعة الوطنيّة أو العائليّة أو المحليّة. فنذكر على سبيل المثال، أنّ الأغاني الشعبيّة القديمة كثيراً ما كانت تُركّز على مكانة الوطن، أو مكانة البلدة أو مكانة العائلة، في حين باتت الأغنية الشعبيّة المُعاصِرة مرتكزةً حول الفرد ومكانته، وأصبحت تربط ذلك بالعنف والجريمة.

الجزء الثاني: تصاعد مكانة المنخرط في الجريمة في المجتمع

يقدّر غالبية من قابلناهم أنّ العقدين الأخيرين حملَا تغييراتٍ في مكانة الشخص المنخرط في الجريمة في المجتمع. فإذا كان الانخراط في الجريمة في مراحل زمنيّة سابقة يعتبر أمراً معيباً فإنّه أصبح في السنوات الأخيرة أكثر قبولاً لدى كثيرين.

من الصعب التقصّي الدقيق لهذا التغيير زمنيّاً، إلّا أننا نستعرضُ في هذا الجزء من الفصل بعضاً من مشاهد هذا التصاعد لمكانة الشخص المنخرط في عالم الجريمة. وذلك من خلال عرض مشاهد التقدير والاحترام والفخر أحياناً، والخوف في أحيانٍ أخرى، التي يبديها المجتمع نحو المنخرط في هذا العالم، من ثم نعرض أثر ذلك على الشباب.

الاحترام في الحيّز العام والمناسبات الاجتماعيّة

تتمثّل أحد أشكال التغيير التي طرأت في السنوات الأخيرة بالاحتفاء الّذي يحظى به بعضُ المنخرطين في عالم العنف والجريمة عند تواجدهم في الحيّز العام والمناسبات الاجتماعيّة. يشير دياب، وهو محامٍ جنائي ترافع في السنوات الأخيرة عن عدة منخرطين في عالم الجريمة في منطقة الجليل، إلى مركزيّة هذه الظاهرة. يحدّثنا عن مشاهدته للاحتفاء الذي يتلقّاه بعضٌ من زبائنِه عند دخولهم للمناسبات الاجتماعيّة التي تواجد بها:

«للأسف، إسا يفوت إنسان متعلم محترم على مناسبة اجتماعيّة ويفوت واحد من منظمة جريمة على نفس المناسبة، بتلاقي الناس بتأهل وبتسهل وبتعطي احترام لتبع الإجرام أكثر من الإنسان المحترم. وللأسف حتى الناس المحترمين بعطوا هاد الاهتمام لهاد الشخص».

لا يقتصر هذا الاحترام الذي وصفه دياب على المناسبات الاجتماعيّة فقط. إذ يُحدثنا سميح وهو عامل اجتماعيّ من بلدة أمّ الفحم، عن الاحترام الّذي يلقاه أيضاً بعض أقرباء عائلات الجريمة في المقهى مثلاً: **«إله محله بالقهوة، فجأة يسلموا عليه، فجأة يوقفوله ويحكوا معاه، فجأة شباب حواليه، تلفونه ببطل يسكت».**

احترام من قبل قيادة المجتمع

تمتدّ هذه المكانة المُمَيّزة للمنخرط في الجريمة من الساحة الاجتماعيّة إلى الساحة السياسيّة. إذ تشهد البلدات الفلسطينيّة تصاعداً في تداخل عوالم الجريمة مع اختيار القيادة المحليّة للبلدة، ونرى أنّ بعضاً ممن ينتمون للجريمة أصبحوا يلعبون أدواراً بارزة على المستوى المحليّ؛ يبرز ذلك بشكلٍ خاصّ في مجاليّ الصلح وانتخابات السلطات المحليّة.

أدّى اتساع الدور الذي يلعبه رجال الجريمة في المجتمع إلى زيادة «احترامهم وتقدير مكانتهم» في المشهد الاجتماعيّ. يشير بسام، وهو مدير مدرسة في أمّ الفحم، إلى مشاهد الاحترام الذي يلقاه المجرمون أيضاً من القيادات المجتمعيّة: **«صرنا نعطي هاظ الإزعر احترامه بالشارع احترامه بالأعراس. بتلاقي**

كل الناس المحترمين من رئيس البلدية لأعضاء الكنيست بروحوا عنده يكبروا فيه». يرتبط ذلك بشكلٍ خاصٍّ بالدور الذي تلعبه بعض قيادات منظّمات الجريمة في الإصلاح في الخلافات، إمّا بشكلٍ فرديٍّ أو من خلال بعض لجان الصلح، لما يحملونه من «احترام» وسلطة تضمن تنفيذَ اتفاق الهدنة أو الصلح.

أما فيما يخصّ السّلطات المحليّة وانتخاباتها، فقد أصبح المنخرطون في عالم الإجرام مطلوبين في بعض الأحيان لكي يكونوا جزءاً من الحملة الانتخابيّة لما يمثّلونه من هيبة، لأن المرشحين للانتخابات يشعرون أنّهم بحاجة لمن يوفّر لهم الإحساس بالأمان والتهديد أمام الطرف الآخر المنافس. يقول غسان إنّ هذا الوضع خلق نوعاً من التحدّي، إذ إنّ بعضاً من أبناء العائلات أصبحوا يشعرون بالفخر لوجود «فلان» المنخرط بالجريمة في المقر الانتخابيّ للعائلة: **«اليوم التحدي بكل عيلة حتى بالغمز واللمز يقول إنه عندي بالعيلة أزعر، حتى مرشح الانتخابات زمان لما كان يكون عنده بالعيلة *עברין [مجرم]* كان يخبيه، اليوم بقعدوه بصدر المقر الانتخابي»**.

من ناحيةٍ أخرى، فإنّ وجود المجرم بصف المرشح الرئاسيّ له ثمنٌ، فمع الارتفاع في الميزانيات الممنوحة للسّلطات المحليّة على ضوء الخطط الحكوميّة مثل خطّة 922، ازداد اهتمامُ منظّمات الإجرام بالسلطات المحليّة وبفرض سطوتها عليها. تشير المقابلات التي أجريناها -بالإضافة إلى تقارير صحافيّة[129]- إلى أنّ الجريمة تتدخل في أعمال السلطات المحليّة بصورٍ عدّة، على رأسها مجال المناقصات لِما في ذلك من مقابلٍ ماديّ ضخم يقابله مجهودٌ قليل. إذ إنّ أحد أساليب العمل الأساسيّة لدى منظّمات الجريمة هو السيطرة على مناقصات بناء مدارس أو جمع القمامة مثلاً، من خلال ترهيب المنافسين أو رشوة بعض الموظفين أو تمكين أحد المنافسين ومشاركته الأرباح، وبعد الفوز بالمناقصة، توكيل طرفٍ ثالثٍ للقيام بالعمل مقابل مردودٍ ماديٍّ أقلّ، وبالتالي تحصل المنظمة على فرقية السعر دون مجهودٍ يُذكر.

مما يؤكد هذا التعاظم لدور منظّمات الجريمة في السلطات المحليّة العربيّة هو تعرّض موظفين ورؤساء مجالس سلطات محليّة عربيّة لاعتداءات وإطلاق النيران على سياراتهم وبيوتهم. تعرّض خلال فترة سبعة أشهر، ما بين أيلول 2019 حتى نيسان 2020، عشرةُ رؤساء بلديات ومجالس

129 عراف، سهى. (15.01.2020). كيف تحولت السلطات المحلية العربية إلى «منجم ذهب» لمنظمات الإجرام؟. **عرب 48**. مستقاة من: كيف تحولت السلطات المحلية العربية إلى" منجم ذهب "لمنظمات الإجرام؟ | محليات | عرب48.com) 48)

محليّة عربيّة لإطلاق النار أو حرق السيارات[130]. كما يشير تقرير لمركز أبحاث الكنيست إلى تضاعف عدد رؤساء السّلطات المحليّة العرب المُسجّلين لدى جهاز الشرطة بأنّهم «تحت التهديد» من 18 رئيساً عام 2017 إلى 35 رئيساً عام 2019، وهو أعلى من عدد الرؤساء اليهود تحت التهديد. مع العلم أنّ نسبة السلطات المحليّة العربيّة من بين مجمل السلطات المحليّة هي الثلث[131].

جدول (2) - رؤساء تحت التهديد

العام	2017	2018	2019	2020 (حتى آب)
يهودي	27	23	18	15
عربيّ	18	34	35	23

ختاماً، وصل العنف ذروته في انتخابات السلطات المحليّة الأخيرة في عام 2018. وللمثال لا الحصر، فقد سحب مرشحُ الرئاسة في قلنسوة معروف زميرو ترشيحه بعد إطلاق النار على بيته عدّة مرات وتهديد أفراد عائلته بالقتل[132]. كما أسفر العنف المتبادل في بلدة طرعان عن مقتل ثلاثة شباب وشللٍ كامل لشخصٍ آخر، أحدهم ابن شقيق رئيس المجلس، وإصابات عديدة وأضرار كثيرة للممتلكات.

المكانة النابعة من الخوف

ظهر في عددٍ من المقابلات أنَّ واحداً من أشكال المكانة التي توفّرها الجريمةُ للمنخرط فيها ينبع من الخوف منه ومن الرغبة في «اجتناب شرّه». يصف لنا العامل الاجتماعيّ سميح أنّ بعضاً من المنخرطين في عالم الجريمة يهتمّون ببناء وتصدير صورة الرّدع، وأنّه من المُفضَّل عدم «ارتكاب خطأ» عند التعامل معهم. إذ إنّ واحداً من مظاهر الاحترام للمنخرط في عالم الجريمة مبنيٌ على

130 صفحة «خبيزة» على موقع فيسبوك. (07.05.2020). **مجالسنا تحت التهديد**. مستقاة من: Khobeeze - خبيزة| Photos - Facebook

131 مركز أبحاث الكنيست (2020). **معطيات حول رؤساء وعمّال السلطات المحلية المهدّدين**. (بالعبرية). مستقاة من: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/36a9dff9-5cdc-ea11-8118-00155d0af32a/2_36a9dff9-5cdc-ea11-8118-00155d0af32a_11_16471.pdf

132 عرب 48. (28.10.2018). قلنسوة: زميرو ينسحب من سباق الرئاسة بعد تهديدات. مستقى من: قلنسوة :زميرو ينسحب من سباق الرئاسة بعد تهديدات | محليات | عرب48.com) 48)

الخوف من ردّة فعله: «**ما حدا يجي فيه، إنه إذا أجا بحدا ما حدا يرجعله، إذا قرر يتسلبط عحدا بالشارع محدا يرجعله**».

أشارَ البعض إلى أنّ هذا الخوف يخلق مع الوقت تطبيعاً مع مكانة المجرم، فتصبح مكانتُه أمراً طبيعيّاً بعد أن كانت مبنيّةً على الخوف منه. تقول دالية، وتعمل معلمةً في مدرسةٍ ثانويّة في يافا، وشاهدة عن قرب على مشهد الجريمة في المدينة، إنَّ هناك «**نوع من الإعجاب بهدول الناس في يافا**»، إلا أنَّ أصلَ هذا الإعجابِ «**يبدأ بالخوف**»، ومن ثمّ ينتقلُ للإعجاب بباقي تصرفات المُنخرط في عالم الجريمة. تشرح: «**نادراً ما تسمعي إنه عيب إنه هاد تاجر مخدرات، التقدير بصير قديش معك مصاري، أي سيارة سايقة**».

بطل العائلة

أحد مشاهد الحفاوة بالمنخرطين بالعنف والجريمة هو الاحتفاء الذي يلقونه من أقاربهم، وذلك لدورِهم في الدفاع عن العائلة. تبرُز أهميّة هذا الدّور في حماية العائلة على ضوء غياب الأمن والأمان في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، ووجود حاجة عامّة وخاصّة مُلحّة للحماية من المخاطر المحدقة (نفصّل ذلك في الفصل الثالث)، وعلى ضوء تقاعس وتواطؤ الشرطة الإسرائيليّة مع عالم الجريمة (نفصّل ذلك في الفصل الخامس).

تنشأ هذه الحفاوة بشكلٍ عامٍّ في المجتمع، وبشكلٍ خاصّ عند العائلات التي تتعرّض لتهديدٍ ما. يُحدثنا عبد الله، عن مشاهد الاحتفاء بالمُجرم في منطقة يافا واللد والرملة: «**الإنسان المسجون على طعن إنسان من عائلة تانية، يُنظر إله على إنه بطل قومي. جاب الفخر للعيلة. الي بروّح من السجن تاجر مخدرات بصير في حدث ودبح خرفان على شرف طلعته**». لا تنبُع الحرقة التي تحدّث بها عبد الله من معرفةٍ عامّةٍ بعالم الجريمة فقط، فإنّه عرِفَ مرارة الجريمة عن قربٍ إذ تعرّض لعمليّة إطلاق نار أدخلته للعناية المكثّفة لفترةٍ طويلة، ونجا منها، وذلك كجزءٍ من محاولة الانتقام من أحد أفراد عائلته، وشهِدَ كيف تسرّت عائلةُ المعتدي عليه وحَمته.

يُحدثّنا مدير المدرسة بسّام عن عائلةٍ من أمّ الفحم تعرّضت لاعتداءاتٍ متكررة، فشكّلت مجموعةٌ من شباب العائلة تنظيماً صغيراً للرد على هذه الاعتداءات من خلال حرق سيارات وإطلاق نار على

المنازل. بعد فترة تم الكشف عن هذه «الخليّة» وإدخالهم السّجن لفترات قصيرة: «طبعا هذول بقوا كلهم ولاد صف 11 و12، لما انحبسوا، أكثر واحد انحبس سنة ونص، لما طلعوا من السجن طلعوا زي كإنهم تقول محررين الوطن العربيّ، صاروا يوخذوا احترام بالمدرسة والبلد».

المجرم كقُدوة

يشير بعضُ من قابلناهم إلى أنّ بعض المنخرطين في عالم الإجرام أصبحوا يشكّلون قدوةً لدى الكثير من الشباب. يرى هؤلاء ما يحصل عليه المجرمون من احترامٍ وهيبةٍ وصيت، فيُقلّدونهم ويُقلّدون سلوكياتهم؛ مثل طريقة التحدّث والمفردات والأغاني وحتّى الملابس والأحذية والساعات وقصّات الشعر وغيره.

تشير مجموعة من التربويّين إلى أثر موضوع اقتداء الشباب بالمنخرطين في عالم الإجرام. أحد هؤلاء هو كريم، مدير لإحدى المدارس في يافا: «صار عندهم قدوة بمجرمين معينين، بمشي مشيته بلبلس لبسه أو بتصرف زيّه». تضيف دالية أنّها لاحظت أثر ذلك على بعض من طلابها: «بصيروا قدوة للولاد، بصيروا يقلدوهن». يتطرّق العامل الاجتماعيّ سميح إلى هذا التقليد، باعتباره مقدّمةً للانخراط في عالم المجرم: «بحملش السلاح بس بكون قاعد مع الي بحمل السلاح، مغري هاد الموضوع، فلما بشوف كيف الناس بحترموه الي ماشي معاه، بفكر الناس إنه برضو راح يحترموه لإنه محدا راح يطب فيه».

يربط التربويّون بين الاحتفاء المجتمعيّ بالمنخرطين في الجريمة وبين تحوّلهم لقدوةٍ بالنسبة للشباب. يقول بسّام مُعلِّقاً على الاحتفاء بهم في المناسبات: «لما طالب بصف طناش بشوف أبو فلان الي معروف انه مجرم وبعملوله عرس وكذا، بصير بده يصير زيه». ويضيف دياب: «لما الشاب بشوف إنه أحسن ناس بالمجتمع بتصرفوا هيك مع تبع الإجرام، بقول بدي أكون هيك، وطبعا معاه سيارة وكثرة وقوة، وهاد بشجعهن يصيروا هيك. في ملان ناس أهاليهن مناح ووضعها الاقتصادي مقبول ولادها بتنضم لمنظمات إجراميّة».

ويشير عبد الله إلى أثر مشهد الاحتفاء بمن يخرج من السجن في أعقاب أخذ الثأر لعائلته: «في ناس بتكون بهاد الحدث وفي جيل براقب الحفاوة الي بينال فيها الإنسان المجرم، البطولة، قلادة من الفخر تعلق على رقبته للإنسان.[..] الولاد الضعاف بنظروا لهادا كمصدر قوة». في السياق ذاته، يؤكد الناشط اليافوي بلال هذه الفكرة بقوله: «من أكثر المشاكل عنا بيافا إنه المجتمع بتصرف مع المجرم كبطل والمشكلة هون إنه البني

آدم مجرم بطل، هو الـ*מודל חיקוי* (نموذج احتذاء) تبع الأولاد».

يحدّثنا بسّام عن مشكلةٍ نَشَبت بين عائلةٍ لطلاب من المدرسة التي يديرها وعائلة أخرى، تطوّرت بشكلٍ كبير، مما أدّى إلى تغييرات كبيرة في حياة طلاب وسلوك أبناء العائلة. فعلى سبيل المثال، أصبح أبناء هذه العائلة يأتون إلى المدرسة برفقة سائق يحضرهم عند بدء الدوام ويرجع بهم إلى البيت عند انتهائه. يشرح بسّام أنّ هذا الأمر كان له أثرٌ مباشر على بعض الطلاب إذ شعروا أنّ هناك مكانةً مميّزةً لهذا الطالب بعد دخول عائلته لعالم الجريمة: «بتبلش من هين، بصير الولد الي بالمدرسة بشوف هاد الي الشاب الي عيلته عندها مشاكل وكيف بيجي على المدرسة بيجي حدا راكبله سيارة». ويستطرد بسّام أنّ هذا يُشكّل عاملاً لتقرّب طلاب آخرين لطلاب هذه العائلة، ثم يتصرفون مثلهم لاكتساب الشعور بالقوّة والهيبة: «وبصير كل واحد يفوت بعالم الأكشن هاظ وكلهم بتخيلوا حالهم إنه 'أنا القبضاي'».

الجزء الثالث: دور المَسّ بالمكانة في تعقيد الخلافات بين الشباب

نستعرضُ في هذا الجزء دوراً إضافيّاً للمكانة، وهو الدور المُتَعلّق بالمشاكل التي تندلع بين الشباب، إذ تُشير معطيات الدراسة إلى أن تصوّر المكانة الشخصيّة للشاب يلعب دوراً مهماً في تفاقم المشاكل وتعقيدها. تقع المشاكل على خلفياتٍ مختلفة، منها ماليّة، ومنها أمور متعلقة بالأراضي وأخرى بعلاقات غراميّة وخلافات في إطار الحيّز مثل الخلافات على «صفّات» السيّارات وغيرها. بيد أنّ ما نشير إليه هو أنّ المَس بالمكانة وإحساس الشاب بالإهانة والمسّ بالكرامة، وإحساسه بضرورة الردّ على هذه الإهانة، كلّ ذلك يلعب دوراً أساسياً، إن لم يكن الأكثر مركزيّة، في تطوّر المشاكل بين الشباب وتشعبها.

من الجدير بالذكر هنا أنّنا نتحدث عن الخلافات بين الشباب بشكلٍ مُحدّد، وليس الخلافات بين المنظّمات الإجراميّة، إذ تأخذ الأخيرة طابعاً ومنطقاً مختلفاً مثل النفوذ والسيطرة على مجالات اقتصاديّة وغيرها.

«محدا بدعسلي ع طرف»

كما أسلفنا فقد أظهرت المقابلاتُ أنَّ عدداً من الشباب، وبالتحديد الشباب في عالم العنف والجريمة أو المقربين منه، يحملون صوراً مُعيّنةً عن أنفسهم وعن مكانتهم. من جملة ما تتضمنه هذه الصّورة الاعتزاز المفرط بالنّفس، ومفاد ذلك أنّ لهم مكانة واحتراماً وهيبة كبيرة جداً، وبالتّالي فإنّ أيّ مَسٍّ بالاحترام يعتبر إهانةً شديدةً تستوجب الرّد.

يسرد لنا رامز قصصاً لمشاكل كان طرفاً فيها، ويشرح لنا، كيف يؤثّر تصوّره عن صورته في عيون النّاس على ضرورة قيامه بالرّد على الاعتداء، وإلّا فإنّ تلك الصورة سوف تهتزّ في عيونهم:

«أنا بشرحلك عالإيغو شوي، بشرحلك عن حالي كمان. يعني أنا آكل قتلة بالبلد بالنسبة إلي يعني بتعرف كيف، يعني مش طوشة، عادي بتوكل قتلة فيها، يعني ينزل ييجي عليك تنين تلاتة يطخوك بإجريك تضلك قاعد ماكل هوا وساكت، يعني هاد إيغو. يعني بقدرش أضلني ماكل هوا وساكت، بدك تضلك تفور بدمك لإنه معروف مين انت! يعني شو الإيغو؟ مهو كيف بيجي الإيغو؟ الناس بتعملك الإيغو، أنا هيك بظن، هيك بحس، يعني لو الناس بتعودك على إشي ممنوع يصير معك وبصير معك، انت بتنجن بتفقع بتصير بدك تسوي العكس. *[..]* إجوا عدارهن طخوا عدارهن ومردوش، هاد إيغو لإلهن، أنا كيف مأردش؟ طيب أنا معروف بالبلد إلي إيغو بالبلد. طخوا عبيتك، ومعملتش إشي؟ انت بتصير توكل بحالك! إيه إسا البلد شو بدها تحكي عني؟ كل هاد الاسم يروح على الفاضي؟».

يحكي لنا رامز قصّةً لأصدقاء له شعروا بالإهانة بعد تدخلهم لحلّ مشكلة وعدم الاستجابة لتوجّههم، فيقول إنّ سبب شعورهم بالإهانة كان أنّ آخرين استطاعوا حلّ تلك المشكلة بالقوّة، وأنّه أصبح البعض يتحدّث أنّ لا قوّة لهم لأن تدخلهم رُفِض:

«أكثر من ضغط اجتماعيّ الإيغو. يعني صار مشكلة مع شباب، وحدة كانت تشتغل مع جماعة معطوهاش مصرياتها. حلو؟ ثلاث شباب مناح معروفين بالبلد مش من عائلات كبيرة، مقدروش يجيبوا مصرياتها، فاتوا واسطة خير، شباب مناح مش عاطلين، وفاتوا بحق مش راحوا طخطخوا وسووا وكذا. راحت القصة سنة سنتين مجبوش الحق، البنت راحت عند عيلة *עברינים* (مجرمين)، شهر شهرين جابولها إياها. مين عصّب؟ الثلاثة الي مجبوش المصاري؟ هاد إيغو، طيب احنا فايتين بالاحترام مقبلتوش تعطونا، قاموا راحوا اشتروا وطخوا عليهن، بس عشان هاي القصة. بس شو صار ينحكى؟ فاتوا بالقصة مطلعلهنش إشي».

يحاول رامز من خلال هذا المثال التأكيد على ثقافة «الإيغو» التي قد تستدعي دخول من هم في محيط دائرة العنف، وليس فقط المنخرطين فيه بشكلٍ مباشر، إلى العنف.

لا يرتبط الإحساس بالإهانة بالضرورة بحجم المُشكلة أو المسبِّب لها، إذ نجِد أنّ قسماً لا بأس به من المشاكل يعود إلى حدثٍ يُصنّفه الشباب -ذاتهم- بأنّه «تافه». يقول خليل:

- **«يعني مهي هيك صارت، المشاكل اليوم تافهة».**
- **«شو يعني تافهة؟»**
- **«يعني ع تطليعة، ممكن تصير أي طوشة. يعني أقولك كيف، يعني واحد اسا يقعد يتطلع عليك أو يسمعك كلمة، بنفعش تسكتله»**
- **«مانت عم بتقول المشاكل تافهة، انت مستعد تفوت ع هيك مشكلة؟»**
- **«طبعا، أه بفوت عهيك مشكلة، لإنه شو معناها التطليعة؟ معناها انه أنا أقوى منك إني بدي أكسرك، مهي هيك صارت».**
- **«وانت بتقبلش حدا يكون أقوى منك؟».**
- **«لا مش هيك، بس هي هيك صارت، يعني أنا ممنوع أسكت بخليش حدا يعلّم علي».**

الضغط الجماعيّ لردّ الإهانة

نجد أنّه في بعض الحالات يتضخّم لدى الناس الشعورُ بالذّل عند إهانتهم أمام الدوائر المحيطة. فمثلاً، نرى في قرار المحكمة رقم (1)[133] خلافاً بين صاحب مقهى لم يسمح للقاتل بالدخول له (لسببٍ غير موضّح في قرار المحكمة)، مما أشعرَ القاتل بالإهانة الكبيرة، الأمر الذي أجّج الخلاف بينهما، مما أدّى في النهاية إلى مقتل صاحب المقهى. أما في قرار المحكمة رقم (2)[134] نجد أنّ خلافاً

133 تحوي هذه القرارات معلومات خاصّة بالضحايا والظروف المحيطة بعملية قتلهم، لذا حفاظاً على الخصوصيّة، آثرنا عدم كتابة أسماء وأرقام للملفات قرارات المحاكم واكتفينا بكتابة ترقيم تسلسلي بحسب ظهورها في النّص.

134 انظروا الملاحظة السابقة.

نشب حول مبلغٍ من المال أقرضه الضحيّة للقاتل، وهو أحد معارفه، وكان الضحيّة قد طالب القاتل عدّة مراتٍ بإرجاع القرض الذي لا يتعدّى بضعة آلاف من الشواكل. يشير القاضي إلى أنّ المطالبة بتسديد المبلغ بحدِّ ذاتها لم تكن على ما يبدو سببَ القتل المباشر، بل طريقة الضحية المُهينة التي كان يستعملها أحياناً أمام النّاس للمطالبة بإرجاع المبلغ، كانت هي السبب بذلك، وخاصّة إثر نقاش حادّ اندلع ليلة جريمة القتل بين الضحية والقاتل أمام مجموعةٍ من الأشخاص في الحارة، وجّه فيه الضحية على ما يبدو تعبيراتٍ مُهينة، وهو ما أدّى للقتل.

كما نَجِدُ كيف يلعب المحيط، وبالتحديد «الشّلة»، دوراً في تعزيز «الإيغو» وبالتالي تفاقم المشكلة. فمثلاً يشير صلاح إلى أنّ العديد من الخلافات بين الشباب، والتي تبدأ على أثَر احتكاكات عاديّة في الشّارع، يتم تأجيجها من خلال الأصدقاء، الذين يبدأون بتحريك مشاعِر الشاب ضدّ فعلٍ «استفزازي» قام به الشخص الآخر. يقتبس صلاح أصدقاءه واللهجة التي يستخدمونها عند تعرض أحدهم للإهانة:

«'إيي شو اللي يجحجح بيك هاظ؟ إيي شو اللي فرك السيارة قدامك؟ يعني واحد قصّه مثلاً 'إيي هذا قصّك'، وكثير مشاكل ع هاي الشغلات. واحد قصني واحد فرك السيارة قدامي، صار يظويله ويسكر عليه، 'مالك طاير، مالك بتفارك، مالك بتقاتل'».

وعلى النّسق ذاته، يصف لنا راسم الشعور بالإهانة الذي أحسّ به جرّاء الاعتداء على أخيه، وتشجيع شلّته له على ردّ الاعتداء، بل ومساهمتهم في التحضير لردّ الاعتداء والانتقام: **«وانا كنت كثير متضايق وكنا نحكي أنا والشباب انه بدنا نرجعلهم بدنا نإذيهم ولو نضربهم بعصي، كيف ما ضربوا أخوي مش بحاجة لسلاح يعني، همي غدروه هجموا عليه 6، وضربوه بالعصي وكهربا ومددوه عالأرض تحت السيارة. بقهرش؟ بقهر!».**

يروي لنا صلاح قصّة «طوشة» حدثت معه بسبب شخصٍ اقترب بسيارته عليه، وكيف كادت الأمور أن تتفاقم لولا إصرار أبيه وأعمامه على إنهاء الخلاف. يصف لنا صلاح موقفه ومشاعره حينها:

«في عنا إحنا يعني أبوي، عمّي الكبير، [قالوا] 'بدهاش تكبر يعني بدهاش تكبر'. ييجوا الصحاب يقولوا 'إيي تسكتش' وبعرفش شو، ويصير الواحد يقول عن حاله 'إذا بسكت أبقى نذل، بده يصير الكل يفكرني إنه أنا نذل'، عشان محدا يفكره نذل، بده يبطل يرد عأبوه وبده يعمل اللي براسه، ووقتها بصير يقرقط بأصابعيه».

نجد أنَّ هذا الإحساس باهتزاز الصورة أمام المجتمع يؤثّر في حالات «الثأر» أيضاً، ففي بعض حالات القتل، يؤثّر ما يظنُّه الشخصُ بأنّه «نظرة المجتمع» تجاهه في قرار الثأر للقتيل من عائلته. نجد على سبيل المثال في قرار المحكمة رقم (3)[135] خليطاً من الشعور بحرقة القلب نتيجة مقتل الأخ، يُعبرّ عنه القاتلُ بعد أن ثأر لدم أخيه، إذ يروي كيف ذهب لقبر أخيه وقال له إنّه أخذ بثأره بعد أن قتلَ قاتلَه. ومن ناحيةٍ أُخرى، عبّر القاتلُ في محادثةٍ مع «عصفور»[136] داخل السّجن (قبل أنّ يثأر له)، عن شعوره بالخزي أمام النّاس لأنّه لم ينتقم لأخيه:

«أنا حللت مشكلتي. لا أريد أكثر من ذلك. منذ توفي أخي لا يقبل أحد تزويج ابنته لي، لأنّي لم انتقم لدم أخي. أنا أخجل المشي في الشارع»[137].

لا نعلم هنا إذا كانت هذه المعلومة التي يرويها القاتل عن عدم تزويج الناس بناتهم له بسبب عدم أخذه بالثأر معلومةً صحيحة أم لا، فقد يكون ذلك لأسبابٍ عديدة، إلّا أنّ المهم هنا أنّ هذا الشعور موجود لديه. نشير هنا إلى أنّ أحد جوانب منظومة الثأر له علاقة بموضوع «الإيغو» والمكانة. نقول ذلك مع الوعي بأنّ مشاعر الثأر أكثر تعقيداً وتركيباً، فإنّ فقدان أحد أفراد العائلة عن طريق القتل هو أمر غير مُحتمل، ولا يمكن لمن لم يمرّ به أن يتصوّره؛ خاصّةً أن المنظومة السلطوية الإسرائيليّة، ابتداءً بالشرطة وانتهاءً بالنيابة والقضاء، لا تكشف عن القَتَلة ولا توفّر، في أغلب الحالات، شيئاً من العدالة لأهالي الضحايا (للمزيد في الجزء الخامس).

المكانة ليست كل شيء

برغم أهميّة ما عرضه علينا من قابلناهم بما يتعلق بالإحساس بالإهانة أمام المجتمع والدوائر المحيطة، إلا أنّ ردّ الاعتداء لا يحصل فقط من باب الحفاظ على المكانة المجتمعيّة. فيما يلي نعرض منطقين آخرين وَرَدا في المقابلات دون أن يكون هناك ربطٌ مباشر بينهما وبين المسّ بالمكانة المجتمعيّة.

135 أنظر الملاحظة السابقة.
136 «العصفور» هو سجين متعاون مع الشرطة يتواجد داخل أروقة السّجن في محاولة للإيقاع بالمتهمين.
137 ترجمة عن العبرية.

أولاً: منع الاعتداء القادم. أبرزت المقابلاتُ أنّ بعضاً ممن يحسّون بأهميّة صدِّ الاعتداء يعتبرون عدم القيام بذلك ضعفاً يستجلبُ اعتداءاتٍ أُخرى. فمن ناحيةٍ، يخشى المُعتدَى عليه وقوع اعتداءاتٍ إضافيّة من نفس الشخص في حال عدم ردّه على الاعتداء الأول. ومن ناحيةٍ أُخرى، قد يُعطي الامتناعُ عن الرّد إشارةً للمجتمع، ولمجتمع الشباب على وجه الخصوص، بأنّ هذا الشخص ضعيف ويسهل الاعتداء عليه.

يلعب ردُّ الاعتداء إذن دوراً وظيفيّاً منطقيّاً. عميد، واحد ممن عبّروا عن هذا المعنى، وهو طالب مدرسةٍ ثانويّةٍ في مدينة الطيبة. ينخرط عميد بشكلٍ متواصلٍ بالعنف في محيطه، ويعطينا صورة عن بعض هذه المشاكل التي تحدث. يقول إنّه يردّ على كل اعتداء يتعرض له، لأن عدم الردّ معناه إشارة خضراء لأن «يعربد» الطرف الآخر عليه:

«وأنا بدافع عن حالي لإنه أهبل الي بدافعش عن حاله. *[..]* همي حاولوا يعربدوا علي أول مرّة وثاني مرّة بعربدوا علي، باجي عليك أعربد عليك أول مرّة إذا معملتش إشي بيجو بعربدوا عليك ثاني مرّة، إذا انت أول مرّة وقفتلهم ولا عمرهم بعيدوها، إذا انت موقفتهمش أول مرّة بعدها راح تصير ألف مرّة وساعتها راح تكبر».

نرى هنا أنّ الإحساسَ بالإهانةِ من قبل الطرفِ الآخر مجبولٌ بشعورٍ واقعيٍّ هدفُهُ صدُّ الاعتداءات المستقبليّة. أي أنَّ الرّد هنا حاجة واقعيّة لبناء مكانة في مجتمع الشباب، تمنع الآخرين من الاعتداء أو التفكير بالاعتداء.

ثانياً، نلحظ أنّ الشعور بالذلّ جراء الاعتداء غير مقرون بالضرورة بمعرفة المجتمع عن الإهانة. أي أنَّ المكانةَ الاجتماعيّةَ لا تُمَس بالضرورة، وهو ما عبّر عنه مجموعة من الشباب الذين التقيناهم في أحد مراكز الشباب في منطقة يافا. عناية، واحدة من أفراد هذه المجموعة، تبلغ من العمر17 عاماً، تعتبر أي كلمة «ليست بمكانها» توجّه لها إهانةً كبيرة لا بُدَّ من الرّد عليها بالضرب مباشرة: «أنا عندي *12* تيك ضرب. أه ضربت مدير مدرسة و*3* طلاب ورشيت *[*מסטיק *مسيل للدموع]*. هيك لإني بحبش حدا يدعسلي على طرف. هيك أذى. لإني بحبش حدا يغلط علي وأسكتله».

نَجِدُ ذات التوجّه في قرار المحكمة رقم (4)[138]، إذ يبدأ الخلاف، بحسب قرار المحكمة، بين القاتل والضحية خلال مشوار عمل. يساعد القاتلُ الضحيّةَ من حينٍ لآخر، ويقود به سيارته إذ يتنقلان خلال العمل بين البلدات المختلفة في منطقته. في إحدى المرات، بدأ نقاشٌ حادّ بين القاتل والضحية. يروي القاتل تفاصيل ما حدث: خلال المشوار، سأل القاتلُ الضحيّةَ سؤالاً مستفزاً متعلقاً بشكل جسمه وقدرته الجنسيّة، فرَدّ الضحيّة طالباً أن «يحضر له زوجته بعد أن يتزوّج» وسوف يريه هذه القدرة. هذه الملاحظة دفعت الضحية لضرب القاتل بيده أثناء سياقته، فردّ الضحيّة بضربة للقاتل، مما أزاح من مسار السيارة التي ارتطمت في حافّة الطريق. نزَل الاثنان من السيارة وتشاجرا، فأخرج القاتل أداةً حديديّة من السيارة وطعن الضحيّة، وتركه ينزف حتى الموت، بالرّغم من استنجاده.

نجد النمط نفسه يتكرر في الحالات التي يكون فيها الخلاف الأصلي حول الأموال، إلّا أنّ المحرّك للقتل قد يكون بالحقيقة هو الإهانة. مثلاً في قرار المحكمة رقم (5)[139] الذي يدور حول أموال تحِق لأحد الضحايا قد طالب القاتل باسترجاعها. ومن ثمّ، التقى الضحية وشخص آخر، وفي إطار نقاش دارَ بينهما حول هذه الأموال، قام الضحية بأخذ مفتاح سيارة القاتل، وقال له إنّه سيعيد المفتاح في حال أعاد له الأموال، وتركا المكان. وقبل أن يذهبا، وضح القاتل: «**ستدفع ثمن ما تقوم به**»، من ثمّ حاول القاتل تشغيل السيارة من خلال ربط «السويتش» إلا أنّه كسره، واضطر لإحضار سيارة نقل لنقلها لـ«كراج» تصليح. بعد خمسة أيّام خطّط القاتل لقتل الاثنين. أثناء خروجهما للعمل، انتظر وصولهما لمكان ما، وأطلق النار عليهما ليرديهما قتيلين.

ختاماً، لا بد من الإشارة إلى أنّ الإهانة والحاجة لرد الإعتداء إما كردّ فعلٍ مرتبط بمعرفة النّاس بالإهانة، أو كردِّ فعلٍ غير مرتبط بمعرفة النّاس بها، ممكن أن يتواجدا معاً لدى الشخص نفسه، كما يظهر في حوارنا مع خليل:

- **«انا دايما بكون جاهز، بضلني منتبه حولي ومركّز اذا أي حدا بده يعمل أي إشي».**

138 تحوي هذه القرارات معلومات خاصّة بالضحايا والظروف المحيطة بعملية قتلهم، لذا حفاظاً على الخصوصيّة، آثرنا عدم كتابة أسماء وأرقام للملفات قرارات المحاكم واكتفينا بكتابة ترقيم تسلسلي بحسب ظهورها في النّص.

139 أنظر الملاحظة السابقة.

- «طيب صارت معك مشكلة بالورشة بالشغل ومقدرتش تحمي حالك شو بتعمل؟»
- «برجعلهن».
- «يعني اسا أكلت قتلة بأشدود بترجع بتروحلهن؟.»
- «أه، بخطط كيف بدي أرجعلهن اياها».
- «وإذا اكلت القتلة لحالك ولا حدا شافك من العمال الي معك بترجعها؟».
- «أه برجعها بس بالعقل».
- «اذا شافوك العمال الي بالورشة معك بصير أكثر لازم ترجعها؟»
- «أه طبعا، بتصير تفرق أكثر، مجبور أرجع هوايتي».
- «للكل بترجع هوايتك؟»
- «أنا بخليش حدا يعلّم علي انا بعرف في ناس انا بغدرلهاش، بس حتى لو أنت مثلا انت اجيت ضربتني هواية وانا بعرف انك أقوى مني مثلا انك انت من جماعة كبيرة (جماعة إجرامية)، بسكت فترة بس بغدرك وبرجعلك اياها من غير ما تعرف».
- «طيب شو بفيدك اذا رجعتها بدون ما الناس يشوفوها؟»
- «لا بقول لصحابي القراب، بخلي الناس لتعرف بالعقل اني سدّيت هوايتي».

خاتمة

استعرضنا خلال الفصل الأول الأدوارَ المختلفةَ للعلاقة بين السعي نحو المكانة وبين الانخراط في عالم الجريمة والعنف. أشرنا إلى أنّ تعزز البحث عن المكانة من خلال العنف والجريمة ناتجٌ عن القمع الاستعماريّ للمسارات الصحيّة المُمكنة لتحصيل المكانة في إطار المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، وبالأخص في العقود الماضية. من ثم عرضنا أشكالَ المكانة التي يمنحها عالمُ الجريمة للشباب المنخرطين فيه، وعرجنا على تصاعد مكانة المنخرط في الجريمة في المجتمع، وكيف أصبحت تأخذ حيّزًا أكبر في المجتمع. ومن ثّم انتقلنا للحديث عن الآثار المباشرة لهذا التصوّر حول المكانة على عالم الشباب وتجلّياته المختلفة. نهايةً، استعرضنا دور المَسّ بالمكانة في تعقيد الخلافات بين الشباب، وناقشناها من حيث مفهومها الذاتيّ ومفهومها المتعلّق بالضغط الاجتماعيّ.

{2}

الفصل الثاني

العائـد المـادي

يُشكِّلُ العائد الماديّ أحد العوامل المركزيّة التي تدفع الشبابَ في الداخل الفلسطينيّ للانخراط في عالم الجريمة. تُشير المعطياتُ التي جمعناها في العامين الأخيرين إلى حجم الأموال الهائلة التي تُتداول في عالم الجريمة، وإلى أنَّ هذا العالم يوفّر مدخولاً ماديّاً كبيراً مقابل أداء جهدٍ «بسيطٍ» نسبياً، مما يجعله عالماً مُغرياً لكثيرٍ من الشباب.

يرتبط هذا الإغراء بشكلٍ واضحٍ بظاهرتين اجتماعيّتين تسودان المجتمع الفلسطينيّ في أراضي الـ48، وهما: ظاهرة الإفقار وظاهرة تفاقم الاستهلاك. في الجزء الأول نستعرض أثر السياسات الاستعماريّة لإفقار فلسطينيّي الداخل الذين يعيشون في القرى والمدن الفلسطينيّة والبلدات التي تُسمّى بـ«المختلطة» وعلاقة ذلك بالعنف والجريمة. ونستعرض في الجزء الثاني تفاقم ظاهرة الاستهلاك لدى فلسطينيّي الداخل في إطار موقعهم على هامش الاقتصاد الرأسماليّ الإسرائيليّ وعلاقته بالعنف والجريمة. أما الجزء الثالث، فسنُخَصِّصه لدراسة حالة (Case Study) لواحدة من أبرز الأنشطة الماليّة في عالم الجريمة والجريمة المنظّمة، وهي قروض السوق السوداء، والتي تُجسّد طبيعةَ العلاقة بين مثلث الجريمة والاقتصاد والمجتمع.

الجزء الأوّل: دور الإفقار في الجريمة

الفلسطينيّون في أسفل السلم الاجتماعيّ-الاقتصاديّ

يعيش حوالي نصف الفلسطينيّين في أراضي الـ1948 تحت خطّ الفقر، إذ يُشير تقرير لمؤسسة «التأمين الوطنيّ» الإسرائيليّة إلى أنّ نسبةَ الفقرِ في أوساط الفلسطينيّين في أراضي الـ1948 وصلت

عام 2018 إلى 47.4%، في حين أنَّ نسبة الفقر العامّة لدى مجمل السكان في إسرائيل بلغت 21.15% فقط. وفق التقرير ذاته، فقد وصلت نسبة الفقر لدى اليهود من غير المتدينين (غير الحريديم) إلى حوالي 8.6%، في حين وصلت لدى اليهود المتدينين (الحريديم الذين يختار رجالهم بشكلٍ طوعيّ عدم العمل والتفرغ لدراسة التوراة) إلى 51.7%[140]. هذا يعني أنَّ نسبة الفقر لدى الفلسطينيّين في الداخل أعلى من نسبتها عند اليهود غير «الحريديم» بأكثر من خمس مرّات.

رسم بياني (6) - نسبة الفقر لدى المجموعات السكّانية المختلفة في إسرائيل

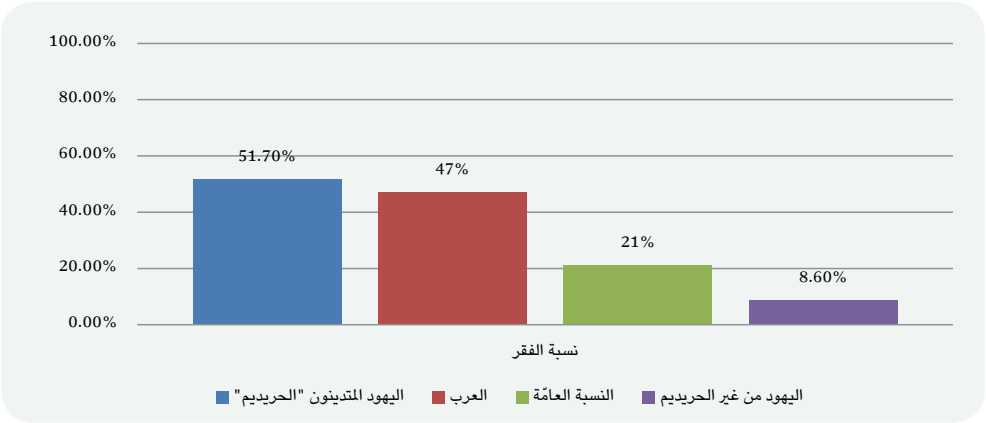

يؤكّد هذه المعطياتِ تقريرُ المؤشر الاجتماعيّ الاقتصاديّ لدائرة الإحصاء المركزيّة الإسرائيليّة لقرى ومدن البلاد. يعرض هذا المؤشر البلدات حسب موقعها على درجات السلم الاجتماعيّ الاقتصاديّ، ويبدأ من الدرجة 1، أي الأكثر فقراً، وينتهي عند الدرجة 10، أي الأكثر غنىً[141]. بحسب هذا المؤشر فإنّ البلدات الفلسطينيّة في الداخل تقع في أسفل السلم، وتختفي كلياً في الأماكن المتقدمة، أي في الدرجات الثامنة والتاسعة والعاشرة، كما هو موضح في الجدول أدناه[142].

140 مؤسسة التأمين الوطني. (2019). **أبعاد الفقر والفروقات الاجتماعية - تقرير سنوي، 2018**. (بالعبريّة). مستقى من: https://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2018.pdf

141 دائرة الإحصاء المركزية. (2013). **ترتيب السّلطات حسب المؤشر الاجتماعي الاقتصادي**. (بالعبريّة). مستقى من: https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/pw/pw77/pw77.pdf

142 يدلُّ التدريج على الوضع الاجتماعيّ-الاقتصاديّ (Socio-economic) للسكان في كل بلدة، وليس على وضع ميزانية السلطة المحليّة.

رسم بياني (7) - عدد البلدات العربية على درجات السلم الاجتماعي الاقتصادي

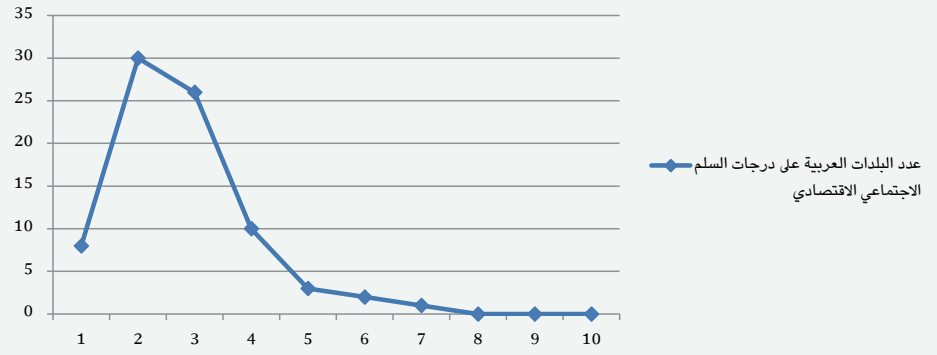

كما تُشير معطيات هذا المؤشر إلى أنّ 80% من البلدات الفلسطينيّة في الداخل (ومن ضمنها، بلدات من عينة بحثنا هذا؛ أم الفحم والناصرة والطيبة) تقع في الدرجات الثلاث الأكثر فقراً، أي الأولى والثانية والثالثة[143].

رسم بياني (8) - العرب على درجات السلّم الاقتصادي الاجتماعي

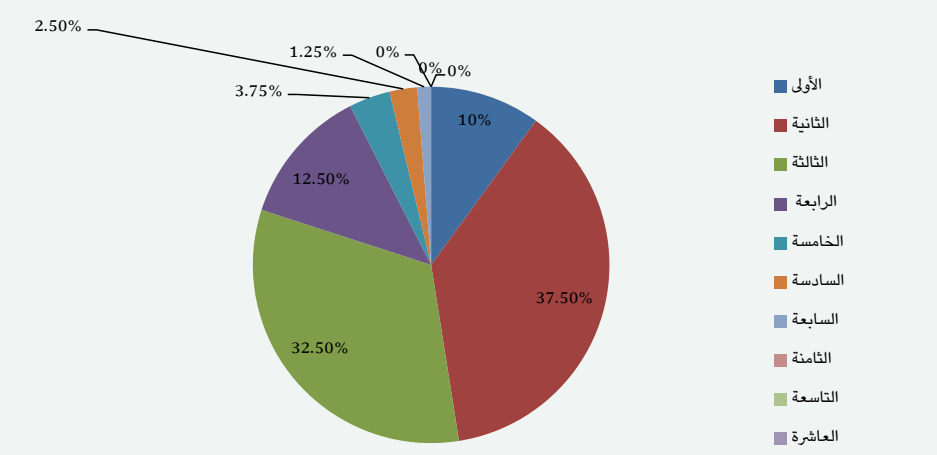

143 المصدر السابق.

على المستوى الرسميّ، تعيش السلطات المحليّة في البلدات الفلسطينيّة (أو ما يُعرف بالسلطات العربيّة) ضائقةً ماديّةً كبيرة، نتيجة للسياسات الاستعماريّة العنصريّة التي تعمّدت إضعافَها وإفقارَها وتكبيل نشاطها على مدار عقود. تعددت أشكال هذه السياسة الاستعمارية كما وضحنا في «المدخل»، وهدفت لتعزيز تبعيّة السّلطات المحليّة العربيّة للحكم المركزي، ولعلّ أحد أبرزها هو مصادرة الأراضي التي تعرّضت لها البلدات العربيّة، وتركيز المناطق الصناعيّة وأماكن العمل في البلدات اليهودية، وذلك لضمان التبعيّة الاقتصاديّة للعمال الفلسطينيين للمشغل اليهوديّ من ناحية، ولضمان عدم تعزيز قوّة السلطات المحليّة العربيّة من ناحيةٍ أخرى. ومن المثير هنا، أنّ السلطات المحليّة اليهوديّة أكثر استقلالاً عن الحكم المركزيّ من نظيراتها العربيّة، إذ تعود قوّة السّلطات المحليّة في إسرائيل إلى الموارد الذاتيّة للبلدات مثل الأراضي الزراعيّة للمستوطنات الزراعيّة والمناطق الصناعيّة للمدن. وللتوضيح فإنّ مدخول ضريبة «الأرنونا» من المناطق الصناعيّة للسّلطات المحليّة العربية يعادل حوالي 2% فقط من مجمل مدخول السلطات المحليّة في إسرائيل[144].

على الرغم من مصادقة الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة في السنوات الأخيرة على ميزانياتٍ واسعة للسلطات المحليّة في البلدات الفلسطينيّة، مثل الخطة رقم 922 [145]، إلا أنّ ذلك لم يُسعف تلك السلطات، ولم يؤدِ إلى تحسن وضعها بما يكفي. وما يزال الهمّ الأساسي لمعظم تلك السلطات المحليّة هو تسديد رواتب الموظفين في وقتها، ولا يوجد ما يكفي لتخصيصه للمشاريع التنمويّة والخدمات الأساسية التي تُقدّم في نظيراتها اليهوديّة.

تعودُ أهميّة تناول الأوضاع الاقتصاديّة للسلطات المحليّة في سياق الدراسة إلى أنّ هذه السلطات مُكلّفةٌ بتوفير خدمات الرفاه الاجتماعيّ، والتي تلعب بطبيعة الحال دوراً هاماً في توفير الحصانة وإمكانيات الحماية من الوقوع في العنف والجريمة. يُمكن تقسيم هذه الخدمات لسبعة مجالات هي: الفقر، والعجز، والمشاكل العائلية، والحالات الصحية الصعبة، والإعاقات، والعنف، والإدمان.

144 مركز مساواة. (2018). **تطوير المناطق الصناعية في البلدات العربية**. مستقى من: 0נייר עמדה אזורי תעשייה- 2018 להדפסה(mossawa.org) 18.pdf 12 18

145 مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية. (2015). **قرار الحكومة رقم 922: عمل الحكومة للتطوير الاقتصادي في مجتمعات الأقليات لسنوات 2016-2020**. (بالعبريّة). مستقى من: החלטת ממשלה מס' 922: פעילות הממשלה לפיתוח כלכלי באוכלוסיית המיעוטים בשנים 2016-2020 | מספר החלטה 922 | משרד הבינוי והשיכון(www.gov.il)

وبالرغم من أنّ فلسطينيّي الداخل هم الأكثر حاجة لهذه الخدمات، خاصةً مع وجودهم على أسفل السلم الاجتماعيّ الاقتصاديّ، إلا أنّ سلطاتهم المحليّة هي الأقلّ قدرةً على توفير ما يكفي منها، إذ تُمكّنها ميزانياتُها إنفاق أقلّ من ضعفي نظيراتِها في السلطات المحليّة اليهودية، كما هو مُبيّن في الرسم البيانيّ[146]:

رسم بياني (9) - الميزانية السنوية للشخص المحتاج للخدمة لعام 2014

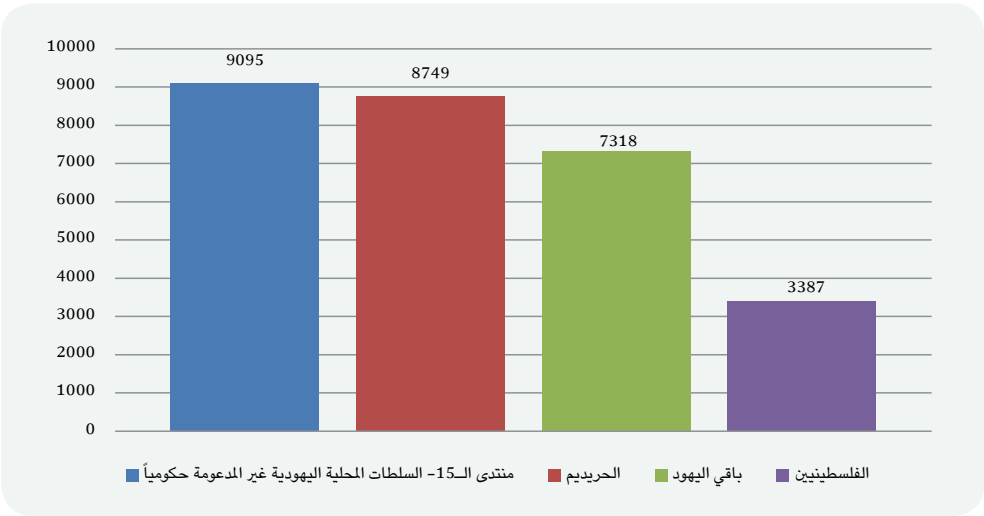

تناولت عدة تقارير هذه الحالة التي وصلت إليها السلطات المحليّة في البلدات الفلسطينيّة في الداخل، ومنها تقرير صادر عن مركز أبحاث الكنيست في حزيران 2021. يقول التقرير إنَّ وزارةَ الداخلية تُصنّف السلطات المحليّة وفقاً لموازنة المالية لديها إلى خمسة تصنيفات، من الأفضل حالاً إلى الأسوأ: (1) سلطات قويّة (2) سلطات مستقرّة (3) سلطات في وضعية متوسطة (4) سلطات تخضع لخطط تحسين الكفاءة (תכנית התייעלות) (5) سلطات تخضع لخطط «التعافي» (הבראה).

146 جل، جوني؛ ومدهلة، شبيط؛ وبلايخ، حايم. (2017). **ميزانية الرفاه الاجتماعي في السلطات المحلية**. مركز طاوب. (بالعبريّة). مستقى من: https://www.taubcenter.org.il/wp-content/uploads/2020/12/socialservicebudgetingheb.pdf

يشير التقرير إلى أنّ جميع السلطات المحليّة في البلدات الفلسطينيّة تقع في واحدة من الدرجات الثلاث الأخيرة، ولا توجد أي واحدة منها في أي من الدرجتين الأولى والثانية، في حين أنّ أغلب السلطات المحليّة اليهوديّة تُصنّف إما في الدرجة الأولى أو الثانية[147].

ويشير التقرير إلى وجود «محاسب مرافق» في 62 سلطة محليّة عربيّة، في حين يوجد «محاسب مرافق» في 15 سلطة محليّة يهوديّة فقط. يعني ذلك أن 78% من السلطات المحليّة الخاضعة لمحاسب مرافق هي عربيّة و22% فقط يهوديّة[148]. وللتوضيح فإنّ المحاسب المرافق هو شخص يُعيّنه وزير الداخلية الإسرائيليّ على سلطةٍ معيّنة موجودة في الدرجتين الرابعة أو الخامسة، ويملك صلاحياتٍ واسعةً في إدارة شؤون البلديّة مثل: جباية ضرائبها، وتخفيضات الضرائب، وموافقة أو رفض التعيين في وظائف السلطة المحليّة، وعملياً تحتاج السلطة التي تخضع لخطّة تعافٍ للحصول على توقيعه على جميع معاملاتها الماليّة[149].

رسم بياني (10) - السلطات المحليّة العربيّة الخاضعة لـ«محاسب مراقب»

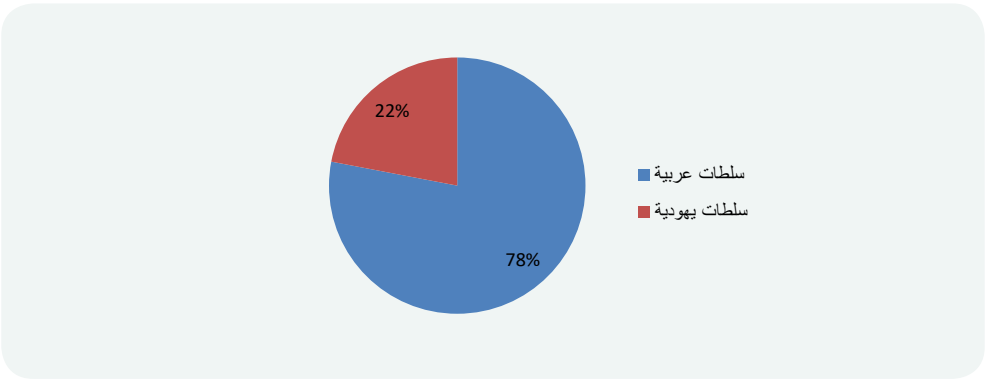

147 ليرر، ميخال. (2021). **المحاسبون المرافقون للسلطات المحليّة**. مركز أبحاث الكنيست. (بالعبرية). مستقى من: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/727a8dda-55bf-ea11-8107-00155d0aee38/2_727a8dda-55bf-ea11-8107-00155d0aee38_11_17979.pdf

148 المصدر السابق.

149 قانون البلديات من العام 1965. مستقى من: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/p182_001.htm

يُختم التقرير بالتأكيد على أنّ المحاسبين المرافقين قاموا بعملٍ جيّدٍ على مستوى تثبيت الميزانية (بالعبرية «איזון»، ويقصد بها تسديد ديون البلدية)، إلّا أنّ التقرير يتجاهل الجانب المظلِم لعمل المحاسبين المرافقين، وهو أنّ تثبيت الميزانية جاء على حساب تقديم الخدمات الأساسية لسكّان البلدات الفلسطينيّة[150].

ترتبط مسألةُ المُحاسبين المراقبين بمسألةٍ أُخرى هي قيام وزير الداخليّة بحلّ بعض السّلطات المحليّة العربيّة وتعيين لجنة غير منتخبة لإدارتها. لشرح هذه المسألة نعود للعام 2004 في أواخر الانتفاضة الثانية، إذ منح تغييرٌ طرأ على قانون السلطات المحليّة (المادة 143أ) وزيرَ الداخليّة صلاحيةَ تعطيل المجلس المحليّ إذا شعر أنّ رئيسه لا يقوم بواجبِه كما يجب. وقد استخدم وزراءُ الداخلية الإسرائيليون هذا التعديل لحلِّ مجالس عربيّة كثيرة. وعلى الرغم من كون المجالس العربيّة أقليّةً بين مجمل المجالس في إسرائيل، إلّا أنّ أكثر من 70% من المجالس التي تم حلُّها هي مجالس عربيّة[151]. في السياق ذاته، تُشير التقارير إلى أنّ الغالبيةَ الساحقةَ من رؤساء اللجان المعيّنة الذين تم تعيينهم في البلدات الفلسطينيّة يهود، وهم إمّا من خلفيةٍ عسكريّةٍ أو من المُقربين لوزير الداخليّة مثل أعضاء حزبه، وغير ذلك[152].

كما تُبيّن التقارير أنّ العَمَل الأساسي الذي اهتمت به اللجان المُعيّنة والمراقب المرافق هو تحسين وضع ميزانية البلديّة من خلال رفع جباية الضرائب من ناحية، وتقليص الخدمات التي تُقدّمها السلطات المحليّة للسكان من ناحيةٍ أخرى[153]. أدّى ذلك إلى إضعاف السّلطات العربيّة بشكلٍ كبير، وكان له أثرٌ مُدمّر على خدمات الرفاه الاجتماعيّ المتهالكة. يقول غسان الذي عمل في فترة منتصف العقد الأول من الألفية في وزارة الرفاه، إنّ رؤساء اللجان المعيّنة الذين اهتموا بجباية الضرائب وتقديم بعض الخدمات المرئية مثل جمع النفايات، قاموا بالقضاء على خدمات الرفاه الاجتماعي التي توفّر خدمات من شأنها الحدّ من مسببات ظاهرة العنف والجريمة:

150 المصدر السابق.
151 حيدر، علي. (2012). «اللجان المعينة للسلطات العربية ليست الحل». هآرتس. (بالعبرية). مستقى من: ועדות קרואות לרשויות הערביות אינן פתרון - הפרשנים שלTheMarker -
152 هرتسوغ، استير. (2008). «اللجان المعينة تمزق الديمقراطية». واينت. (بالعبرية). https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3571290,00.html
153 المصدر السابق.

«يعني في عندك الشباب في الضائقة هدول وقود عالم الجريمة، هدول ما أخدوا حقهن، بتيجي مدينة الطيبة *7* سنين كانت مع *ועדה קרואה* (لجنة معيّنة) مخلوش زبالة إلّا ما جابوها. آريك برامي لما إجا عالطيبة أقال العمال الاجتماعيّين، روحهم على بيتهم، هو كان يهمه أرنونا ولم القمامة. إسا بقيلوا العامل الاجتماعي بتعرفش بتحسش، بس إذا مش قايمين الزبالة من بيتك بترفع تلفون بتبهدل أبو أبوه لرئيس البلدية. إسا إنت تحكي عن تقريباً لحد *2013*، *85%* من المجتمع الفلسطينيّ في الداخل كان أو لجنة معينة او محاسب مراقب. هدول شو كان يعملوا، مكانوش يزيدوا وظائف بالعكس. فانت بتطرد عامل اجتماعي ما حدا بنتبه. فهاد الي اشتغلوه *[..]* طيب بعد سنوات هاد الولد الي ممرقش علاج وين بده يكون؟».

مع الوقت، شكّل الاستهداف لخدمات الرفاه الاجتماعيّ، المتهالكة أصلاً، واحداً من أسباب تفاقم ظاهرة العنف والجريمة. فعندما أُهمِلت احتياجات الطبقات الأضعف في المجتمع وجدَتْ أنفسها مدفوعةً نحو عالم الجريمة. لنأخذ حالةً عينيّة؛ يُشير تقرير «مراقب الدولة» حول بلدة كفر قاسم، لعام 2005، وتحديداً في حديثه عن خدمات الرفاه الاجتماعيّ، إلى وجود حوالي 3 آلاف شخصٍ بحاجة لتلك الخدمات، وهم موزعون على ثلاث فئات رئيسية: أطفال في خطر، فتيات في ضائقة، ومدمني مخدرات[154].

تُشير نتائجُ ذلك التقرير إلى أنَّ علاجَ قسم الرفاه لمختلف الفئات «معطوبٌ بشكلٍ جذريّ»، وأنّه لم يتم الالتزام بأيٍّ من الإجراءات المعتادة لخدمات الرفاه الاجتماعيّ. لم يقم قسم خدمات الرفاه بأيّة خطواتٍ للوصول لأولئك الذين يحتاجون لخدماته، كما لم تتم إدارتهم من خلال ملفات، ولم يتم التعامل بشكل فرديّ مع الغالبية الساحقة منهم[155]. على سبيل المثال، لم يتواجد في هذا القسم عاملٌ اجتماعيّ واحد ممن تلّقوا تأهيلاً للتعامل مع المُبتلين بإدمان المخدرات. يُعلّق غسان والذي شارك في جلسة لإحدى لجان الكنيست لنقاش التقرير: **«كنت بالنقاش في الكنيست، بعطي أمثلة على إنه فش علاج بـ*נפגעי סמים* (المصابين من المخدرات)، في ناس مرقوا اغتصاب وممرقوش علاج، طيب الولد الي مرق اغتصاب قبل *15* سنة، ومتعالجش، وين بدكوا يكون اليوم، فش حاجة تكون مختص عشان تجاوب».**

تحتاج أوضاعُ خدمات الرفاه الاجتماعيّ المُقدمة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل لدراسةٍ منفصلةٍ،

154 مراقب الدولة. (2005). **المجلس المحليّ كفر قاسم – علاج المحتاجين**. (بالعبرية).
155 المصدر السابق.

إلّا أنَّ الثابتَ أنّ جميع التقارير تشير إلى ضعفها الصارخ، مما يؤثر على تنامي ظاهرة العنف والجريمة. تؤكد ذلك الشهاداتُ التي سمعناها في مقابلات العُمّال الاجتماعيّين عن أوضاع خدمات الرفاه الاجتماعيّ في البلدات التي يعملون فيها، إذ يقولون إنّهم غالباً ما يضطرون لتقديم خدمات سطحيّة نظراً للأعداد الكبيرة التي تحتاجها وتنتظر دورها.

الفلسطينيّون في البلدات المختلطة

يعيش الفلسطينيّون في ما يُسمّى «المدن المختلطة» (ونقصد بها المدن الفلسطينيّة المُهجّرة عام 1948 [156]، والتي تسكن فيها اليوم غالبيةٌ يهوديّةٌ مع وجود أحياء فلسطينيّة فيها مثل عكا ويافا)، أوضاعاً شبيهةً بالقرى والبلدات الفلسطينيّة، بل أكثر سوءاً في بعض الأحيان. يُشير تقرير مركز أبحاث الكنيست، الصادر في أيّار 2021، إلى أنّ الحارات الفلسطينيّة في «المدن المختلطة» تقع في أسفل السلم الاجتماعيّ الاقتصاديّ، في موقع منخفضٍ بدرجاتٍ عديدة عن الحارات اليهوديّة في المدن نفسها. وذلك ينطبق حتى في المدن المختلطة المعروفة عموماً بفقرها، مثل اللد والرملة[157].

وليس من الغريب أن يُشير تقرير «تسع سنوات من الدم» لجمعية «بلدنا»، أنّ أربع «مدنٍ مختلطة» (من أصل خمس مدن مختلطة في الداخل) موجودة في صدارة قائمة البلدات صاحبة أعلى عدد من القتلى بالنسبة لعدد سكانها في العقد الأخير؛ وهي يافا واللد والرملة وعكا[158]:

156 ولا نقصد المُدن التي تطوّرت لاحقاً مثل «نوف هجليل» و«كرميئيل» اللاتي انتقل للسكن فيها فئات من الطبقة الوسطى الفلسطينية.

157 أفجير، عيدو وآخرون (2021). **عرب في البلدات المختلطة – نظرة عامّة**. مركز أبحاث الكنيست. (بالعبرية). مستقاة من: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/723dfb8c-b1b8-eb11-8111-00155d0aee38/2_723dfb8c-b1b8-eb11-8111-00155d0aee38_11_17923.pdf

158 جمعية الشباب العرب – بلدنا. (2020). **تسع سنوات من الدم – تقرير إحصائيّ عن جرائم القتل لدى فلسطينيي الـ48**. مستقاة من: 9YOB report arabic.pdf (momken.org)

جدول (3) - أعداد الضحايا بين أعوام 2011-2019

	البلد	عدد القتلى	تعداد السكان	عدد القتلى لكل 10 آلاف نسمة
1	**يافا**	48	**19,722**	**24**
2	**اللد**	36	**22,641**	**16**
3	الطيبة	32	42,401	8
4	أم الفحم	32	54,240	6
5	الطيرة	31	25,721	12
6	**الرملة**	**28**	**17,580**	**16**
7	كفر قاسم	23	22,743	10
8	**عكا**	**20**	**15,471**	**13**
9	رهط	19	66,791	3
10	الناصرة	18	76,551	2

وبالعودة إلى تقرير مركز أبحاث الكنيست، نرى أنَّ جميع الحارات الفلسطينيّة في اللد تقع في قاع السلم الاجتماعيّ الاقتصاديّ؛ 75% منها في الدرجة 1، و25% منها في الدرجة 2. في حين تقع حارات اليهود ما بين الدرجتين 3-6 [159].

159 أفجير، عيدو وآخرون (2021). **عرب في البلدات المختلطة - نظرة عامّة**. مركز أبحاث الكنيست. (بالعبرية). مستقاة من: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/723dfb8c-b1b8-eb11-8111-00155d0aee38/2_723dfb8c-b1b8-eb11-8111-00155d0aee38_11_17923.pdf

رسم بياني (11) - تقسيم الحارات العربية والمختلطة واليهوديّة على السلّم الاجتماعي الاقتصادي في اللّد

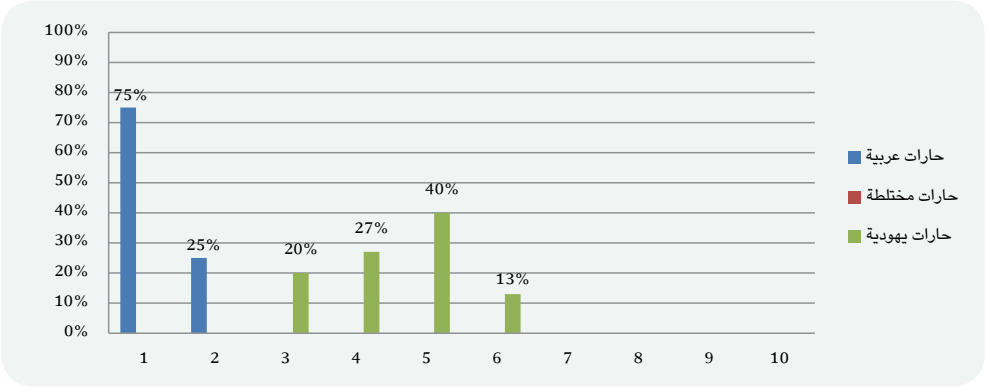

ويتشابه الوضع في مدينة الرملة. إذ تقع 25% من الحارات الفلسطينيّة في أسفل السلم الاجتماعيّ-الاقتصاديّ، وتحديداً في الدرجة 1، و75% منها في الدرجة 2. في حين تقع حارات اليهود ما بين الدرجتين 6-3. أما الحارات المختلطة فتقع في الدرجتين الثالثة والرابعة[160].

رسم بياني (12) - تقسيم الحارات العربية والمختلطة واليهوديّة على السلّم الاجتماعي الاقتصادي في الرملة

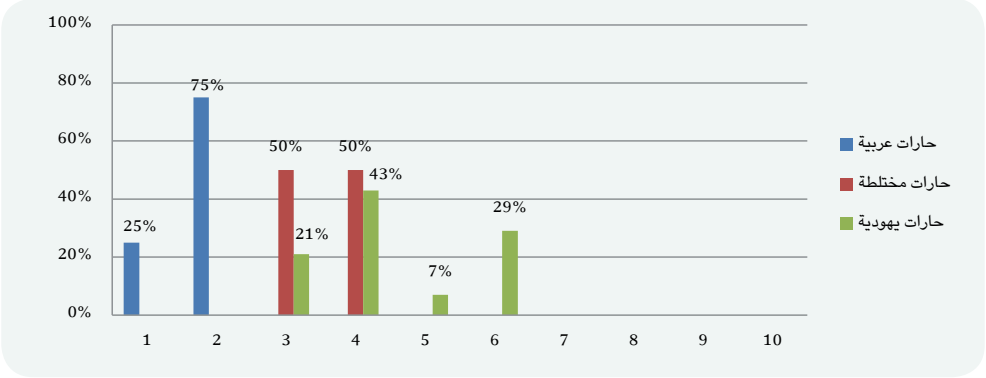

160 المصدر السابق.

وتتربع الحارات اليهوديّة على رأس السلم الاقتصاديّ الاجتماعيّ في نطاق بلدية تل أبيب – يافا، إذ تقع أكثر من نصف الحارات اليهوديّة في الدرجتين العُليا التاسعة والعاشرة، وتقع جميع الحارات الفلسطينيّة في الدرجات السفلى الثالثة والرابعة، في حين تقع الحارات المختلطة في الدرجتين الرابعة والخامسة[161].

رسم بياني (13) - تقسيم الحارات العربية والمختلطة واليهوديّة على السلّم الاجتماعي الاقتصادي في يافا

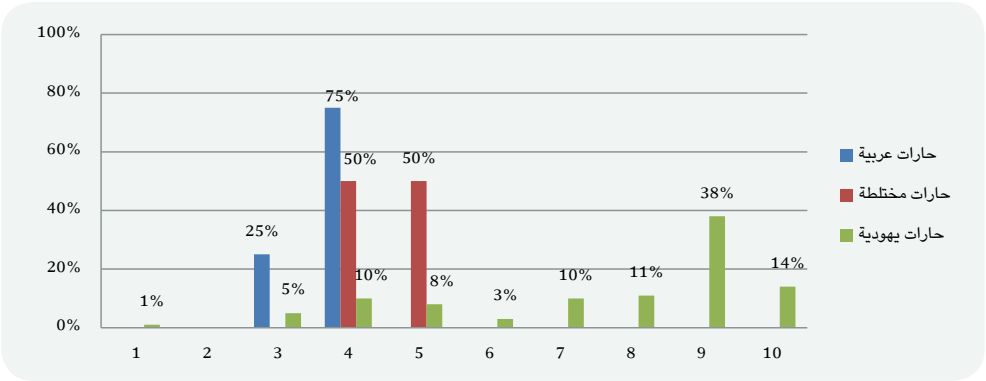

أما في مدينة عكا، فتقع الحارات الفلسطينيّة والمختلطة بين الدرجات السفلى 4-2، في حين تتواجد 80% من الحارات اليهوديّة بين الدرجتين الرابعة والثامنة[162].

161 المصدر السابق.
162 المصدر السابق.

رسم بياني (14) - تقسيم الحارات العربية والمختلطة واليهوديّة على السلّم الاجتماعي الاقتصادي في عكا

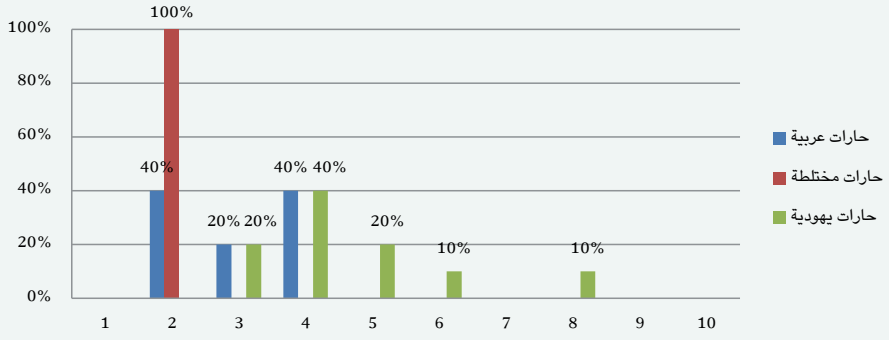

ثلث الشباب الفلسطينيّ في الداخل (18-24 عاماً) بدون عمل أو تعليم

يشهد مجالا التعليم والعمل لدى فئة الشباب في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل في العقد الأخير تغييراتٍ كثيرة تستأهل التوقّف والتحليل، خاصّةً أننا نشهد تصاعد مسارين متناقضين في هذا الصدد.

في **المسار الأول**، نرى أن هناك ارتفاعاً على مستوى التحصيل العلميّ. فمثلاً، ارتفعت نسبةُ الحاصلين على شهادة «بجروت» مستوفيةً شروط النجاح من 47% في عام 2010 إلى 63% عام 2018، في حين ارتفعت هذه النسبة لدى المدارس اليهوديّة من 61% إلى 70.8% في الأعوام نفسها[163].

كما تضاعفت أعدادُ الطلبة الفلسطينيّين في الجامعات الإسرائيليّة من حوالي 26 ألف طالب في السنة الدراسيّة 2009\2010 إلى ما يقارب 53 ألفاً عام 2019\2020. وبهذا تُصبح نسبتهم 17.2% من مجمل نسبة الطلبة الجامعيين عامّة في إسرائيل، بعد أن كانت 9.2% فقط عام 2009\2010. كذلك ارتفعت نسبةُ الطلبة الفلسطينيّين الملتحقين ببرامج الماجستير من 6.5% من مجمل عدد

163 حاج يحيى، نسرين وآخرون (2021). **تربية وتعليم عالٍ في المجتمع العربي**. المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية). مستقاة من: https://www.idi.org.il/media/15620/education-in-arab-society-disparities-and-signs-of-change.pdf

الطلبة عام 2010/2009 إلى 15% في عام 2020/2019.[164] يُضاف إلى هؤلاء، الطلبةُ الذين يتعلمون خارج البلاد، والذين لا توجد معلوماتٌ دقيقةٌ حول تعدادهم، ويُقدّرهم البعض بحوالي 15 ألف طالب[165].

إلّا أنّ هذه الأرقام تُخفي وراءها حقيقةً مُرّة، إذ إنّها تُعبِّرُ عن فئاتٍ مُحدّدة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، ولا تُعبّر عن مجمل الناس فيه. ففي مقابل المسار المتصاعد للالتحاق بالتعليم العالي، يتصاعد أيضاً مسارٌ آخر، يتعلق بعدد الذين لا يلتحقون بالتعليم الجامعيّ، ولا يحصلون على أي تأهيلٍ مهنيّ. يتناسب هذا مع ما ذكرناه أعلاه في «المدخل»، فقد شهدت العقود الثلاث الأخيرة توسّعاً للفجوة بين الطبقات داخل المجتمع الفلسطينيّ، وتُشير المعطيات الرسميّة إلى أنّ الفجوات بين الطبقات الأغنى والأفقر تعمّقت في المجتمع الفلسطينيّ، وارتفعت الفجوة في الدخل («הכנסה פנויה») بين طبقات الفلسطينيّيم بنسبة 19% مقابل تعمقها بين طبقات اليهود بنسبة 3% فقط[166]. وبهذا فإنّ ارتفاع حملة الشهادات يُشير إلى استفادة طبقةٍ مُحددةٍ من السياسات الاقتصاديّة الإسرائيليّة وزيادة الفقر لدى طبقاتٍ أخرى. وللتوضيح، فمنذ سنوات التسعينيات، أصبحت إسرائيل بحاجة أكثر لرأس مالٍ بشريٍّ مكوّن من العمالة الماهرة المعتمدة على حملة الشهادات العلميّة، خاصّةً في مجالات الصناعات الذكيّة (الهايتك)، مما دفع الحكومات المتعاقبة للتركيز على زيادة الطلاب العرب في تلك المجالات وتفرعاتها.

نجد أحد الشواهد على هذا الاستنتاج من خلال تحليل نسبة نجاح الطلاب الفلسطينيّين في شهادة «البجروت» (63% عام 2018) والتي تبلغ في المسارات الأدبيّة 46%، في حين بلغت النسبة في المسارات العلمية والتكنولوجية المتقدمة 91%[167]. كذلك تبرز نسبة التسّرب من النظام التعليميّ المدرسي، إذ تدّعي وزارة المعارف أنّ النسبة الرسميّة تصل 4.5% فقط، إلّا أنّ النسبة الحقيقية غير

164 المصدر السابق.

165 عنبتاوي، خالد. (2021). **الشباب الفلسطينيّون في أراضي الـ48 – تصّورات ومواقف واحتياجاتٌ**. جمعية بلدنا: حيفا. مستقى من: الشّباب الفلسطينيّون(momken.org) pdf.(1)

166 اندبلد، ميري؛ دهان، مومي. (2019). لغز التصاعد في الفقر عند العائلات العربية. **بيطحون سوتسيال**ي (107). ص 25-57. (بالعبريّة).

167 حاج يحيى، نسرين وآخرون (2021). **تربية وتعليم عالٍ في المجتمع العربي**. المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. مستقاة من: https:// www.idi.org.il/media/15620/education-in-arab-society-disparities-and-signs-of-change.pdf

الرسميّة تتوقّع وصول التسرّب حتّى 20%[168]. من هنا فإنّ نسبة النجاح في «البجروت» هي نسبة نجاح المتقدمين للامتحانات وليست نسبة الناجحين من مجمل الطلاب الفلسطينيّين في الداخل، لأنّ نسبة كبيرة لا تتقدّم أصلاً للامتحان مما يزيد من نسبة النجاح.

في الإطار ذاته، تعكِسُ معطياتُ مؤسسة «التأمين الوطنيّ» ملاحظاتٍ مُلفتةً فيما يخصّ قضية التعليم والعمل. إذ **يظهر أنَّ حوالي ثلث الشباب الفلسطينيّين من الذكور والإناث ما بين 18-24 عاماً، لشهر كانون الأول 2019، غير مُسجّلين كعاملين أو كطلاب، أي حوالي 71,739 شخصاً** (يشمل هذا الرقم حوالي 15 ألف طالب فلسطينيّ من الداخل يتعلّم خارج البلاد بحسب إحصائية من العام 2018، ولا يشمل الشابات المتزوّجات غير العاملات)[169].

جدول (4) - غير مُسجلين كعاملين أو طلاب

	ذكور	إناث	مجموع
أجير	74,826	50,547	125,373
مستقل	2,671	567	3,238
طالب	3,607	8,443	12,050
امرأة متزوجة لا تعمل	-	19,412	19,412
بدون عمل وبدون إطار تعليمي	37,743	33,996	71,739
إجمالي	118,847	112,965	231,812

بالتالي فإنّ 25-30% من الشباب الذكور الفلسطينيّين بين 18-24 عاماً، ممن يُفترض أن يكونوا في سن العمل، موجودون دون عملٍ ودون إطارٍ تعليميّ. تُشكّل هذه الفئة العمريّة الجيل الأخطر

168 عنبتاوي، خالد. (2021). **الشباب الفلسطينيّون في أراضي الـ48 - تصوّرات ومواقف واحتياجاتٌ**. جمعية بلدنا: حيفا. مستقى من: الشَّباب الفلسطينيّون(momken.org) (1).pdf

169 يحيموفيتش-كوهين، نوريت. (2020). **معلومات أوّلية حول أعداد الشباب العرب غير المندمجين في سلك العمل أو التعليم**. مركز أبحاث الكنيست. (بالعبرية). مستقاة من: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/c6560ab9-d5da-ea11-8118-00155d0af32a/2_c6560ab9-d5da-ea11-8118-00155d0af32a_11_16255.pdf

من حيث قابلية الانضمام للجريمة. ويُمكننا هنا أن نجزِمَ أنَّ عدداً لا بأس به من المنخرطين في الجريمة ينتمون لهذه المجموعة. أحد الشواهد على ذلك، هو أنَّ نسبةَ القتلى من الشباب الذين تتراوح أعمارُهم بين 26-19 عاماً، في السنوات ما بين 2011-2019، هي الأعلى من بين مجمل عدد القتلى لكل الفئات العمريّة. إذ يُشير تقرير «بلدنا» إلى مقتل 182 شاباً تتراوح أعمارهم بين 26-19 عاماً في تلك السنوات، وذلك من أصل 575 قتيلاً على مدار ذلك العقد، وهو ما يُقدّر بحوالي 31.6% من مجمل عدد القتلى من مختلف الفئات العمريّة (مع التذكير أننا نتحدث هنا عن القتلى وليس القَتَلة)[170].

جدول (5) - أعداد القتلى لسنوات 2011-2019 بحسب الفئة العمرية

الفئة العمريّة	14-0	18-15	22-19	26-23	30-27	34-31	38-35	42-39
عدد الضحايا	17	34	91	91	60	44	61	44
نسبة القتل	3%	5.9%	15.8%	15.8%	10.4%	7.7%	10.6%	7.7%

الفئة العمريّة	46-43	50-47	54-51	58-55	62-59	+63	غير معرّف	المجموع
عدد الضحايا	27	28	18	20	14	15	11	575
نسبة القتل	4.7%	4.9%	3.1%	3.5%	2.4%	2.6%	1.9%	100%

علاقة الإفقار بالعنف

للفقر في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل أوجه عديدة. عرضنا أعلاه بعضاً من جوانبه التي قد تدفع الشباب للانخراط في عالم العنف والجريمة، بدايةً بمؤشرات الفقر العامّة التي يعيشها حوالي نصف الفلسطينيّين في الداخل، مروراً بوضع السّلطات المحليّة المتهالك، وعدم قدرتها على توفير خدمات تحدّ من ظاهرة العنف والجريمة، وانتهاءً بنسب البطالة وانعدام التأهيل المهنيّ لما يُقارب ثلث

170 جمعية الشباب العرب - بلدنا. (2020). **تسع سنوات من الدم - تقرير إحصائيّ عن جرائم القتل لدى فلسطينيي الـ48**. مستقاة من: momken.org) 9YOB report arabic.pdf)

الشباب الفلسطينيّ.

يُشكِّلُ العامل الاقتصاديّ سبباً مركزيّاً في انضمام العديد من الشباب لعالم الجريمة، خاصّةً ممن ينتمون لعائلاتٍ فقيرة، ويعيشون في حاراتٍ معروفة بظروفها المعيشيّة المتدنية. أمام تلك الظروف الصعبة، توفّر الجريمة مدخولاً ماديّاً عالياً مقابل مجهودٍ ضئيل، خاصّةً إذا رجحنا أنّ أكثر من ينجذبون لذلك العالم هم من الفئة العمريّة 24-18 عاماً، والذين، كما أسلفنا، يعيش ثلثهم بدون عملٍ أو انخراطٍ في مسار تعليميّ.

تُجمِع الدراساتُ العالميّة على العلاقة الطرديّة بين ازدياد معدّلات الفقر وانخفاض الأجور وبين زيادة معدّلات الجريمة. نرى على سبيل المثال، كيف يؤدّي تخفيضُ رواتب العُمّال غير الحاصلين على تأهيلٍ إلى زيادة نسبةِ الجريمة في صفوفهم[171]، ونرى كيف أنَّ رفع الحدّ الأدنى للأجور في بلدٍ مثل بريطانيا أدّى لتقليل مستوى الجريمة في المناطق التي استفادت من هذه الخطوة[172]. وتشير عدّة دراسات إلى وجود رابطٍ قوي بين التمييز والإقصاء الاقتصاديّ وبين معدلات الجريمة[173]، كما تظهر دراساتٌ أخرى ارتفاع نسبة الجرائم الخطيرة وحالات القتل كلّما ازدادت نسبةُ عدم المساواة والتمييز الاقتصاديّ[174].

لا يعني ذلك أنَّ كل فقيرٍ سيُصبح مُجرماً بالضرورة، إلّا أنَّ ازدياد معدل الفقر يزيدُ من احتمالية الانجذاب لعالم الجريمة، كما أنّ بيئة الفقر بيئةٌ خصبةٌ للجريمة، وبالتالي تزداد احتماليّة الانجذاب للجريمة لمن وُلِدَ في واقعٍ من الإفقار. برز دور الفقر في الجريمة في كافّة المقابلات التي أجريناها تقريباً، ومن خلال تلك المقابلات يُمكننا رسمُ صورةٍ لهويّة الشباب المنخرطين في الجريمة، على رأس مركّباتها الواقع الاقتصاديّ الاجتماعيّ.

171 Machin, S., and Meghir, C. (2004). Crime and Economic Incentives. Journal of Human Resources, 39.

172 Hansen, K. and Machin, S. (2002). Spatial Crime Patterns and the Introduction of the UK Minimum Wage. **Oxford Bulletin of Economics and Statistics**, 64: 677-697.

173 Ehrlich, I. (1975). The Deterrent Effect of Capital Punishment. **American Economic Review**, 65(3):397–447.

174 Reiner, R. (2007). **Law and Order: An Honest Citizen's Guide to Crime and Control**. Cambridge: Polity.

الجريمة والفقر والمال السهل

تُشير المقابلات التي أجريناها إلى أنّ عاملَ الجذب الأساسي للشباب من البيئة المفقرة، هو أنَّ الجريمة توفّر لهم مدخولاً ماديّاً مُغرياً، لا يمكنهم تحصيله من خلال سوق العمل. إذ لا تصمد الوظائفُ المعروضة للشباب غير المتعلّمين في المنافسة أمام ما توفّره الجريمةُ من فرصٍ ومردودٍ ماليّ لا يتطلب جهداً كبيراً. لذلك، فإن العائد الماديّ عامل جذبٍ مهم، خاصّةً لأولئك الذين لم يتعلموا أو لم يحصلوا على تأهيل مهنيّ.

يحكي لنا بسّام، مدير مدرسةٍ ثانويّة في أم الفحم، عن الأوضاع الصعبة للعائلات الفقيرة، وما يدفع أبناءها نحو عالم الجريمة:

«الطلاب اليوم بإم الفحم، فش عنده مسكن. واليوم الطالب، وفي منهم شاطرين، بقولك 'أنا بوضع اقتصاديّ صعب، إذا بدي أتعلم، بدي كم سنة عشان أقدر أشتغل، وأجيب مصاري' *[..]* فبتلاقيه بصف *11* استُغل من إكس، חיילים *[جنود]* بعالم الإجرام. بلاقي إنه معاه فيزبا *(دراجة نارية)*، ببلش يوزع سموم، زي ساعي البريد، بعدها بصير يبقى معاه مصاري، وبشوف قدي بسهولة قاعد بجيب المصاري، فبعد أشهر ببطل يسوق فيزبا، بصير هو المسؤول الي يجيب الشباب يوزعوا، بتلاقيه بصف *12* حامل سلاح، في معاه *10* آلاف شيكل بالنسبة إله زي الـ*100* ألف شيكل».

يُـنـبّـهنا كلامُ بسّام إلى ارتباط الفقر بأزمة السكن. يعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي المُعدّة للبناء في البلدات الفلسطينيّة. يتفق معه ساهر، وهو ممرض من أمّ الفحم في سنوات الثلاثين من عمره، وهو ناجٍ من عالم الجريمة، لكنه ما يزال قريباً منه، ويشير إلى أزمة السّكن كجزءٍ من الأزمة الماديّة التي يعيشها الناسُ في أمِّ الفحم: **«شاب مخلص صف *12* بده يأسس حاله ويبني، قسيمة الأرض بتكلف مليون شيكل والدار بتكلف نص مليون شيكل، وإذا مكانش في عنده أبوه مخليله مصاري أو مساعدة، بده *100* سنة تيشتغل ويجيب هاي المبالغ تيغدر يأسّس حياته».**

أما سميح وهو عامل اجتماعيّ، فيقول: **«عشان أحصّل مبلغ مليون شيكل لشراء نص دونم أو أشتري دار بـ*700 800* ألف، معروف بدي أشتغلي عشر سنين عشان هاي الأساسيات. بالجريمة أسرع، بكثير أسرع، ومتوفر الإشي بشكل عالي».**

تتوضح علاقة الإفقار بالجريمة في «المُدن المختلطة» خاصّة، إذ يعيش الفلسطينيّون فيها ظروفاً اقتصاديّة أصعب تبرز في حاراتهم ومؤسساتها وبنيتها التحتيّة الموجودة على هامش المدينة الإسرائيليّة. هذا إضافةً إلى جهاز التعليم المُتهالك في تلك المدن، وغلاء المعيشة، خاصّةً في يافا، القريبة من تل أبيب، إحدى أغلى المدن في العالم. وما يزيد الوضع سوءاً، مخططات التهجير والتهويد التي يتعرّض لها السكان.

يربط من قابلناهم من «المدن المُختلطة» غلاءَ المعيشة من ناحيةٍ والإفقار من ناحيةٍ أُخرى بظاهرة العنف والجريمة. يقول بلال، وهو أحد النشطاء الفاعلين في القطاع الاجتماعيّ في يافا: «**لما منحكي عن يافا، منحكي عن إنه أغلب البلد عنا فقراء، عم نحكي عإشي نسبي، بس احنا منقارن نفسنا ببات يام وتل أبيب، واحنا مننحسب كثير فقراء نسبياً لمستوى الحياة هاد، وهاد الإشي بجر العنف والجريمة أكثر وأكثر**».

ركّز المشاركون في المدن المختلطة على ربط الفقر بأزمة السكن بصورةٍ خاصّة. يتطرق كريم، وهو مدير مدرسة ثانويّة في مدينة يافا، إلى تطوّر الفقر منذ عام 1948:

«**في مشكلة بالمدن المختلطة من الـ48. الفقراء ضلوا هون وما هاجروا، فكانت هاي العائلات كلها توخد بطاقات مؤونة، حتى يافا ضلت بالحكم العسكري فترة طويلة. فالبيوت والدكاكين هجروها صحابها وأخدوها اليهود ببلاش، فصار عنا فارق اجتماعي واقتصاديّ، اليهودي صار ملّاك بدون ما يدفع ولا فلس، والفلسطينيّ اتاخدت منه أرضه حتى وصار يشتغل عامل، واليهودي صاحب العمل. كل محاولة توسّع للسكان كانت تقابل بالهدم على مدار سنوات طويلة، والناس صارت بدها تسكن وتدفع ديون. ووضع الأولاد صار أسوأ، هدول معندهنش بيوت أصلاً، ويُضاف إلى ذلك لما إجو الأميركان والفرنسية وعملوا جنترفكاتسيا (استطباق) للبلد صارت الأسعار باهظة جداً، وحتى أنا مقتدر نسبياً، بقدرش أشتري بيت، فش أمل، فما بالك بالشباب الي طلع من المدرسة ومخلصش مدرسة وفش عنده وظيفة يربح منها، فش أمل**».

ويشير عبد الله، وهو شخصية اجتماعيّة ودينيّة، ويتابع موضوع العنف والجريمة في منطقة المركز عن كثب: «**البيوت أسعارها خيالية، المعيشة بيافا غالية لدرجة إنه أهل يافا - مثلاً جاري-، بقدروش يشتروا بيوت بيافا. فطبيعة الحال الوضع الاقتصاديّ الموجود في يافا، والشباب بتشوف الحالة صعبة، فبتروح على شغل المخدرات والإجرام والسوق السوداء والقروض وكل مسلك الشر هاد**».

ويقدّم لنا عثمان، وهو مدير لأحد مراكز العناية بالشباب في ضائقة في يافا، شهادةً عن أحد الشباب الذين رافقهم في المركز، وهو شاب تعيش عائلته الفقيرة في بيتٍ صغيرٍ مملوك لشركة «عميدار»[175]، والتي تسعى لإخلائهم منه:

«لما بجيني طالب عندي بقوله ليش بتتاجر بالسموم. بقولي اسمع 'العميدار بدهم يزتونا من الدار وعلينا ديون بعشرات آلاف الشواكل، وإذا أنا بدفعش الدين راح نلاقي حالنا بالشارع وهاد أبسط إشي. فأحسن حال وأسرع حل إذا بدي أنزل أشتغل بدي أقبضلي *4-5* آلاف شيكل كشاب صغير، بتفكر بقدر أسد *150* ألف شيكل'. بس لما بتاجر بالسموم كل يوم بسوي بين *1000* لـ*1500* شيكل، بقولي 'أستاذ انت قديش بتربح؟ بقوله '*10* آلاف'، بقولي 'إنت فاهم إني بأسبوع بسويهم؟'».

من الواضح إذن أنّ الإفقار يرتبط بسياسات السكن والأرض والتخطيط العمرانيّ، وأنّه يلعب دوراً خاصّاً في الانجذاب لمال الجريمة. تعود أزمة السكن بشكلٍ مباشرٍ لسياسات المصادرة الإسرائيليّة التي بدأت منذ السنوات الأولى للنكبة وتأسيس إسرائيل. صادرت إسرائيل الأغلبية الساحقة لأراضي الفلسطينيّين، وحرمتهم من إمكانية الاستفادة منها زراعةً وبناءً. مع الازدياد السكانيّ، وعدم وجود مخزونٍ كافٍ من الأراضي المخصصة للتوسع العمرانيّ، وتعمّد إسرائيل عدم توسيع مسطحات نفوذ السلطات المحليّة في بلدات الفلسطينيّين، اضطر الناسُ للبناء في كل زاويةٍ متاحةٍ داخل البلدات نفسها، مما أدّى في النهاية إلى حالة متقدمة من الاكتظاظ السكانيّ. آخرون خاطروا بالبناء فوق أراضيهم دون انتظار الحصول على رخصة بناء (وهو ما لن يحصل غالباً)، وهؤلاء في غالبهم واجهوا جريمة الهدم الإسرائيلي لمنازلهم. هذه الحالة أدّت – بطبيعة الحال – إلى ارتفاع أسعار ما بقي من أراضٍ مُخصّصة للبناء، وهي أسعار لا تستطيع سوى فئات محدودة من الناس تحملها (للمزيد في مدخل الدراسة).

أما في البلدات «المختلطة»، فقد انتهجت إسرائيل على مدار سنواتٍ طويلة سياساتٍ من الإفقار والإضعاف والمصادرة ساعيةً لطرد الفلسطينيّين منها ودفعهم لإخلاء بيوتهم، وصولاً إلى تهويد هذه المدن بشكلٍ كامل. وبالتالي، يُشكّل الفقر وتدني المستوى الاجتماعيّ- الاقتصاديّ، وصعوبة

175 «عميدار» هي شركة الإسكان الحكومية التي أسستها الدّولة بعد النكبة بفترة قصيرة للسيطرة على أملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين طُردوا خلال عملية التطهير العرقي، وتوزيعها على المستوطنين.

مجابهة هذه السياسات الإسرائيليّة العميقة، دوافع متقاطعة تجذب الشباب نحو عالم الجريمة حيث يُمكنهم الحصول على الكثير من المال بزمنٍ قياسيّ، وجهدٍ قليل.

الجزء الثاني: العنف وثقافة الاستهلاك

ليس الفقر وحده مُفسِّراً لكثيرٍ من حالات الانجذاب لعالم الجريمة. إذ يُشير من قابلناهم إلى الدّور المركزيّ الذي تلعبه ثقافةُ الاستهلاك التي تفاقمت في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل في السنوات الأخيرة، في جذب الشباب للانخراط في عالم الجريمة. بمعنى أنّ بعضاً من الشباب لا ينجذبون لعالم الجريمة بسبب الفقر أو بسبب أزمةٍ سكنيّة، بقدر ما تجذبهم القدرةُ على الاستهلاك التي يُمكن أن تتعزّز من خلال عالم الجريمة.

ومع أنّ الخطّ الفاصل بين ظاهرتي الافقار والاستهلاك ليس واضحاً بشكلٍ تام، إلّا أننا نُفرّق بينهما لكي نوضّح الدور الخاص الذي يلعبه كلٌّ منهما. فمن الممكن أن يكون الفقر لدى بعض الشباب وحده عاملَ جذبٍ للجريمة، أو أن يكونَ الاستهلاكُ وحده، ومن الممكن أن يكونا سويّاً عاملي جذب.

لم تكن ظاهرةُ انتشار ثقافة الاستهلاك وعلاقتها بالجريمة من الافتراضات التي فكّرنا فيها حينما بدأنا بإعداد هذه الدراسة. لكن تكرار الحديث عنها من قبل مَنْ قابلناهم دفعنا للتركيز على أثرها في المجتمع عامّةً والشباب خاصّة. فوجدنا أنّها تُشكّلُ في كثيرٍ من الأحيان مفاهيمَ الناس عن الحياة، وتُعيد صياغة عاداتِهم وسلوكياتهم.

نشير هنا، إلى أنّ ثقافة الاستهلاك هي ثقافة عالميّة، وأنّنا لسنا بصدد تحليلٍ شامل لأثرها على المجتمعات، بقدر ما نهتم بوطأتها على فلسطينيي الداخل، لوجودهم على هامش الاقتصاد الرأسماليّ الإسرائيليّ. بمعنى أنّ لثقافة الاستهلاك أثراً تدميريّاً على المُجتمعات التي تقع على هامش الاقتصادات الرأسماليّة أكثر من غيرها. إذ إنّ وضعيتها الهامشيّة، كما سنوضّح لاحقاً، تعني أنه يتم التمييز ضدّها وإفقارها من ناحية، بينما تُمنح وهم القدرة على تغيير حالتها الاقتصاديّة من خلال الاستهلاك من ناحيةٍ أُخرى.

الاستهلاك على هامش الرأسمالية

بدأت ثقافة الاستهلاك بالانتشار على المستوى العالميّ منذ ستينات القرن الماضي فصاعداً، إذ أصبحت أكثر توسعاً مع ازدياد انتشار الراديو والتلفزيون في أوساط الطبقات الوسطى والسفلى في مجتمعات الدول الرأسماليّة[176]. على أثر انتشار هذه الثقافة، بدأت تعلو أصوات ناقدة لها، إذ إنّ وصفة الرأسمالية، التي تُعلي من شأن النجاحات الفرديّة، مع ثقافة الاستهلاك، ترجمت النجاح الفرديّ بامكانية اقتناء السلع المعروضة للبيع[177]. ويشير هربرت مركوزاه إلى أنّ ظاهرة الاستهلاك بدّلت كثيراً من القيم القديمة وخلقت ما يُسميه «الإنسان ذا البُعد الواحد» المُنشغل بالمزيد من استهلاك السّلع، باعتبار السّلعة قيمةً بذاتها، وامتداداً له ولشخصيته[178].

أصبحت ثقافةُ الاستهلاك أمراً واقعاً تُولد فيه أجيالٌ لم تخبر واقعاً غيره، فأصبح الجيل الشاب، وحتى الأطفال، يجدون أنفسهم أمام أساطير تحاول هذه الثقافة إقناعهم بها، مثل شعار «عِش الآن، وادفع لاحقاً»، دون أن يُقابَل ذلك بأي تثقيفٍ يُقاوم تلك الشعارات ويُبيّن زيفَها والآثار الكارثيّة المُترتبة عليها. وقد ازدادت القدرة التسويقيّة للشركات في السنوات الأخيرة بالوصول إلى الناس (المستهلكين)، من خلال خاصية الاستهداف المباشر التي توفّرها شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعيّ والهواتف الذكيّة.

على أثر التحوّل في النظام الإسرائيليّ في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي نحو سياسات الانفتاح الاقتصاديّ، بدأت ملامحُ ظاهرة الاستهلاك تتصاعد تدريجياً أيضاً في المحيط المحليّ، وانعكس ذلك على سلوك الأفراد في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل. إذ أصبحت البنوك الإسرائيلية تمنح قروضاً مُخصصة للمجتمع الفلسطينيّ في الداخل لزيادة استهلاكه، مما أدّى تدريجياً لنشوء ثقافة استهلاكيّة مرتبطة بالـ«كريديت»، إما على شكل قروض أو شيكات أو «المينوس» وغيرها. وبالتالي أصبح شراء السلع سهلاً جداً، وأصبحت السلع الباهظة مثل السيّارات تحظى بتمويلٍ كاملٍ من البنك مقابل الفوائد الربويّة التي يجنيها.

176 دي بوتون، آلان. (2018). **قلق السعي نحو المكانة**. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر. (مترجم).
177 المصدر السابق.
178 ماركوز، هربرت. (1988). **الإنسان ذو البُعد الواحد**. بيروت: منشورات دار الآداب. (مترجم).

أثّر هذا الازدياد في القدرة الشرائيّة (ولو كانت في كثير من الأحيان قدرةً وهميّة أي لا تُعبّر عن القدرة الحقيقيّة للشخص لدفع ثمن السّلعة)، على ارتفاع مستوى التنافسية الاجتماعيّة حول مفاهيم مثل «النجاح» و«المكانة» التي يُعبّر عنها من خلال امتلاك السلع الباهظة والتباهي بها.

أحدثت السياسات الاستعمارية النيوليبرالية تغييراتٍ مجتمعيّة في أنماط الاستهلاك، إذ إنّ ثمة «فائض في الاحتياجات» التي استحدثت والتي لم تكن تعتبر «احتياجات» أساسيّة وضرورية في السابق. انعكست آثار هذه الظاهرة على مستويات عدّة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، مثل تغيّر أنماط الترفيه كالرحلات والمناسبات الاجتماعيّة كالأعراس وأشكال جديدة من المناسبات والاحتفالات التي استحدثت، بيدَ أنّ ما نركّز عليه في هذا الجزء بشكلٍ خاصّ هو أثرها على ظاهرة العنف والجريمة.

تدّعي الفرضيات الأساسية للرأسمالية وللنهج النيوليبرالي تحقيق المساواة في الفرص للمواطنين، ورغم أنَّ أعداداً لا حصر لها من الأدبيات تفنّد هذا الادعاء، إلّا أننا مهتمون هنا بتفنيدها في السياق الاستعماريّ. إذ إنّ فرض السياسات النيوليبرالية على واقعٍ استعماريّ تملك فيه مجموعةٌ إثنيّةٌ (هي المستعمِر الإسرائيليّ في الحالة الفلسطينيّة) مفاتيح السياسة والاقتصاد والموارد الطبيعيّة والأراضي يُعزِّز من انعدام المساواة والتهميش للمجموعة المُستعمَرَة (بشكلٍ يشبه الانفتاح الذي حصل في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة). بالتالي فإنّ ما يخلقه النظامُ الرأسمالي للمجموعة المستعمَرة هو قدرة وهميّة للنجاح الفرديّ والاستهلاك، يستطيع من خلاله قليلون من هذه المجتمعات التساوي مع المجتمع المُستعمِر المُهيمِن. تُعزّز هذه القدرةُ الوهميّةُ على النّجاح من انخراط الشباب في عالم الجريمة، إذ إنّ النّجاح غير متاح لهم بالفعل من خلال المسارات الطبيعيّة في الاقتصاد، فيجدون في اللجوء لعالم الجريمة مدخلاً لتحقيق النّجاح المرتبط – كما أسلفنا- باقتناء السلع.

الشباب وثقافة الاستهلاك والجريمة

في السنوات الأخيرة، حجزت الثقافةُ الاستهلاكيّةُ حيّزاً واسعاً لها في أوساط الشباب، ولعبت دوراً أساسيّاً سلبيّاً في بناء قيمِهم وسلوكياتِهم. يُعَبّر من قابلناهم عن توجه الشباب لشراء سلعٍ باهظة الثمن لا يملكون – في غالب الأحيان – سوى نسبة قليلة من المبلغ المطلوب لشرائها. أبرز السلع التي

تنعكس فيها هذه الرغبة الاستهلاكيّة هي السيارات، والملابس، والأحذية، والساعات، والمجوهرات، والخروج في رحلات، وتنظيم الحفلات، وغيرها.

للوهلة الأولى، تبدو تلك حاجات أساسيّة لأي إنسان، إلا أنّ الحديث هنا يجري عن سلعٍ ومنتجات تُكلِّفُ مبالغ طائلة غير منطقيّة. وفي هذه الحالة، لا تكون جودةُ السلعة أو الحاجة الفعليّة والمُلحة لها هي المعيارُ للاستعداد لدفع تلك المبالغ، بل «القيمة الاجتماعيّة» للسلعة، أي ما تُمثِّله من مكانةٍ مُتخيلة لمالكها أو ما تعكسه من ترميزٍ اجتماعيّ عنه. تتكامل هذه المعطيات مع ما عرضناه في الجزء الأول من الفصل المتعلق بالإفقار، بمعنى أنّ الرفاهية التي تمنحها النيوليبرالية هنا هي رفاهية مشوهّة، أي أنّ السّلعة التي يراد بها إعطاء صورة رفاهية نحو الخارج، لا تمثّل الوضع الاقتصاديّ الحقيقي للإنسان الذي يعيش في حقيقة الأمر حالةً من الإفقار.

كما أنَّ القدرةَ على الحصول على هذه السّلع تُمثّل نوعاً من أنواع النجاح الفرديّ. ومع تعاظم أهميّة النجاح الفرديّ، باعتباره القيمة الأساسيّة لفئات كثيرة من المجتمع والشباب، ازدادت القيمة الرمزيّة للسلعة باعتبارها رمزاً للنجاح والمكانة. تسلّل هذا التعريفُ المجتمعيّ للنجاح إلى فئة الشباب، ومنهم الأكثر احتمالاً للانخراط في عالم العنف والجريمة. إذ نرى من خلال المقابلات مع بعض المُنخرطين في عالم العنف والجريمة، أنَّ تعريفَ «النجاح» يكون من خلال الحصول على عددٍ أكبَر وأفخَم من السّلع.

أنتجَت هذه الحالة سعياً حثيثاً للحصول على السّلعة. وبينما يحصل بعض أبناءُ المُقتدرين ماديّاً على ما يرغبون به من هذه السّلع بنوعٍ من السهولة، فإنّ غيرهم من أبناءِ غير المقتدرين ماديّاً، يلجأون في كثيرٍ من الأحيان إلى عالم الجريمة من أجل الحصول عليها.

يشير عبد الله، وهو شخصية اعتبارية دينية واجتماعية، إلى دور السّلع الغالية المُغرية في جذب الشباب نحو هذا العالم:

«بلاقيه بالشارع مجرم بعطيه لسان حلو وبوخده من إيده على دكانة أواعي وبيكسيه بـ*3000* شيكل، فش إشي من غير مقابل، بوخده على أفخم مطاعم، بخبطه صورة بالفيسبوك إنه والله إنه إحنا مع بعض وكذا وهيك *[..]*. امشي بيافا، شفتي حدا لابس مهرجل بيافا؟ يعني أي بلوزة أو أيا بنطلون، بيافا، بالذات بيافا، وعنا كمان في بعض

الجوانب، لو بده يشحد بدور على بلوزة أم الـ*700* والـ*800* شيكل، وأبوه بقبض *8-7* آلاف شيكل وإمه بشتغلش من وين بده يجيبهم هدول».

تبدأ الحاجات الاستهلاكيّة بالتضخم عند الشباب الأكبر سنّاً. فإذا كان الاستهلاك بين الأصغر سناً يدور بالأساس حول اللباس وأمور مشابهة، فإنّها تصل للرحلات والحفلات والسيارات الفارهة، التي يصل ثمنها لمئات آلاف الشواكل. يوضّح داوود، وهو تاجر مخدرات سابق، كيف كانت ثقافة الاستهلاك مدخله للانخراط في عالم الجريمة وبيع المخدرات:

«عمري *20* سنة بدي أثبت حالي وبدي بنات وبدي سيارات وبدي أطلع، وبديش أتعب وشايف صحابي الي ماشين بهاي الطريق، هاد شرا بيت هاد راكب سيارة، خطب هديك هداك سافر، طيب أنا بدي كمان. إسا ممكن أهلي عملوا شو بقدروا انه يعطوني كل اشي بالحياة بس بالنسبة إلي هاد مكفنيش، أنا بديش أكون من هدول الناس الي بقبض بعشرة الشهر *5 6* آلاف شيكل، وبصفي نص الشهر خالص المعاش. بديش أمد لحافي عقد إجري، بدي أجيب لحاف أغطي الدنيا كلها. دايما عندي براسي، بقول أنا بقدر. بقدر أوصل إيش بدي، فش اشي مستحيل».

ويشير رامز، وهو شابٌ منخرط في عالم العنف والجريمة، إلى وضعية أخيه الذي يعمل في مجال «الفوركس»، إحدى المجالات المرتبطة بعالم الجريمة، وكيف أنّ التعوّد على الأموال التي تأتي بسهولة يصبح إدماناً، ويُوضح علاقة النمط الاستهلاكي بذلك:

«أخوي اليوم امسكوا تعال اشتغل بعشرة آلاف شيكل، بقولك 'شو؟؟ انا الـבסיס (الراتب الأساسي) تبعي *10* آلاف'. كيف بده يشتري البلوزة الي حقها *3000*، ولا البوط الكربوتشي هاد الي حقه *7000*. والساعة الأخت ❊❊❊ الي بدي اشتريها عشان صاحبي اشترى زيها».

وبعد الانخراط في عالم الجريمة، تصل الفنتازيا الاستهلاكيّة لدرجات أعلى مع ازدياد العائد الماديّ، وكما أسلفنا فإنّ الاستهلاك لا حدود له، وكلّما زادت أموال المستهلك، زادت حاجاته الاستهلاكيّة. يقول داوود عن نمط الحياة الاستهلاكيّة من خلال الجريمة:

«أنا كنت *מנהל תחנה* (مدير محطة توزيع مخدرات) *[..]* عم بحكيك بالجمعة *200* ألف شيكل. *[..]* احنا كنا كثار طبعاً، لى ندبر حالنا هون. بس المال الطايح رايح، نعمل *10* آلاف ينصرفوا عادي، عمليا انت شب، لابس ذهب،

لابس ساعة رادو بـ*7000* مش المزيّفة. كنا نطلع على معادونيم *(نوادي ليلية)* كنا نروح نصرف *8-7* ألاف على المغني والملتسريوت *(النادلات)*، أواعي، هدول الي بسرقوا أواعي، كان حق البلوزة *1000*، نحطله *1500*».

بدأت أنماط الاستهلاك في السنتين الأخيرتين تأخذ أبعاداً جديدة، فقد استُحدثت أنماط جديدة من المناسبات (مثل حفلات توديع العزوبية والكشف عن جنس المولود وغيرها)، كما أصبحت الحفلات تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على استئجار الخدمات، فعلى سبيل المثال يشير رصدنا خلال هذه المدة إلى انتشار الحفلات الخاصّة لمجموعات من الأصدقاء الشباب، يُحييها مغنٍ خاصّ. تُظهر الفيديوهات من تلك الحفلات، والتي يتم رفعها أحياناً على مواقع التواصل وموقع «يوتيوب» مظاهر الاستهلاك المزوجة بظواهر تعظيم الذوات المشاركة في الحفلة. فنرى في بعض هذه الحفلات أنّ جزءاً كبيراً منها مخصص للـ«تحيّات»، إذ يقوم المغني بإرسال التحيّات بأسماء الحاضرين، بعشرات ومئات المرّات في كل حفلة. يأتي ذلك في ظل إغداق الحضور «البقشيش» على المغني بمبالغ تصل إلى عشرات آلاف الشواكل في بعض الأحيان.

في السياق ذاته، نُشير إلى أن بعض السلع الاستهلاكيّة أصبحت علامةً مُميّزة للشباب المُنتمين إلى عالم الجريمة أو من يُقلّدونهم، منها أنواع مُحددة وفخمة جداً من الساعات والملابس. يُعلّق العامل الاجتماعيّ سميح على ذلك بالقول: **«صارت كلّ الشبيبة الصغار تحاول تقلد التنظيمات الإجراميّة. وصاروا يجيبوا موتاغيم *(ماركات= علامات تجاريّة مرموقة)* بحياتنا ما سمعنا عنها، صار حق النظارة *15* و*20* ألف، وسيارات إكس*5* وإكس*6*، تأمينها لحاله قد معاشي. ومع هيك في الي بضلهم مستويات متدنية، بركب مع صاحب السيارة بس بكونش هو صاحبها، بلبس طاقية أديداس مش *77'75* *(بدلة)* كاملة، بحملش السلاح بس بكون قاعد مع الي بحمل السلاح، مغري هاد الموضوع».**

استعراض الاستهلاك

صحيح أنّ بعضاً من أنماط الاستهلاك ترتبط بالرغبة في الاستمتاع بالسلعة ذاتها، إلا أنّها في أحيانٍ أخرى ترتبط بالرغبة في الاستعراض والتباهي أمام الغير، إذ تُشكّل السّلعة بحد ذاتها مظهراً من مظاهر المكانة المجتمعيّة والتي يسهل عرضها على الملأ. عن بيئة الجريمة التي ينتمي إليها،

ويستحقرها في الوقت نفسه، يقول رامز، بصفته «مجرماً» على الطريقة «التقليديّة» القديمة: «**أغلب الفيديوهات على التيك توك استعراض أخوي. استعراض مصاري، سيارات، عضلات. مفروض تنزل إشي على التيك توك خلي الناس تغار. تصير زيك. اليوم بدك تكون زي الي رافع الفرد الي راكب السيارة، الي عم بزني، الي عم بخون. في تحدي بين بعض، بحطوا صورة السيارة مع سلاحهن**».

أحدثت منصّات التواصل الاجتماعيّ ثورةً في موضوع الاستهلاك واستعراضه والتباهي به. فالفيديو الذي كان بالسّابق يحتاج فريقاً كاملاً لإنتاجه، أصبح بإمكان أي شاب صغير العمر تسجيله وإنتاجه، في ظلّ الثورة التكنولوجية التي وفّرت كاميرا بجودة عالية في كلّ هاتف، وسرعة في الاتصال بشبكة الإنترنت، وخاصيّات متعددة وسهلة التطبيق مثل إدراج موسيقى ومؤثرات صوتيّة وبصريّة. وإذا كان عدد معارف الشخص الواحد لا يتجاوز المئات، فإنّ النشر عبر منصات التواصل الاجتماعيّ تكفّل بنشر الفيديو وما فيه من استعراض إلى آلاف المشاهدين والمعارف الافتراضيين خارج الدوائر القريبة، وهو ما يعني أن صاحب الفيديو أصبح قادراً على التباهي أمام عامة المجتمع، لا فئته القريبة فقط. تنتشر تلك الفيديوهات، والمرتبطة فعليّاً بالمنخرطين في عالم الجريمة، بشكلٍ واسعٍ على تطبيق Tik Tok «تيك توك»[179].

وفي إطار الفيديوهات التي رصدناها، وجدنا هيمنة لثقافة استهلاكيّة مرتبطة بالمال واستعراض القوّة والجاه، لا تخلو من التباهي بالحياة الماديّة التي يتمتع بها الشخص، سواء كان ذلك مرتبطاً بالمال بمعناه العينيّ، أو بالسيارات، أو بالأكل واللحوم، أو بالموسيقى، أو بالملابس والساعات، أو بالسفر، أو بالمشاركة في حفلات صاخبة، بالإضافة للسلاح والمخدرات. على سبيل المثال، تظهر في عشرات الفيديوهات رزمٌ من النقود يمكن تقديرها بعشرات أو مئات آلاف الشواكل والدولارات، ويظهر شبان يرمون النقود أو يُـرتِّـبونها أو يضعونها في كيسٍ أو حقيبة. كذلك تنتشر فيديوهات تُوثّق سهراتٍ شبابيّة تتجمع حول سيارات فارهة بحضور مطربين وموسيقى صاخبة. فيديوهات أخرى توثّق منازلَ إلى جانب سيارات فارهة، وأُخرى توثّق سباقاً للسيارات في الشوارع الرئيسة وغيرها.

179 للمزيد في فصل «منهجية البحث».

مقاطع من فيديوهات مختلفة

تترافق هذه الفيديوهات في العادة مع نمطٍ مُعيّنٍ من الموسيقى قوامه أغانٍ تُعبّر عن هذه الحالة، فنجد أغانيَ تُمجّد المال والسيارات والقوّة. لِنَأخذ على سبيل المثال أغنية «سيارات ومصاري»[180]. تبدأ بتمجيد السيارات الفاخرة:

«سيارات ومصاري... جي تي أر وفراري | سيارات ومصاري... أس في أر وفراري

وعدنا بدنا نسافر... ونركب بالرينج روفر | لا بهمه ميّة ولا نار... لوّعهم بالأس في أر

ما في مثله والله بالكون... بركب بالروبيكون»

من ثمّ تنتقل الأغنيةُ إلى ربط السيارات بأسماء أشخاص، عادةً ما يتبدّلون بحسب حضورهم في الحفلة التي تُسجّل فيها الأغنية. ولربما يبرز من بين كلمات الأغنية تعبير «راعي اللمبورجيني»،

180 صفحة (نجوم فلسطين) على موقع يوتيوب. (2020). رابط للأغنية: الفنان احمد فودي وصابر السويطي: جديد جديد سيارات ومصاري YouTube - 2020

و«راعي الكورفيت» و«راع الجي كلاس»، أي الشخص الذي يملك مركبة (أو أكثر) من هذا النوع من السيارات:

«فلان وملك الإحساس... لوّعهم بالجي-كلاس | الأسود ملك الأحساس... المرسيدس والجي-كلاس هي يا أبو علان الغالي... يا راعي اللمبورجيني | إدعس وطلعلهم النار... ولوّعهم بالأس في آر».

الجزء الثالث- دراسة حالة: قروض السوق السوداء

يرتبط نشاط منظّمات الجريمة عموماً بشكلٍ مباشرٍ بالاقتصاد وحركة المال. على مستوى فلسطينيّي الداخل، تـنَبَّهت الجهاتُ الفاعلة في مجال الإجرام في العقدين الأخيرين إلى الفرص التي يُتيحها النشاط الاقتصاديّ. وازداد اهتمامها به وأصبح حاجة ضرورية لها لعدة أسباب، منها: تبييض الأموال وتغطية مصاريف المنظمة وأنّ النشاط الاقتصاديّ عموماً أقلّ مخاطرةً من أنشطة مثل تجارة المخدرات.

توسّع النّشاط الاقتصاديّ للجريمة في العقود الأخيرة لمساحات جديدة. فأصبحنا نرى أنّ نشاط منظّمات الجريمة لم يعُد يقتصر على الأمور «التقليديّة» مثل تجارة المخدرات والأسلحة و«الخاوة» (الإتاوة)، بل أصبح يتعدّى ذلك باتّجاه الأسواق والتجارة والهيمنة على مناقصات ووظائف السّلطات المحليّة ومجال البناء والقروض الربويّة ومجال «الفوركس» (Forex)[181] وغيرها.

نُخصّص هذا الجزء من الفصل الثاني للتعمّق في واحدة من هذه النشاطات الأساسية للجريمة والجريمة المنظمة، وهي «خدمة» القروض التي تعرضها جهات مرتبطة بعالم الجريمة بشكلٍ غير رسميّ أو ما يُعرف بـ«قروض السوق السوداء». أصبحت هذه الظاهرة التي بدأ انتشارها أواخر التسعينيات واقتصرت في حينه على فئاتٍ ومناطق محدودة، من أبرز الظواهر المرتبطة بالجريمة والمؤثرة على المجتمع وقيمه.

تنبع أهمية دراسة حالة قروض السوق السوداء ليس فقط لكشف حيثياتها وطريقة عملها،

181 التجارة بالعملة الأجنبيّة، والكلمة «Forex» هي اختصار مصطلح «Foreign Exchange».

بل أيضاً لأنّها حالة كاشفة لمجموعة الجوانب الاقتصاديّة المُتعلّقة بالمجتمع والعنف والجريمة. نستعرض بدايةً طبيعة الظاهرة؛ كيف وأين وبأيّ نسبٍ تتم. ومن ثمّ نستعرض أسباب لجوء النّاس وحاجتهم للاقتراض من السوق السوداء رغم المخاطر المترتبة على ذلك. بعدها نستعرض أنواع المُقرضين والمآلات المترتبة على الاقتراض.

مسارات الاقتراض

عادةً ما تبدأ مسارات الاقتراض بتوجه الراغب في الاقتراض إلى البنك لطلب قرض، إلا أن طلبه يُرفض في كثيرٍ من الأحيان، مما يدفعه إلى المحطّة الثانية، وهي ما يُسمّى «السوق الرماديّة»، وهي عبارة عن شركات خاصّة قانونيّة عادة ما تعمل في المجتمع اليهوديّ، وتقوم بتقديم خدمات الإقراض. تخضع هذه الشركات للقانون ولكنها غير خاضعة لقوانين البنوك التي تفرض نسبةً مُحددةً للفائدة على القروض. أحياناً ترفض هذه الشركاتُ إعطاء القروض للفلسطينيّين، وفي حال وافقت فإنّها تطلب شروطاً أقلّ تعقيداً من شروط البنوك (مثل الكفالة وإظهار القدرة على السداد)، ومع ذلك فإنّ الكثيرين لا يُمكنهم الاستيفاء بذلك، مما يقودهم نحو السوق السوداء. تجدر الإشارة إلى مسار آخر موجود بشكلٍ خاصّ لدى الفئات الأضعف اقتصاديّاً، ممن لا يملكون حساباتٍ بنكيّة، أو لا يتوجّهون بتاتاً للبنوك من أجل الاقتراض، وهو مسار التوجّه مباشرةً للسوق السوداء.

السوق السوداء

تُسمّى قروض السوق السوداء بهذا الاسم لأنّها لا تحمِلُ صفةً رسميّةً من ناحية المُقرضين أو المُقتَرضين. يعود ذلك إلى أنّ المُقرِضين لا يريدون الكشفَ عن أموالهم للجهات الحكوميّة، ولأنّ نشاط الإقراض بذاته هو نشاط غير قانونيّ، وذلك إمّا لأن الشخص غير مخوّلٍ بذلك من ناحيةٍ قانونيّةٍ (يحتاج الإقراض القانوني إلى تأسيس شركةٍ مرخّصة)، أو لأنّ نسبة وطبيعة الفائدة أعلى من النسبة المسموح بها حسب القانون.

تنطوي قروضُ السّوق السوداء على مجموعةٍ من الشروط الاستغلاليّة غير القانونيّة، تجعل النّشاط الإقراضي نشاطاً إجراميّاً على المستويين القانونيّ والأخلاقيّ، لما يُسبِّبُه من أضرارٍ للمُقترض، منها:

الشرط الأول هو أنّ نسبة الفائدة تزيد في قروض السوق السوداء عن نسبة الفائدة التي تجبيها

البنوك بأضعافٍ مضاعفة، وهي غير خاضعة للرقابة وتختلف من حالةٍ لأخرى.

الشرط الثاني هو أنّ الفائدة تُفرَض في القروض السوداء شهريّاً وأسبوعيّاً، لا سنويّاً كما في قروض البنوك، مما يعني تضخّمها إلى مبالغ خياليّة. ففي حين أنّ قيمة الفائدة السنويّة في البنك تصل حتى 7% (أيّ أن استلاف مبلغ 1000 شيكل مثلاً يُحتّم دفعة واحدة سنويّاً بقيمة 70 شيكلاً)، فإنّ الفائدة في السّوق السوداء تصل 10% وأحياناً 20% في الشهر أو الأسبوع (مما يعني في حالة المثال السابق أنّ هناك مبلغاً متحصلاً للفائدة يصل إلى 100 أو 150 شيكلاً شهريّاً أو أسبوعيّاً).

في الجدول التالي نوضّح كيفية تضاعف المبلغ:

جدول (6) – الفائدة على قرض بقيمة 10000 شيكل.

الجهة المُقرِضة	البنك	السوق السوداء	السوق السوداء
نوع الفائدة	سنويّة	شهريّة	أسبوعيّة
مثال على قيمة الفائدة	7%	15%	10%
قيمة القرض	10000 شيكل	10000 شيكل	10000 شيكل
عدد دفعات الفائدة في سنة واحدة	1	12	52
حجم الدفعة الواحدة من الفائدة	700 شيكل	1500 شيكل	1000 شيكل
حجم الفائدة السنويّة	700 شيكل	18000 شيكل	52000 شيكل

حاولنا من خلال مقابلات الدراسة معرفة النسبة الدقيقة التي يجبيها المُقرِضون في السوق السوداء، فوجدنا أنّ النسب تختلفُ من مكانٍ إلى آخر ومن ظروفٍ إلى أخرى، ويمكننا القول إنَّ نسبة الفائدة الأقلّ والأكثر شيوعاً هي في بعض محلات الصرافة، والتي تتراوح بين 10%–4 في الشهر، وترتفع خارجها لتصل 20% وأكثر.

مثلاً، المُقتَرِض زياد، والذي اقترض من عدّة جهات مرتبطة بعالم الجريمة، وصلت نسبة الفائدة على قرضه إلى 15%، يقول: «**النسبة مختلفة مرات *7%*، مرات *12%*، مرات *15%*، بحسب المبلغ وقديش كنت**

أرجع». أما المقترض طلال الذي اقترضَ من مجموعاتٍ إجراميّة بشكلٍ مباشر، فيقول إنّه كان يدفع 20% فائدة كلّ شهر (5% بالأسبوع)، وقد بدأ باقتراض 5 آلاف شيكل. يقول: «**إنت عمالك تدفع على مبلغ *5000* شيكل *250* شيكل بالجمعة، بتسدش انت بس بتدفع عليهن، انت إذا بتوخد *5000* شيكل، انت بتدفع عليهن *1000* شيكل بالشهر. فأنا وصلت الثلاثين ألف *35* ألف، مبلغ كبير**». يستطرد طلال: «**فصرت أشتغل بس عشان أقدر أقوم بهاي المصاريف مع مصاريف أجار البيت على حساب مصروفي الشخصي، مرات على حساب لقمتي، مرات ميكنش معي أشتري أبسط الأمور، مرطبان شمينت ورغيف خبز**».

يشير بعض من قابلناهم إلى أنّه في كثير من الحالات كلّ ما قلّ مبلغ القرض، كُلّما ازدادت احتماليّة ارتفاع النسبة عليه، وذلك لأنّ المُقرِضين يفضّلون إقراض مبالغَ كبيرة، حتى يكون المدخولُ الصّافي منها في نهاية المطاف أعلى. ومن اللافت هنا، أنّه في بعض الحالات، توجد نسب استثنائيّة للفائدة على القروض الصغيرة، إذ إنّ وجود هذا العالم في مساحة الظلّ يؤدّي إلى انفلاتٍ كاملٍ في نسبة الفائدة المدفوعة على القروض. يشير نائل هنا إلى استغلال الفئات الأضعف المحتاجة لقروض صغيرة:

- «**اليوم مستعدين يعطوا لأي واحد حتى لو بشتغلتش، لإنه كلّه بوخد. في كثير نسب، في فائدة بتوصل لـ*80%*، وفي *30%*، و*50%*، حسب كل واحد وشروطه**».

- «***80%* على القرض؟**»

- «**آه طبعاً بس هاي المصاري الصغيرة، يعني الألف والألفين عشان يربحو عليهن بوخدوا نسبة عالية**».

من خلال المقابلات التي أجريناها، يبدو أن وتيرة دفع الفائدة في السوق السوداء هي في الغالب شهريّة أو أسبوعيّة. في بعض الأحيان تكون الفائدة يوميّة، أي أنّ الاتفاق بين المُقرِض والمقتَرِض (صاحب مصلحة في هذه الحالة) يكون بدفع نسبة فائدة كل يوم. يقول ساهر:

«**وفي עסקים (مصالح تجاريّة) بدفعن بشكل يومي، يعني بمرق عليه، بيجي شاب كل يوم بفر على *20* مصلحة مثلاً بوخد مبلغ صغير من هذا المحل... بدك تحسبيها عالمبلغ كله، بعرفش قديش بده أيام قديش بده شغل، هاد بده يطلع على صاحب الـעסק (مصلحة) في עסק (مصلحة) برجع *1000* شيكل باليوم وفي *1500* وفي *200* شيكل و*500* شيكل باليوم**».

الشرط الثالث، هو أنّ التأخر في تسديد القرض يجُرّ فائدةً إضافيّةً على الفائدة الأصليّة. فمثلاً إذا تأخّر الشخص بسداد الفائدة الأسبوعيّة بقيمة 100 شيكل، تُضاف الفائدة إلى المبلغ الأصلي، ويبدأ المقترض بدفع نسبة الفائدة على المبلغ الأصلي وكذلك يدفع فائدةً على الفائدة. فبدل أن يدفع 100 شيكل أسبوعيّاً، يقوم بدفع 110 أسبوعيّاً.

وقد قصّ علينا من قابلناهم عشرات القصص التي يعرفونها بشكلٍ شخصيّ لآخرين تورّطوا بإرجاع أضعاف المبلغ الأصلي، وذلك بسبب تأخيرات في سداد بعض الأجزاء من الدّين. يقول التاجر سليم: **«أنا بعرف عدة مواقف صارت الي واحد يوخد *100* ألف يرجعهن *300* ألف. حسب شو بصير، مرات الي أخد قرض بدبر حاله وبقدر يرجع بالوقت حسب المتفق عليه، منقول مزط من هاي الخرافية، برجعهن *150-140* ألف، في ناس رجعوهن *300* ألف وأكثر».**

الشرط الرابع، هو أنّه لا يُسمح بتسديد المبلغ الأصلي إلّا دفعةً واحدة. بمعنى أنّ الدفعات الأسبوعيّة أو الشهريّة هي دفعات الفائدة فقط، أمّا المبلغ الأصلي فلا يُمكن إرجاعه بالتقسيط، بل يجب إرجاعه كاملاً. تُسمّى هذه الظاهرة في عالم السوق السوداء والرماديّة «קרן עומדת» (قرض غير قابل للسداد)، بمعنى أنّ المبلغ الأصلي لا يتحرّك، والدفعات تقتصر على الفائدة فقط. يشرح القيادي اليافوي رائد عن هذه الظاهرة:

«إذا إنتي بتروح تتديني *100* ألف شيكل لازم ترجعي بالشهر *5%* يعني *5000* شيكل كل شهر بس الـ*5000* شيكل هدول بتنزليهمش من الـ*100*، إنتي راح تضلي تدفعي *5000* شيكل لعند ما تيجي يكون معك الـ*100* ألف شيكل، وتنزلي دينك هاي *קרן עומדת* (قرض غير قابل للسداد)، وهاي أسوأ طريقة يعني بنفع تسدي دينك *10* مرات و *20* مرة إذا إنتي مش جايبة كل المبلغ عشان تسدي الدين يعني مدفعتيش إشي».

يُشكِّلُ المقترِضُ إذن مصدرَ رزقٍ شهريٍّ ثابتٍ للمُقرِضين، لدرجة أنَّ المُقرِضين «يحزنون» إذا استطاع المُقتَرِض إرجاعَ المبلغ الأصلي كاملاً، لأنّ المأمولَ بالنسبة لهم هو أن يستمرَ المُقتَرِضون بتسديد الفوائد فقط، فهي عبارة عن ربحٍ صافٍ لهم دون أي مجهود. يحدثنا المحاسب آدم إلى أنّه اضطر في إحدى المرّات للاقتراض من شخصٍ **«معه مصاري وقاعد في البيت بشتغلش غير في القروض، وقتها وقعنا بمشكلة، اجا الزلمة اقترح يساعدنا، وجبلنا مليون شيكل *[..]* بقينا ندفعله على المليون شيكل *18* ألف شيكل**

بالشهر. يعني نسبياً قليل. هاد بني آدم مش بقاتل بس إذا بتتأخر عليه ممكن يتصلك مليون مرة. لما فُرِجت ورحنا أعطيناه كلّ المصاري، زعل».

كما تُشير مجموعة من الإفادات إلى أنَّ بعض المُقرِضين في السّوق السوداء يُسوّقون أنفسهم لأصحاب المصالح، أي أنهم هم من يُبادرون لعرض القروض. يقول عدنان: «هني بعرضوا عليّ خدماتهن. اجت فترة يروحوا على المحلات، بس يمكن اسا شوي خففوا». أما فراس فيشير إلى أنّ أحد المقرضين عرض عليه شراء بيت له عند إقدامه على الزواج: «أنا لما جيت أتجوز كان المفروض آخد نمرة، الي هي قطعة أرض عن طريق الدولة، سعرها أقل من أراضي إم الفحم العادي، بالآخر قررت أشتري بيت بعمارة *[..]* فلما جيت أشتري بيت وبحكي لحدا، قالي إذا معاكش مصاري قالي أنا بشتريلك إياه وانت قسطلي».

كما يضيف فراس أنّ بعض المُقرِضين الذين يُقدّمون خدمات تمويلٍ لشراء السيارات يتواصلون مباشرةً مع تاجِر السيّارات ويشترون السيارة منه ثمّ يبيعونها للـ«زبون». «مرات بجيلي المُقرِض بشتري السيارة للزبون، برفعلي تلفون بقولي جبلي سيارة كذا كذا بس تحكيش للزبون قديش سعرها، يعني سيارة حقها *60* ألف يمكن يبيعها *90-80* ألف، المُقرِض بدفعلي *[illegible]* (نقداً) مصرياتي، بس بينه وبين الزبون عقد ثاني، بتأخر دفعة بدفع فائدة، إذا مدفعش مرتين بتروح السيارة، والمصاري الي دفعهم راحوا».

الطريق نحو الهاوية: دوائر السداد لا تنتهي

واحدة من الظواهر المنتشرة، ولعلّها الأخطر، والعلامة الأكبر على وصول المُقترض إلى طريقٍ مسدودٍ تماماً قد يؤدّي به إلى خيارات صعبة، هي تغطية الديون الربويّة ذات الفائدة المُرتفعة بديونٍ ربويّةٍ أخرى من مقرضين آخرين. يُحدثنا عدنان عن شخصٍ بدأ الاستدانة بمبلغ 50 ألف ليصل المبلغ إلى مئات الآلاف بعد توجهه لأكثر من مُقرِض: «في ناس بتوصل *20%* الريبيت (الفائدة)، بدفع مبالغ خيالية، ببطل يقدر يرجع هاد المبلغ بروح عند واحد ثاني بوخد كمان خمسين، عشان يقدر يرجع لهداك، وبعدين بروح بوخد من واحد ثالث كمان خمسين، والي بدينوا بكونوا عارفين انه ماخد من هاد وماخد من هاد، هني مبسوطين».

ويقول رائد إنّ هذه الحالة منتشرة، لأنّ المُقتَـرِض يريد أن «يستريح من مضايقات ومهاتفات المُقرِض الأوّل»، فيقترض من مُقرِضٍ جديد، «فبتصير زي لعبة، إنتي بتكوني متداينة من فلان *50* ألف، بتروحي بتتديني *70* ألف، بتدفعيلهم الـ*50* ألف، بعدين بتبلشي تسدي للثاني الـ*70* ألف».

تعيش مجموعةٌ كبيرة من أصحاب الأعمال في هذه الدوّامة، إذ يضاعف الضغط النفسيّ من جرأتهم على المخاطرة. يشير المحاسب آدم الذي يعايش هذه الظاهرة من خلال أصحاب المصالح الذين يُرافقهم: «شو بصير، لما تنحشر، بتروح على أخرى ***Change*** *(محل صرافة)* بقولك انت مفوّل *(استنفذت امكانيات الاقتراض)*، بتروح على أخرى، الي بوخدوا أزود وبوخدوا ***Risk*** *(مخاطرة)*. بتقول *אין מה לעשות (ما باليد حيلة)*، بتروح بتصرف شك *מזומן (نقدي)* ب***500*** ألف، بتخسر عليه ***7500*** باليوم، ودائرة. ملان ناس وقعوا بسبب هاي الشغلة وباعوا مصالحهم التجاريّة وباعوا كلشي».

كما نرى كيف تؤثّر الحياة الاستهلاكيّة، أو ما سمّاه البعض «مستوى المعيشة» العالية، على الاستعداد للانخراط أكثر في الجريمة وفي الديون. إذ يشعر الكثيرون أنّهم وصلوا لذلك «المستوى» من الرفاهية وغير مستعدين للتنازل عنه، ويُفضِّلون الاستمرار في نفس نمط الحياة على أن يسدّدوا ديونهم. حدّثنا البعض عن استحالة بيع سيارات فارهة يملكونها حتّى لا يتم تصنيفهم اجتماعيّاً بأنهم من مستوى أقل، أو حتى لا يُشير ذلك إلى أنّ أوضاعهم تتضعضع.

على سبيل المثال يشير المُقترض زياد إلى أنّه كان يُقصّر في الدفع للمقرضين لأنّه أراد الحفاظ على نمط حياة معيّن، وذلك بالرغم من توقفه عن العمل لاحقاً: «بتصير تفكر، أنا متعود أعيش بمبلغ معين ***10*** آلاف، هدول حياتي الخاصة ملهنش بايش بدفع». ويُسهب زياد حول الطريقة التي اختارها من أجل الحفاظ على نفس المستوى المعيشيّ: «فأنا متعود أعيش بهاد المبلغ وبدي أدفع فرحت أخدت من حدا ثاني دفعت للأول، فصفيت عم بدفع هون مبلغ كل شهر، وصار عندي كمان بني آدم لازم أدفعله كمان، كنت ممشي هون وممشي هون، فصار معي اني خلصت شغل كمان مرة، فرحت لكمان واحد، واحد ثالث، كلهن على نفس الطريقة، أخدت من هاد وأسِد هاد وأسِد هاد، وصار عندي دين هون وهون وهون».

يلخّص زياد «الطريق نحو الهاوية»: «أول شهر مشيته، ثاني شهر مشيته، بس انا كنت عم بدفع مبلغ كبير، كتير كبير. صرت أنا آخد من هون عشان اعطي هون وهون، حسب كيف وضعي بالشغل وايش المصاري الي معي وكمان وين أنا كنت موجود بناتهن، البني آدم الثاني دايما دبّرت أموري معه، وهداك كان يوخد أكتر واحد، بس لإني كثير مضغوط، مكنش يهمني من قديش برجع للثالث، بس اهتميت للأول والثاني، بس اخدت المصاري عشان اتخلص من هاد ومن هاد، وصار اني عم بدفع لهاد كثير *ריבית (فائدة)*، أول شهر وثاني شهر، الواحد بوقع. فبطلت

أدفع لهاد وبطلت أدفع لهاد، فهاد صار يزيد وهاد صار يزيد. هون شغلهن انك تضلك تدفعلهن. انه توقع عشان يضخمولك المبلغ كتير».

حجم القروض

تتراوح مبالغ القروض التي تُعطى في السوق السوداء من ألف إلى مليون شيكل (جزافاً). وتختلف تلك المبالغ باختلاف الفئات العمريّة التي تحتاج إليها، واهتماماتها، وباختلاف البلدات التي يحصل فيها الاقتراض. نجد مثلاً أنّ النّاس في البلدات الأكثر فقراً، والحارات الأكثر تهميشاً، يتوجهون أكثر نحو القروض الصغيرة، أي بمبالغ تصل في حدها الأقصى إلى 10 آلاف شيكل. ويكون الهدف سدّ دين آخر أو شراء شيء ما. وهناك ظاهرة أخرى، وهي أن شباباً يقترضون مبلغ ألف شيكل من أجل «قضاء ليلة»، لشراء الملابس والمشاركة في حفلات والخ.

أما القروض ذات المبالغ الكبيرة فإنّها عادة ما ترتبط بأصحاب المصالح التجاريّة. ويمكن القول جزافاً إنَّها عادة ما تكون لأصحاب المصالح في حين أن القروض المتوسّطة هي قروض استهلاكيّة لشراء سيارات وسفر وما شابه.

خدمات إضافية ذات صلة: شراء الشيكات

تُعتبر صرافة الشيكات واحدة من الخدمات الرائجة لدى المُقرِضين، وبالتحديد في هذه الحالة المقرضين من نوعية محلّات الصّرافة. الطّريقة مبنيّة ببساطة على فكرة أنّ الشخص الحامل للشيك يحتاج لأن يصرف المبلغ بشكلٍ فوريّ، وليس عند الموعد المحدد لصرفه بعد شهرين أو ثلاثة مثلاً. لذلك، يبيع ذلك الشخص الشيك لمحل الصّرافة مقابل التنازل عن نسبة عالية منه يتحكّم بها محل الصرافة، بشكل غير قانوني في كثير من الأحيان.

يفصّل سليم هذه العملية: «اليوم انت معك شك، وضايله شهر بدك المصاري هسا بدكيش تستني[..] بتروحي عند الإنسان، معك شك خلينا نقول ب *10* ألاف شيكل لأخرى شهرين، بوخد الشك منك وبعطيكي سبعة، ثمانة *מקרה טוב* (حالة جيّدة)، إنت أخدتي ال*8* مشيتي حالك فيهن وهو فش عنده مشكلة مع المصاري معاه ملايين، وعدّي قديش بربح آخر الشهر من الشكات. وشغلة الشكات مربحة لإنه كل ما الواحد بكا معاه مصاري أزيد، أو

شكه أكبر، ربحة التاجر أزيد».

بحسب ما جاء في المقابلات، يمكن تفصيل من يحتاجون لهذه الخدمة لثلاث نوعيات أساسيّة: الأولى والأساسية، هي أصحاب المصالح. تتعامل هذه الفئة بطريقة الدفع بعد 30 أو 60 أو 90 يوماً (ما يمسى بالعبرية «שוטף פלוס 30, 60, 90»)، أي أنّها بعد أن تُقدّم خدماتها تحصل على مستحقاتها على شكل شيك مؤجّل (هذه الطريقة المتبعة في البلاد تعتبر واحدة من أكثر المشاكل التي تؤدي إلى انهيار المصالح التجاريّة، وتحتاج لدراسة خاصة). الثانية، هي عمّال لا يملكون حسابات بنكيّة، ومن بينهم فئة العمال من الضفّة الغربيّة. الفئة الثالثة هي من لديهم ضائقة أو مشاكل ماليّة في التعامل مع البنوك، أو لا يريدون إدخال الشيك على حسابهم لسببٍ ما.

ينتظر محلُ الصّرافة حتّى موعد صرف الشك ليصرفه فيحصل على المبلغ الكامل. يقول سليم: «**إذا أجاله مقاول عمار ماخد شك من الشركة أو من واحد وبده يمشي حاله ولا بده يصرف شك ولا بعرفش شو بده يساوي، فربحة التاجر راح تبقى أزيد، يعني تخيلي خلال شهر بدون أي تعب تشتري شك بـ*100* ألف شيكل، تشتريه، وبآخر الشهر يفوتلك *140* من هذا الشك. כסף קל *(أموال سهلة)*».**

أسباب التورّط مع السوق السوداء

أدّى انتشار ظاهرة القروض في السنوات الأخيرة إلى زيادة الوعي حول مخاطر الاقتراض من هذه السّوق. برغم ذلك، ما زال الكثيرين يتوجهون للحصول على هذه القروض عالية التكلفة والمخاطرة. فما هي أسباب ذلك؟

هذه الأسباب ليست عبارة عن «قائمة مغلقة»، فأسباب الاقتراض عديدة، إلّا أننا حاولنا حصرها بمجموعة من الأسباب على الشكل التالي: (أ) الإفقار والحالة الماديّة السيئة (ب) سياسات البنوك تجاه فلسطينيّي الداخل (ت) الثقافة الاستهلاكيّة والخلل في الإدارة المالية (ث) تورّط أحد أفراد العائلة بالديون. نقوم بالتمييز في بعض هذه المحاور بين توجه أصحاب المصالح التجاريّة للاقتراض وبين توجّه الأفراد، إذ تختلف طبيعة الاقتراض في بعض الأحيان وتتشابه في أحيان أخرى، إذ إنّ اصحاب المصالح بنهاية المطاف هم أيضاً أفراد والفصل بين العمل والخاص ليس واضحاً في بعض الأحيان.

أولاً، الإفقار والمستوى الماديّ السيء

تشير أغلبية المقابلات إلى أنّ أحد الأسباب الأساسية للاقتراض من السّوق السوداء هو الوضع الاقتصاديّ السيء (والّذي أشرنا له في مطلع الفصل)، إذ إنّ الضائقة الماديّة التي يعيشها قسم كبير من أبناء المجتمع الفلسطينيّ في الداخل تدفعهم إلى دائرة السوق السّوداء بعد أن ترفض البنوك إقراضهم.

تعيش فئات واسعة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل تحت خط الفقر، ويصعب عليها العيش بكرامة وتوفير الاحتياجات الأساسية. في مقابلة مع أفنان، وهي محامية متخصصة في مجال الإفلاس، ومثّلت الجهات الرسميّة أمام مئات الفلسطينيين الذين يُعلنون إفلاسهم، إذ يصل معظم هؤلاء إلى السوقين الرمادية والسوداء، أشارَت إلى أنّ الكثير من العائلات الفلسطينيّة في الداخل تعيش دون ظهرٍ اقتصاديّ، فأيُّ تغييرٍ يطرأ (مثلاً صحّي، أو مولود جديد وغيرها) في حياتهم يدفع حالتَهم الماديّة نحو الأسوأ:

«بتكبر العيلة بصير في ولاد بقدروش يوقفوا بالمصاريف بروحوا عبنك بوخدوا قرض بعدين عبنك ثاني بوخدو قرض أكبر. بصير عندك دفعه، من هناك ببلشوا، بكون عندهن دخل محدود ومصاريف بتزيد، مع كل ولد بزيد المصروف، أو مشاكل صحية بتصيبهن ببطلوا يقدروا يفوّتوا الدخل الي كانوا يفوّتوه، حادث ولا اي سبب، بصير زي طابة الثلج. بتكون حاسبة حساباتها إنه الدخل بغطي، إذا بروح شهر- شهرين ببطل يفوت الدخل نفسه، بروحو على السوق الرمادية، بريبيت (فائدة) عالية جداً».

أثّر الوضع الصحي لطلال على أوضاعه الاقتصاديّة، مما أدّى به للتوجه إلى عالم السوق السوداء، قائلاً إنّ لا بديل لديه غير الاستدانة من هناك، خاصّةً أنّ البنك لن يُعطيه قرضاً بسبب تقصيره في سدّادِ دينٍ سابق، **«صار في شوية ظروف بالحياة صعبة، صحيّاً يعني، مرقت فيها عمليات وكان عندي مشاكل بالقلب. وفتت بوضع، أنا إنسان عايش لحالي، ووضعي الماديّ صعب، وفش معي عجنب، وفش عندي حساب بنك وفش حدا من الصحاب والأهل بساعد الكل بقول إنه معوش. فمفش عندي غير أروح لهاي العالم، أنا بقدرش افتح حساب بنك، عندي مشاكل».**

جميع قُروض طلال قروض صغيرة لكي يتمكّن من الاستمرار في المعيشة ودفع إيجار بيته. يعيش

طلال حياة كارثيّة متهرباً بشكل ثابت من المُقرضين، مع أنّ كافة القروض التي بحاجة أن يسدها لا تتعدى في لحظة لقائنا معه 11 ألف شيكل، أي ما يقارب معدّل المعاشات العام في إسرائيل للشهر الواحد.

ثانياً، سياسات البنوك تجاه فلسطينيّي الداخل

تُشكّل سياسات البنوك واحداً من الأسباب الأساسية لتوجّه النّاس للاقتراض من السوق السوداء. إذ تعتبر القروض البنكيّة المُحرّك الأساسي لشكل الاقتصاد الراهن. لسنا هنا بصدد تحليلٍ شامل لسياسات البنوك إلّا أننا سنُشير إلى بعض المحاور التي أشار لها في المقابلات بعض زبائن البنوك والمحاسبين والعاملين في البنوك.

بدايةً، نشير إلى أنّ البنوك ساهمت وتساهم في تشجيع النّاس على الاقتراض منها، إذ نجِد أنّ البنوك تقوم بحملاتٍ تشجيعيّةٍ للاقتراض الاستهلاكيّ، لما يعود ذلك بالنّفع عليها من خلال الفائدة التي تجنيها مع تسديد تلك القروض. إلّا أنّها تقوم بـ«سد الحنفية» بحسب مصالحها، أي أنّها تتوقف عن الإقراض برغم حاجة النّاس لها، وهي الحاجة التي تخلقها وتغذيها البنوك من خلال الدعايات وغيرها، لدرجة القيام بحملات إعلامية للإقراض قبل مواسم مثل الأعياد وشهر رمضان. كما أنّها تتوقف عن الإقراض في حالة تعثر الشخص وعدم سداد قرضه. وبالتالي بعد أن يتعوّد الناس على الاقتراض، ترميهم هذه السياسة في أحضان السوق السوداء.

ويعاني أصحاب المصالح العرب بشكلٍ خاصّ من رفض البنوك منحهم القروض. يشير المحاسب آدم، وهو أحد المحاسبين البارزين في منطقة المثلث، إذ يقوم بمرافقة أكثر من مئة مصلحة أمام البنوك في معاملات استصدار القروض، إلى التمييز الذي يواجهه صاحبُ المصلحة الفلسطينيّ مقابل صاحب المصلحة اليهوديّ: «**في فرق بين البنوك في الوسط العربي، وبين الوسط اليهودي. نفس الزبون جبلي إياه سميلي إياه روني وسميلي إياه عبدلله على نفس المعطيات على نفس الـ*עוסק* (مصلحة تجارية). بس لإنه هاظ عربي هاظ يهودي أسهل للبنك يعطي اليهودي**».

بالإضافة للتمييز ضدّ أصحاب المصالح، يحدث التمييز على مستوى فروع البنك أيضاً، إذ يشير

آدم إلى أنّ الصلاحيات التي تعطى لفروع البنك في البلدات الفلسطينيّة أقلّ من صلاحيات الفروع اليهوديّة، «إذا بقارن بين بنك هبوعليم بالطيبة، لبين بنك هبوعليم بكفار سابا، إذا أنا بوخد زبون منيح من الطيبة، وبروح فيه على كفار سابا، النتيجة بنك كفار سابا بعطيه أحسن من الطيبة... هين (كفر سابا) في عندهم صلاحيات أكبر، وبتطلعوا أزود على ال*עסקים* (المصالح التجارية)». يلخّص آدم: «إذا بتوخدش من البنك، بدك تروح تدور من وين توخد. اليهود عندهم مجال إنهم يوخدوا من البنك أكثر فاحتمال إنهم يوصلوا للسوق السودا أقل. وإذا بدهم يوصلوه بوصلوه بمرحلة متأخرة».

أما بما يتعلق بقروض الإسكان (משכנתא) فيحصل الفلسطينيّون على 2% فقط منها بالرغم من أنّ نسبتهم من المواطنين أعلى من 20%. كما أنّ الفلسطينيّين الحاصلين على هذه القروض يدفعون بالمعدّل فائدةً أعلى بـ0.3% من اليهود الحاصلين على القروض نفسها[182].

ثالثاً، الثقافة الاستهلاكيّة وضعف الإدارة الماليّة

يُجمع من قابلناهم على الدور الكبير الذي تلعبه ظاهرة ثقافة الاستهلاك في دفع الناس نحو الاقتراض من السوق السوداء. يرتبط الاستهلاك بالتغيّرات الاقتصاديّة في العقود الأخيرة في النظام الاقتصاديّ الإسرائيلي الذي يقوم على نظام «الكريديت»، تحت شعار «اشترِ الآن وادفع لاحقاً»، وشعار «عِش اللحظة». كنا قد توسّعنا في الجزء الثاني حول أثر ثقافة الاستهلاك على المجتمع عامّة والشباب خاصّةً، ووضحنا كيف يعيش الفلسطينيون على هامش الاقتصاد الرأسماليّ الإسرائيليّ. أما في هذا الجزء فنركّز على الكيفيّة التي تؤدّي من خلالها أنماط الاستهلاك الجديدة إلى التورط مع عالم الجريمة، إذ يقترض البعض من عالم الجريمة لأجل شراء سلعة ما، ومن ثمّ يتورّط مع المُقرضين.

يقدّم من قابلناهم شهاداتٍ مطوّلةً عن أنماط الاستهلاك غير المسؤول في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، ويربطون ذلك بشكلٍ كبيرٍ بالقروض وإمكانيات التورط مع الجريمة، والتي نورد بعضاً منها في الأسطر القادمة.

182 روخفيرجر، ميخائيل. (22.11.2017). العرب يحصلون على 2% من قروض الإسكان مع أنّهم 21.4% من السكان. **ذا ماركر**. (بالعبرية). مستقى من: https://www.themarker.com/markets/1.4622867

يقول فراس، وهو تاجر سيارات يتعامل مع عالم الإقراض بشكلٍ مباشر، من خلال تعامله مع المقترضين والمقرضين على حدّ سواء: «في إم الفحم صار مستوى الحياة كثير عالي، اتطلعي على السيارات بتلاقي جيبات، ملان ناس بدهم يطلعوا على اسطنبول مش مرة ولا مرتين بالسنة، משכורת (الرّاتب) 10 و12 14 ألف شيكل بالشهر بتكفيش. لإنهم بدهم يلبسوا ثوب مش إلهم، كله بده يعيش كلاس. أصلاً بطل في سيارات قديمة بإم الفحم. وعنا ثقافة الموتاغ (العلامة التجارية Brand) في ناس مستعده تعمل تصليحات بمصاري كثير عشان 'شوفوني'. فمن هون بروحوا يوخدوا مصاري، بدفع أول دفعتين بعدين بعلق، بصير يبيع بيته أراضي، سيارته، أو بهرب بسافر».

يقدّر أيمن، وهو رجل أعمال من الطيبة وهو أحد المقربين من عالم الجريمة في المنطقة، أنّ الغالبية الساحقة من الأفراد المقترضين (بما يختلف عن المقترضين من أصحاب المصالح)، يقترضون لأسبابٍ استهلاكيّة: «في ناس بسيطين وفي شركات، كلهم بالآخر بوصلوا للجحيم للهاوية، بسبب المشابهات (أي المقارنات بين الناس)، ورحلات وسفرات والسيارات، اللبس، المطاعم. صار كله يزيد أزيد مشابهات على الفيس والانستغرام. فلان قاعد بوكل بعرفش وين واحد عامل تشيك إن بالمطار. البنك بعمله חסימה (منع استعمال للحساب). بروحوا للسوق السوداء».

يبرز أثر الاستهلاك في مجال السيارات. يقول فراس: «اليوم بيجي عندي زبون عمره 21 سنة بده يركب سيارة في الموضة، مثلاً، سكودا أوكتافيا، 2017، إحنا عم نحكي على سيارة الي مش جديدة، سيارة (مستعملة)، مش فارقة معه قديش ماشي وكم إيد وقديش يدفع بالـ מימון (قرض) المهم يركب سيارة، مش فارقة معاه قديش يدفع تأمين، يعني السكودا الأوكتافيا تأمين السيارة بجوز يكلف 10 12 ألف شيكل، بتلاقيه ماخد מימון (قرض) عنده دفعة 1400 شيكل، وأخرى 1000 شيكل تأمين، شهريًا بس للسيارة. وهاد مش إشي شوي».

كما أشار كثيرون مِمَن قابلناهم، ليس فقط إلى الرغبة الشخصيّة بالاستهلاك، بل أيضاً إلى الضغط الاجتماعيّ الذي يُمارَس على الأفراد، وبشكلٍ خاصّ أرباب العائلات ومعيليها الرئيسيين، من أجل توفير الحياة الاستهلاكيّة التي يحظى بها الآخرون، وما يرتبط بذلك من تأثيرات قد تطال العائلة وتماسكها وتؤدي إلى ظهور المشاكل فيها. يقول المحامي بدر، حول حالة -تكررت في عدّة مقابلات- لأحد معارفه، أخذ قرضاً، من أجل السفر مع عائلته إلى خارج البلاد:

«في ناس بفوتوا عمحل الصرافة عشان الرحلات. واحد مرته عاملتله شَر. زي ما دار أختي طلعوا بدنا نطلع. الزلمة معوش مصاري، بروح عليهم بقوله اسمع كل الناس بتطلع بالشكات، حالياً راح على محل السياحة دفع بـ6 شكات، هسا بده شوية מזומן (نقدي) بروح ع صراف بطلع شكات من حاله. الزلمة بقولك وأنا مالي بضربه *7%* بالشهر. شهرين بصيرو *10%*. هو رايح دافع *10* آلاف شيكل شكات وماخد فيهم *7* آلاف. بوخدهن يورو وبسافر».

يدفع تصاعد النزعة الاستهلاكيّة أحياناً إلى أشكالٍ أخرى من التورّط. تروي لنا تسنيم، وهي عاملة اجتماعيّة في مدينة عكا، قصّة شخص عادي لا علاقة له بالجريمة قام بتوصيل شحنة مخدرات مقابل عائد مادي: **«في عندي شخص عادي على الآخر، الي مرة مرته بدها تسافر وهو معوش مصاري، طلع أخذ مخدرات بده ينقلها من محل لمحل بالصدفة بوليص مسكهن على مخالفة مرور، انمسكت المخدرات وانحبس الزلمة».**

ترتبط الثقافة الاستهلاكيّة والمرتبطة -كما أسلفنا- بالوجود على هامش الاقتصاد الاستعماريّ الرأسماليّ، بخللٍ في ثقافة الإدارة الاقتصاديّة. يمكن تصنيف هذا الخلل، من خلال ما استنتجناه من المقابلات، إلى جانبين، الأول متعلّق بجهل كثيرين بحقوقهم الماليّة أمام البنوك وجهلهم في مسألة إدارة مصالح عصريّة مُعتمدة على نمط البنوك الإسرائيليّة. أما الثاني فيتعلّق بالإدارة الداخليّة للمصلحة وكذلك الإدارة الماليّة للبيت والعائلة.

في الجانب الأوّل، نجد مثلاً أنّ نسبة الفائدة الربويّة على القرض في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل أعلى من النسبة في المجتمع اليهوديّ[183]، أحد الأسباب لذلك هو أنّ العرب أقلّ تفاوضاً بما يتعلق بالفائدة. يقول سرحان، مدير بنك في الناصرة: **«يهودي بقولك أنا البنك الثاني أعطاني اقل بواحد بالمية، بصير يفاصلك، العرب خلص بده *50* ألف شيكل بتفرقش معاه قديش يدفع، نفس الإشي بتفرقش معاه لما تقوله «بقدرش أعطيك قرض روح على بنك ثاني»، بروح على السوق الرمادية وبوخد بفائدة *10* و *15%*، وفي الي بروح على السوق السوداء».**

أما فراس، فيشير إلى أنّ الفلسطينيّين لا يفاوضونه عند شراء سيارة على نسبة الفائدة التي يعرضها

183 مليرد، إيتاما. (2012). **الخدمات البنكية في الوسط العربي – فروع البنك، العمولات والربح من الفائدة**. مركز أبحاث الكنيست. (بالعبرية). روخفيرجر، ميخائيل. (22.11.2017). العرب يحصلون على 2% من قروض الإسكان مع أنّهم 21.4% من السكان. **ذا ماركر**. (بالعبرية). مستقى من: https://www.themarker.com/markets/1.4622867.

على القرض، بعكس المشتري اليهودي: «**كل يوم ببيع على الأقل سيارة، وبشتغل مع شركات מימון (تمويل) خارج البنوك، ولا زبون أجا مرا يناقشني على הריבית (الفائدة) أو قالي أنزلها أو بدي آخد عرض ثاني**». أما المحامية أفنان فأوضحت أنّه في أغلب الحالات التي كانت تسأل فيها الأشخاص المُفلسين عن نسبة الفائدة على قروضهم للسوق السوداء لم تتلقى أجوبة: «**أقولك إشي تستغرب، ولا مرة أخدت جواب، أغلب الأجوبة إلي باخدها إنه 'بعرفش قديش، انا بعرف انه بيجي كل جمعة بوخدو مني هالقدة'**».

من ناحيةٍ ثانية، وجدنا نقداً لاذعاً من بعض من قابلناهم للإدارة الذاتيّة للبيت لكثير من العائلات. يقول رائد: «**جزء من الإشي طبعاً هو التصرف الاقتصاديّ غير المسؤول بمجتمعنا يعني مش إنه بدي ألوم الضحية بس في عنصر أساسي كيف نتصرف مع المصاري**».

أشار الكثيرون إلى أن ثقافة «عِش اللحظة» أثّرت كثيراً في السلوك الاقتصاديّ للمجتمع الفلسطينيّ، إذ تراجعت ظاهرة التوفير مقابل الاستهلاك الفوريّ الآني المتاح. يقول الصحفيّ أكرم: «**زمان بقت الناس توفر، اليوم قائمة الأولويات تغيّرت، معظم الناس للمدى الطويل**». يجد سرحان أنّ هذا النّمط متكررٌ لدى زبائن البنك الذي يديره، «**لما واحد معاشه *8* آلاف شيكل، وبيجي عليه فيزا *10* آلاف، هاي لحالها مشكلة، وين معيشتك الثانية؟ وين توفيرك؟**».

رابعاً، تورّط أحد أفراد العائلة بالديون

واحدة من الحوادث المتكررة هي أنّ النّاس يتورّطون مع السوق السوداء بعد تورّط أحد أبنائهم أو أقاربهم. أحياناً يُعرّض تورّط أحد أفراد العائلة باقي أفرادها للتهديد المباشر، إذ يتوجّ المقرضون مباشرة إلى أحد أفراد العائلة لجباية الأموال أو الفائدة. يقول نائل أن هناك حلّين أمام ابن العائلة أو القريب، إمّا أن ينفي علاقته بدَيْن قريبه وإمّا أن يتحمّل مسؤولية سداد الدّين معه: «**بس إذا أخوك قال بتفرقش معي إذا بقتلوك بقربوش عليه، بس إذا بدكاش إياه ينأذي بدك تدفع، والدين بصير عليه وعليك**».

وقد قدّم أحد المقترضين مؤخراً شهادة علنيّة على صفحته على موقع فيسبوك، حول المضايقات التي يتعرّض لها كافة أفراد عائلته. نشر هذا الشاب شهادته لكي تقوم النّاس بمساعدته مادياً ناشراً صوراً للرصاصات التي اخترقت شبابيك بيته ومشيراً إلى التهديدات التي تلقتها عائلته: «**اعترف**

بخطأي وبتقصيري وسوء إداريتي، واشهد الله واشهدكم إني نادم على ما فعلت، ولم اترك بابا الا وطرقته، وقد قمنا بعرض بيوتنا للبيع ولم ننجح في ذلك، ولو بقي الأمر علي لدفعت ثمن خطأي وحدي، إلا أن الأمور خرجت عن السيطرة وطالت التهديدات أبي أمي وأخي أختي»[184].

حالة إضافية متكررة هي أن يقوم أحد أفراد العائلة بكفالة قريب لهم متورّط ماديّاً مع البنوك أو مع السوق السوداء وبالتالي يتورطون هم أيضاً مع هذه السوق. يقول أيمن: «**الناس البسطا دايرين بالهم على حالهم بس مرات الناس الي أكبر منهم بغلطوهم، يعني مثلاً 'اكتبلي شك، امضي عني، اكفلني، عند صريف أو في بنك'**». يقُصّ علينا فراس قصة رجل أعمال ناجح أدّت كفالته لشخصٍ ما بالتورّط مع السوق السوداء. يقول عن هذا الرجل: «**طلع السلم درجة درجة، في إله صاحب راح عنده ضحك عليه يعطيه شك كبير، فهداك أعطاه، اجت كورونا، شغله خف، الشكات صارت ترجع. هداك صار يبيع الشكات، المقرضين صاروا يتوجهوا للي إسمه مسجل على الشك. اليوم هاد وضعه صعب، باع سياراته، المقرضين اسا بيجو عنده على المحل بقولوله احنا عارفين انك قاعد توقع احنا جايين نساعدك**».

تؤثّر هذه الحالة كثيراً على العلاقات داخل الأسَر، فالكثيرون ممنوعون من السّفر لأنهم كفلوا قريباً لهم لم يلتزم بتسديد قروضه، وآخرون تأثّرت حياتهم بشكل كبير وأثرت على علاقاتهم داخل عائلاتهم. يحكي ظافر قصة أحد الأشخاص تورّط مع السّوق السوداء وقام أولاده بانتشاله: «**ولاده راحوا دفعوا عنه القرض. العلاقة بتتغير بين الأبو وابنه ببطل الأبو المحترم الي إله كلمة، بصير هاد الي خرب بيتنا**».

أنواع المُقرِضين

أولاً، مقرضون تابعون لمنظمات في عالم الإجرام

تعتبر هذه الفئة الأساسية في عالم الإقراض، ويختلف نمط عملها في القروض باختلاف بلدات البحث. في **النمط الأول** وجدنا أنّه في بعض البلدات هناك نوع من الاحتكار للإقراض؛ إذ إنّ من

184 صفحة «الصحفي علي مغربي» على موقع فيسبوك. (9.8.2021). **لعلنا نمنع #الجريمة المقبلة**. مستقاة من: لعلنا نمنع- ... الصحفي علي مغربي-Ali mograbi-עלי מוגרבי | Facebook

يُعطي القروض هي جهات قليلة جداً ومعدودة. ومع أنّ الظّاهر أن كثيرين يقومون بإعطاء هذه القروض، إلا أنّهم ينتمون بنهاية المطاف لواحدة من هذه الجهات. يقول سليم: «**في ناس مبينة للناس انها بتعطي قروض إلها، بس بتبقى تشتغل عند حدا أكبر منها. ومعروفين يعني مش إنه مخبيين. بكون معروف إنه بشتغل عند فلان.**» يشير سليم إلى أنّ هؤلاء كثيراً ما يقومون بتنفيذ أعمال أخرى يطلبها منهم «الكبار»، أي من يقومون بتشغيلهم: «**طبعا الإشي تبعه مش بس قروض يعني، يعني 'طخلي'، مرات عشان قروض مرات شكات، مرات جباية**».

وأمّا **النمط الثاني**، فهو نمط أكثر عشوائية وأقل مركزيّة، تقوم من خلاله الكثير من المجموعات الإجراميّة الصغيرة، بتجميع بعض الأموال لا تتعدى في بعض الأحيان عشرات آلاف الشواكل وإقراضها للناس وأخذ فائدة ربويّة عالية عليها. يصف لنا طلال، كيف تبدأ مجموعة صغيرة من 4-5 مثلاً، من الشباب بأجيال صغيرة العمل في هذا المجال: «**بحطولهن مبلغ *50* ألف شيكل، انت على *10* أشخاص بتعطيهن *5000* عندك *2500* شيكل بالجمعة. عالخمسة هدول بوخدوا *10* آلاف بالشهر، صار المبلغ *60* صارو *70* صاروا *14* شخص**».

أكّدت جميع المعطيات من المقابلات على تزايد أعداد المقرضين من النمطين في السنوات الأخيرة، «**بقوا ينعدوا على الأصابع، بعدين صارت شغلة للي ملوش شغلة**»، يقول سليم.

إحدى التفسيرات المركزيّة لهذا التصاعد هو الربح الكبير مقابل المخاطرة الأقل. فكما سنرى في الفصل القادم فإنّ الشرطة لا تتعامل مع قضايا التهديدات والاعتداءات (إذ نرى أن الشرطة قدمت لوائح اتهام في 3% فقط من الملفات التي فتحتها بتهمة إطلاق نار). يقول عدنان: «**قسم من المجرمين شافوا إنه بالمصاري في مخاطرة أقل، انت لما حامل *3* كيلو كوكايين الحبسة *20 - 10* سنين والربح مش مستاهل**».

حاولنا من خلال المقابلات إحصاء أعداد من يقومون بالإقراض في كل بلد، إلّا أنّه سرعان ما تبيّن لنا صعوبة المسألة. يعود ذلك لأنّ هذا العمل يدور كلّه في الظّل ولا يمكن حصره. إلّا أنّ تقديرنا، المبني على أجوبة من قابلناهم هو أنّ جميع المقرضين في إحدى البلدات من النمط الأوّل، ينضوون تحت إطار منظّمتين أساسيّتين؛ وفي البلدات الأخرى يعلو إلى 10-20 جهة إجراميّة أساسية مُقرِضة، ليرتفع بشكل كبير في إحدى المدن الّتي قدّر بعض من قابلناهم أنّ عدد من يقوم بالإقراض فيها

يتجاوز الـ100-80 مقرض؛ إذ برز فيها نموذج المجموعات الصغيرة التي تقوم بتجميع مبلغ ما من المال وإقراضه.

ثانياً، محلات الصرافة

تنتشر محلات الصرافة في مجموعة من البلدات الفلسطينيّة في الداخل، ويزداد اللجوء إلى هذه المحال في بعض بلدات عيّنة البحث، وينخفض في بلداتٍ أخرى. جميع هذه المحال تحصل على تراخيص وفق القانون. واحدة من الظواهر المرتبطة بموضوع محلّات الصّرافة بشكل حصري هو ظاهرة بيع الشيكات (وإن كانت منتشرة على المستوى الفرديّ كذلك)، والّتي فصلنا حولها في القسم الأول من هذا الجزء.

يمكن تصنيف هذه المحال إلى نوعين: النوع الأول، هو محلّات الصرافة التي لا تعمل مع منظمات الجريمة؛ بمعنى أنّها لا تتعامل في السوق السوداء، أي أنّ نشاطها قانونيّ، وتقوم بالإقراض بحسب النّسبة المسموح بها قانونيّاً، كما تقوم بالجباية بالطّرق المعروفة قانونيّاً. يُسمّى هذا النّشاط بقروض «السوق الرماديّة»، لأنّها غير خاضعة لقوانين البنوك، وتكون نسبة الفائدة فيها أعلى من نسبتها في البنوك.

أما النوع الثاني، فهي أيضاً محلّات صرافة مرخّصة قانونيّاً، إلّا أنّها تعمل بشكل غير قانونيّ، في موضوعين أساسيين: أولاً، هو أنّها تقوم بالإقراض بدون مستند قانونيّ يمكن العودة إليه وذلك حتى تكون بعيدة عن أعين الضريبة، ولكي تتحكّم بنسبة الفائدة على القرض. وفي بعض الأحيان، تقوم هذه المحال بإعطاء قرض مع سند قانونيّ وفق النسبة المسموح فيها بإطار القانون، إلّا أنّها تتفق بشكل شفوي مع المقترض على نسبة أعلى بكثير مما هو مُسجّل. يصف المحاسب آدم العملية بأنها **«قانونيّة ومش قانونيّة، التشينج *(محل صرافة)* الي بوخد *10%* فائدة بكون مسجل *1%*»**.

ثالثاً، أناس عاديون

لعلّ هذا الملمح هو واحدٌ من أبرز الملامح المُقلقة فيما يتعلق بظاهرة القروض. إذ أنّ إعطاء

القروض الربويّة، الذي كان في بدايات الألفية حِكراً على منظمات الجريمة وبعضٍ من «حيتان» الأموال، زحفَ في السنوات الأخيرة ليصبِحَ عادةً عند البعض من جميع الطبقات الاقتصاديّة (العليا والوسطى والسفلى)، إذ نشهد أنّ هذا المال السهل الذي يوفّره الإقراض أصبحَ مغرياً لأفراد عاديين من المجتمع، فأصبحوا يُقرضون الآخرين بشكلٍ سريّ مُعوّلين على عالم الإجرام في حال عدم تسديد الديون.

إذ أشارَ الأشخاص الذين قابلناهم، إلى مجموعة من الحالات التي يعرفونها بشكل شخصيّ، ممن وجدوا أن هذه الطريقة مثلى لجني الأموال. يشير فراس إلى أحد المقرضين في أم الفحم الذي يعرفه بشكلٍ شخصيّ بأنه «**شخص متعلم قعد بالبيت وصار يشتغل هيك**». وأما المحاسب آدم فأشار إلى استعمال الشيكات لهذا الغرض: «**في ناس عنا معها مصاري بتبقى قاعدة بالدار وبعطيك قرض مثلاً *100* ألف، وبوخد منك المبلغ مع الفائدة من خلال شكات. مثلاً شك بـ*3* آلاف شيكل بالشهر**».

يتضح من خلال المقابلات وجود نوعين من النشاط. الأوّل، هم أشخاص غير منتمين بشكل مباشر لعالم الإقراض، ممن يمتلكون بعض المال، يقومون بإقراض أشخاص آخرين، تحت مسمّى «تشغيل» الأموال، وبقروض ربويّة عالية؛ إلّا أنّه في حال عدَم سدّ الدّين يقوم هؤلاء بعمليّة «بيع» دينهم لمنظمة إجرام. يشرح القيادي اليافوي رائد كيف تتم العملية:

«**إذا إنتي معك *100* ألف شيكل بدك تشغليهم بتروحي بتدينيهم واللي قبالك بدوش يسد المصاري أو فش معاه وإنتي إيش بدك تسويله *[..]* بتروحي بتبيعي الدين لوحدة من منظمات الجريمة بتقوليله أنا بدي أبيع الدين أنا بدي منه *100* ألف أنا بدي أبيع الدين بـ*50*، *70*، *80* ألف، بحسب**». يضيف رائد حول الكيفية التي تعمل بها منظمة الجريمة: «**هلأ هاد مش شغل ولاد زغار *[..]* همه بطلبوش الـ*100* ألف، بصيروا يطلبوا بـ*150* لإنه في هلأ غرامة**».

في نفس السّياق، نشير إلى أنّ «بيع الدّين» ليس متعلقاً في ظاهرة القروض فقط، بل أيضاً في مجالات حياتيّة أخرى، إذ نرى أنّ بعض أصحاب المصالح ممن لا يستطيعون تحصيل حقّهم بعد أداء عملهم، وذلك إمّا لصعوبة ذلك من خلال المسار القضائي أو عدم ثقتهم به، فيقومون ببيع الدّين لأحد منظّمات الجريمة، أو من خلال استخدام خدمات أحد رجال الجريمة كمُحكّم (בוררת)

وبالتالي إعطائه نسبة من المبلغ المختلف عليه.

يقول فراس، حول أحد أصحاب المصالح الذي قام ببيع دينه لإحدى منظمات الجريمة:

«بني آدم عنده עסק (مصلحة تجارية) نجارة عمل لناس *200* أو *300* ألف شيكل شغل، الشكات رجعن، مش عارف يحصل مصرياته إذا توجه للقانون، مش راح يفيده راح يقسطوله ومش راح يتوجهلهم بالقوة لإنهم يمكن أقوى منه، فهو بروح بعطي الشكات *300* ألف شيكل لتعون الجباية *[..]* بعطوه *150* ألف شيكل، هدول بروحوا لصاحب الدّين، وبطلبوا ריבית (فائدة) وإذا مقبلش بطخوا عليه»

أما النوع الثاني من نشاط الأشخاص العاديين، فيندرج ضمنه بعض من يُقرضون غيرهم، ولكنهم لا يتعاملون مباشرةً من منظمات الجريمة، وإنما يتواصلون معها من خلال طرفٍ ثالث، مثل محلات الصرافة. يشرح المحاسب آدم أنَ هؤلاء يختارون طريقاً أسهل، إذ يختارون مشاركة نسبتهم من الفائدة مع الطرف الثالث، فمثلاً أولئك الذين يُقرضون المال نقداً مقابل حصولهم على «شيكات» بفائدة عالية من المُقترضين، يصرفون هذه الشيكات لدى الصرّافين، ويخسرون بنسبة معينة كي لا يتحملوا عناءَ جباية الضريبة في حال عدم السّداد.

يربط آدم انتشار هذه الظاهرة بالعائد الماديّ الكبير الذي بدأ يجنيه المتعاملون بها، خاصّةً بعد النصف الثاني من العقد الثاني لبداية الألفية: **«هسا بتلاقي بني آدم طبيعي بتشوفه بتقول مستحيل يشتغل بهاي الأمور، يبقى حاطط *500* ألف بمحل صرافة يشغلهم. التشينج مثلاً بوخد *6%* بقوله انت إلك *2%*. صار ناس طبيعية تحط مصاري هناك».**

رسم توضيحي (1) - مقرضو السوق السوداء

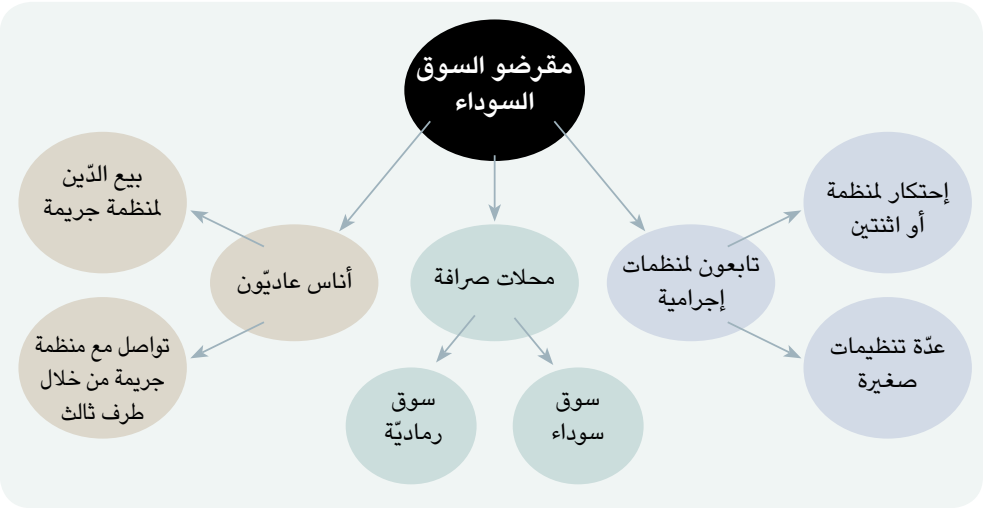

مآلات الاقتراض

إنّ الثابت الأساسي عند الاقتراض من الجهات المرتبطة مع الجريمة هو أنّ من يقترض سيدفع في نهاية المطاف ما اقترضه وأكثر، أو أكثر بكثير. وبما أنّ نشاطَ الإقراض غير قانونيّ، لا تتوجه هذه الجهات إلى القانون والقضاء لتحصيل حقّها عند التخلّف عن سداد القروض (كما تفعل البنوك وشركات السوق الرماديّة)، بل تتوجّه بشكلٍ مباشر للمُقتَرِض لتحصيل الدّين، ووقتئذ تكون جميع الطرق والوسائل مباحة.

تكشِف المقابلات عن أنَّ اللجوء للعنف المباشر هو الأداة الأساسية المستخدمة في كافة بلدات عينة البحث لضمان تسديد ديون السوق السوداء. إلّا أنّ العنفَ الذي يعرف عنه المجتمع من خلال إطلاق النّار على بيوت المقترضين يبدأُ قبل ذلك بكثير، إذ يتصاعد تدريجيّاً ثم يتوسع إلى حالات يسمع بها الناس. في السّطور القادمة نستعرض أشكال اعتداءات المُقرِضين على المُقترضين وعائلاتهم، وآثار ذلك.

أولاً: التهديدات والاعتداءات اللفظيّ

عند عدم تسديد القرض أو التأخر في الدفعات المفروض تسديدها تكونُ الخطوة الأولى للمُقتَرِضين هي الاتصالات المكثّفة على المُقترِض، والإلحاح عليه بشكل مكثّف وجنونيّ لتسديد القرض. قد لا تحمل بعض هذه الاتصالات في البداية تهديداً واضحاً، إلّا أنَّ تلقّي مكالمة كلّ يوم صباحاً للتذكير بسداد القرض هي بحد ذاتها عاملٌ ضاغط.

يُحدثنا المُقتَرِض زياد أنّه لم يتعرّض لتهديداتٍ بارزة لأنّه حلّ مشكلته بشكلٍ سريعٍ نسبيّاً، ولأنّه كان على علاقةٍ شخصيّةٍ مع بعض المُقرِضين: «**أنا شخصياً اه تعرضت لتهديدات. وأنا بني آدم مش ابن هاد الكار. كانت لغة تبعت العصبية، تلفونات 'جبلي المصاري وشو مع المصاري وعم بزيدو' وأنا كنت كثير مضغوط**».

أما المرحلة التالية فهي مرحلة الإهانة والسباب، «**بصيروا يغلطوا بالحكي**»، يقول أكرم. تهدِف هذه المرحلة إلى «التذكير» بطبيعة العلاقة بين المُقترِض والمُقرِض، باعتبار المُقرِض يسدي معروفاً للمقترض، وباعتبار أنّها المرحلة الاستباقية للمرحلة اللاحقة. يحكي لنا طلال بداية التعدّي اللفظيّ عليه:

«**بتتعامل مع ناس فش ضمير فش أخلاق (المقرضين) فش لغة حوار بينك وبينهن، يعني انت بتحكي معه بتقلّه 'انا اليوم معيش بهمش اصبر علي لبكرا'، بصير يقول 'اسمع يا أخو الهيك ويا ابن الهيك عالساعة 6 بكونوا جاهزات'، بتصل فيك واحد على الساعة ستة ببدا تشاقيع تشاقيع (سَب وذَم)، انت بتقدرش تعمل اشي**».

لا تطول هذه المرحلة في كثير من الأحيان، حتّى تتبعها مرحلة التهديدات المباشرة التي تتنوّع باختلاف المُقتَرضين والمُقرِضين. يشرح لنا طلال أشكال وتفاصيل الاعتداءات التي يتعرّض لها من العصابة التي استدان منها، ومن ذلك: الوصول للبيت، «**لما ييجوا عالبيت يدقوا بعمل حالي مش في البيت**»، والتهديد غير عابئين بإمكانية تسجيل المكالمات، «**اتصلي سألني إنت بالشغل؟ قلتله أه، بقولي 'اسا بحطلك ولد بريت الدار بخليكاش تفوت عالدار'**». وفي مرة أخرى، يضيف طلال: «**مش قادر يصبر علي بقولي 'اياني شفتك وجاييك على الفيزا'، بتصلي واحد بقله 'بس اصبر علي لبكرا'، بقولي 'اليوم إذا فش مصاري بنعملك فيلم كل البلد تحكي عنه'**».

يستخدم بعض المُقرِضين وسيلة التهديد على باب البيت أو حتى داخله. وكما يظهر من خلال المقابلات أنه لا خطوط حمراء في هذا الشأن، فقد تصل التهديدات إلى الأهل والأولاد: «**بيت امك هونا، ومنسقط عليك بعرفش شو. رمانة ومش رمانة.**». كما يصل الأمر ببعض المقرضين إلى حدّ التهديد بالاعتداء الجنسيّ على نساء البيت. يقول سليم: «**بيجوا على نص دارك بهددوك بمرتك وولادك بقلب الدار، يعني بهددوهم بنسواهن، آه هاد عادي بقولوه**». ويشير باسل: «**هاد أسلوب المحاسبة أخوي. ياما ناس اتأخرت بالقرض يلاحقوا مرأته ويهددوها، ويروحولها على الشغل يوقفولها ويخلوها تتصل بجوزها عشان يدفع. وتخرب بيوت وقصص وصلت للطلاق**».

لنتذكّر هنا أنّ من يقترض من السوق السوداء والرماديّة يُعاني بالعادة من وضعٍ اقتصاديّ مُعقّد وصعب، كأن تكون مصلحتُه التجاريّة تراجعت على صعيد الربح، أو أنّه يعيش منذ فترة طويلة في دوّامة للحفاظ على نفسه من الإفلاس، وربما تكون عليه ديون لعدّة بنوك. يعيش الشخص الذي يجد نفسه في هكذا ظروف شهوراً أو سنوات من الضائقة النفسيّة إلى أن يتوجّه لمُقرضي السوق السوداء.

وعندما يتورط أكثر مع السوق السوداء، وتبدأ التهديدات بمحاصرته من كل جانب، فإنّه يصل حالة من التحطّم النفسيّ والعائليّ. في ضوء ذلك، يُشكّل الانتحار خياراً عند البعض: «**في ناس انتحرت، فش إيش يعمل بطخ حاله، بعلق حاله**»، يقول التاجر عدنان. ولقد قص علينا المُقترض طلال كيف شعر بأنّ الدّنيا ضاقت به وخطّط للانتحار: «**أقنعت الدكتور اني مش عمالي أنام ومضغوط وتعبان، كتبلي على دوا منوّم، في عندي حل من الـثنين، يا إما بلاقي حل للمشكلة يا اما بحط *10* حبات الدوا بتنام بتقومش وانتهى الموضوع، فش حل، آخر إشي، علي وعلى أعدائي، وعلى البوليص**».

بالإضافة لذلك، قد يُشكّل التهديد مصدراً للقلق أكثر من الفعل نفسه. يقول أكرم إنّه في كثير من الأحيان يكون الخوف من التهديد أقوى من الخوف من الفعل نفسه، لأنّ حرق السيارة معناه أنّ كل الحارة والبلد عموماً تعلم أنَّ هذا الشخص متورّط بشيء ما. «**إذا انحرقت السيارة בפועל (فعلياً) خلص انحرقت، أما يتصلولو على الثلاثة الصبح بقوله بدي أعملك بلغان (فوضى) وفضيحة بالحارة، مهددينه إنه لحد بكرا وبده يرهنلهم الدار، بتكون أصعب**»، يضيف. ويشير عدنان إلى أنّ المُقتَرض لا يريد أن يُفتضح أمرُه وحجم الاستدانة أمام عائلته «**الي متديّن عنده مشكلة يقول من مين متديّن، لما يروح يلجأ لأهله ويقول**

انا يا عمي وقعت، عم بهددوني». كما يضيف أنّ بعض المُقترضين عندما يضطرون للتوجه إلى عائلاتهم لطلب المساعدة، فإنّهم لا يخبرونهم بالمبلغ الحقيقي الذي اقترضوه، بل بمبلغ أقلّ، وذلك «خجلاً» من عائلاتهم. يقول عدنان: «بروح عنده أهله بطلب مبلغ أقل، مثلاً هو مديون بمليون ومتين ألف، بروح لأهله بقول إنه مديون ب*500* ألف»، وعلماً أصلاً بمحدودية قدرة العائلة بكثير من الحالات.

يلخص لنا طلال الوضعية النفسيّة التي وصل إليها: «طبعاً الأهل على قدهن، وحتى لو معهن، أنا ممعيش إنت غلطت» بمرحلة معينة ساعدوني بس قديش بقدروا يساعدوني. انا بهاد الوضع وصلت لقمة الإحباط، انا وصلت والإشي مش عيب، إنه حاولت أحط حد لحياتي. أنا عايش في جو بيت كئيب. فانت عايش بكل هاد العنف الي حواليك والأذى الي حواليك، وانت وحيد مش قادر تتنفس، حتى إذا بتروح تحكي مع إنسان واعي، بيجي بسألك معك صنعة انت ليش وصلت لهييك؟ طيب أوكي في عندي صنعة وبشتغل، بس في عندي أسباب، والكل بنزل عليك، انت بهاي اللحظات، بحاجة لحدا يطبطبلك مش حدا يقسى عليك أكثر».

كما أنّ الاقتراض من السوق السوداء يكون له الأثر الكبير على العلاقات داخل العائلة والأداء في العمل. يحكي المحاسب آدم قصة صاحب إحدى الشركات الناجحة كيف أنّ اقتراضه من السوق السوداء أدّى إلى عدم تقدّم الشركة وتحقيقها مكاسب جديدة. يقول: «في زلمة محترم عنده شركة. اجا عندي لاستشارة. عنده מחזור (دورة مالية) *3* مليون بالشهر. بعد ما عملتله حسابات، المفروض يربح صافي بالشهر أقل شيء *300* ألف. بقلّي إنه بمشكلة بده شريك. بقله ليش بدك شريك إذا انت بتربح. بقلي انه كلشي بلش لما اضطر يساعد قريب اله ولما اجى يوخذ من البنك مأعطوهوش. بدأ بـ*500* ألف، اليوم الدّين تبعه *3* مليون شيكل. عشان تفهم، ماخذ من واحد *200* ألف شيكل بدفعله عليهن *16* الف بالشهر *[فائدة]*. ماخذ من واحد مليون بدفعله عليهن بالشهر *70* ألف *[فائدة]*. ومن كمان واحد ماخذ *500* بدفعله عليهن *30* ألف *[فائدة]*. هاذ غير الشكات. بعد ما حسبنا كلشي اتضح انه بدفع بالشهر *270* ألف شيكل. يعني اللي بربحهن بخسرهن، ومش قاعد بسد الدّين، هو بدفع بس الفائدة. بالآخر جبنا شريك بـ*3* مليون ونص وسدّينا فيهن الديون الأصلية مش الفايدة».

يشير المحاسب آدم إلى أنّ هذا الشخص كان من المفترض أن تكبر شركته أكثر في السنوات الأخيرة، إلّا أنّ الأثر النفسيّ عليه جعل الشركة تقف مكانها ولا تتطوّر؛ «البني آدم صار عنده דיכאון (اكتئاب)، بربحش ومش قادر يتقدم ولا بفكر يتقدم لأنه من ناحيته كلشي بربحه عم بروح للسوق السوداء».

ثانياً: الاعتداءات على الجسد والممتلكات

تندرج تحت إطار هذه المرحلة مختلف أشكال الاعتداءات على الجسد والممتلكات. تختلف هذه الاعتداءات بحسب الحالة، فممكن أن يبدأ الأمر بالضرب في الشارع، وممكن أن يتحوّل للتشويه ومن ثم إطلاق النّار على البيت وحرق السيارة، حتى يتطوّر إلى إطلاق النّار على الأرجل. «**ملان ناس أكلتها بإجريها، ملان ناس اطّحنت، اليوم بالبلد فش رحمة أخوي، الكل فايت ببعضه**» يقول نائل. كما أشارَ آخرون إلى الأضرار الجسدية البالغة نتيجة إطلاق النّار، كما شهدنا بعضاً من حالات الخطف المتفرقة.

كما ظهر في المقابلات فإنّ واحدةً من أكثر الأمور شيوعاً بما يتعلّق بالقروض هي حوادث إطلاق النّار على البيوت وحرق السّيارات. إذ يُقدّر بعض ممن قابلناهم أنّ قسماً كبيراً من هذه الحوادث تعود لظاهرة القروض. يحاول الصحافي ظافر، الذي يتابع ظاهرة العنف والجريمة عن كثب، تقدير حجم مجمل حوادث إطلاق النّار على خلفية القروض: «**أنا متأكد إنه فش شارع فيوش واحد عالأقل (مقترض)**»، ويستطرد قائلاً: «**لإنه فش شارع بعرفه مكنش فيو إطلاق نار على هاي الخرفية**». كما يُقدّر التاجر عدنان أنّ ظاهرة القروض هي أحد أسباب تحوّل حالات إطلاق النار بين «المجرمين ببعضهم» إلى باقي المجتمع، وذلك لأنه في السابق كانت مجالات الجريمة مقتصرة على فئات معيّنة، «**الي بشتغلوا بال *פשע* (الجريمة) كانوا يشتغلوا بالمخدرات والكازينوهات مكنش في سوق رمادية وسوق سوداء، فمكنتش *הדירות* (وتيرة) الطخ عالي**».

هل يؤدّي الاقتراض إلى القتل؟

برغم حوادث إطلاق النار والاعتداءات الكثيرة، إلّا أنّ مجمل من قابلناهم أكّدوا على أنّ القتل هو خيار غير محبّب لدى المقرِضين، لعدّة أسباب أهمها أنّ المقرضين يريدون المقترض حيّاً، حتّى يستمر بدفع المال والفوائد لهم. يقول رائد:

«**همه بالآخر بدهمش يقتلوا همه بتطلعوا على البني آدم مديون كمصدر رزق وبدنا إياه يضل مديون وبدنا إياه يضل يدفع. نقول لو مديون *3* مليون شيكل حتى لو يدفع *3* آلاف شيكل بالشهر بضلوا مناح يعني حيضل يدفع *3000* شيكل كل شهر. هلأ إنتي لما بتطلعي عليها لسنين البني آدم بكون متدين *100* ألف الدين بصير مليون**

وسنوياً بكون يدفع *30* ألف شيكل يعني همه كل *3* سنين برجعوا المصاري الاولانية اللي أعطوه إياها، ولسا مديون ولسا بكبر وكل شهر بتأخر وبزيد».

إلّا أنّ بعض الحالات تصل للقتل فعلاً. وقد ذُكرت لنا في كل بلد حالة واحدة على الأقل، ومن الواضح أنّ الحالات الّتي تصل للقتل هي الحالات القصوى الّتي يقوم المقترض بفعل شيء مهين للمُقرِض مثل التوقّف عن السداد بشكل مطلق أو التهرّب «المبالغ به». ويمكننا الترجيح أنّ الحالات التي تصل للقتل تتداخل فيها عدة عوامل ويتورط فيها عدة لاعبين، مما يُضيف أبعاداً معقدة للمسألة ويخلط الأوراق. يقول أيمن، الذي يعرف هذا العالم عن قرب: «صار *מקרים* **(حالات) ببقاش جاي يقتلك لإنه بالنهاية الي بده المصاري برحن عليه المصاري إذا بقتلك، بس بتصير مجموعات وعائلات تفوت بالقصص وهينا بتتخربط الوراق، الإيغو بشتغل هينا (بحالات القتل)».**

عندما يُصبح القتل هو الخطر الداهم، يُصبح الخيار الأكثر واقعية هو الهروب خارج البلاد، وقد شهد المجتمع الفلسطينيّ في الداخل في السنوات الأخيرة عدداً من حالات الهرب خارج البلدة، ومن ثمّ الهرب خارج البلاد تماماً. تكررت هذه الظاهرة في جميع بلدات البحث، فهناك منهم من اختاروا مجرّد الفرار بعد أن تورطوا في مشاكل السداد لعائلات الإجرام، يصفهم فراس: «**تشكلوا معاهم المبلغ زاد، شردوا برا البلاد لهسا، صار لهم سنين**». آخرون استطاعوا الفرار بمبلغ كبير من المال: «**أخدوا ملايين وقدحوا سافروا بريت البلاد**»، كما يصفهم سليم، وهؤلاء يكون الغضب عليهم عند المقرِضين أكبر. مع العلم أنّه في بعض الأحيان تستمر مجموعة الإجرام بالتضييق على العائلة وإطلاق النار على بيوتها.

ثالثاً: الاستيلاء على الممتلكات

أظهرت المقابلات أنّ العنف المباشِر ليس الضرر الوحيد للاقتراض، بل نرى أنّ أحد أشكال العنف غير المباشر هو الاستيلاء على البيوت والأراضي وحتّى المصالح التجاريّة.

إذ حدّثنا الكثيرون عن المصلحة التجاريّة الفلانيّة التي أصبحت بين ليلة وضحاها ملكاً للمنظمة الإجراميّة، رغم نجاحها واستقرارها المالي، والمصلحة العلّانية التي استولت عليها المجموعة وأصبح

مالك المصلحة الأصلي مجرّد عاملٍ فيها. ومن هذه الأمثلة قصة مصلحة كبيرة في إحدى بلدات عيّنة البحث، قصّها علينا الصحافي ظافر: «**في مصلحة في البلد كثير كثير ناجحة، همي الأفضل في مجالهم، الي اخدوا قروض مقدروش يرجعوهن الأخوة كلياتهن 5-6 أخوة تحولوا لموظفين**». يُعقّب ظافر أن بعض المقرضين يفضلون أن لا يُسدد بعضُ أصحاب المصالح دفعاتهم في الوقت حتى يستولوا على المصلحة ذاتها، خاصّةً إذا كانت مصلحة ناجحة: «**بفكر هاي استراتيجية للمقرضين الكبار انه انا شو بدي بال50 ألف شيكل، هو بفضل يوخد البيت المطعم القاعة الدكانة**».

نفس الحادثة حصلت بالضبط مع المقترض زياد، مع اختلافات بسيطة. إذ يحدّثنا أنّه كان مديوناً لثلاث جهات إجراميّة وأخرى مقرّبة لهذا العالم؛ يسرُد لنا زياد تفاصيل «العذاب» الذي عاشه لعدّة أشهر في محاولة لسداد دينه، دون أن يتمكن من ذلك. حتّى عرض عليه أحدُ المقرضين أن ينقل له ملكيّة مصلحته، مقابل عدم تسديدِهِ لدينه ومساعدته على تسديد باقي الديون، ليستمر زياد عاملاً في مصلحته غير مالكٍ لها.

كذلك، تُشكّل ظاهرة الاستيلاء على بيوت وأراضي المُقتَرِضين إحدى الظواهر الخطيرة المرتبطة بالجريمة، إذ إنّ قيمة هذه البيوت ترتفع باستمرار على ضوء التضييقات الإسرائيلية على البناء في البلدات الفلسطينيّة، مما فتح أعين منظمات الجريمة على الفرصة الاقتصاديّة من ورائها. نرى أنّ هذه المنظمات تستولي على البيوت بعد عدم قدرة أصحابها على السداد، ومن ثمّ تؤجرها، وفي بعض الأحيان لصاحب البيت نفسه. يشرح فراس: «**أنا بعرف شخص بإم الفحم الي باع داره وإمه ساكنة فيها بالايجار، فش يما ارحميني بالموضوع**». يقول ظافر حول الظاهرة في الناصرة: «**في ناس عندهن فيلّات أخدوا قروض، بعدهن عايشين بالفيلّات بس صاروا عايشين بالأجار**». أما الصحفيّ أكرم، فيحدثنا عن معلومات مفصلة عن استيلاء مجموعات إجراميّة على أراضٍ في مدينته: «**عشرات الدونمات بس طبعاً مش مسجّلة على أساميهم**».

ختاماً، نشير إلى أنّ طريقة تعامل المُقرضين مع المقترضين تختلِف أحياناً باختلاف خلفية المُقترض. إذ يتمادى المُقرِضون مع من يعرفون أنّه من الممكن زيادة الضغط عليه، وذلك بعكس صاحب المكانة أو القوّة في المجتمع، كما يصف سليم: «**يعني مثلاً فلان أخذ قرض، وإله وزنه بالبلد وشعبية، الطريقة**

راح تختلف شوي، يعني إذا عنده נכסים (ممتلكات) أو سيارات. والاشي بكون مباشر مع صاحب العסק (المصلحة) نفسه الي مشغل سناجير عنده، أما لما إنسان بسيط بكون أعنف، بهددوه بوخدو داره سياراته، بطخوا عليه، بتفرقش معهم إشي. يعني الإشي دايما نسبي، أنو بعطي القرض وأنو بوخد منه. بس نادراً ما حدا يفوت على هذا الموضوع ويطلع بلا أضرار».

يستطرد سليم: «معلم مدرسة لحالها ولا إشي بسوى، ستام إنسان عادي. بيجو بطلعوا وراك، أنو عيلته، مين عيلته، أنو بقدر يوقف معاه. صار في موقف خطفوا معلم مدرسة لإنه مسدش الدين. بالآخر همي بدهم مصرياتهم بهمهمش إشي. بس مثلاً إذا واحد معروف ومعاه مصاري وراح يسدلهم، حتى لو تأخر شوي الإشي مش راح يبقى تهديد لإنه أكيد راح يرجع يوخد منهم أخرى مرة، بجوز يعتازوه، فالإشي تمشاية مصالح، أما الإنسان العادي البسيط شو بدهم فيه».

خاتمة

استعرضنا في هذا الفصل إحدى آثار السياسات الاستعماريّة الاقتصاديّة على انتشار ظاهرة العنف والجريمة في الداخل الفلسطينيّ، من خلال توضيح مركزيّة العائد الماديّ كعاملٍ دافع للشباب نحو هذا العالم. في الجزء الأوّل من الفصل وضّحنا كيف توثّر سياساتُ الإفقار على انتشار الجريمة، وكيف باتت الأخيرة تُشكّل ملجئاً لعددٍ كبير من الشباب. أما في الجزء الثاني فحلّلنا ظاهرة الاستهلاك وأثرها التدميريّ على المُجتمع الفلسطيني في الداخل باعتباره واقعاً على هامش الاقتصاد الرأسماليّ الإسرائيلي، فهو مجتمع يُعاني من التمييز والإفقار ويُمنح في الوقت نفسه قدرةً وهميّة على تغيير حالته الاقتصاديّة من خلال الاستهلاك، وشرحنا علاقةَ كلِّ ذلك بالعنف. أما في الجزء الثالث والأخير، فدرسنا فيه حالة قروض السوق السوداء والتي تعطي صورةً عن الواقع الاقتصاديّ لفلسطينيي الداخل وعلاقة ذلك بالعنف والجريمة.

{3}

الفصل الثالث

العنف يولّد عنفاً، حول انعدام الأمن والأمان

يُعتبر البحثُ عن الأمان غريزةً إنسانيّةً أساسيّةً منذ فجر البشريّة، ويؤثّر فقدانُه على جميع مستويات حياة الإنسان والمجتمعات. يهدف هذا الفصل لدراسة آثار انعدام الأمن والأمان عند الفلسطينيّين في أراضي الـ1948، على المجتمع عامّةً، وعلى الشباب خاصّةً، إذ ندّعي أنَّ انعدامَ الأمن والأمان يُشكِّل واحداً من العوامل الأساسية الثلاث (بالإضافة للمكانة والعائد المادّي) التي تجذب الشبابَ للانخراط في عالم العنف والجريمة.

نتحدث في **الجزء الأول** من هذا الفصل عن الجوّ العام في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، وهو جوٌّ مشحون ومليءٌ بمختلف أحداث وأشكال العنف والجريمة، ونشرح كيف يخلق هذا الجوُّ شعوراً بانعدام الأمان على المستوى الشخصيّ، وكيف يدفع الشبابَ للدخول إلى عالم الجريمة سعياً لاستعادة بعضٍ من أمانهم المفقود.

أما في **الجزء الثاني** من الفصل، فننتقل للحديث عن انعدام الأمان في الحيّز الخاصّ للشباب. ينقسم هذا الجزء لبابين أساسيين؛ يدور الأوّل حول الشباب الّذين تورّطوا في مشاكل وأزمات بشكلٍ فرديٍّ، وبالتالي شكّل عالمُ الجريمة ملجأً لهم، ويدور الثاني حول الشباب المنتمين لعائلاتٍ تورّطت في مشاكل مع جهاتٍ أخرى، وبالتالي وجدوا أنفسهم منخرطين في عالم العنف والجريمة بحكم الانتماء للعائلة وبمعزلٍ عن إرادتهم الشخصيّة.

الجزء الأول: سيطرة مشهد العنف والجريمة على الحيّز العام

سيطر مشهدُ العنف والجريمة على المشهد العام في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل خلال العقد الأخير، إذ أصبحت البلدات الفلسطينيّة تعاني من أوضاعٍ مُقلِقة وغير محتملة، وأصبح عدد الضحايا الكليّ يزداد عاماً بعد عام. ومن الملاحظ أن هذا المشهد الذي كان يمسّ فئاتٍ محدودةً من المجتمع أصبح اليوم يمسُّ فئاتٍ أوسع، ويطال شرائح متنوعة، ويؤثّر على مختلف العائلات والأفراد.

إذا اطّلعنا على الأرقام مثلاً، سنجدُ أنّ حالاتِ القتل تضاعفت في العقدين الأخيرين وبالتحديد في السنوات الخمس الأخيرة؛ إذ كان عدد الضحايا من جرائم القتل عام 2016 – 53 حالةً، وارتفع إلى 97 حالة عام 2020. أما في 2021، فقد وصل عدد الضحايا 112 ضحية[185]. وعلى مستوى الإصابات، فقد سُجِّلت 15,097 إصابةً عام 2019 وحده، وهو أيضاً الرقم الأعلى في السنوات الأخيرة، إذ ارتفعت الإصابات منذ عام 2017 وحتى عام 2019 بأكثر من 11%. يُضاف ذلك إلى عشرات آلاف حالات إطلاق النّار في الهواء وعلى البيوت والسيارات والممتلكات، والتي لا تسجّل غالباً كإصابات[186].

يؤثّرُ هذا الواقع بشكلٍ كبير على انعدام الشعور بالأمن والأمان لدى النّاس في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل؛ إذ تشير جلُّ استطلاعات الرأي إلى أنّ العنف والجريمة باتا التهديدَ الأساسي على حياة النّاس. فمثلاً، أجاب حوالي 84% من المستطلعين عام 2019 أنّهم يخشون العنف والجريمة، فيما أجاب 82.1% من المستطلعين أنّهم قلقون أو قلقون جداً من حوادث إطلاق النَّار، كما أجابَ 60.5% من المستطلعين أنّهم أحسّوا بانعدام الأمان في بلدتهم عام 2019 [187]. وأشارَ نحو 38.7% من الأفراد بعدم شعورهم بالأمان أثناء التجول بمفردهم في الحيّ الذي يسكنوه خلال ساعات الليل بواقع 29.8% بين الذكور و47.6% بين الإناث. بينما أشار نحو 21.0% من الأفراد عن عدم

185 لا يشمل القدس والجولان. مصدر: عرب 48 (31.12.2021). قتيل في جريمة إطلاق نار بأم الفحم. مستقاة من: قتيل في جريمة إطلاق نار بأم الفحم | محليات | عرب(arab48.com) 48

186 للتوسّع حول هذه المعلومات في الفصل الخامس.

187 علي، نهاد؛ ولفين حين، روت؛ ونجمي يوسف، علا. (2020). **مؤشّرُ الأمنِ الشَّخصّي والجماهيريّ 2019**. مبادرات ابراهيم. مستقاة من: https://abrahaminitiatives.org.il/wp-content/uploads/2020/06/מדד-הביטחון-האישי-והקהילתי-2019.pdf

شعورهم بالأمان في التجول بمفردهم في حيّهم السكنيّ خلال ساعات النهار[188].

في ضوء هذا الشعور العام بانعدام الأمان خرج الناس للتظاهر؛ فخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة كانت قضية العنف والجريمة القضية الأكثر إلحاحاً في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، والتي خرج للتعبير عن قلقهم منها في مظاهرات ووقفات احتجاجيّة آلاف الفلسطينيين. كما تشكّلت حول قضية العنف مجموعةٌ من الائتلافات والحراكات المحليّة التي حاولت إثارة المسألة في محاولة للحدّ منها والتصدي لها. من تلك الحراكات، حراك بلدة مجد الكروم في الجليل، والذي انطلق نهاية عام 2019 على إثر جريمةٍ وقعت في توقيت خروج الطلاب من المدارس، وأودت بحياة ثلاثة شبان. كردة فعلٍ مباشرة، تجمهر الأهالي بالآلاف حول مقر الشرطة الإسرائيلية في البلدة، ومن ثمّ أطلقوا سلسلة مظاهرات يوميّة أمامه. كما برز خلال عام 2021 حراكُ أم الفحم في المثلث، والذي نشط تحت اسم «الحراك الفحماوي الموحد»، ونَظَّم مظاهراتٍ أسبوعيّة كانت تتطوّر في أحيانٍ كثيرة إلى صدامات ومواجهات مع الشرطة، وشهد مظاهرةً قطريةً ضخمة شارك فيها حوالي 20 ألف متظاهر.

في هذا الجزء من الفصل نُسلّط الضوء على أشكال سيطرة مشهد العنف والجريمة على الحيّز العام في المجتمع الفلسطينيّ وما يعنيه ذلك من انعدام الأمن والأمان؛ ومن ثمّ نعرض آثار ذلك على فئة الشباب ومساهمته في دفع البعض منهم باتجاه عالم العنف والجريمة.

أشكال سيطرة مشهد العنف والجريمة على الحيّز العام

احتماليّة التعرّض للعنف أو مشاهدته

تشير الأرقام الرسميّة إلى ارتفاع حالات التعرّض لإصاباتٍ نتيجةَ العنف والجريمة في صفوف الفلسطينيين في الداخل، إذ وصلت المستشفيات الإسرائيلية في العام 2019 وحده أكثر من 15 ألف إصابة[189]. تعني هذه الأعداد المرتفعة من الإصابات أيضاً أنّ هناك نسبة مرتفعة ممن عَلِموا بها،

188 شيخ محمد، أحمد؛ ورزق - مرجية، سوسن؛ وخطيب، محمد (2019). **مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل 2018.** جمعية الجليل وركاز. مستقاة من: ملخص مسح العنف المجتمعي (gal-soc.org The Galilee Society – 2018)

189 مراقب الدولة. (2021). **تعامل شرطة إسرائيل مع حمل السلاح غير القانوني وحالات إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي**

وبالتالي قد يكونوا شعروا بنوع من غياب الأمان، إذ يشير 15% من المستطلعين الفلسطينيين في الداخل أنّهم أو أحداً من معارفهم تعرّضوا للاعتداء بالسلاح النّاري أو الأبيض (مقابل 1% فقط من المستطلعين الإسرائيليين (اليهود))[190]. ومما يؤكّد هذه النسبة المرتفعة، ليس فقط من «علموا» عن وجود الإصابة، بل من شاهدوا هذه الإصابة بالفعل. إذ صرّح 28.6% من الأفراد أنّهم شاهدوا في السنة ما بين منتصف 2017 حتى منتصف 2018، حالات ضربٍ أو خنق أو شدٍّ من الملابس؛ وصرّح 13.7% أنّهم شاهدوا هجوماً بواسطة سكين\عصا\حزام[191].

ويبرز من بين هذه المعطيات أنّ 6.6% من الأفراد شاهدوا هجوماً بواسطة سلاحٍ ناريّ[192]. يعني ذلك أنَّ حوالي 100 ألف فلسطينيّ في الداخل شاهدوا خلال عامٍ واحدٍ فقط اعتداءً ناريّاً واحداً على الأقلّ (مع العلم أنّه يمكننا الجزم أنَّ هذا الرقم ارتفع في السنوات الثلاث الأخيرة التي تلت العام الذي أُجري فيه هذا الاستطلاع، وذلك استناداً إلى حقيقة ارتفاع حوادث إطلاق النّار والقتل وأعداد الإصابات عموماً خلال تلك السنوات).

قد تبدو هذه النسبة للوهلة الأولى منخفضة، لكنَّ الأمر لا يتوقف عند رؤية الاعتداء، إذ ترتفع هذه النسبة بالتأكيد عند الحديث عمن «سمعوا» عن اعتداءٍ بإطلاق النّار. تُشير المقابلات التي أجريناها إلى شيوع حالات إطلاق النّار في شوارع البلدات التي شملتها الدراسة، ويشير من قابلناهم إلى أنّ أصوات إطلاق النّار والقنابل الصوتيّة كانت شائعةً في معظم حارات البلدات في السنوات الأخيرة. بالتالي، فإنّ احتمالية سماع إطلاق النّار أو القنابل الصوتيّة كبيرة جداً لكلِّ شخصٍ في بلدات عيّنة البحث. على ضوء ذلك، نفترض أنَّ احتماليةَ سماع صوت إطلاق النّار أعلى من احتمالية مشاهدته. ومما يؤكد هذا الاستنتاج أنَّ الشرطةَ الإسرائيليّة سجّلت 9,216 حادثة إطلاق نارٍ (في مختلف المجتمعات داخل إسرائيل) خلال عام 2019، مع العلم أنّ الشرطة تعترف بأنّ نسبةً كبيرةً من

والبلدات المختلطة. تقرير رقابة سنة، 71ج. (بالعبرية). مستقاة من: https://www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents/special/2018-Amlach/2018-amlach-100.pdf

190 علي، نهاد؛ ولفين حين، روت؛ ونجمي يوسف، علا. (2020). **مؤشّرُ الأمنِ الشَّخصّي والجماهيريّ 2019**. مبادرات ابراهيم. مستقاة من: https://abrahaminitiatives.org.il/wp-content/uploads/2020/06/האישי-הביטחון-מדד-והקהילתי-2019.pdf

191 شيخ محمد، أحمد؛ ورزق - مرجية، سوسن؛ وخطيب، محمد (2019). **مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل 2018**. جمعية الجليل وركاز. مستقاة من: ملخص مسح العنف المجتمعي (gal-soc.org The Galilee Society – 2018)

192 المصدر السابق

حوادث إطلاق النَّار لا تُسجّل (للمزيد حول هذه النقطة، راجعوا الفصل الخامس).

تتعلّق هذه الأرقام بالأشخاص الّذين شاهدوا أو سمعوا إطلاق النّار بشكلٍ مباشر. إلّا أنّه من المهم الأخذ بالحسبان أنَّ الغالبيّة الساحقة من العرب تتعرّض لمشاهد إطلاق النّار والقتل والإصابات من خلال الفيديوهات التي يتم تناقلها بشكلٍ أسبوعيّ، وأحياناً بشكلٍ يوميّ، وذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومجموعات تطبيق «واتساب» ومن خلال المواقع المحليّة. تلعب هذه الفيديوهات، بنظرنا، دوراً هاماً في نشر هذا الشعور بانعدام الأمان، إذ «تُقَرِّب» الاعتداءات وتجعلها محسوسة.

ولعلّ واحدة من أبرز الظواهر الدالّة على الشعور بالتهديد أو انعدام الأمان الّذي يحِس به أفراد كثيرون في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل هو انتشار ظاهرة كاميرات المراقبة الخاصّة بشكلٍ كبيرٍ في السنوات الأخيرة. نتحدّث هنا عن ازديادٍ ملحوظ في نسبة كاميرات المراقبة في ساحات المنازل والمصالح التجاريّة، والتي تقوم بتصوير المحيط الخارجي للمنزل أو المتجر، وأحياناً تصل إلى تصوير الشوارع المحاذية له. يمكن الاستنتاج أنّ الدافع وراء الحرص على تركيب تلك الكاميرات متعلقٌ بالشعور العام بانعدام الأمان في ظلّ انتشار العنف، كما أنّه قد يكون متعلقاً بالشعور الشخصيّ عند صاحب الكاميرات بالتهديد المباشر. في حديث مع عبد المُعِز وهو صاحب محل تركيب كاميرات في المثلث، أكّد ازدياد الطلب وأنّ نسبة كبيرة ممن يركبّون الكاميرات على أسطح بيوتهم ليسوا بالضرورة من المهدّدين بشكلٍ مباشر، بل ممّن يشعرون بانعدام الأمان بسبب حالة العنف والجريمة في المجتمع. مع التنويه إلى أنّ التطوّر التكنولوجي لهذه التقنيات في السنوات الأخيرة وانخفاض أسعارها زاد من منالياتها وقدرة الناس على شرائها.

يسود في المجتمع الفلسطينيّ إحساسٌ عامّ بقرب العنف من كلِّ شخص. تحدث الاعتداءات في كل مكان، في كل بلد، أمام أي أحد. فمثلاً، حدثت بعض حالات إطلاق النار والقتل أثناء عودة الطلاب من المدارس في وضح النهار (مثل حادثة مقتل الشبان الثلاثة في مجد الكروم). يفرض ذلك شعوراً عاماً بالقلق من إمكانية التعرّض للعنف بغض النظر عن المكان أو الزمان الذي تكون فيه، ويعني كذلك –بالنسبة للناس– أنّ جميع أفراد المجتمع غير محصّنين، وأنّ الجريمة قد تصل أيّ فردٍ من أفراد المجتمع، إذ لم تعد مساحة العنف والجريمة على هامش المجتمع كما كانت في السابق، أي أنّ

حالات القتل كانت تقتصر على عدد محدود من المنخرطين في عالم الجريمة، في حين يصل التهديد في هذه الأيام الى جميع أفراد المجتمع.

إنّ ما يزيد من الإحساس بعدم الأمان هو إمكانيّة إصابة أفرادٍ بالرصاص دون أن تكونَ لهم علاقةٌ بعالم العنف والجريمة، أو دون تورّطهم أو تورّط أحدٍ من أفراد عائلاتهم في أي مشكلة، وهو ما يُسمّى أحياناً «إصابات الرصاص الطائش» أو لخطأ في التشخيص. فحوادث إطلاق النّار الكثيرة تزيدُ من إمكانية الإصابة بالرصاص بشكلٍ عشوائيٍّ، إما بفعل التواجُد «في المكان الخطأ»، أي في محيط إطلاق نارٍ بين طرفين، أو ببساطة بفعل رصاصةٍ تسقُط حرفيّاً من السّماء، إذ يُطلِق بعضُ من يملكون السلاح النّارَ باتجاه السماء لتجريبِهِ أو استعراضِهِ.

اتسعت ظاهرةُ الرصاص الطائش في السنوات الأخيرة، وسُجِّلت بفعلها حالاتٌ من الوفاة والإصابة، ومن ضمنها حالاتٌ سُجّلت في البلدات التي أُجريت فيها الدراسة التي بين أيدينا. في الطيبة مثلاً، وفي الثاني من تموز 2017، قُتِلَت نادية برانسي (55 عاماً) بعد إصابتها برصاصةٍ طائشةٍ بمنطقة الصدر أثناء تواجدها في ساحة منزلها[193]. وفي عصر السادس من أيّار 2019، كان الضحية توفيق زهر يتجه برفقة حفيدته (4 سنوات في حينه) من الحضانة إلى منزله القريب من أحد المخابز، في الوقت الذي وصل فيه ملثّمون وأطلقوا النّار باتجاه المخبز، فأُصيب توفيق وأُردي قتيلاً[194]. ويكفي البحث سريعاً في محركات البحث لنجد عشرات الأخبار حول الرصاص الطائش في بلدات عيّنة البحث الخمس وحدها؛ فمنه الّذي أدّى لإصابة فتى في الـ14 من عمره[195]، ومنه الذي أصاب طفلًا بعمر السنتين[196]، ومنه الذي سقط في غرفة أطفال[197]، ومنه الذي سقط في بيت عزاء[198]، ومنه الذي

193 عرب 48. (02.07.2017). «**الطيبة: تشييع جثمان نادية برانسي بعد إصابتها برصاصة**». مستقاة من: https://bit.ly/3dnQXF2

194 جريدة الاتحاد. (10.02.2021). «**الحكم بالسجن المؤبد على قاتل الفنان توفيق زهر**». مستقاة من: https://bit.ly/3EnBf8R

195 قسماوي.نت. (22.10.2016). «إصابة فتى (14 عاماً) بعد تعرّضه لرصاصة طائشة في حي عين النبي». مستقاة من: https://bit.ly/3diSAnD

196 موقع العرب. (08.09.2020). «الناصرة: رصاصة طائشة تخترق جسد طفل (عامان) أثناء لعبه مع أخته في ساحة منزلهم!». مستقاة من: https://bit.ly/3dkAbXG

197 موقع العرب. (21.06.2016). «رصاصة طائشة تخترق غرفة نوم للأطفال في أم الفحم». مستقاة من: https://bit.ly/3EoJKka

198 موقع بلدتنا. (22.08.2016). «أم الفحم: رصاصة طائشة تخترق سقف بيت عزاء وكادت أن تصيب أحد المعزين». مستقاة من: https://bit.ly/3pp4Pom

سقط على مائدة طعام[199]، أو على سيارة[200]، وغيرها الكثير من الحوادث.

ومما أظهرتْهُ المقابلاتُ أنَّ سقوطَ الرصاص في أيّ مكانٍ وفي أكثر الأماكن أمناً، كساحات البيوتِ وسطوحها مثلاً، أصبحَ أمراً «عادياً» ومتوقعاً. وقد عبّر لنا أحد من قابلناهم عن هذه الحالة بالقول إنّه في كلّ مرّةٍ يسمعُ إطلاق نار يدخل من ساحة منزله للاختباء داخله، وينتظر فترة زمنية ما بعد انتهاء الإطلاق ثمّ يعود للخارج. حكى لنا الشخص ذاته عن إحدى الجلسات «الخطرة» التي تواجد بها؛ إذ زاره بعضُ أصدقائه ليلاً في واحدةٍ من الليالي «الزاخرة» بإطلاق النّار، وكانوا يضطرون للانتقال من ساحة المنزل إلى داخله عدّة مرات، مما جعلهم في النهاية يقررون العودة إلى بيوتهم وإنهاء السهرة.

يضاف إلى ذلك كلّه حالات الثأر التي تجعل من بعض أبناء العائلات عرضةً للانتقام دون أن تكون لهم علاقة بالمشكلة. يحكي لنا عبد الله تفاصيل قصّته الشخصية، إذ أُطلقت عليه النّار دون أن تكون له علاقة بالمشكلة بين طرفي الصراع. أراد أحد أطراف الصراع إيلام الطرف الثاني، لكنه لم يستطع الوصول إليه وإطلاق النار مباشرةً عليه، فاختار إيلامه من خلال قريبه، وهو عبد الله، فأطلق النار عليه، ونتيجة لذلك مكث في العناية المُكثفة لعدة أسابيع.

الحيّز العام: حقلٌ مُفخخ بالخلافات

أمّا الشكل الثاني من أشكال سيطرة مشهد العنف والجريمة في البلدات الفلسطينيّة في الداخل فينعكس من خلال سهولةِ وسرعةِ التورّط في أيّ مشكلة. يجري الحديث هنا عن أمرين: بدايةً، تُشير المعلوماتُ التي جمعناها إلى «بساطة» و«تفاهة» و«عدم جدّية» مُسببات المشاكل التي تحدث وتتطور إلى حوادث عنف وإجرام، أما ثانياً، فتشير المعلومات كذلك إلى سرعة تحول تلك المسببات إلى دوافع لإطلاق النار، وهو ما يعني سرعة الانزلاق والتدحرج نحو العنف، وخفّة اليد على الزناد.

199 موقع بلدتنا. (01.06.2016). «**رصاصة طائشة تسقط على مائدة طعام لعائلة من أم الفحم**». مستقاة من: https://bit.ly/3xTazub

200 موقع الحمرا. (07.09.2019). «الطيبة: رصاصة طائشة أصابت سيارة وكادت أن تودي إلى كارثة». مستقاة من: https://bit.ly/3xSRSqG

يقول صلاح إنّه «يختصر نزلاته على البلد» (يُقلّل مشاويره في شوارع البلدة) بسبب هذا الأمر، ويشرح: «**مرات بختصر إني بنزلش على البلد بتصل لـ שליחה (عامل توصيل) يجيبلي أغراض. اليوم الزلمة هو الي بختصر، الي بفوتش حاله بمشاكل والي بفوتش أهله بمشاكل، الزلمة الي بحافظ على أهله**». لدى صلاح صديقٌ كان منخرطاً في عالم العنف وقُتِل، فيما يحاول هو الابتعاد عن عالم العنف إلّا أنّه ما زال قريباً. يشير صلاح إلى أنّه يشعر دائماً بالقلق من الاحتكاك بمجمل الشباب في الشارع، إذ يخشى أن يُفسّر أحدٌ ما حركةً معيّنةً تصدر منه على أنّها تهديدٌ أو إهانة: «**لع بحسش أمان، مرّات بخاف أوقف قبال دكانة، بجوز أكون غلطان مع حدا**».

يُعبّر بلال عن الحالة ذاتها، ويوضّح بأنّ الكثيرين يحاولون فرض سيطرتهم على الحيّز العام، ويُهدّدون بقدرتهم على الاعتداء على أي أحد في حال وُجِهت لهم الملاحظات. يقول:

«**هذا موجود بكيف بسوقوا سيارات وبوسكليتات، وكيف بتصرفوا مع ناس إذا واحد بقدم ملاحظة على إشي، كيف بتنمر عليه وكيف بحكي معاه بطريقة مش حلوة، بحبوش يستنو بالدور، الإحساس إنه والله أنا جاي أفرض حالي عالناس، بكثير أشياء منشوفها طبعاً. كل يوم، أنا بجرب أبعد قد ما بقدر**».

وأمّا ما يجعل التورّط بجدال أو نقاش أو مشكلة بدايةَ مصيبةٍ يجدر بالمرء اجتنابُها، فهو سرعة وسهولة تطوّر تلك المشكلة إلى العنف الذي يصل حدّ إطلاق النّار والقتل. تُشير المقابلات إلى أنّ «جيل اليوم» حرق الكثير من مراحل تطوّر المشاكل، إذ تتدهور المشاكل بشكلٍ سريعٍ جداً لتصل إطلاق النّار، بعد أن كانت المشاكل سابقاً تقتصر على العراك الجسديّ وبأدواتٍ كالعصي وغيرها. «**وأنا مش عارف بطل حدا يحكي مع حدا، الكل بفكر بدي أطخه، بدي أحرقله السيارة على أتفه الأسباب**»، يقول صلاح.

ويضيف العامل الاجتماعي صامد بأنّه إضافة إلى سهولة وسرعة تحوّل المشاكل إلى جرائم إطلاق نار فإنّ ذلك يحصل بشكلٍ غير متوقعٍ بتاتاً:

«**טמבל (مجرّد) إنك مش ملاقي محل للسيارة حد دارك هاد ممكن يأدي للقتل. إحنا عايشين ببيئة خطرة، إحنا كلنا بدائرة الخطر، بقدر أقول إنه أكثر من نص شبابنا موجودين في دائرة الخطر. الإشي לא צפוי (غير متوقع)، ممكن يصير بلحظة الشب يتورط بالعنف**».

تبعاً لذلك، يحاول الكثيرون الابتعاد عن أي مشكلةٍ قدر الإمكان. يقول بلال إنّه يختار الابتعاد، ويحاول «الاختصار» وعدم توجيه أي ملاحظات إذا لم يعجبه تصرّفٌ ما في الحيّز العام:

«إذا واحد بحكي معي بطريقة مش منيحة بتعصبنش لإنه الإشي بسواش، لإنه اليوم أيا واحد عنا بيافا بقدر يوصل لسلاح، وعلى أي إشي صغير بنفع يجي يإذيك، أنا بديش يصرلي إشي، عشان إشي هبل، لو بتقول جايين يحرروا الدولة بتقول معقول، بس لا عأشياء تافهة، على صفة سيارة بتقتقلوا مرّات».

إلّا أنّ هذا الخيار ليس سهلاً على الكثيرين. مثلاً، فبالرغم من أنّ صلاح يقول إنّ «**الزلمة هو اللي بختصر وبفوّتش حاله وبفوتش أهله على مشاكل**» إلّا أنّه يُقِرّ بصعوبة هذا الخيار من ناحيته، وأنّه في الغالب الأعم لن «يمررها» إذا تصرّف أحدهم معه بطريقةٍ «لا تليق»، كأن ينظرَ إليه بشكلٍ متواصلٍ مثلاً. كما أنّ هذا الخيار يُعتبر خياراً غير واقعيٍّ عند كثيرين، فالتنازل يُعتبر ضعفاً ورسالةً للآخرين للاستمرار بالاعتداء (كما بيّننا في الفصل الأول).

أثر سيطرة مشهد العنف والجريمة على واقع الشباب

يؤدّي الشعور بعدم الأمان الذي وصفناه في السطور أعلاه إلى إحساس فئاتٍ كبيرةٍ من الناس والشباب بحاجتهم للحماية. فعلى ضوء ضرب البنُى المجتمعيّة الذي أدّى لتآكلها (للمزيد في الفصل الرابع) ودور الشرطة الإسرائيليّة المتواطئ مع العنف والجريمة (للمزيد في الفصل الخامس)، وفي محاولة الحصول على الأمان، يتوجّه الكثير من الشباب لوسائل عديدة، نُعِدد منها ثلاث وسائل أساسيّة مرتبطة بعالم العنف:

أولاً، التأهب الدائم واستعمال أدوات ولغة عالم العنف والجريمة

يدعو جو التوتّر في شوارع وحارات البلدات الفلسطينيّة في الداخل بعضَ الشباب إلى التأهب الدائم. يصف بعضُ من قابلناهم الجوَّ الّذي يعيشون به بـ«الغابة»، وبالتالي يشعرون بحاجتهم الدائمة للتأهب استعداداً لأي حدث. صحيحٌ أنّ هذا التوصيف لا يشمل جميع البلدات ولا جميع الحارات، إلّا أنّه يُعبّر عمّا يشعر بهِ كثيرٌ من الشباب. مثلاً، يقول باسل، وهو شاب مرتبط بعالم الجريمة، أنّ

جوَّ بلدتِه جعلَهُ دائمَ الجهوزيّةِ والتأهب لأيّ شيءٍ من الممكن أن يحدث، فيقول:

«أنا أخوي بنزل من البيت دايما جاهز، جاهز لأي إشي يصير معي، ولإني أعمل شو مكان. الجو بخليك دايما مشحون، بتروح بتتعلم قتال، بتصير تضرب، المحيط بغيرك، بخليك دايما جاهز. وهاد إشي أنا ندمان عليه بس كمان بحس بإدمان على نوع الحياة هاد. والناس بتصير تعملك حساب، وتحترمك. وإذا بدك تبني ثقة بينك وبين محيطك بنفعش تتبع غير هاد الطريق».

وأما رائد، وهو أحد مدراء مراكز الشبيبة العاملة على مساعدة الشباب المنخرطين في عالم الجريمة، فيشرح لنا أنّ كثيرين يجدون أنفسهم «مجبرين» على التصرّف بهذه الطريقة لأنّها توفّر لهم الحمايةَ وتُظهِرُهم بمظهر قوّةٍ أمام بقية الشباب. يشير رائد إلى أنّ بعضَ الشباب لا يتماثلون بتاتاً مع هذا العالم، وأنّ جل ما يقومون به هو «التمثيل» حتّى لا يظهروا بمظهر الضعف:

«جزء من الناس الي بتحمل سلاح أو بتخانق هي بتيجي من خوف وضعف، لإنه أجواء المجتمع فش فيها محل للضعيف. بعرف شباب بتعمل بتساوي بس هي من جوا مش هيك، بس ليش بهاي الطريق لإنه ترسخ في ذهنه إنه إذا بكنش جدع بكون ملطشة. نفس الإنسان إذا حطيته بمحل أفضل مش ممكن يكون بهاد العالم. اترسخ الفكر اجتماعياً، إنه إذا بتكونش جدع بتوكلها».

ثانياً، «لوقت العازة» – سلاح اليوم الأسود

في محاولةٍ للتغلب على الشعور بعدم الأمان، يتجه البعض إلى شراء السّلاح لِما يُسمّونَه بـ«وقت العازة». إذ عبّر كثيرون ممن قابلناهم أنّهم يسعون لشراء السلاح ليتمكنوا من حماية أنفسهم عند «العازة»، دون أن يكون هناك تعريفٌ دقيقٌ وواضح لمعنى «العازة» وحدودها.

نشير هنا إلى أنّ «الحاجة للحماية» مفهوم مُركّب ينعكس بأشكال مختلفة، فهناك من يحملون السلاح في سياراتهم، وهو ما تم رصده من فيديوهات سُجّلت خلال بعض الخلافات و«الطوش» التي اندلعت في بلدات عينة البحث. وهناك من يعتقدون أن امتلاك الأسلحة يوفّر القدرة على الرّد السّريع والحماية في حال التعرض لإطلاق النّار على البيوت أو المتلكات.

كما أنّ مجرّد امتلاك المُسدّس يعطي شعوراً ما بالأمان والقوّة. من اللافت هنا أنّه في بعض البلدات

لا ينحصر امتلاك الأسلحة على من ينخرطون في عالم الجريمة، بل يمتدّ ذلك أيضاً ليشمل أفراداً عاديين يريدون ببساطة تأمين حياتهم من «غدر الزمان». يقول سميح:

«في كثير ناس مسلحة بتروحش تحكي إنه عندها، ناس بدهمش مشاكل بس الي قانيين السلاح لحماية شخصية، واليوم الوضع بخوف. الكل بقول إنه الوضع مش مضمون، ممكن أكون ماشي بالشارع وأحكي كلمة بالغلط مع ولد عمره *16* سنة يطول الفرد ويطخ. فكثير ناس بدها توخد تدابير واحتياطات ليومها الأسود، في مثل قرشك الأبيض ليومك الأسود بدلو القرش بالسلاح».

يلخّص راسم هذه الحاجة بأنّ «**البيئة الي انت عايش فيها هيك، الجو هيك، البلد هيك، فش عيلة بام الفحم الي ما عندها سلاح**»، ويستطرد: «**إذا مش بالدار ممكن الأخوة وولاد العم يكونو مشتركين، يعني مش بستعملو السلاح بالإجرام، بس موجود لوقت العازة. *[..]* يعني اذا صار في اشي مش ممكن تسكتي عليه وفش امكانية ينحل بطريقة ثانية، يعني قصة شرف أو قصة أرض**».

ثالثاً، مصادقة القوي

يؤدي انعدام الأمن إلى بحث النّاس عن ملاجئ وعناوين يحتمون بها. ففي حين تُشَكِّلُ الشرطةُ في الدّول الحديثة ملجأ الأمن والأمان، نجد أنّ الشرطة الإسرائيليّة ليست فقط مقصرةً بل متواطئة أيضاً مع الجريمة، ومُساهمة في انتشارها واستمرارها (راجع الفصل الخامس). يُضاف إلى ذلك أنّ قدرة البنى الاجتماعيّة التقليديّة على توفير الحماية للأفراد تراجعت بشكلٍ كبير، ولم تعد موجودةً البتة في بعض البلدات (راجع الفصل الرابع).

في ضوء ذلك، نَجِدُ كثيرين يسعون للتقرب أو لنسج صداقةٍ مع شخصٍ مُنخرطٍ في عالم الإجرام، مُعتبرين أنّ وجود «صديقٍ» كهذا وقت الضيق فكرةٌ مريحة، إذ تُعطي نوعاً من الأمان؛ أي عند الوقوع في مشكلةٍ يوجد هناك من يُعتمد عليه، وليس بالضرورة أن يقوم بقتال الطرف الآخر، ولكن على الأقل يُساهم في ردع الاعتداء.

تزداد أهميّةُ هكذا صداقة في ظلّ الجوّ العام كثير المشاكل، والذي يسهُلُ فيه استخدام السّلاح لحل الخلافات وحسمها. يفهم أولئك الساعون للبحث عن هكذا صداقات أنّه حتى لو كانوا أشخاصاً

بعيدين عن عالم العنف والجريمة فإنّهم معرضون للتورط في خلاف ما؛ خلاف تجاريّ، خلاف حول أرض، في العمل، في الشارع، في المدرسة وغيرها. ولذلك، فإنَّ الحاجة لذلك الصديق هي حاجة «أساسية» حتى لو كنتَ بعيداً عن عالم الجريمة.

يحكي لنا بعضُ من قابلناهم عن الدّور المحوري الذي بات يلعبه هؤلاء «الأصدقاء» في التعامل مع الخلافات والمشاكل. واحدة من القصص التي تابعناها هي لعائلة تعرّضت لمحاولة استيلاء على أرضٍ تابعة لها بأقلِّ من نصف ثمنها، إذ تقع تلك الأرض بالقرب من أرض عائلةٍ أُخرى لها سوابق في العنف والتهديد. بالنسبة للعائلة مالكة الأرض، لم تكن إمكانيةُ التوجّه للشرطة واردة، لكنّها توجّهت لأحد الأقارب، وهو ليس بمجرم، إنما مُقرّبٌ لعائلة إجرام، بالتالي «له كلمته»، فقام الأخير بالتوسّط وفَرَض بيع الأرض بسعرٍ معقول. هكذا نرى أنّه على ضوء واقع انعدام الأمان، تتصاعد مكانة «أصحاب القوّة» في المجتمع، وتزداد حاجة النّاس لهم.

نودّ الإشارة هنا إلى أنّه لا يزال هناك في المجتمع من لهُم «كلمة» مسموعة نتيجةً لهيبة تُكسِبُهم إياها عائلاتُهم أو عِلمهم أو تديّنُهم أو أخلاقهم أو جسارتُهم وغيرها من الصفات، إلّا أنّ هذا النمط تراجع كثيراً، لأنّ مصادر قوّة هؤلاء تراجعت أمام صعود قوّة من يملكون السّلاح أو المال، أو كلاهما. ولذلك، ومع أنّ بعضاً ممن لديهم مكانةٌ في المجتمع يستمدونها من مصادر خيريّة أو إيجابيّة، إلّا أنّه في كثير من الحالات مؤخراً لا يمكن كسب المكانة دون الانخراط – أو بلسان الشارع «التوسّخ»- في عالم الجريمة.

على ضوء ذلك نجدُ المجرم يقومُ بدورٍ عضويٍّ في المجتمع، وهو دورُ الحماية الّذي أدّته في السّابق الأطرُ والبُنَى المجتمعيّة التي تُسمّى «تقليديّة». يُعقّد دورُ الحماية هذا قضيةَ العنف والجريمة، ويصعّب المهمّة على من يريد إيجاد حلٍّ لها. فمن ناحيةٍ يُريدُ أفرادُ المجتمع محاربةَ ظاهرة الجريمة التي يقف في مركزها «المُجرم»، إلّا أنّ هذا المجرم، في الوقت نفسه، يُشكّل ملجأً لهم لحلّ المشاكل، وهو نفسه الذي تزداد مكانته وتقديره لدوره في بعض لجان الصُلح وغيرها من طرق حلّ المشاكل.

الجزء الثاني: انعدام الأمان الشخصّي وأثره على الانخراط في العنف والجريمة

من العامّ إلى الخاصّ

ننتقل في هذا الجزء من الفصل الثالث من عرض تأثير انعدام الأمن والأمان في الحيّز العام وكيفية تعاطي الشباب معه إلى أثر انعدام الأمن الشخصيّ وأثر ذلك على الشباب. ينقسم الجزء إلى قسمين: بدايةً نستعرض أمثلة لشباب تورّطوا في مشاكل بشكلٍ فرديّ، ونعرضُ كيف شكّل عالمُ الجريمة ملجأً لهم ولمشاكلهم، كما نعرض معضلة الأمان لمن يفكّرون بالخروج من عالم الجريمة وعدم الاستمرار به. ثمّ في القسم الثاني نستعرضُ تورّط بعض العائلات في عالم العنف والجريمة، وتأثير ذلك على أفرادها، وبالتحديد أثر ذلك على ذكور العائلة، وإمكانية انزلاقهم نحو العنف والجريمة.

أولاً، تورّط الشاب بشكلٍ شخصيٍّ مدخلاً لعالم العنف والجريمة

أسهبنا في الجزء الأول من هذا الفصل بالحديث حول خفّة التورّط في مشكلةٍ وسهولة تدحرجها نحو العنف والقتل، ونعرضُ في هذا الجزء أثر فقدان الأمان لدى الشباب عند تورّطهم بمشاكل تؤدّي لجذبهم لعالم العنف والجريمة.

فمثلاً يحكي لنا سميح عن تورّط شخصٍ يعرفه في عالم العنف على ضوء مشكلة وقعت له، ثمّ تطوّرت، فيقول: «**مشكلة بديت بملعب فطبول أكل سكينة بوجهه، علّم عليه، بلشو يطخوا عبعض، وحرق سيارات، بالآخر واحد قتل 2، وردوا قتلوا واحد**». ويروي لنا ساهر قصة أحد أصدقائه الذي تعرّض لإطلاق نار تسببت له بعاهة مُستديمة في قدمه أفقدته القدرة على المشي. يقول ساهر إنّ صديقه لم يخرج من البيت لسنةٍ كاملة بعد إطلاق النار عليه، إذ أحسّ بالعار من ناحية، كما أحسّ بعدم الأمان من ناحيةٍ أخرى. ويُضيف أنّ صديقه لم تكن لهُ أيُّ علاقةٍ بعالم العنف، إلّا أنّ هذه الواقعة غيّرت كثيراً في شخصيته، وجعلته يريد الانتقام من ناحية، وجعلته يشعر بعدم الأمان بشكلٍ متواصلٍ: «**كان في أفكار إنه أنا بقدرش أطلع من البيت ولا أجي من البيت اذا معيش اشي أدافع فيه عن حالي، بعرفش اذا اليوم بيجو يطخوني كمان مرة، لازم أكون جاهز أرد عليهن**».

وبقدر ما يمنحه عالمُ العنف والجريمة للمنخرطين فيه من إحساس بالأمان (وليس أماناً فعليّاً) بقدر ما يمنحهم إحساساً بعدم الأمان إذا خرجوا منه. من بين القصص التي سمعناها في هذا الصدد، نعرض قصة الشاب «مجد» التي حكاها لنا المحامي أسامة، وهو محامي لشاب كان صديقاً لأحد الشباب المنخرطين في إحدى منظمات الجريمة، وكان يخالطه ويخرج معه حتّى تورّط في إحدى المشاكل التي يفتعلها صديقه: «**كان معاه، أخوه لهاد الشاب تلفنله قاله تعال عندي هسا، بما انه كانوا مع بعض، كان في اشتراك بطوشة، هو مشتركش فيها بس هو كان حوليها، يمكن إنه شجع عليها لإنه كانوا ثلاثة عقبال واحد، وقفوه قدموا ضده** *כתב אישום* **(لائحة اتهام)**». يستطرد أسامة أنّ تورّط الشاب في مشكلة ساندَ فيها ابن منظمة الإجرام أعطاه مكانةً وحمايةً، وهو الأمر الذي لاقى استحسانه وجعله يشعر بالانتماء بشكلٍ أكبر لتلك العائلة وذلك العالم: «**وهاد الإشي أدى إنه هاد البني يرتبط أكثر مع هاي الجماعة،** *מתויג* **(تم وصمه) معهم**».

ولكنَّ انعدام الأمان بسبب التّهديد الشّخصيّ لا يتوقّف عند الدفع نحو انخراط الشباب في عالم الجريمة، بل يؤدّي أيضاً إلى منع الشباب المنخرط في الجريمة من الخروج من دائرتها. فمثلًا يقول عثمان، العامل مع الشبيبة في يافا، بأنّه «**ما في رجعة في طريق الجريمة**»، لأن الشاب سيحتاج طيلة الوقت إلى حماية نفسه، فهو في دوامةٍ من انعدام الأمان المستمر. يشرح: «**لما هو بنزل على هاي الطريق فش رجعة لورا، لإنه لما بنزل عهاي الطريق بنزل كمان عالسلاح، لازم كمان يدير باله عحاله، ولازم يوزع، واذا ضاعوله أغراض فهو مهدد**». ثمّ يذكر مثالاً عينيّاً لشابٍ تعامل معه في إطار عمله:

«**حكالي مرة شب، بجيل** *13* **ببعثوله يبيع سموم. ببلش من أدنى محل بالسلسلة،** *צובר ניסיון* **(براكم تجربة) وبجند ولاد آخرين معاه، بطلع بالدرجة، بدل ما يكون عنده بس بسكليت بعطوه مسؤوليات أكبر. وإذا عنده رخصة بعطوه مطور أو سيارة، وبهتمو بأكله، وبكبر وبصير بده يشتغل لحسابه، وبصير عنده سيارة وخط تلفون** *קו חלוקה* **(خط توزيع). في عندك اسم وزباين، وعشان تدير بالك عحالك بتفوت على عالم السلاح، أو اختلفت مع الي بتشتغل معاه وبتكملي بعالم الإجرام، يا بتنقتل يا بتنطخ يا بتتعور يا بتنجو لحد توعى وتصير بجيل كثير كبير، يا إنه بتطلع من الموضوع هادا، وصعب جدا، يا إنه بتلاقي حالك ورطت كمان ناس من العيلة والصحاب أو ولادك.**»

ثانياً، تورّط العائلة سبباً لانخراط الشباب في عالم العنف الجريمة

عندما يكون الجو العام مشحوناً بحوادث العنف والجرائم، فإنّ أي مشكلةٍ تقع فيها عائلةٌ ما قد تقلب حياتها رأساً على عقب، بحيث تتطوّر الأمور بسهولة إلى تورط وانخراطٍ في عالم الجريمة. وعند الوقوع في مشكلة، يسود العائلات شعورٌ بانعدام الأمان والتهديد المستمر، وبالأخص في صفوف شبابها، مما يدفعهم نحو التسلح والبحث عن «الحماية».

تُبتلى هذه العائلات بموضوع الدّم. وفي الحالات الأصعب لا تتوقف دوّامة الدّم قبل أن تقضي على عددٍ كبير من أفراد الأسرة. تقُص علينا دالية قصّة جيرانها الذين قُتِل أحد أفراد عائلتهم، وكيف استمرّ هذا الأمر وتدحرج لصراع طويل ورّط جميع أفراد العائلة فيه، وكيف تحوّلت حياة العائلة منذ القتل وأصبح أفرادها يحتاطون بشكل مضاعف، بدءاً من الأسوار العالية إلى كاميرات المراقبة، إلى تحديد الخروج من البيت بالتنسيق وغيرها. إلّا أنّ ذلك لم يسعفهم، إذ قُتِلَ خمسة أخوة من أصل ثمانية في عائلةٍ واحدة فقط:

«بتذكر الموجة المخيفة بين عائلات محددة لدرجة الإنسان بنسوا ليش هدول متقاتلين ببعض. أنا جيراني، يعني وحدة من العائلات هدول عايشين زي בונקר (ثكنة)، سور، وكاميرات، انقتل منهن خمسة إخوة من ثمانية والعيلة اللي عقبالهم الي بتعاديهم كمان خمسة».

ومع أنّ هذه الحالة لقتل معظم أفراد العائلة هي من الحالات الأصعَب، إلّا أنّ الاعتداءات «الأخف» لها مفعولاً كبيراً على العائلة، إذ يكفي تعرّض أحد أفراد العائلة لاعتداء دون أن يتم قتله او تعرّض البيت لإطلاق نار لكي «يُخض» البيت على ما فيه. وقد وجدنا أثراً استثنائياً على جيل الشباب في العائلة في هذه الحالات.

في بعض الحالات نجد أنّ بعض الأشخاص يُخلقون في هذا الواقع، أي يولدون في كنف عائلات يكون بعض أو كامل أفرادها متورطين في عالم الجريمة. يحكي لنا عثمان، مجموعة روايات تعامل معها بشكل مباشر: **«في ناس نولدت لواقع معين. لعائلات מסובכת (متورّطة بالمشاكل)، عائلات إجرام. أو أبوي مجرم انطخ وأخوي مات بلاقي حالي بدائرة الإجرام. بكون مهدد أصلا».**

ويستطرد عثمان أنّ الولادة في واقع الجريمة ليست لوحدها المشكلة، فحتى لو أرادت العائلة

المتورطة تجنيب أحد أبنائها العمل في مجالات عمل الأسرة، أي الجريمة، فإنّ الواقع الخارجي يفرض ذلك عليها: «**وفي تورّط بعالم السوق السودا. إذا بقتلوني بطلعوش مني مصاري، إيش بساووا، بروحوا لأخوك لأبوك، بلاقي حاله الشب الي ملوش ولا إشي عشان صاحبه أو أخوه أو ابن عمه علقان. أبوك عامل بحياته كثير أشياء وبدهن ينزلوك انت**».

في حالات أخرى نجد أنّ تورّط أحد أفراد العائلة بمشكلة يدفع شباب العائلة نحو «التسلّح» و«التجهز». لا يعني «التجهز» هنا الاستعداد للاعتداء على الطرف الآخر بقتل أحد الأفراد (وهذا موجود بالطبع)، ولكنه يعني بالدرجة الأولى أن أي عائلة بمجرد تعرّضها لاعتداءٍ ما، أو وقوعها في مشكلةٍ ما، فإنّها تشعر على الفور بضرورة الاستعداد لأي خطرٍ قد يداهمها. يُسهب سليم حول العائلات التي تتعرض لاعتداء أو تهديد:

«**كل شباب العيلة من أعمار *16* خليني أقول لـ*35* سنة بكونوا معرضين لقصص السلاح، مش ضروري البني آدم يطخ الفرد حتى لو بده يودي يقيم يحط يخبي، كل الشبيبة بتكون *מעורבת* (متورطة) بالقصص هاي. وفي عندهم سبب نفسي انهم يحموا حالهم أو بدهم الثار تاعهم**».

حول هذا الإحساس بالخطر والتهديد، قصّ علينا سراج حكاية تغوّله في عالم الجريمة كنتيجة لمشكلة مع عائلته، إذ تعرّض أحد بيوت أعمامه لإطلاق نار من قبل جهة أخرى على خلفية مشكلة ما. حتّى إطلاق النار، كان سراج يعمل في مصلحة أبيه، وفي المقابل يقوم ببيع مخدّر الحشيش على مساحة ضيقة، «عالخفيف» بحسب تعبيره. إلّا أنّ ما حدث للعائلة جعله «يغوص» في تجارة المخدرات والمخدرات الثقيلة حتى يتمكّن من شراء السّلاح ويقوّي مكانته ومكانة عائلته أمام العائلة الخصم:

«**وبتعرف شوي شوي صرن مشاكل عنا بالعيلة، وصرت أقول أنا *חייב* (مجبور) أبيع سموم عشان يكون عندي مصاري. مشاكل يعني إنه انطخ على سيارة دار عمي، وانطخ ابنه بقى عمره *13-14* سنة. وأنا وحياة ابن عمي كنا بوز مدفع طوّالي. *[..]* وأنا الصراحة *לא קיבלתי את זה* (لم أتقبل ذلك)، معملتش إشي بس قعدت أخطط، بدي أسدّها، وإني بدي أردلهم إياها وراح أعملهم وراح أسويلهم *[..]* وصرت أبيع سموم أكثر وأجهز بحالي أكثر**».

كما يشير سراج أنّه إلى جانب رغبتِهِ بالانتقام، فإنّ المحفّزَ الأساسيّ له هو خوفُه من أن يتطوّرَ الأمرَ

ويصله الخطر ويصل أفرادَ أُسرتِه: «**قولت إذا وصل الإشي هيك، بجوز يجي الدور على أهلي على دار عمي، طبعاً، قولت خلص إحنا منسوي الي علينا كيف ما همي ساوو منسوي فيهم**».

تحوّل شباب العائلة لمجموعةٍ إجراميّة

حالة الشاب سراج المذكورة آنفاً ليست حالةً يتيمة، إذ هناك حالات كثيرة شبيهة، ومنها ما قد يتفاقم، ليس فقط نحو اللجوء إلى تسليح العائلة، ولكن نحو الجريمة الأكثر تنظيماً. تُشير المقابلات إلى أنّ الإحساس بالخطر الذي يطرأ على كثير من العائلات وبالتالي يجرّها نحو التسلّح، خلَقَ في بعض الحالات حالةَ لا-عودة للعائلة. بمعنى أنَّ الدخول إلى عالم العنف من باب الحماية يتدحرج في بعض الأحيان ليكون دخولاً في عالم الجريمة أو الجريمة المنظَّمة.

تشير معطيات المقابلات إلى وجود نمطين:

النمط الأوّل، هو تحوّل أفرادٍ من العائلة إلى مجموعةٍ مسلّحةٍ صغيرة تُمارس العنف أو الإقراض أو التجارة بالمخدرات وغيرها من الأمور. يحدث ذلك لأسبابٍ عدّة، منها أنّ وجود السّلاح مع العائلة يمنحها قوّةً معيّنة، فتقوم باستغلالها في مجالاتٍ أخرى. يشير العامل الاجتماعيّ سميح إلى أنّ السّلاحَ الذي تم شراؤه خلال المشكلة الأصليّة، يبقى مع شباب العائلة، والذين منذ ذلك الحين بدأوا بالتعود على نمط حياةٍ معيّن، مما يخلق نوعاً من الإغراء للاستمرار في هذا النمط. يضيف حول قصّة يعرفها عن قرب: «**العيلة مكنتش بحياتها بهاد الموضوع، صار مشكلة دم، فصار في شباب تجيب سلاح، بدهم يردوا، وانحلت المشاكل بس الأشياء ضلتها موجودة وانخلق تنظيم**».

النمط الثاني، هو التحوّل تدريجيّاً لمنظمة إجرامٍ كبيرة. ينتشر هذا النمط في حالات الصّراعات الدمويّة التي تستمر لسنواتٍ بين عائلتين، ويذهب ضحيتها في بعض الأحيان عشراتُ الضحايا. في هذه الحالة، لا يقتصرُ الإجرام على كونه نمطَ حياةٍ فقط، بل يأخذ طابعاً مُمأسساً. تقول لنا دالية حول العائلتين اللتين ابتُليتا بالدّم، إنّ شباب العائلة الذين عاشوا في هذه الظروف لسنوات، طوّروا عملَ العائلة نحو مجالات الجريمة الأوسع: «**هاي العائلات نفسها تحوّل الإجرام عندها لمصدر رزق، خاوة، مرتزقة، وهيك بتكبر الدائرة لإنه بصير كمان في جنود**».

وكما أشرنا في الفصل الثاني، فإنَّ عالم الجريمة بحاجة لموارد كبيرة. فمثلاً، يُكلِّفُ شراءُ السّلاح مبالغ طائلة، إذ تُكلّفُ قطعةُ السّلاح الواحدة بين 100-50 ألف شيكل، كما إنّ الانخراط في عالم الجريمة يعني الاضطرار لدفع مبالغ طائلة أيضاً للمحامين والمحاسبين. يوضح جمال أنَّ هذه العائلات «مضطرة» للدفع لمن هم داخل السّجن وغيرها من المصاريف؛ مع الأخذ بالحسبان أنّ الكثيرين من أبناء هذه العائلات لا يستطيعون العمل في مكان عملٍ طبيعيٍّ «غير آمن». ولا تحتاج عائلة الإجرام المال فقط، بل تحتاجه في كثير من الاحيان «الآن وبسرعة»، كما يصف جمال: «**عالم الجريمة مكلف من ناحية إنه إذا بحال كان في يعني ناس فاتت عليه بدها محاميين بدها بدك تدفعي لناس [..] يعني في كثير مصروف، وبصفي بتصيري مجبورة كمان تجيبي مصاري وتجيبي مصاري سريع**». للخلاصة، تحتاج منظمة الإجرام لتوسيع نشاطها الاقتصاديّ لِتصرف على نشاطها الإجراميّ، والعكس صحيح، إذ تحتاج لنشاطها الإجراميّ لتوسيع نشاطها الاقتصاديّ.

خلاصة

عرضنا في هذا الفصل العامل الأساسي الثالث للانجذاب لعالم الجريمة، وهو السّعي لتحقيق الأمان في واقعٍ غير آمن فُرِضَ على الشباب في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل. وجدنا أنَّ الجوَّ العامّ في المجتمع الفلسطينيّ مشحونٌ ومزدحمٌ بأحداث العنف والجريمة، مما يخلقُ إحساساً بعدم الأمان الشخصيّ، وهو بدوره يدفع الشباب لاتخاذ خطوات باتّجاه هذا العالم سعياً لاستعادة الأمان المفقود.

كما وجدنا أنَّ انعدام الأمان في الحيّز الخاصّ يجذب الشباب نحو حلول عالم العنف والجريمة، فصّلنا ذلك من خلال أثر تورّط بعض العائلات في عالم العنف والجريمة في تدحرج شباب من العائلة نحو هذا العالم، كما عرضنا كيف يشكّل عالم العنف والجريمة ملجأً للشباب المتورطين في مشاكل.

{4}

الفصل الرابع

مؤسسات المجتمع

عرضنا في الفصول الثلاث الأولى عواملَ الجذب الأساسيّة التي تدفع الشبابَ لعالم العنف والجريمة بوصفها أسباباً ومؤثّراتٍ تجعل من هذا العالم جاذباً لهم. أما في الفصلين الرابع والخامس فنستعرضُ أدوارَ ما يُفترض أن يُشكِّلَ عواملَ منعٍ وحمايةٍ للشباب من عالم الإجرام.

نبدأ في هذا الفصل بالحديث عن مؤسسات المجتمع الفلسطينيّ في أراضي الـ1948، مُسلّطين الضوءَ على أدائها من خلال محورين متلازمين على طول الفصل. أولاً: الدور التربويّ، ونقصد به كلّ ما يتعلّق بالتربية على المفاهيم الأخلاقيّة وإنتاج المعاني والهويّة والانتماء. ثانياً، الدور التنظيميّ، ونقصد به كلَّ ما يُقدّمُه المجتمعُ للشباب من باب تلبية الاحتياجات، مثل حمايتهم وتطوير مهاراتهم وغيرها.

يمتد الحديث عن المجتمع ومؤسساته إلى مساحاتٍ واسعةٍ ومتشعبة، لذا فإنَّ هذا الفصل محدودٌ ومقتصرٌ على جوانب متعلقة بالعنف والجريمة بشكلٍ مباشرٍ فقط. وبما أنّ دراسة أحوال هذه المؤسسات المجتمعيّة تحتاج أبحاثاً منفردةً لكلٍّ منها، فإنّ ما نقوم به في هذا الفصل بالتحديد هو تسجيل ملاحظاتٍ مستندةٍ على المقابلات التي أجريناها، وهي ملاحظات ارتأينا إدراجها في الدراسة مع الإشارة إلى أنّها لا تُشَكِّلُ أدلّةً بحثيّةً كافية حول الأدوار التي يلعبها المجتمع ومؤسساته في منع تدهور الشباب نحو عالم العنف والجريمة، لكنها يمكن أن تُشكّل أفكاراً أو منطلقاً لأبحاثٍ مستقبليّة.

ينقسم الفصل إلى أربعة أجزاء، يتناول كلُّ جزءٍ منها مساحةً مجتمعيّةً أو مؤسسةً مُرتبطة بشريحة الشباب وهي: الأُسرة، والمدرسة، والحارة، والأطر الشبابيّة.

الجزء الأول: الأسرة والعائلة

تلعب الأسرة دوراً أساسيّاً في تربية وتنشئة وحماية أبنائها الشباب. يُشير من قابلناهم إلى أنّ الأسرةَ الفلسطينيّةَ في الداخل ما زالت أكثر الدوائر فعاليةً في حماية الشباب ومنع انخراطهم في المشاكل، ومنع انزلاقِهم إلى عالم الجريمة. وهو ما تؤكده نتيجة استطلاعٍ للرأي تُشير نتائجه إلى أنّ 62% من المستطلعين أجابوا بـ«راضٍ»، أو «راضٍ جداً»، عند سؤالهم عن نجاعة دور العائلة في تقليص ظاهرة العنف، وهي أعلى نسبة رضى مقارنةً ببقية مؤسسات المجتمع التي شملتها أسئلة الاستطلاع، إذ لم تتعدى كل واحدة من المؤسسات الأخيرة نسبة الـ50% من الرضى[201].

ومما يُدلّلُ على أهميّة الأُسرة في هذا الإطار، نجاحُ بعض الأسر التي ينكشف أبناؤها على هذا العالم، والتي عادةً ما تسكنُ في حاراتٍ تعاني أوضاعاً معيشيّةً صعبة، على المستوى العمرانيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، في تحييد هؤلاء الأبناء عن عالم الجريمة.

يقوم هؤلاء الأهالي غالباً بأدوارٍ استثنائيّة لحماية أبنائهم من الانحدار إلى عالم الجريمة. يؤكد ذلك زيدان بناءً على تجربتِهِ كمسؤولٍ عن مركز «شبيبة في ضائقة»، وتعامله مع شباب يسكنون في أحياء ذات أوضاع معيشية صعبة، فيقول:

«لما بيجي عندي شباب من هاي الحارات اللي هي *[أي الشباب]* مش منخرطة بهاد العالم لما بنفحص الموضوع لعمق أكثر إحنا بنشوف إنه في أهل واقفة لهاد الموضوع. بس لما فحصناهن جد الخلفية وليش هدول الشباب مش عم بنخرطوا بهاد العالم مع إنهن عايشين بنفس البيئة. شفنا إنه في بيت قوي في عيلة قوية واقفة ورا هاد الموضوع، في أب وفي إم وفي وإخوة، لما بطلع هاد الشب *[بسألوه]* وين رايح مع مين بدك تمشي، وبراقبوا ولادهن وبراقبوا تصرفاتهن وسلوكياتهن».

ويبدأ جهد الأُسرة في منع انحدار أبنائها نحو عالم الجريمة والعنف من الجهدِ البسيط والأساسي في

201 علي، نهاد؛ ولفين حين، روت؛ ونجمي يوسف، علا. (2020). **مؤشّرُ الأمنِ الشخصّي والجماهيريّ 2019**. مبادرات ابراهيم. مستقاة من: https://abrahaminitiatives.org.il/wp-content/uploads/2020/06/מדד-הביטחון-האישי-והקהילתי-2019.pdf

منع تطور المشاكل العادية التي تحدث بينهم وبين أطراف آخرين، وتدهورها إلى مستوياتٍ خطرة من النزاع.

يقول صلاح إنَّ أُسرته ساهمت في منع انخراطه في عالم الجريمة من خلال مبادرتها الفوريّة لحلّ المشاكل اليوميّة التي تقع له ومنع تفاقمها. يتحدث عن ذلك بالقول: «**لزِة سيارة مش لزِة سيارة، أنا نزلت هو نزل، أنا ظربته هو ظربني، رديت ظربته، ندالي أخوه اتصلي وحكى معي، وراحت كبرت**». ثمّ يُتابع القولَ إنَّ ما منَعَ تطور المشكلة إلى ما هو أكبر من الضرب والصراخ هو تدخلُ أبيه وأعمامه، «**في عنا إحنا كلمة كبير، في أبوي واعي، في عمي الكبير، قال بدهاش تكبر يعني بدهاش تكبر!**».

ليست مهمة تنشئة الشباب وحمايتهم وإبعادهم عن عالم العنف والجريمة سهلة على جميع العائلات. وفي ظلّ الواقع الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ لفلسطينيّي الداخل، طرأت في السنوات الأخيرة أسبابٌ وتحدّيات خارجيّة وداخليّة أدّت إلى تغيير وظيفيّ في بُنية الأسرة ووظيفتها، مما جعل مهمتها في تنشئة أبنائها وإبعادهم عن الجريمة مهمّةً مُركّبةً، وليست سهلة لدى كثير من العائلات. نستقرأ في السطور القادمة بعض من التحدّيات التي تمُرّ بها هذه العائلات.

أولاً، الوضع الاقتصاديّ

تعيش معظم الأُسَر الفلسطينيّة في الداخل تحت خطِّ الفقر. يُشكّل الفقر أحد العوامل المركزيّة في انخراط الشباب في عالم العنف والجريمة. يُشير تقريرٌ لمعهد «بروكدايل»، الصادر عام 2017، إلى أنّ الشباب الفلسطينيّين في الداخل الذين يعانون من ضائقةٍ يُمثّلون 47% من مجمل الشباب في ضائقة في إسرائيل. ويُظهِرُ التقرير أنّ نسبةَ الشباب العرب في ضائقة الذين يتلقون «العناية»، أقلّ من نسبة نظرائهم من اليهود. ويشير التقرير نفسه إلى أن الأمر مرتبط «بندرة الاستجابات والخدمات الموجودة في البلدات العربيّة، فضلاً عن الثغرات في تخصيص الموارد» (للمزيد في الفصل الثاني)[202].

202 سابو-لال، راحيل. (2017). **أولاد وشبيبة في خطر في إسرائيل**. القدس: مايرس-جوينت-بروكديل. (بالعبرية). مستقى من: RR-748-17_Hebrew_report.pdf (brookdale-web.s3.amazonaws.com)

تُشير المقابلات إلى أنّ العائلات المفقرة تملك قدرةً أقلّ لحماية أبنائها من العائلات المُقتدرة ماديّاً. يقول رائد، وهو مدير مراكز «شبيبة في ضائقة»، إنَّ العامل الأوّل الدّال على وضع الشاب وأهله هو الوضع الماديّ: «**هل الأبو بشتغل أو بشتغلش، شو وضعهن المادي، وين ساكنين**».

يعني ذلك فيما يعنيه أنّ حماية الأبناء من الانخراط في عالم العنف والجريمة أمرٌ مُكلف. إذ إنّه في كثيرٍ من الحالات يجب أن تكون العائلة ذات قدرة اقتصاديّةٍ لإيجاد حلٍّ فرديّ لإخراج الشاب من البيئة التي تُشكّل خطراً يدفع باتجاه انضمامه لهذا العالم. نرى أنّ العائلات التي استطاعت إيجاد حلولٍ فرديّة، أخرجت أبناءها من البيئة التي يعيشون بها من خلال إدراجهم في دوراتٍ تعليميّة أو رياضيّة مثلاً أو في مدارس أهليّة خارج إطار الحَي، أو أنّ الأسرة انتقلت بشكلٍ كاملٍ إلى خارج الحيّ أو البلدة.

تسلب الأوضاعُ الاقتصاديّة الصعبة من بعض الأهالي ما يكفي من الوقت لقضائه مع أبنائهم. يُشير زيدان إلى إحدى العائلات التي يشارك أبناؤها في فعاليات المركز الذي يُديره: «**الأب مدمن مخدرات، الولاد عايشين مع إمهن، الإم بتشتغل ساعات طويلة جداً بتنزل من السبعة الصبح من البيت بتروح مرات عالعشرة بالليل. وهني بحاجة لرعاية وبدهن حدا اللي كل الوقت يراقبهن ويراقب تصرفاتهن ويشوف احتياجاتهن. بس فش حدا بالبيت**».

كثيراً ما تضر الأوضاع الاقتصاديّة السيئة جدّيّاً بالعلاقات الأُسريّة، إذ يفقد الآباء والأمهات قدرتهم على السيطرة على أبنائهم، «**الأبو لو بده يشد عليه بغدرلوش**»، يقول بسّام. ويكمل مشيراً إلى أنّ انعدام القدرة الاقتصاديّة لدى العائلة لتلبية رغبات الابن تُقلّل من قدرتها على السيطرة عليه إذا ما اقترب من الانخراط في عالم الجريمة: «**فهو بقلهم إنتو مش مهيئين لي زي ابن فلان. وهاي العاطفية الي عنا كأهل الي بتهدنا، لما ابني ييجي يقارنني مع ابن جيرانا ليش بتجبليش، الأبو ببطل يسأل والإم بتبطل تسأل**».

يُقدّر الشيخ عبد الله أنّه في بعض الأحيان يلعب المُجرِمُ دوراً أبويّاً مع الشاب الذي يأتي من عائلةٍ مفقرَة، فيُظهرُ له الاهتمامَ و«يدعمه»، ويصبح مع الوقت قدوةً له. ويشرح: «**بِحن عليه، وبصير تبع فلان، وبصير آلة في إيد فلان، جندي عنده**».

وتشير العاملة الاجتماعية نادرة إلى أنّ بعض العائلات غير المقتدرة ماديّاً تبدأ بتقبّل ما يقوم به

ابنُها بعد أن يبدأ بالصرف على العائلة من خلال أموال الجريمة: «**عيلة بوضع اقتصادي اجتماعي جدا صعب، فبشوفوا انه الولد بدا بإشي مش مزبوط وإنه بدا يجيب مصاري على الدار وهمي وضعهم في الصفر، فمن غير ما يشعروا بصير الوضع أصعب وأصعب**». على ضوء ذلك تشير نادرة إلى أنّ المردود الماديّ الذي يجلبه الابن المنخرط في الجريمة إلى البيت يجعل العائلةَ أحياناً تغضُّ الطرف عن نشاطهِ في عالم الجريمة: «**مرات العيلة بتشوف حالها مستفيدة من الناحية المادية ببطلوا يسألوا**». يأتي ذلك في ظل ما ذكرناه في الفصل الثاني حول تغلغل ثقافة الاستهلاك ورفع سقف التوقّعات الماديّة التي يقوم بها النظام الرأسمالي لدى الفئات المُفقرة، إذ يخلق هذا النظام وهم بالقدرة الاستهلاكيّة لدى المُفقرين مما يجعل الجريمة مفرّاً لتحقيق هذا الهدف.

تتفاقم صعوبةُ توفير العائلات المفقرَة الحمايةَ والتربيةَ لأولادها عند تشابك الفقر مع مشاكل وتحدّياتٍ أخرى في العائلة، خاصّةً عند غياب أحد الوالدين، كحالات الطلاق أو السجن، أو تعاطي المخدرات. في أحد مراكز دعم الشباب في ضائقة في مدينة يافا التقينا مجموعةً من الأولاد، في جيل الإعدادية والثانويّة، الذين باتوا، بشكلٍ أو بآخر، منخرطين في عالم الجريمة. يقضي آباء جميع هؤلاء الأولاد محكومياتٍ عالية في السجن، وهو الأمر الذي يترك أثره الكبير عليهم كما يُشير طاقم العاملات الاجتماعيّة في المركز. يقول التربوي بسّام «**بتشوف الأم مطلقة، الأبو بستعمل *[مخدرات]*، الأبو بالسجن، الوضع الاقتصاديّ صعب. بتشوفي دُورهم، إنه عايشين بضائقة**».

ويؤكد رائد على الفكرة ذاتها: «**طبعاً إنت بصفتك من البلد أو بتتردد كثير على هذا المحل، فانت بتصير تعرف، هل الأهل مطلقين مش مطلقين، المرأة أو الزلمة متجوز جيزة ثانية، إيش طبيعة علاقته مع ولاده، هل لا سمح الله الأب بستعمل مخدرات أو مقامر؟**». وتقول ندى، وهي تعمل في يافا مع أطفال وشباب في ضائقة: «**لما يكون مراحل طلاق، أو تعدد بالعلاقات *(تبديل شركاء)*، بصير كركبة كبيرة في البيت، وما بفضى حدا لتربية الأولاد، وبصيروا أطفال بضائقة.**»

بالتّالي فإنّ الملاحظة الأساسية هنا هو أنّ الأزمة الاقتصاديّة تتعمق وتصبح أكثر وطأة إذا ما ارتبطت مع تحدّياتٍ عائلية أخرى ويصبح أثر ذلك أكبر على الأولاد، مما يزيد من احتمالات انخراطهم في عالم الجريمة.

على الجانب الآخر، أثّرت التغييرات الاقتصادية التي حصلت لدى فئات في المجتمع العربي، والتي وصفناها في فصول سابقة، على أنماط العمل والاستهلاك فيه. تؤثّر هذه التغييرات على مستوى مفهوم الأُسرة والدور الذي تلعبه. على سبيل المثال، يُشير بعضُ من قابلناهم إلى أنّ زيادة تشغيل الطبقة الوسطى العربيّة، أثَّر بشكلٍ ما على الوقت الذي تمنحه العائلةُ للتربية، إذ كثيراً ما تأتي زيادة ساعات العمل -التي ترتبط في بعض الأحيان بالاستهلاك والكماليّات- على حساب الوقت مع الأبناء.

نشير هنا إلى زيادة التمجيد لفكرة التقدم المهنيّ، أو ما يُعرف بالـ«career»، وهي فكرة متلازمة مع المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي. أصبحت فكرة التقدم المهني ومحاولة جني المزيد من المال، تأتي في كثير من الأحيان على حساب الوقت للأبناء والعائلة. يقول التربوي رائد: «**في سباق ماديّ، كل عائلة بدها تسافر وتشم الهوا، وبدنا فيلا بالكيرم *[إسم منطقة]*، بدك مصاري أكثر بدك تشتغل أكثر. وهاد بيجي على حساب إشي، غرقانة بالشغل بيجي على حساب إشي *[..]* ناس بتشتغل *7* أيام بالجمعة أو *6* أيام، *12* ساعة و*13* ساعة، بربح مصاري بس بدفع ثمن تاني. والشغلة الثانية هي קריירה *(التقدّم المهني)* هاد مرض جديد. الصراع على هاي المناصب إله ثمن. كل ما انت بدك تجتهد أكثر تتعب أكثر، بتدفع هاد الثمن ببيتك**».

ثانياً، تحدّيات على مستوى الأدوات

يُشير من قابلناهم إلى أنّ بعض الأَسَر عندها النيّة والإرادة لتحييد أبنائها عن عالم العنف والجريمة، إلّا أنّها لا تملك الأدوات لذلك. لا بدَّ هنا من الإشارة إلى أنّ هذه المشكلة، أي علاقة الأُسَر بأبنائها، هي شأنٌ بشريّ عابر للمجتمعات والعصور، إذ من الطبيعيّ أن يكونَ هناك اختلافٌ بين الأجيال تجعل بعضاً من الأهالي يفقدون سيطرتَهم على أبنائهم. بيد أنّ ما يُميّز حالة الفلسطينيّين في الداخل، للأسباب التي شرحناها في الفصول السابقة، هو أنّ فرص انزلاق الشباب نحو عالم العنف والجريمة أكبر من غيرهم في المجتمعات الأخرى المحيطة.

يقول د. سمير محاميد، رئيس بلدية أم الفحم، وقد عمل في السابق مديراً لمدرسة في المدينة إنَّ شريحةً كبيرةً من الأهل معنيّةٌ بمساعدة أولادها إلّا أنّها لا تملك الأدوات لذلك. يشرح: «**بتصلولي**

بقولولي، من شان الله دكتور سمير انت بتمون على بنتي وابني أكثر مني». بخصوص هذا الموضوع بالذات يقول صلاح: «في أهالي اليوم بمونوش على ولادهم،*[..]*، بسخوش يحكوا معه».

وتعبّر إيمان، وهي أخصائية نفسيّة، من خلال تجربتها بالعمل مع الشباب وعائلات في ضائقة عن قلّة حيلة العائلات فيما يخصّ التعامل مع أبنائهم: «الأهل بحاجة لمساعدة بالزبط زي هدول الشباب والصبايا كثير بستصعبوا يتعاملوا معاهن بطريقة صحيحة».

يُوفّر لنا داوود، وهو عضو سابق في عصابة للاتجار بالمخدرات، مثالاً حيّاً لهذه الحالة. يقول داوود إنّ أُسرته لم تملك أي أدواتٍ لتحييده عن الانضمام لتلك العصابة، ولم يكن أمامهم سوى إظهار عدم رضاهم بما يقوم به، وأنّ أقصى ما كان باستطاعة أمّه القيام به هو تأنيب ضميره: «أهلي مكنوش يطيقوني، مكنوش يحكو معي، يعني إمي كانت تقولي 'وين بدك تروح من الله، ودعوة الإم'، وتقولي 'إذا أم بتدعي عليك شو بتسوالك، شو بتسوالك هاد الي جاي يشتري منك وماخد مصاري دوا إمه' *[..]*. كانت تحكيلي أشياء *פוגעת ברגש* (تمس بالشعور)، يعني تحس، إسا للحظة انت عارف انه معها حق، وبين وبين حالك فاهم انه معها حق، بس انت بدك مصاري بدك تعيش بدك تتقدم».

ثالثاً، هامش الهامش – دور الإقصاء المجتمعيّ

تواجه شريحةٌ من العائلات الفلسطينيّة في الداخل نوعاً من الوصم والإقصاء المجتمعيّ مما يشكّل عاملاً دافعاً لأبنائها نحو العنف والجريمة. يُشير من قابلناهم إلى مجموعةٍ من التصنيفات للأَسَر الموصومة أو المُقصاة: أسر مُفقرَة، أُسر «غريبة» عن البلدة ولا تنتمي للنسيج الحمائليّ، أُسر العملاء والمتعاونين مع إسرائيل من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

اعتماداً على هذه التصنيفات، تتعرض تلك الأُسر أو أفرادها للاستضعاف أو التقليل من شأنهم من قبل بقية مركبات النسيج الاجتماعيّ في البلدة. يدفع ذلك أبناء هذه الأُسر المُهمشة – وأحياناً يدفع الأُسر بأكملها – للبحث عن استرداد مكانتهم وهيبتهم أمام المجتمع من خلال اللجوء للعنف، وهو ما قد يتطوّر إلى مستويات متقدمة من الجريمة.

نستعرض في السطور القادمة أشكال الإقصاء المجتمعيّ كما جاءت في المقابلات، وأثر ذلك على الشباب.

1. **الأسَر المفقرَة أو المُهمّشة:** يقول صامد، وهو عامل اجتماعيّ في مجال الشؤون الاجتماعيّة، يعمل مع الأسر الأكثر فقراً في بلدته، إلى دور الإقصاء المجتمعيّ في انحدار بعض العائلات لعالم الجريمة: «**في دور لإهمال المجتمع والناس العاديين، لما منيجي ومنهمل الناس على جنب، اطلعي على الناس إللي فاتوا على المخدرات أو الجريمة، همي ناس الكل نفاهم، أهملهم، أقصاهم، ما حدا بده يتجوز منهم ما حدا بشارك بأعراسهم أفراحهم. هاد المجتمع الي انحط عجنب هدول ناس بوفروا بيئة جيّدة لتحقيق ذاتهم بالمحل هذا (الجريمة)**».

بينما لفتت نادرة، وهي عاملة اجتماعيّة من المثلث، إلى بحث الأسر الصغيرة والضعيفة عن الاعتراف والقبول الاجتماعيّ من خلال الجريمة، قائلةً: «**في منهن عائلات مُهمَّشة ومش ظاهرة وبتحاول بواسطة هاي الشغلات والسلاح انها تظهر وبين محلها بالمجتمع**».

أما تسنيم، العاملة الاجتماعيّة في عكّا، فأشارت إلى إحساس المنتمين للجريمة بأنّها توفّر لهم «ظهراً» اجتماعيّاً لا يجدونه في عائلاتهم المفقرَة: «**شباب طالعين من بيت صعب، وفش ضهر وفش سند وهدول [أرباب الجريمة] بعطوهن ضهر. أو بلجأوا للمخدرات، فش مصاري. الأغلب الوضع المادي.**».

كما تقول التربويّة إيمان: «**الوضع الاقتصاديّ، وحتى بتعرف المهنة تبعت الإم والأبو بالبيت ممكن يكون إلها التأثير تبعها، يعني إمي إذا بتشتغل عاملة نظافة بالمدرسة وكل صحابي بشوفوها هاد إله كثير تأثير علي**».

2. **عائلات من خارج النسيج الحمائليّ للبلد – «عائلات غريبة»:** تتركّب الغالبيةُ العظمى من البلدات الفلسطينيّة في الداخل من نسيجٍ اجتماعيٍّ عائليّ قائم منذ مئات السنين، وفي بعض الأحيان تشترك عائلاتها في أصولها الحمائلية. بالتالي، فإنّ العائلات التي تتنقلُ للعيش في هذه البلدات من أماكن أخرى غالباً ما يتم تصنيفها كعائلاتٍ «غريبة»، ويتم تصنيف أبنائها كـ«آخرين». وفي بعض الأحيان يتم التقليل من شأن تلك العائلات وفقاً للمكان الذي أتت منه، وتزداد الريبة منها في حال كانت قد رُحّلت من بلدتها الأصليّة من قبل المجتمع المحليّ فيها.

في مقابلةٍ مع معتصم، وهو شاب وُلِد وترعرع في الناصرة، ولكنّه رحل مع عائلته للعيش في شفاعمرو على خلفية نزاعٍ عنيفٍ تعرّض فيه عدّة أشخاص لجِراحٍ بالغة في الحي. سرد معتصم ملامح الحياة الجديدة التي يعيشها مع أهله في أحد أحياء شفاعمرو، مُشيراً إلى أنّ أولى محاولات استضعافهم بدأت فور وصولهم للمدينة:

«كان صعب بالأول، وكان الشاطر الي بده يوكل، اه هدول ضعاف صار معهن مشكلة لازم نسيطر عليهن وهاي الشغلات. مثلاً أختي صفت السيارة واجا واحد عربد عليها وقلها متصفيش هون، فطلع الصوت، ومرة على مرة بلشوا يحطوا فرامل، إنه وقفوا شوي هدول مش الطير المكسور جناحه؟ بعد ما أخدنا هاد المحل، صار الوضع هادي صار في احترام.».

يقول معتصم إنّ عائلته ترحّلت إلى حَيٍّ في شفاعمرو تقطنه غالبيةٌ من الوافدين من بلدات أخرى: **«الإشي الي بضحك انه بالحارة الي ساكنين فيها فش ولا حدا فيهن كان شفاعمري كلهن لاجئين من بلاد ثانية**[203]**. قسم كبير منهن كان عندهن مشاكل، في قسم مُطلقات متقاتلات مع عيلتهن وجايين ساكنين هون. وفي ناس صار معهن مشاكل بكفر مندا وممنوع يفوتوا عليها بنقتلوا. فالأجواء مكنتش أحسن إشي بالحارة».**

اضطرار معتصم وعائلته إلى فرض «احترام» المجتمع لهم بالقوّة مضى بخير على ما يبدو، ولكنَّ الأمر قد يكون أكثر تعقيداً في حالاتٍ أخرى، إذ تلجأ العائلةُ «الغريبة» عن البلدة إلى كسب مكانتِها في المكان الجديد من خلال الجريمة.

يوضح التربويّ بسّام من أمّ الفحم، كيف تؤثّر النظرةُ المُسبقة للعائلات التي يكون فيها أحدُ الزوجين من مناطق الضفّة الغربيّة، على أبناء هذه الأسر، وتدفع بعضهم إلى التعبير عن مكانته في المدينة عبر العنف والجريمة، وذلك من خلال سرد قصّة أحد الطلّاب في مدرسته. يقول: **«أجا واحد قالي إنه بشنطته في سموم، ببيع سموم بالمدرسة. قعدت أنا وإياه وروحته على الدار وحكيت على أهله، بعد شهرين الشاب نفسه بطل ييجي على المدرسة. فاتصلت عليه لقيته، جاي بسيارة، بقولي 'إذا بدك تبرع للمدرسة'. لقيته بالحارة سلمت عليه عبطني حامل سلاح. هاد شاب احنا كمجتمع خسرناه، إحنا مجتمع ظالم. لإنه إحنا منطلع عالواحد منشوف إنه من الضفة، أو منشوف وضعه الاقتصاديّ صعب. فكثير شباب بتروح على هاد الطريق**

203 القصد اللاجئين في السنوات الأخيرة وليس لاجئي النكبة وسنوات الخمسينيات والستينيات.

عشان يقول أنا גבר (رجل)».

3. **عائلات المتعاونين مع الاحتلال من الضفّة الغربيّة وغزّة:** تشير المقابلات إلى أنّ التهميش المجتمعي الّذي يتعرّض له بعضُ أبناء العملاء الذين هربوا من الضفّة وغزّة، يجعل عندهم نوعاً من النقمة على المجتمع من ناحيةٍ، وسعياً لتحقيق مكانة واحترام فيه من ناحيةٍ أخرى. كما ينتمي غالبية هؤلاء إلى أسفل السلم الاقتصاديّ الاجتماعيّ، ويتركّز تواجدهم في مدن المركز المختلطة.

تعاني مدينة يافا بالتحديد من هذه الظاهرة. يقول القائد السياسي جمال: «**العملاء، تاريخياً كانوا يسكنوهم في اللد ويافا والرملة. هدول فاعوا مستوى العنف بشكل رهيب عجيب. أناس محبطين. ومنبوذين من المجتمع المحلي. *20%* في الرملة اللد ويافا. كل حرب جابت موجة معها موجة عملاء. الانتفاضة الثانية جابت مئات العائلات من الضفة».**

ومن المهم الإشارة إلى أنّ ما يزيد من انجذاب هؤلاء لعالم الجريمة هو التواطؤ الأمنيّ الإسرائيليّ مع بعضهم، والذي نتطرق له في الجزء الخامس، إذ يُعطى لهم ضوءاً أخضر في عالم الإجرام مما يجعل هذا العالم مجدياً لهم.

المبنى العائلي للبلد

من الضرورة بمكان، عند الحديث عن علاقة العنف والجريمة بمؤسسات المجتمع التطرّق إلى التغيير في المبنى العائليّ للبلدات الفلسطينيّة في الداخل والعلاقات الداخليّة بينها. إذ طرأت على المجتمع الفلسطينيّ تغييراتٌ عدة على مستوى الأدوار التي لعبتها العائلة الموسّعة، خاصّةً على ضوء ضرب الدولة للاقتصاد الفلسطينيّ، والتغيّر من الاقتصاد الزراعي المبني على العائلة وتحوّل الفلسطينيّين إلى العمالة والمهن الحرّة والتجارة والخدمات. ناهيك عن الاستهداف المُباشر لهذه البُنى من قبل المؤسسة الاستعماريّة والذي أسهبنا بالحديث عنه في «المدخل». من المهم الإشارة هنا إلى أنّ هذا التآكل في المبنى الاجتماعيّ استمر تدريجيّاً منذ النكبة إلى سنوات الحكم العسكريّ، وتعرّض لضربةٍ إضافيّةٍ على ضوء التحوّل الإسرائيليّ نحو النظام النيوليبرالي بعد منتصف سنوات الثمانينيات.

بحسب بعض من قابلناهم، لهذه التغيرات في المبنى الاجتماعيّ علاقة واضحة مع انتشار الجريمة والعنف. إذ قبل حدوث هذه التغييرات كان هناك ما يُشبه العقد الاجتماعيّ الأهلي المتفق عليه بين الأهالي، والذي من خلاله رُسِّخَت مجموعةٌ من القيم والمعايير وطرق التصرف التي التزم بها الأفراد، والذي ساهم أيضاً بوجود قدرة ضبطٍ ومُحاسبة مجتمعيّة وفّرت نوعاً من الحماية للأفراد من اعتداءات الآخرين.

من أدوات المحاسبة المجتمعيّة التي كانت تشكّل نوعاً من الردع، هي النبذ والترحيل، فمن يتجاوز الأعراف ويقتل غيره كان يُلفظ من مجتمعه المحليّ، ويتم ترحيله وعائلته من البلدة أو القرية، فيُشكّل ذلك رادعاً لمن يُفكر بالقتل إذ أن الترحيل سيُلاحقه هو وعائلته.

يرتبط تراجع المبنى العائليّ بالتغيّر على مستوى الحيّز أيضاً. فبالنّظر إلى مجتمع الفلسطينيّين في الداخل بعد النكبة إلى اليوم نجِده مكوّناً من مجموعةٍ من القرى التي توسعت واتخذت شكلاً جديداً يُشبه المدن. قبل النكبة، كانت أكبر القرى الفلسطينيّة مع تعدادٍ سكانيّ لا يتجاوز الـ5 آلاف نسمة، أما اليوم، فأمام زيادة السكان، وتطوّر البناء في هذه القرى دون أن يترافق ذلك مع زيادة مساحات البناء، ومع سياسات المصادرة الإسرائيلية للأراضي، والتخطيط الاستعماري العدواني، فإنّ الحيّز الآمن في تلك البلدات قد تقلّص إلى حدّه الأدنى (نوسّع هذه الفكرة في الجزء الخاص بالحارة). كما أنّ هذا التوّسع العمرانيّ والزيادة السكانيّة ساهما في إضعاف منظومة الرقابة المجتمعيّة التي كانت مبنيةً على العلاقات والمعرفة المباشرة بين أهالي القرية.

بيد أنّ هذا المبنى العائليّ، وبالرغم من التصدّعات الكبيرة في جدرانه، لم ينتهِ بالكُليّة. يظهر ذلك في الدّور الذي يلعبه بعض رجالُ ولجان الإصلاح في البلدات المختلفة. بالرغم من تراجع قدرة وهيمنة هذه الشخصيات وقدرتها على فرض عقوبات تُشكّل ردعاً في موضوع العنف والجريمة، إلا أنّهم ما زالوا قادرين على إيجاد حلولٍ لجزءٍ كبيرٍ من المشاكل التي تنشب. مثلاً رصدنا في إحدى بلدات البحث وجود مشاكل تقابلها جلسات إصلاحٍ بشكلٍ أسبوعيّ. ويحدثنا زكريا، وهو شخصية سياسيّة اعتباريّة ناشطة في مجال الإصلاح، أنّ أغلب الصلحات التي يتدخّل بها تؤدي في نهاية المطاف إلى انتهاء الخلاف.

بالإضافة لذلك، فإنّ بعضاً من مظاهر التكافل الاجتماعيّ العائليّ التي لم تنتهِ بعد. فقد رصدنا حالاتٍ متفرقة ما زالت العائلة الموسّعة تلعب فيها دوراً بارزاً وقادراً على توفير الحماية، خاصّةً لمن يتورّط في السوق السّوداء، لكنها تبقى حالات استثنائيّة.

يُشير أحد من قابلناهم إلى أنه: «مرات بصير מקרים (حالات) فيها قضية قتل مثلاً، بصير صلحة، لازم يدفعو دية، طبعا مش الشخص لحاله بدفع الدية، العيلة، على الهويّة كل هويّة 200 شيكل مثلاً، بلموا بلموا من كل العيلة ليدفعوا وصارت مكريم يلموا لقروض، لإنه غير هيك بنقتل [..] اذا الواحد قرابته تمشكل مهو هيك هيك بده يفوت بالمشكلة، مهي بتبلش مع واحد بتصير مع أخوته مع ولاد عمه ومع العيلة كلها، عشان هيك العيلة بتلم مصاري، بدها تخلص من هاي البلوة، لإنه ملان مكريم صارت، إنه ينتقل هو وأخوه وأبوه وابن عمه وينطخ عجاره، عمشلكة وحدة».

الجزء الثاني: دور المدرسة

لا يُمكن الحديث عن ظاهرة العنف والجريمة دون التطرق للدور الهام الذي تلعبه المدرسةُ في حياة الشباب، إذ يقضي الطلاب فيها نصف نهارهم، وتعتبر في العصر الحديث أداةً مركزيّةً لتنشئتهم وبناء هويّتهم. نراجع في هذا الجزء من الفصل مبحثين أساسيين متعلقين بدور المدرسة العربيّة في الداخل بقضية العنف والجريمة، وبالتحديد القدرة التي تمتلكها على منع انجذاب الطلاب نحو عالم العنف والجريمة. نتحدث أولاً عن قضية التربية للقيم وسياسات تجهيل الطالب الفلسطينيّ، ثمّ ثانياً عن التحصيل التعليميّ وإنتاج الفوارق بين الطلاب.

أولاً، سياسات التجهيل

تتحكّم وزارة المعارف الإسرائيليّة بشكلٍ مباشرٍ وشبه كامل بالمدارس في البلدات الفلسطينيّة في الداخل. يعني ذلك أن الوزارة تُسيطر على تربية الطلاب الفلسطينيّين، من خلال المناهج التدريسيّة وفرض الرقابة على ما يقوم به الطاقم التدريسيّ، وعلى رأسهم مدير المدرسة. تؤثّر هذه السّيطرة

بشكلٍ مباشرٍ على ظاهرة العنف والجريمة، ففي حين تُشكّل المدرسة في المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ الاستعماريّ واحدةً من أدوات بناء الأمّة، من خلال زرع المفاهيم والرموز القوميّة والجماعيّة لدى الطلاب، وبالتالي خلق الوعي الجمعيّ المرتبط مع الواقع، فإنّها في المقابل تُشكّل، لدى المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، أداةَ تجهيلٍ وتأسيسٍ للمفاهيم الفردانيّة والأنانية على حساب المفاهيم الجماعيّة والوطنيّة الفلسطينيّة.

على مستوى المناهج، فإنّ النظام التعليميّ ينزع شرعية ترسيخ الهويّة الجمعية الفلسطينيّة في المدارس، وعن ذلك يقول الباحث إسماعيل أبو سعد إن المناهج والبيئة المدرسيّة للفلسطينيّين في الداخل صُمِّمت بهدف «**تهميش جيل الشباب وتحقيق السيطرة الاجتماعيّة والسياسيّة عليه، وذلك بهدف خلق أقليةٍ خاضعة مُستعدة لقبول موقع الدونية مقابل الأغلبية اليهودية وإنكار هويتها الوطنية، مع الحفاظ على الولاء لدولة يهودية تستبعدهم صراحةً من المساواة الكاملة**»[204].

ويشير الباحث خالد أبو عصبة إلى أنّ السياسات العليا للدولة توجّه التعليم العربيّ بشكل يمنعه من التربية على القيم، وأن تكون المدارس العربية مفصولةً بشكلٍ تام عن مجتمعها وأنّ أقسى ما تقوم به المؤسسة هو محاولة تطوير الأداء التحصيليّ للمدارس العربية: «**فما زالت المدرسة العربية حتى الآن ترى أنّ وظيفتها المركزيّة ما هي إلا أداة لنقل المعرفة، وليس كجزء من رسالة اجتماعيّة تعمل على تحقيق أهداف جماعيّة قوميّة واجتماعيّة وثقافية وطبقيّة ودينيّة**»[205]. يخلق ذلك مجتمعاً من الأفراد غير المعنيين بالتعاطي مع مجتمعهم أو التشارك معه.

يُضيف أبو عصبة أنّ هذا النوع من التعليم يؤدي إلى «**عدم رغبة الطالب بالمشاركة الاجتماعيّة ودعم الشعور بالانتماء للمجموعة، وفي مثل هذه الحالة يتلاشى الانسجام والتكتّل الاجتماعيّ بين الأفراد**»[206]. كما أنّ جميع اللجان التي أنشأتها الوزارة لتقييم وضع جهاز التعليم العربي والتي أقيمت تحت ضغط المجتمع، لم تهتم بتطوير أمرٍ غير التحصيل العلميّ للطُلاب، وتتجاهل بشكلٍ متعمد وعميق المرجعيات

204 Abu-Saad, Ismael. (2006). State-Controlled Education and Identity Formation Among the Palestinian Arab Minority in Israel. **American Behavioral Scientist**, 49(8), P. 1097.

205 ابو عصبة، خالد. (2012). **التربية للقيم في مجتمع مأزوم**. جت المثلث: معهد مسار. ص، 53.

206 المصدر السابق: ص، 55.

الوطنيّة والدينيّة للمجتمع الفلسطينيّ. جميع هذه اللجان موجّهة من السياسات الرسميّة، وبالتالي فإنّها ركّزت على الأداء التحصيلي وأهملت التربية على القيم بشكل مقصود[207].

يقتصر إذن دور المدرسة على الجانب التحصيليّ المحض، وتُختزل بتلقين المواد وإكساب المهارات على المستوى التقنيّ. يقول أبو عصبة: «**والذي يعتمد على المعرفة الموضوعيّة الخالصة، كما يظهر ذلك في مناهج التدريس، فالسير في الاتجاه التحصيلي هو محض واقع تتماهى معه المدرسة العربية*[..]* جهاز التعليم العربي لا يوفر تجربة تعليمية شاملة، وإنّما يوجّه من قبل أهداف تُحدّد من خارجه، وتختزل بنقل المعرفة وإكساب المهارات على المستوى التقني، مما يفسر سياسة اتباع سياسة 'التعليم للتميّز' مكانة الصدارة في المدرسة العربية على حساب سياسة 'تعليم متساوٍ للجميع' وفق حاجيات كل فرد**»[208].

من بين الأمثلة على الفروقات بين ما يقوم به جهاز التعليم المخصّص لليهود وجهاز التعليم المُخصّص للعرب، هو أنّ الأوّل يزخر بعمليّةٍ متكاملةٍ ومتواصلة من إنتاج الرموز القوميّة والدينيّة الجامعة. تستمر هذه العملية على مدار السنة الدراسيّة من خلال المناسبات القوميّة وغيرها، وبرامج مُحددة تزيد الانتماء للأرض وللمجتمع. بالإمكان رؤية ذلك أيضاً في نموذج صناعة شخصيّة «البطل» الذي يقوم بدوره في الدفاع عن الجماعة الوطنيّة والتضحية من أجلها، مثل تمجيد جنود جيش الاحتلال. على الجانب الآخر، فإنّ السياسات تجاه الطالب الفلسطينيّ هي خلق وعي مشوّه له دون أبطالٍ أو شعورٍ جماعيٍّ بالحقّ في الدفاع عن النفس.

أما على مستوى طاقم التدريس، فلسنواتٍ طويلةٍ شهد المجتمع الفلسطينيّ في الداخل تدخّلاً أمنيّاً إسرائيليّاً مباشراً في فرض الرقابة على مدارسِه. يشمل ذلك تدخل جهاز المخابرات الإسرائيليّ الـ«شاباك» في تعيين المُعلمين والمدراء، وما يرتبط بذلك من معاقبة أو فصل من يطرح منهم قضايا سياسيّة. كما أن الجهاز المخابراتي يتدخل في مراقبة الطلبة أنفسهم، وتفعيل الرقابة على نشاطاتهم المنهجيّة الرسميّة، واللامنهجيّة منها[209]. يقول أبو عصبة حول التعامل مع القيم الجماعية إذا كانت قومية أو دينية، أنها تُعتبر على يد المسؤولين عن الجهاز: «**مؤشراً سلبياً وحتى يشير إلى التطرف ومحاولة**

207 المصدر السابق: ص، 55.
208 المصدر السابق: ص، 56؛ وص، 61.
209 الحاج، ماجد. (1996). **التعليم لدى العرب في إسرائيل: سيطرة وتغيير اجتماعي**. القدس: ماجنس.

الانشقاق عن الدولة الواحدة، وبالمقابل ومن وجهة نظر المعلمين العرب، هناك إحساس بأنّهم ملاحقون ويقعون تحت مراقبة مستمرّة من طرف السلطة، بل وأكثر من ذلك، حيث يُعتبر المفتشون والمدراء أحياناً ممثلين للسلطة وأداة مراقبة لها»[210].

وتتضاعف هذه الرقابة على مدير المدرسة بالذات، فهو شخصية محوريّة في العملية التربويّة، وتلعب خياراتُه دوراً مركزيّاً في مسار المدرسة وتوجهاتِها ومسار طُلابها. يُشير بعضُ من قابلناهم إلى أنّ أحد أكبر المشاكل هي أنَّ تعيين المدراء مرهونٌ بتصويت وزارة المعارف وتصويت رئيس البلديّة حيث تقع المدرسة. بالتالي، فإنّ هناك رسالةٌ واضحةٌ لمن يُريد أن يُصبح مديراً؛ أنّه أولاً يجدر به الابتعاد تماماً عن النشاط السياسيّ والانتماء الوطنيّ لأنّه إذا لم يفعل سيخسَرُ صوتَ وزارة المعارف بالضرورة، وأنه ثانياً يجب أن ينال القبول والرضى من رئيس البلديّة. وفي ما يتعلق بالشرط الثاني، يُشير التربويّون إلى أنّ منصب مدير المدرسة كثيراً ما يندرج ضمن الوعودات الانتخابيّة، وذلك ضمن منظومة الفساد والمحسوبيات في السّلطات المحليّة العربيّة، مما يعني أن شاغر المدير يُشغل في بعض الأحيان من قبل من هم أقلّ كفاءةً وخبرة، ولكنهم نالوا موافقة البلدية ووزارة المعارف.

يُفرض على المدارس العربيّة إذن، الانصياعُ للسياسة العامة المُستعرضة أعلاه والتي كما أسلفنا في «المدخل» تنبع من حاجة إسرائيل، لمنع نمو أي شكل من أشكال التضامن والتكافل الاجتماعيّ خارج حدود منطقها الاستعماريّ. في هذا المناخ، يُحرَم الطالبُ الفلسطينيّ في الداخل، من النمو الصحيّ ضمن مجتمعه، ويؤثّر ذلك على تصوّره لنفسهِ ولدورهِ في المجتمع ومدى ارتباطه به. يُرسّخ هذا النمط من التنشئة المدرسيّة مشاعرَ الفردانيّة والتصرف كفردٍ لا كجزءٍ من جماعة (بعكس الطالب اليهوديّ الإسرائيليّ)، الأمر الذي يعني نشوء أجيالٍ بمعزلٍ عن الاحتياجات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة لمجتمعهم. ترتبط الفردانيّة -كما أسلفنا في فصول سابقة- بشكلٍ وثيقٍ بظاهرة العنف والجريمة، إذ وضّحنا أنّ المُحرّك الأساسي للسياسات الإسرائيلية هو خلق أفرادٍ وذواتٍ منزوعة الانتماء ومُنكبّة على تحقيق مكتسبات المكانة الفرديّة أمام وضدّ باقي المجتمع.

في ظل الدفع المقصود لجهاز التعليم نحو تغليب الجانب التحصيليّ ومحاربة التربية على القيم، وما

210 ابو عصبة، خالد. (2012). **التربية للقيم في مجتمع مأزوم**. جت المثلث: معهد مسار. ص، 56.

يُرافق ذلك من تغييبٍ لدورِ المُعلّم التربويّ والمجتمعيّ، نجِد أنّ هناك معلّمات ومعلّمين يبذلون جهداً ذاتيّاً على المستوى التوعوي وعلى مستوى تقديم المساعدة للطلاب الضعفاء تحصيلياً. يستطيع بعض هؤلاء تحقيق أثرٍ عميق من خلال تدخّلهم المباشر في حياة الطلاب، وربما المساهمة في تحييدهم عن عالم الجريمة وإعطائهم الأمل بالنجاح في مساحات أخرى من الحياة. يُشير هؤلاء إلى أنّهم قاموا بشكلٍ شخصيٍّ بتبنّي طلاب وعلى حساب أوقات فراغهم واستطاعوا تحويل قصصهم إلى قصص نجاح. إلّا أنّ مجهودهم ينحصر في دوائر صغيرة ما لم يتم تعميم تجاربهم والتعامل مع القضية بشكلٍ جماعيّ، خاصّةً على ضوء سياسات الوزارات المتعاقبة التي قلّلت من شأن ومكانة المعلّم ومعاشه. يقول ضياء: «**قضية المُعلم اليوم، بكل الظروف والقوانين والمشاكل والـסטטוס חברתי (المكانة الاجتماعية) تبعهم مش عالية. جزء من الموضوع هو ماديات المعلّم ومعاشه. عشان أغلب الناس ال איכותית (النوعيّة) بتقلك לא שווה (من غير المُجدي) أكون معلم، بتروح ع اشي ثاني. منظومة التعليم ضربت مكانة المعلم صارت كثير واطية. وكثير مركبات بدخل فيها وجزء منها المعاش. يعني كثير بفكروا إنه 'أتعلم 4 سنين عشان اكون معلّم، 8 آلاف شيكل'. زائد إنه الطلاب مركبة. المعلم שחוק (طاقاته مستنفدة)**».

رسمت المنظومة حدود الحركة للمدرسة وطاقم التعليم الفلسطيني. من جهة أخرى يطرح بعض من قابلناهم أهميّة أن تحاول طواقم التعليم تغيير هذا الوضع وعدم القبول به كأمرٍ حتميّ. فصحيح أنّ المنظومة تُقيّد وتوجّه حركة المعلّم، إلّا أنّ طواقم التعليم (والنّاس عموماً) ليس عبارة عن مفعول به فقط، بل يمكن أن يكون لهم فاعليّة في تغيير الوضع القائم. يرى أصحاب هذا التوجّه، أنّ هناك مجالاً للحركة يمكن أن يبادر إليه المعلمون المنخرطين مجتمعياً مثل حراك المعلّمين بما يخص كتاب المدنيّات.

ثانياً، المدرسة مصنع للشهادات

يتعرض الفلسطينيّون للتمييز العنصريّ على مستوى الموارد والبرامج للتطور الصحّي لنظام التعليم العربيّ. تُثبِتُ التقارير وجود عنصريّة هيكليّة في سلك التربية والتعليم، ليس على صعيد المفاهيم والمناهج فحسب، بل في مبنى جهاز التعليم العربيّ أيضاً، والذي يُمكن القول إنّه لم يُبنى لتأهيل

العرب للحياة كما يفعل مع الطلاب اليهود، سواءً على مستوى شُحّ التّمويل أو البرامج والمسارات التعليميّة المُتاحة. بمعنى أنّه بالرغم تركيز السياسات الحكوميّة على الجانب التحصيليّ للطلاب الفلسطينيّين على حساب الجانب القيميّ، فإنّ التمييز ضدّهم ما زال واضحاً في كافة المجالات. وكي لا نُسهب في هذا المجال، تكفي الإشارة إلى أنّه حتّى العام 2016 أنفِق على الطالب العربيّ سنويّاً ما مُجملهُ تُسُع ما تم إنفاقُه على الطالب اليهودي[211].

بيد أنّ فهم حال الطلاب الفلسطينيّين في الداخل وفهم ظاهرة انجذابهم لعالم العنف لا يكفي من خلال مقارنتهم مع الطلاب اليهود. بل أيضاً من خلال مراقبة وتقصّي الفروقات التي تنتجها السياساتُ الحكوميّة ما بين الطلاب الفلسطينيّين أنفسهم من خلال جهاز التعليم.

تُشير المعطيات الواردة من المقابلات أنّ منظومة التعليم العربيّ تُوسّع الفارق بين الطلّاب العرب «المتفوقين» تحصيليّاً والطلاب «الضعفاء» تحصيلياً. يفاقم هذا الاتجاه من نزعة موجودة أصلاً في بعض أنظمة التعليم المدرسي في العالم، وهو تحقيق الأهداف الموجهة نحو الأنا (ego oriented goals)، والتي تتلخص بالتنافسية بين الطلاب لإظهار الكفاءة الفائقة لكلّ منهم، والّتي لا يُمكن إثباتها بدون التنافس مع الآخر؛ في هذا التوجه التعليمي، لا يُؤخذ اجتهاد الطالب وعمله الدؤوب للنجاح في المهمات المدرسيّة، بعين الاعتبار، بل يجب عليه أن يُثبت ذلك من حيث معايير الأداء؛ أي العلامات. وهذا النّوع من التنافس بين الطلاب يُعزِّزُ مفاهيم «النجاح» مقابل «الفشل»، بحيث يُصبح «النجاح» في طبيعته، محدوداً على صفوة من الطلاب مقارنة مع أقرانهم الأقل تحصيلاً، ما يضرّ بالصحة النفسيّة للطالب ورؤيته لذاته، وهذا يؤثر سلباً على علاقة الطالب بالمدرسة وبمحيطه الاجتماعيّ.

يربط أبو عصبة إهمال الضعفاء بنمط التعليم في جهاز التعليم العربيّ والمرتبط بالتلقين التقليديّ (بما يخالف التعليم لدى اليهود)، إذ يتلخّص هذا النمط بالتركيز على مجموعة من الطلاب المتفوقين تحصيليّاً، بينما يترك الطلاب الضعفاء في «الخلف»[212]. ويشير إغبارية إلى أنّ هذا النّمط تصاعد بعد

211 ذا ماركر. (05.01.2016). «**الولد العربي يسوى تُسُع الولد اليهودي**». (بالعبرية). مستقاة من: https://www.themarker.com/news/1.2814645

212 أبو عصبة، خالد. (2007). **التعليم العربي في إسرائيل – معضلات أقليّة قوميّة**. القدس: مركز فلورسهايمر. (بالعبرية).

سنوات التسعينيات مع تغلغل البُعد النيوليبيرالي في الجهاز المدرسيّ، والذي أسهمَ في تعزيز الفردانيّة ونشر مفاهيم المنافسة والتميّز في جهاز التعليم العربيّ[213]. ويشير إغبارية ومحاجنة إلى أنّ التعليم العربيّ أصبح أكثر تنافسيّةً، وانتقائيّةً، وطبقيّة على إثر اعتماد السياسات النيوليبرالية في جهاز التعليم[214].

ومما يشير الباحثان إليه، نشر المدارس نتائج طُلابها في وسائل الإعلام المحليّة العربيّة، وذلك بدافع تسويق نفسها وإنجازاتِها، مثل قبول طلّابها في تخصّصات جامعيّة مهمة، أو نتائج طلابها في امتحانات البسيخومتري، مما يخلق بيئةً تنافسيّةً لاستقطاب الطلاب المُتميّزين، إذ تُقدّم المدارس مساراتٍ خاصّة لهم. ومن الظواهر المنتشرة، حفلات تكريم المتفوّقين (وبالتحديد خريجي الطّب العام)، وتوفير المنح للطلاب المتفوّقين[215]، والتي يبرز فيها شعار «العلم سلاحنا الوحيد».

يؤثّر التمجيد للطلبة «المتفوقين» والإهمال للطلبة «الضعفاء» تحصيلياً بشكل مباشر في ظاهرة العنف. إذ يُشير من قابلناهم إلى أنّ هذا الإهمال الذي يتعرض له الطلاب يُشكّل عاملاً مهمّاً في انحدار الطلاب نحو عالم الجريمة، إذ إنّ النّظام التعليمي يبعث رسالةً للطلاب «الضعفاء» تحصيلياً بأنّهم عديمي الأهمية، وأنّ مكانتهم يمكن أن تتحصل فقط من خلال التحصيل العلميّ العالي.

يدفع هذا التوجه المعتمد على التنافسية العالية في التعليم طواقم المدارس أيضاً إلى التركيز على مهارات الطلاب ضمن المنهاج، وبالتالي تصنيفهم بناءً عليها، وفي أحيانٍ كثيرة يتم تجميع الطلاب «الأقوياء» تحصيلياً في صفوف محدّدة مقابل إهمال الطلاب «الضعفاء»، وذلك مرةً أخرى وفقاً لمعايير المنهاج. وقد يكون التجميع القائم على القدرات مفيداً تحصيلياً للطلاب المُتميزين في المدرسة، لكنه بكل تأكيد ضارٌّ بالطلاب «الضعفاء».

كما أنّ ذلك التوجه ضارٌّ للطلاب الأقوياء أيضاً إذا فكّرنا بالمدرسة كإطارٍ تربويّ، فلرُبما من الأَولى

213 Agbaria, Ayman. (2017). "The new face of control: Arab education under neoliberal policy". In Nadim, Rouhana and Sahar, Huneidi. (Eds.). Israel and its Palestinian citizens: Ethnic privileges in the Jewish state (pp. 299-335). Cambridge: Cambridge University Press

214 إغبارية، أيمن؛ ومحاجنة، إبراهيم. (2009). التعليم العربيّ في إسرائيل بين خطاب الانجازات وخطاب الاعتراف. **ألفان «ألبايم»: مجلّة متعدّدة التخصصات للفكر والأدب**، (34). ص، 11-129.

215 المصدر السابق.

أن تقومَ المدرسة بتشجيع التعاون بين الطلّاب، مما يُعزِّز التربية على القيم لدى الطالب «القوي» و«الضعيف» تحصيلياً. يشار هنا إلى أنّ هذا الفصل بين صفوف «المتفوقين» و«الضعفاء» تُرافقه أحياناً تصنيفات ونعوت مسيئة للصفوف «الضعيفة» تحصيلياً، ويؤدي بالتالي لتعزيز الفجوة بين الفئتين مجتمعيّاً، ويُشكّل ذلك سبباً لاغتراب الطالب «الضعيف» تحصيلياً عن المدرسة والمجتمع ككلٍ.

وجّه بعض من قابلناهم انتقاداتٍ لاذعة لمنظومة التربية والتعليم باعتبارها مسؤولةً عن خلق هذه الفجوة بين الطّلاب. يصف لنا ضياء - وهو مدير لمدرسةٍ ثانويّة تكنولوجية- كيف يتم إهمال الطلاب «الضعفاء» تحصيلياً من جيل مُبكّر وحتى وصولهم مرحلة الثانوية: «**في اولاد بوصلوا عنا بعرفوش يكتبوا ويقرأوا. 9 سنين وين كانوا هدول؟ اجى الوقت انه المدارس تغيّر فكر تغيّر التعامل مع الطالب بطريقة تربيته بالمدرسة، بالذات الطلاب اللي جايين من ظروف صعبة. هاد الولد من جيل صغير اسا عم بحكيك. وبهتم انه ممنوع ولد يمرق من اول لتاني لتالت بعرفش يقرا ويكتب. بعمل تدخّل. تدخّل خاص. انت لازم تبني انسان. انت اذا بنيت الإنسان بنيت المجتمع**».

يضيف ضياء: «قضية التربية على التحصيل بدل القيم. الولد بفوت على عالم تحصيلي من صف أول. تقييم الولد لازم يتغير. من تحصيلي *להערכה מעצבת* [طريقة تعليم غير مرتبطة بالعلامات فقط]. ممنوع الولد يسقط. يعني انت بدك تغيّر المنظومة اللي توصل لنتيجة انه الاولاد ترفع عندها *תחושת מסוגלות* (إحساس بالقدرة). مش الولد اللي عنده *אופי* (طبيعة) معينة بنجح والاولاد اللي عندهم شوي مشاكل بتبلش تنزل لتحت. *[..]* اليوم عنا المنظومة تحصيليّة. احنا قبل سنة كنا اعلى نسبة اكاديميين عرب من قيام الدولة. بس اعلى نسبة عنف برضو. شو استفدنا؟ بدنا نحافظ على أعلى نسبة اكاديميين عرب».

في مقابلةٍ مع ثابت، وهو قيادي سابق في لجنة أولياء أمور الطلاب العرب العامّة، طرح أمامنا مجموعة من المشاهدات المتعلّقة بالطريقة التي يتم فيها تمييز الطلاب المتفوقين من ناحية التحصيل العلميّ، أمام زملائهم غير المتفوقين. يقول ثابت إنّ التفريق يبدأ بين الطلّاب في المدارس الابتدائية، فيُصَب الاهتمام على المتفوقين الذين عادةً ما يجلسون في الصفوف الأولى، بدلاً من أن يُصَب على الطلّاب الأضعف تحصيليًا، والّذين عادةً ما يجلسون في الصف الأخير من الفصل.

يُلَخّص ثابت لنا مشاهداته بالقول: «في كل محل في العالم هناك طلاب جيدون وغير جيّدين، متفوّقون وغير متفوّقين. عندنا ينتبهون للطالب الشّاطر فقط. يكرّمون الطالب المجتهد، 'الموهوب'. أما الطالب غير الجيّد فيتم إهماله بشكل كبير - وهذه بداية العنف. يضعون الطالب غير الجيد آخر مقعد».

يتوسّع رائد عن الأثر النّفسي الّذي يخلّفه «الفشل» التحصيلي في المدرسة على نفسيّة الشاب، من فقدان الانتماء لهذا الإطار ولما يجمعه بمن يحيط به من طلاب، قائلاً: «الولد الي ببدا يعمل مشاكل بالمدرسة ببدا إنه عنده مشاكل بالتعليم، الإحباط تبعه إنه هاد الولد المش شاطر بنعكس على إنه بكره التعليم وبكره المعلمين وبكره الصف، لإنه أنا هناك الفاشل، من هناك ببلش التدهور».

تُحدّثنا واحدة من الأخصائيات النفسية التي تتعامل مع شباب في منطقة الناصرة كيف تؤدّي الوصمة التي يخلقها النظامُ التعليميّ اتجاه الطلاب الأقل قدرة على التحصيل العلمي، بأنّها تشعرهم بأنهم أقلّ قيمة من زملائهم ذوي التحصيل العلمي العالي: «تحصيلاتهن العلمية مش عنجد عالية، وهاد بنمي شعور بالنقص عندهن، وبجربوا يعبوه بعدة طرق».

في مقابلة مع راسم وهو ابن 19 عاماً أنهى دراسته مؤخراً، وبدأ ينخرط في عالم العنف منذ أيام المدرسة. يصف لنا أنّه في مرحلة الثانوية لم يكُن يحظى باهتمامٍ من المُعلّمين، بل كانوا يفرحون عندما لا يأتي إلى الصّف، لصعوبة التعامل معه، ولا يزال يذكر كيف أثّرت ملاحظات إحدى المعلّمات المُهينة عليه، وكانت تعرف من أُمّه أنّه يتناول حبوب «ريتالين»، إذ رأته واقفاً فبادرته بالسؤال: «شو نسيت توخد الحبة اليوم؟».

في مقابل الشعور بالدونيّة في الإطار المدرسيّ، يُفَضِّلُ هؤلاء الشّباب أن يحقّقوا أنفسهم وأن ينتجوا شخصيّة «الناجح» خارج المدرسة، ولأنّ الإمكانيات للعمل النزيه المُجدي محدودة جداً بدون التأهيل المهنيّ، يُصبح عالم الجريمة مخرجاً سهلاً يوفّر لهم المال السريع وتحقيق المكانة المجتمعيّة.

طرد الطلاب من المدارس

أشار بعضُ من قابلناهم إلى ظاهرةٍ خطيرةٍ، وهي طرد بعض المدارس للطلاب أصحاب التحصيل العلميّ المتدني، وهذا ينطبق على المدارس الحكوميّة والخاصّة على حدٍّ سواء، وأحياناً بدل الطرد،

يكون الحثّ على التوجه للمدارس المهنيّة أوالتكنولوجية. يقوم مدراء هذه المدارس، بحسب الباحثيْن إغبارية ومحاجنة، بالتخلّص من الطلاب «الضعفاء» تحصيلياً من أجل أن لا يُمتَحنوا، وبالتالي ترتفع نسبة النجاح للبجروت في المدرسة[216].

يؤكّد ذلك بعضُ من قابلناهم. يُحدِّثنا كريم، وهو مدير مدرسة ثانويّة في يافا، عن أنّ زملاء له، مدراء لمدارس أخرى يفعلون الأمر ذاته، وبالتالي بدل احتضان الطلّاب الذين بحاجة لمساعدة، فإنّهم يُخرِجونهم من المدرسة، والتي تكون في كثير من الأحيان الإطار الأخير الحامي لهم قبل انزلاقهم للجريمة.

يشرح كريم هذه العملية على الشكل التالي:

«عشان المدير مثلاً، سواء كان المدير اللي كان أو مديرين ثانيين أو كذا. بتطلّع وبقول انا بدي نسبة نجاح البجروت. فبيجي عالولاد من (الصف) التاسع وببلش يبُر فيهم. يحضرلهم ملفات، يحضرلهم كذا، اللي بصف تاسع عاشر (يبدأ) يطلّع. تاسع عاشر طلّع، ومكنش حدا يسأل. فالأولاد هاي كانت تطلع من المدرسة أميّين ومُكرهة، فوين بدها تروح؟ عالشارع. فاهمة؟ أنا بحكيلك عن مدرسة فيها *300* طالب. طلّع *50* طالب. يعني سُدُس! *16%*! لما يطلّعهم، وين بدهم يروحوا هذول الاولاد! وين بدهم يروحوا؟ في منهم بروحوا على إهيلا» *[اسم مدرسة]*. اللي راح على هيلا تدمّر. يمكن من *100* ينجي واحد. واللي بودّوهم عالمدرسة الثانوية الثانية، المدرسة هناك صارت دفيئة لتواجد الطلاب الصعبين وكذا، فالإشي بس بعيد انتاج نفسه هناك.»

تتناسب هذه الشهادة مع ما يقوله الباحثان إغبارية ومحاجنة حول المدارس التكنولوجية، إذ تُعاني هذه الأخيرة من شحٍّ كبيرٍ في الموارد وفي المرافق والغرف التدريسيّة، وذلك مقارنةً بالمدارس العربيّة غير التكنولوجية وليس حتى اليهودية. ويشير الباحثان إلى أنَّ هذه المدارس تدار من خلال شركاتٍ ربحيّة خاصّة، وتعمل وفقاً لمنطق الرّبح على حساب جودة التعليم[217]. ومما أشار له بعض من قابلناهم بهذا الصدد شُح التخصصات في هذه المدارس، فمثلاً في إحدى المدارس التي تُعتبر رائدة في منطقتها، يوجد تخصصان فقط، هما الطهي وتصفيف الشعر.

216 المصدر السابق.
217 المصدر السابق.

تلعب مسألة الموارد القليلة التي تحظى بها هذه المدارس، بالإضافة إلى الوصمة التي طُبعت عنها، دوراً في الانحدار لعالم الجريمة. بل يقول بعض من قابلناهم إنَّ المعلّم الذي يعلّم في المدرسة التكنولوجية يحظى بمكانةٍ أقلّ من المُعلَم في المدرسة العادية. يقول إياد: «**حتّى الطواقم اللي بتتعامل مع هاي الفئة الستاتوس تبعها واطي. نظرتنا احنا كمجتمع لمعلّم اللي بعلم فيزيا او تكنولوجية أو 'شباب في خطر' غير. اللي بعلم 'شباب في خطر' نظرتنا اله واطية. لما انت بتشتغل مع طلاب، مش هالإشي من ناحية الناس. هاي نظرة المجتمع هادا واقع. هاي جزء من المشكلة**».

يؤكد التربويّون الدور المركزي الذي يمكن أن يلعبه التأهيل المهنيّ لطلاب المدارس الضعيفين تحصيلياً. يشير رائد: «**احنا منعرف عدد لا بأس فيه من الولاد الي بحبوش التعليم، بس ممكن يكون أحسن صنايعي. ما بخلص *12* ولا هو بشتغل ومحترم بقبض معاش ومعاه مهنة**». وتضيف أسمهان «**هل عنا بناء واضح كيف نبني مستقبل واضح مع هاي الشباب تنجح حتى لو مش شاطر بالمدرسة؟ مش شرط التحصيل العلمي، ممكن الأهداف، في ناس كان تحصيلها العلمي مش منيح بس كان عنده إمكانية يفتح اسطبل خيل مثلاً**». ويختتم ثابت، أنّ واجب النظام التعليمي ليس فقط الاهتمام بمن يحصل التحصيل العلمي بل على الجهاز التعليمي أن يُنتج ممّن لا يحصل علميّاً، «**نجار ناجح وميكانيكي ناجح وبنّاء ناجح وإنسان ذو أخلاق**».

الجزء الثالث: الحارة

يقول كوريجان، إنّ الحارة هي المكان الذي يلتقي الشباب بأبناء جيلهم، ويمضون وقتهم بتبادل أطراف الحديث والضحك وسرد القصص المثيرة من عالمهم وسط حالة من فعل «اللاشيء»، في سعي لمقاومة الملل، ويختارون الشارع لأنّه المكان الأكثر إثارةً في حياتهم اليوميّة[218].

وتتقاطع ممارسات الشباب في الشارع، أو الحيّز العام، مع جوانب هامّة في هويّتهم كشباب على أصعدة مختلفة، كالطبقة، والجنسانية والجيل، وسط محاولة لـ«تخريب» ومقاومة طغيان ثقافة البالغين على الحيّز العام، ليخلقوا مساحات خاصة بهم تنتج لهم معاني بديلة لبيئة فُرضت

218 Corrigan, P. (2002). Doing nothing. **Resistance through rituals** (pp. 103-105). Routledge.

عليهم[219].

الحارة هي ذلك المكان الذي لا توجد حدوده إلّا في مخيّلة كلّ من ينتمي إليه. ليس للحارة حدود واضحة، إذ قد تمتد للحي ذاته، أو تشمل أحياء أخرى من البلدة، وهي إلى حدّ ما الحيّز العام للشباب في السن المبكر. هنا يبدأ الشاب بتحديد علاقته مع محيطه، وهنا يلتقي بالمجتمع لأول مرة وحده.

تبرز أهمية دراسة الحارة في سياق ظاهرة العنف في الداخل الفلسطينيّ باعتبارها الحيّز الأساسي الذي تتجلّى فيه الظاهرة، وكذلك لكون شرائح كبيرة من الشباب تقضي جُل وقتها فيها وذلك على ضوء قلة الأطر التي تعمل مع الشباب في البلدات. بيد أنّ ما نقدّمه هنا ليس دراسة حول الحارة الفلسطينيّة وإنّما ملاحظات حولها برزت من خلال حديثنا مع من قابلناهم. إذ ذُكرت الحارة أو الشارع في سياقات عدّة تترابط ببعضها البعض. مثل الحارات الأكثر تهميشاً التي ينتشر فيها العنف والجريمة، إلى الحارة باعتبارها بداية «رفقة السوء»، مروراً باعتبارها مسرح المشاكل حيث تندلع الشجارات والمناكفات، إلى اعتبارها نموذجاً مصغّراً عن الحيّز الذي ضاق كثيراً في العقود الأخيرة.

الحارة باعتبارها مدخلاً للجريمة

لم تعُد الكثير من الحارات مساحةً آمنةً للعب وقضاء الوقت. إذ إنّ تدهور مشهد العنف والجريمة في السنوات الأخيرة، أدخل كثيراً من الحارات إلى حيّز الخطر، كما أجّج الوضع السيء للحارات التي تعاني التهميش والإفقار.

يقدّم بسام لمحة عن كيفية انحدار الشباب من الحارات ذات الوضع الاجتماعيّ الاقتصاديّ للجريمة:

«الولد جاي من الحارة الي فيها الإشي. أكثر إشي فايع عنا بام الفحم هو السموم، الكنابس (القنّب)، بدخنوا مفرقتش أي صف، ببلشو بصف *10*. هذول بتشاركوا *3 4* يوم الخميس إنه يدخنوا، عن طريق هاد الشاب الي بشتروا منه، هو بصير يعرف أنو وضعه منيح وأنو وضعه مش منيح حسب الكمية الي بشتريها، لما بشوف واحد

219 المصدر السابق.

وضعه تعبان فبعرض عليه، شو رايك مثلاً تساعدني بشغلة توديلي لـ2 3 بحارة المحاجنة وبعطيك 40 شيكل، شو رايك توقف معاي بس توصلني أو تراقبلي إنه فش بوليس وبعطيك 30، بصير يشوفوه هاذ معاه مصاري ولابس أواعي، وليرات وسيارة، همي لحالهم بنجذبوا».

وتقول التربويّة إيمان من الناصرة، مقتبسةً الشباب الذين تتعامل معهم: «لإنه بس أخلص المدرسة (الدوام المدرسي) في كثير وقت فاضي بقدر فيه أنزل عالحارة ألتقي مع شباب، وأقعد مع شباب بالحارة لإنه فش إشي ثاني أعمله، وكثير هوين يصير مشاكل على كلمة على بحرة ومن هناك تتطور لأمور أخطر».

يُحدثنا نائل، وهو تاجر مخدرات من عكا بحرقة عن كيفية انخراطه في هذا العالم، مشيراً إلى أنّ «الانخراط» من ناحيته كان ببساطة الخروج من البيت للحارة: «شو كيف كل الوقت كل إشي قدامي، كل يوم بشوفه، ولك من وأنا ولد صغير كم سنة كنت أخبي لكل عكا (يقصد تخبئة المخدرات لتجار السموم)، وصار هوين تجيبه من كل محل اليوم. مكنش عندي فرصة مكنش، المخدرات كانت قدامي كل الوقت».

يستطرد نائل: «ولك أنا حارتي من أوسخ حارات بالعالم، من أول ما نزلت عالحارة في ناس بتدق إبر أخوي، وبنغات بكل محل، وقدام النسوان بالشارع. أخوي الـתחנה (نقطة توزيع مخدرات) الي عنا أكبر وحدة بالبلاد، مأنا بشتغل بالمنطقة غاد، كل يوم في شباب بتطلع من وين بدك لفوق (النقطة على سطح أحد المنازل)، صرلها هاي شغالة مش أقل من 18 سنة».

ونجد النمط يتكرّر مع داوود: «بلشت زيي زي أي حدا بالحارة بالبيئة يعني». يشير داوود إلى سيرورة انضمام الشباب في بلده للعنف والجريمة: «وهو 15 سنة، صف سابع وفوق انت بتبلش، مهو كل إشي بتعلق بالي حواليك، إنه إذا بكون ساكن بالكركون (حيّ محاذي لميناء عكا)، وعندي ولد صغير، بقدرش أحبسه بالبيت أربطه، وبده ينزل عالكركون وعالمينا وهون وهون، وهاي كل الأشياء بتصير بالشارع، بجيش مخبا يعطيني شحطة، قبل كل إشي كان مخبا كله بالسر، اسا ما حدا بهتم بحدا».

تشتد هذه الحالة في الحارات الأكثر فقراً وصعوبة على المستوى الاجتماعيّ، إذ يُعبّر العاملون في مجال العمل مع الشباب بأنّها «بؤر للإجرام». يقول زيدان: «بؤر إجرام. يعني أنا من معرفتي البسيطة في كل هاي الحارات اللي ذكرتلك إياها في على الأقل محطتين لبيع سموم ومعروفات للشرطة ولكل الناس. كل حارة فيها إشي من هالشكل بتروح بتلاقي الشباب ليل نهار واقفين هناك. طيب شب اللي بنزل وبشوف هاي الشغلات

ليل نهار قدام عينيه كيف بدوش ينحرف كيف بدوش يبجي وقت إنه هاي كلها البيئة الموجودة إنها تأثر عليه؟».

ويعتبر سراج، وهو تاجر مخدرات سابق من الطيبة أنَّ الحارة لعبت دوراً مركزيّاً في انخراطه في هذا العالم: «انولدت بحارة كلها مشاكل، حارة *הדוסה* (مدمرة). بتطلع برا بتشوف سيارات بوليس بتشوف *תחנת* سموم (محطة توزيع مخدرات). فش إلا بيت واحد فيه متعلمين يمكن. فمن وأنا صغير بحب هاظ العالم».

يعتبر معتصم حارة «السوق» في الناصرة النموذج للحارة البؤرة: «السوق زي ما تقول هو النواة، هو المحل الي بخلق هاي الشغلات وبخلق بهيك بيئة. الي ساكن بأحياء ثانية مش نفس الأجواء تبعت السوق، السوق هي البؤرة تبعت العنف. الجنود تبع العائلات هني السوق. يعني العائلات المعروفة تبعت المشاكل هدول بكنلهن جنود من السوق، حتى اذا بروحوا بدهن يطخوا على حدا بروحوش بإجريهن ببعثو ولاد السوق».

الخروج من البيئة

ولعلّ أحد أهم الدلائل على أثر الحارة في الانخراط في عالم العنف والجريمة هو أنّ الخروج من هذا العالم يرتبط -لدى بعض من قابلناهم- بالخروج من الحارة، وفي بعض الأحيان من البلد كلها.

على مستوى النّاجين من عالم الجريمة، يحدثنا داود عن الفترة التي خرج منها من السجن، أنّ الابتعاد عن البلد كان خطوة لا بد منها من أجل الخروج من هذا العالم: «بعد ما روحت عالبيت سجلت أتعلم طباخ، ودبرت شغل بإيلات، نقلت على إيلات، صرت أشتغل بإيلات وأروح مرة بالجمعة. قررت أتغير، فالخطوة الأولى كانت إنه أطلع من عكا، عشان مأرجعش أنجر، إسا أنا دايما مكنتش عندي *אופציה* (فرصة) غير هاي، فلما روحت من آخر حبسة أنا زرعت هاي الإمكانية، وقررت إني خلص بدي أخطب، وايماني خلال سنتين تجوزت». ويصف معتصم خطوة خروج عائلته من حارة السوق بأنها أفضل قرار أخذته العائلة: «اذا بدك تنجح بدك تطلع من البؤرة الي انت عايش فيها، اذا انت عايش ببيئة ألي كلها مشاكل. اطلع».

نلاحظ أنَّ الحلول الفرديّة هي الوحيدة القائمة والمطروقة كما جائت على لسان من قابلناهم. في ظل انعدام الحلول الجماعية، أي الحلول التي تحِل مشاكل الحارات بشكل جذري، يتعزز هذا الخيار الفردي الذي يختاره من يريد الخروج من عالم العنف والجريمة، مما يعمّق من المشكلة العامّة

للحارة المبتلاة بالفقر والجريمة على نطاق مصغّر، وبالبلدة بشكل عام.

ختاماً، إنّ ما يزيد مشهد الحارة صعوبة في السنوات الأخيرة هو من ناحية تحوّلها إلى حيّز مفخخ بالخلافات (كما فصلنا في الفصل الثالث)، ومن ناحية أخرى أنّ الحيّز يزداد ضيقاً بشكل متسارع. إذ أدّت سياسات مصادرة الأراضي وهدم البيوت والتخطيط العدائي تجاه البلدات العربية إلى اكتظاظ الحارات مما أدّى إلى تقليص المساحات الآمنة للشباب فيها. كما أدّى تضييق الحيّز إلى زيادة الصراعات عليه؛ إذ تشير المقابلات إلى كم هائل من المشاكل –والتي قد تصل حد القتل أحياناً– المتعلّقة بالصّراع على الحيّز، مثل الصراعات على أماكن ركن السيارات في الحارة[220].

الجزء الرابع: الأطر الشبابية

يُشير من قابلناهم أنّ واحداً من أسباب انجذاب الشباب لعالم العنف والجريمة هو النقص الكبير في الأطر الشبابيّة المتوفّرة في البلدات الفلسطينيّة في الداخل. تُشكّل هذه الأطر مساحةً تربويّةً وتعليميّةً وترفيهيّةً ورياضيّة للشباب تساهِم في بناء وعيهم وطموحاتهم وتدفعهم للنمو السليم والتفاعل مع المجتمع. وتزيد أهمية هذه الأطر على ضوء مشهد الحارة والحيز العام العنيف في السنوات الأخيرة، ولا يمكن تخيّل أيّ نهضة أو حلّ لظاهرة العنف والجريمة دون دور تلعبه هذه الأطر.

يذكر أهميّة هذه الأطر كل من التقينا من الشباب. من هؤلاء، مجموعة من الشباب يترددون على مركز للشباب في ضائقة منذ ثلاثة أعوام، يقولون «**حتى لو باجي هون متعصبنة بفرغ طاقات**»، و«**إذا في مشكلة ممكن يوجهونا**»، و«**في هون مين بساعدنا بكل الأشياء**». بالإضافة إلى أنّ معظم من قابلناهم ممن تواجدوا في عالم العنف والجريمة أشاروا أنّه من الممكن لو أنّهم وجدوا مؤسسات ترعى قدراتهم في مختلف المجالات لربما ساهم ذلك في عدم انجرارهم نحو عالم العنف والجريمة.

يمكن تصنيف هذه الأطر إلى أُطرٍ حكوميّة وأُطرٍ مجتمعيّة، وتحتاج دراساتٍ منفردةً لكلٍّ منها، بيد أنّ ما نوردُه هنا هو ملاحظات من قابلناهم عليها.

220 خمايسي، راسم. (2014) **إرهاب مدني : الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**. «التمدن والتخطيط الحيزي وتبعاتهم على واقع العنف الاجتماعي».

الأطر الحكوميّة

تُعاني الأُطر المدعومة من المؤسسة الرسميّة من سياساتٍ تمييزيّة إذا ما قورنت بالأُطر المُتاحة أمام الشباب اليهود[221]. يُخبرنا رئيس بلدية ام الفحم د. سمير محاميد أنّ هناك نقصاً حادّاً في الأطر المكملة بعد ساعات الظهر، فيقول: **«من النوادي الثقافية، والمنتديات، وحتى المتنزهات والقاعات الرياضية الملائمة، وهي مساحات تُساهم جميعها في تعبئة ساعات الفراغ ووضع الشباب على مسار إيجابي في حياتهم».** وذلك يُصبح أكثر إلحاحاً في واقع أمّ الفحم الذي يقول رئيس بلديّتها إنّ 45% من أولادها في ضائقة، وعددهم يتخطى الـ 8500 شخص. تُضيف ياسمين التي تعمل في أحد المراكز الشبابيّة في يافا: **«الأولاد عم بتضيع بيافا أكثر وأكثر، لإنه اليوم ما في أُطر تحتويهم أو تلبي احتياجاتهم الكاملة، لإنه للأسف، المركز الي بشتغل مع شبيبة في ضائقة هو واحد ووحيد للمجتمع العربي اليافي، وفش عنده كتير إمكانيات ولا رؤيا واضحة الي تقدر تساعد الشبيبة انها تتقدم، أو لتقليل نسبة العنف».**

من المهم هنا الإشارة إلى الدور السياسيّ الخطير الذي تلعبه بعض هذه الأطر والمشاريع، مثل مشروع «مدينة بلا عنف»، الذي يحمل في طيّاته أبعاداً خطيرة مثل التجنيد للخدمة المدنيّة. يؤكّد المختصون الذين قابلناهم أنَّ بعض هذه المشاريع لا تهدف إلى مساعدة من يحتاج إلى مساعدة بقدر ما أنّ الهدف من ورائها سياسيّ له علاقة بأسرلة الشباب الفلسطينيّين وتشويه هويّتهم. يُسمّي غسان مشروع «مدينة بلا عنف» بـ«عنف بلا مدينة» مضيفاً: **«أنا كغسان بشتغل بالعنف، مش ملاقي ولا مؤشر بخلي الشاب يبطل عنيف إذا راح على الخدمة المدنية أو الجيش».**

تظهر دراسة «الشباب الفلسطينيون في أراضي الـ48 – تصوّرات ومواقف واحتياجات» أنّ الاهتمام الحكومي بمسألة ساعات التطوّع هو اهتمامٌ أداتيّ بالأساس، فهو متعلّق إما في «البجروت» أو بمواضيع طبيعة مثل التطوع في «نجمة داوود الحمراء» وغيرها. كما تشير الدراسة إلى أنّ هناك نقصاً أساسياً على مستوى المضامين والمرجعيّات وليس دائماً على مستوى البنى التحتيّة. ومن اللافت كذلك التواجد الطاغي للفتيات في هذه الأطُر وغياب الذكور عنها[222].

221 ناس أبحاث واستشارة. (2020). **الانخراط المجتمعي والمشاركة المدنية للشباب العرب في إسرائيل.**
222 عنبتاوي، خالد. (2021). **الشباب الفلسطينيّون في أراضي الـ48 – تصوّرات ومواقف واحتياجاتٌ.** جمعية بلدنا: حيفا. مستقى من: الشّباب الفلسطينيّون (momken.org).pdf (1))

الأُطر المجتمعيّة

تلعب الأطر المُجتمعيّة، أو ما يُمكن تسميته بالجماعات الوسيطة، دوراً هامّاً في نهضة أي شعب، ويمكن اعتبار وجود هذه الأُطر أو غيابها، وقوّتها أو ضعفها، واحداً من المؤشرات الأساسيّة لسلامة المُجتمعات. وتزداد أهميّة هذه الجماعات عند المجتمعات المُستعمرة والتي لا تلعب دوراً في السّلطة الحاكمة –مثل المجتمع الفلسطينيّ في الداخل– إذ تبقى هذه الجماعات الأداة الأساسية للتأثير على مصيرها كمجتمعٍ، ودونها يعود النّاس ليكونوا أفراداً على هامش المجتمع المُهيمن، أو المجتمع الاستعماري في حالة فلسطينيّي الداخل.

تُشير نظرةٌ خاطفةٌ على وضع الجماعات الوسيطة في المجتمع الفلسطينيّ إلى وجود تراجع كبير لها. إذ نجِد أنّ المؤسسة الإسرائيلية شدَّدت الخناق منذ الانتفاضة الثانية على الحراك الوطنيّة والإسلاميّة. تترافق هذه السياسة القمعيّة مع سياسة احتوائيّة على المستوى المدني. فمن ناحية تشكّل هذه الملاحقة رسالةً واضحةً للشباب الفلسطينيّ وعائلاتهم حول خطر الانضمام لهذه الأطر الجامعة، ومن ناحية أُخرى تحثّهم على النجاح الفردي بل وعلى التركيز فيه فقط، وتحتفي من حين لآخر بالأشخاص الذين يختارون النّجاح الفرديّ على حساب المصلحة العامة لمجتمعهم وشعبهم (للاستزادة في «المدخل»).

على الجانب الآخر، تتحمل هذه المؤسسات جزءاً من المسؤولية على التراجع الذي طرأ على دورها، فهي فاعل أيضاً وليست فقط مفعولاً به. هذه المؤسسات هي مؤسسات فاعلة، ومن المفترض أن تُثابر لتخطي التحديات وتقاتل على دورها في تقديم الخدمات للمجتمع والمساهمة في بنائه وقيادته.

لن نقوم هنا بعرض العوامل الذاتية للمؤسسات التي أدّت إلى تراجعها إلّا أننا نطرح بعضاً من التساؤلات من المهم الإجابة عنها في دراسات مستقبلية. مثلاً، نجد تراجعاً ملحوظاً على مستوى العمل التنظيمي في البلدات وبالأخص عقب تشكيل القائمة المشتركة الذي أثّر سلبياً على عامل التنافسيّة بينها. أما على مستوى المؤسسات الدينية، فقد شهدت فترة التسعينيات وبداية الألفية ازدهاراً للمساجد ولالتفات شباب الحارات حولها، فما هو سبب التراجع في السنوات الأخيرة، هل هي أسباب ذاتية أم خارجية. وأما على مستوى المجتمع المدني، فيشير بعض من قابلناهم أنّ بعض

الأطُر التي لم يتراجع دورها في البلدات أصبحت تقتصر على فئات معيّنة من الشباب، ولا تصل للشباب الأكثر احتياجاً لها. يقول سميح: «**وعالأغلب المجتمع المدني للناس الي وضعها منيح. الجمعيات لولاد الذوات الموجودة عنا، والشباب الي بتطوع والالتزام الذاتي** *[..]* **نفس الاولاد في جمعية بلدنا همي نفسهم في جمعية امانينا نفسهم في المتناس والقيادة الشابة**».

وممّا يؤكّد على الدّور المتواضع الذي تلعبه هذه المؤسسات في حياة الشباب، هو حجم انضمامهم إلى هذه الأطر الشبابية، إذ تظهر دراسة «الشباب الفلسطينيون في أراضي الـ48 – تصوّرات ومواقف واحتياجات» أنّ حوالي 74% من الشباب الفلسطيني في الداخل لا ينتمون لأي إطار سياسيٍّ أو رياضيٍّ أو دينيّ أو طلّابي:

جدول (7) – نسبة انخراط الشباب الفلسطينيين في الداخل في الأطر الشبابية المختلفة[223]

هل انت منتسب لإحدى الأطر التاليّة؟	النسبة
إطار رياضي	7.3%
فرقة فنون\مسرح\رقص\ غناء	4.0%
مجموعة شبابيّة مستقلّة أو جمعيّة	3.8%
حركة كشفيّة	3.2%
لجنة طلاب\ مجلس طلاب بلدي	2.9%
حركة دينيّة	2.5%
حزب سياسي (يشمل الحركة الإسلامية).	2.1%
لا أنتمي لأي إطار	74.2%
المجموع	100%

ومما تشير إليه الدراسة أنّ الشباب أكثر استعداداً للتأطر في حراك مستقل ومدني يتناول عادة

223 المصدر السابق.

قضية محليّة عينية غير مرتبطة بشكل مباشر بالأفق القطري والسياسي العام، مما يؤكّد على تراجع وتهالك المركز السياسي لفلسطينيي الداخل[224].

للمؤسسات دور هام ليس فقط على مستوى أنّها تُشكّل إطاراً للشباب يقضون فيه وقتهم بأمور إيجابيّة، بل لأنها تعتبر مؤسسات لإنتاج معاني الانتماء الوطني والقيم الدينية والأخلاقية. تلعب هذه القيم والأخلاقيات دوراً في بناء شخصيات الشباب وتفريقهم بين ما هو أخلاقي وغير أخلاقي، وبين ما يجب أن يقوموا به وبين ما يجب أن يتجنبوه.

نجد هنا أنّ هذه القيم قد لا تمنع من الانحدار لعالم الجريمة في بعض الأحيان، إلّا أنّ النشوء عليها يبقي نوعاً من الوازع الأخلاقي الذي قد يردع من بعض الممارسات او يُشكّل عاملاً مساعداً للخروج من هذا العالم في بعض الأحيان. يقول بعض ممن قابلناهم من النّاجين من عالم العنف والجريمة أن القيم الدينية منعتهم من بعض الممارسات في عالم الجريمة. يقول سراج مثلاً، وهو تاجر مخدرات سابق، أنّه لم يتعامل مع قروض السوق السوداء بسبب حرمتها: «**أنا مش بني آدم بصلي، بس بضل في مخافة، أنا مش ديّن بس بتضل مخافة الأشياء الي كبرنا عليها، إمي بتصلي برضو**». وورد ذلك أيضًا على لسان رامز، إذ ادعى إنّه رغم تورّطه في عالم الجريمة والعنف بشكل مباشر وعلى مدار سنوات، فإنّه لم يعتش منه قط، إذ يؤكد «**بكلش مال حرام**».

ومن المهم هنا الإشارة إلى أنّ ربط الانتماء والتثقيف الوطني بقضية العنف والجريمة يؤكّد عليه بعض المهنيّين الذين قابلناهم. بمعنى أنّ أهميّة الهويّة وبنائها ليست على مستوى الشعار السياسيّ فقط بل أيضاً على المستوى المهنيّ إن صح التعبير.

تقول التربوية أسمهان حول الدور الذي يلعبه الانتماء الوطني: «**صار عنا انتماء فردي أو لعيلة معينة، بطل انتماء للبلد أو للهويّة الفلسطينيّة، فإذا بتحس انتماء لبلدك أو لحدا انت صعب تروح تقتل حدا بتنتميله، فبطل في عنا اشي جامع**». كما يحدثنا ضياء وهو لمدرسة تكنولوجية حول أربع عوامل يراها الأهم في شخصية الشاب هي الماضي والمستقبل والقيم والبيئة. يقول: «**احنا منحكي ع شخصية. في شخصية مستقرة وشخصية مش مستقرة. لما بدك تربي ابنك انت. احنا هون عنا بوصلة كيف نتعامل مع الولد. ماضي مستقبل قيم**

224 المصدر السابق.

وبيئة. الماضي انك تربط الولد مع ماضيه من محل فخر. هاد بعطي كثير قوة داخلية. المستقبل انه الولد بمرحلة معينة يصير بده يكون هيك هيك. بدون الماضي بكون في فجوة في شخصيته. يشوف حاله بالمستقبل ناجح. تعطيه أفق. بالاضافة للقيم. والبيئة اللي هو فيها. بيئة تشعره بدفئ وبيتية. الحيز اللي قاعد فيه اله تأثير كبير. غياب الفخر بخليه يتدهور. بكون عنده فجوة. احنا بعمرهم ما حكوا عنا لما كنا طلاب بالمدرسة عن هاد الموضوع».

يعقِد بعض من قابلناهم مقارنة بين الشباب العرب واليهود. إذ تقوم المؤسسة الإسرائيلية بعمليّة تثقيفية متواصلة تربط الطالب اليهودي منذ المرحلة الابتدائية بهويته ومجتمعه وتاريخه ولغته وتقوم بإنتاج رموزٍ يتماهى معها ويحب أن يقتدي بها. يضاف إلى ذلك أنّ الشاب اليهودي، وبعد الانتهاء من المرحلة الثانوية، يبدأ الخدمة العسكريّة والتي تعيد إنتاج هويّته وتعطيه إطاراً يمارس من خلاله تلك الهويّة. بالإضافة لذلك، يشكّل جيش الاحتلال وسيلةً لتفريغ عنف المجتمع الإسرائيليّ نحو الخارج، وبالتحديد أبناء الطبقات اليهودية الأضعف اقتصاديّاً الذين غالباً ما ينضمون للوحدات القتالية.

أما بخصوص المؤسسات الخاصة التي تقدّم دورات للطلاب وما شابه، وقد انتشرت هذه الأخيرة كثيراً في السنوات الأخيرة، فهي ليست متاحة للجميع، فطبيعة هذه المؤسسات تُبنى على الربحية وبالتالي لا يمكن أن تتوفر هذه الخدمات لمعظم العائلات في المجتمع العربي، مما يزيد الفجوة بين الطبقات فيه. يقول داوود، وهو تاجر مخدرات سابق من عكا، **«الأشياء الي كانت ناقصيتنا، ممكن تلهيه بإشي ثاني، نوادي، محلات نقعد، مش منطق ابني عمره *15* سنة فش وين يقعد غير بقهوة. العالم الي معاهن مصاري بقدرو يبعثوا ولادهن على دورات ودورس إنجليزي»**. يؤكد معتصم، وهو ناج من حارة موبوءة بالجريمة من الناصرة: **«بجيلي كنا نروح بالمدرسة، بالبيت، غير الي أهله مقتدرين وبقدره يفوتوه دورات. أو يروحوا مشاوير أو يطلعوا مع أهلهن على الوعر، إحنا مكنش عنا هاد الإشي، كنا نلاقي حالنا بالحارة. هاد الفراغ الي بولّد كل العنف»**. يقول باسل، وهو شاب يتاجر بالمخدرات من عكا، ويتقن إحدى الفنون القتالية: **«كنت حابب أسافر أتمرن قتال بنادي، بس وين هاي زمان، ومكنش في مصاري، ولا كيف أطلع».**

{5}

الفصل الخامس

دور الشــرطــة الإسرائيليّة

في هذا الفصل، نُسلِّط الضوءَ على الدّور المركزيّ الذي تتحمله أجهزة الأمن الإسرائيليّة، وعلى رأسها جهاز الشرطة، في انتشار العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل. يستندُ هذا الفصل إلى المقابلات التي أجريناها والّتي أشارت إلى الأدوار التي تلعبها أجهزةُ الأمن الإسرائيليّة، بالإضافة لمجموعة من التقارير الّتي صدرت عن جهات رسميّة وأخرى غير رسمية، تؤكّد المقولات الأساسية الواردة في المقابلات.

بعد أن عرضنا العوامل الأساسية لجذب الشباب لعالم العنف والجريمة، وهي السعي نحو المكانة والمردود الماديّ وانعدام الأمان. يأتي هذا الفصل والفصل الذي سبقه لعرض العوامل التي يفترض أن تُشَكِّل عاملاً مانعاً أو رادعاً للشباب عن عالم الجريمة. فما هو الدّور الذي تلعبه الشرطة الإسرائيليّة بما يتعلق بالعنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، وبشكلٍ خاصّ بين فئة الشباب؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه في هذا الفصل.

ما من شكٍ أنَّ العلاقة بين الشرطة الإسرائيليّة وفلسطينييّ الداخل هي علاقة عدائيّة، إذ إنّ الموقف الأساسي لفلسطينيّي الداخل من الشرطة هو موقف الشّك وعدم الثقة. يعود ذلك للدور الذي قامت، وتقوم به الشرطة الإسرائيلية من تطبيق سياسات استعماريّة عنصريّة، باعتبارها ذراعاً أمنيّاً للنظام، مؤتمناً على الضبط والسيطرة، بالتالي فإنّ أي قراءة لدور الشرطة خارج هذا الإطار هي قراءة منقوصة.

تشير معطيات الدراسة المُستخرجة من الأدبيات والمقابلات إلى أنَّه بالإمكان تقسيمُ دور الشرطة الإسرائيليّة بما يتعلّق بالعنف والجريمة لدى الفلسطينيّين في الداخل، إلى ثلاثة محاور أساسيّة، نعرِضُها في ثلاثة أجزاءٍ مُتفرقة. في **الجزء الأوّل**، نشير إلى الدور العدائيّ للشرطة من خلال عرض

الأهداف الأساسيّة التي أُسِّس جهازُ الشرطة الإسرائيليّة عليها في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، والدّور الذي مارسته منذ سنوات الحكم العسكريّ حتى يومنا هذا.

في الجزء الثاني نستعرضُ معطياتٍ حول «تقاعس» الشرطة في مواجهة الجريمة، ومساهمتها نتيجةً لذلك في تفشي ظاهرة العنف والجريمة. نبدأ باستعراض آراء المجتمع الفلسطينيّ حول دور الشرطة، ومن ثمّ نستعرض معلوماتٍ إحصائيّةً حول نسب كشف الشرطة عن الجناة والمجرمين، ومن ثمّ ننتقل لعرض أشكال وانعكاسات التقصير ودوره المباشر وغير المباشر في ازدياد العنف والجريمة في المجتمع.

وفي الجزء الثالث والأخير، نُشير إلى الدور المتواطئ لأجهزة الأمن الإسرائيليّة مع عالم الجريمة. نفحص ثلاثة أشكالٍ لفرضية التواطؤ: منح حصانة من العقاب للمتعاونين من المجرمين، ووجود أفراد في الشرطة من المتعاونين مع منظمات الجريمة، وأخيراً غضّ الطرف عن بيع المخدرات للفلسطينيّين.

الجزء الأول: الدور العدائيّ للشرطة

من أجل فهم الدور الذي تلعبه الشرطة الإسرائيليّة في قضية العنف والجريمة، لا بُدّ بدايةً من فهم الدور الأوسع الذي تلعبه الشرطة بما يتعلّق بفلسطينيي الداخل بشكلٍ عامّ، إذ إنَّ عمل الشرطة في موضوع الجريمة غير منفصلٍ عن أدائِها العامّ ودورها الذي تمارسه أمام فلسطينيّي الداخل.

ينقسم هذا الجزء إلى أربعة محاور. في المحور الأول، نتطرّق إلى الغايات التأسيسيّة والأهداف التي تعمل بإطارها الشرطة الإسرائيلية، بصفتها الوريث لمنظومة الحكم العسكريّ الذي فُرِضَ على فلسطينيّي الداخل في العقدين اللذين تليا النكبة عام 1948، والمؤتمن على إنفاذ الضبط والسيطرة عليهم.

ونعرض في المحور الثاني، دلائل استمرار الشرطة بالالتزام بدورها التاريخيّ في القمع والضبط وتسهيل هدم البيوت ومصادرة الأراضي. أما المحور الثالث فيتركّز حول التصوّرات العنصريّة

للشرطة ورجالها، خاصّةً تلك المتعلقة بالعنصريّة تجاه الثقافة العربيّة باعتبارها ثقافةً عنيفة. ونعرِضُ في المحور الأخير كيف تُعطي الشرطةُ الإسرائيليّة ضوءاً أخضرَ لرجالها لإطلاق النّار على الفلسطينيّين دون حساب، إذ تُشَكِّل الطريقة التي تتعامل بها الشرطة الإسرائيلية مع اعتداءات أفرادها على الفلسطينيّين وممارسة العنف ضدّهم شاهداً آخر على الاستخفاف بحياة الفلسطينيّين في الداخل وعدم اكتراثها لها.

خليفة الحكم العسكريّ: تأسيس الشرطة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل

مع انتهاء حرب عام 1948 وتأسيس دولة إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطينيّ، فرضت الحكومة الإسرائيلية حكماً عسكريّاً على فلسطينيّي الداخل. ورغم أملها بفرصة لاستكمال تهجير من تبقى من فلسطينيين داخل حدود دولتها حديثة النشوء (كما استعرضنا في «المدخل»)، إلّا أنها لم تنجح بذلك. وبعد أن سُنَّ قانون المواطنة عام 1952، تركّز التخطيط الإسرائيليّ، لا على طرد الفلسطينيين، وإنما على كيفية ضبطهم والسيطرة عليهم كي لا يُشكّلوا «خطراً» على إسرائيل[225].

تساعدنا أول خطّة إسرائيليّة متكاملة للسيطرة على الفلسطينيين والتي أُعِدَّت عام 1958 (وضعها جهاز المخابرات «الشين بيت»، ومكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربيّة والقسم العربي في الهستدروت) على رسم ملامح السياسات الأساسية تجاههم. تعطي الخطة المسائلَ الأمنيّةَ أولويّةً على أي اعتباراتٍ أُخرى، وتتمركز حول الضبط والسيطرة من خلال (أ) إقامة مجموعة من المتعاونين على المستوى المحليّ. (ب) تقسيم الفلسطينيّين جغرافيّاً ومنع خلق امتدادٍ جغرافيّ من خلال إقامة معسكرات جيشٍ وشُرطة ومستوطنات (ت) التعامل مع العرب كمجموعاتٍ إثنية وليس كمجموعةٍ قوميّةٍ واحدة (ث) التبعية الاقتصاديّة المُطلقة للدولة والهستدروت (ه) إقامة مجالس محليّة لإذكاء الخصومات بين الحمولات على الحكم المحليّ[226].

مع انتهاء فترة الحكم العسكريّ، أُسِّس جهاز الشرطة عند العرب ونُقِلت له صلاحياتُ الجيش في

225 السعدي، أحمد. (2020). **الرقابة الشاملة**. (ترجمة: الحارث محمد النبهان). الدوحة: المركز العربي لدراسة للأبحاث ودراسة السياسات.
226 المصدر السابق.

الضبط. فعند تأسيس هذا الجهاز أخذ على عاتقه مهمتين أساسيتين، الأولى هي قمع أي شكل من أشكال الاحتجاجات على سياسات النظام الإسرائيليّ، والثانية هي تعزيز العمل للحفاظ على البنية الجيوسياسية الإثنية في إسرائيل (مثل الإشراف على هدم المنازل ومصادرة الأراضي وغيرها)[227]. إذ تكشفُ جلسةٌ في مكتب وزير الأمن الإسرائيلي في 27 شباط 1966، عُقِدت في إطار مداولات التحضير لانتهاء حقبة الحكم العسكريّ، وتم توثيقُها في مستنداتٍ صُنِّفت «سريّة للغاية» وقتها، وجرى الكشف عنها من قبل مركز الأبحاث «عكيفوت»، أنّه تم اعتبار جهاز الشرطة بديلاً عن الجيش والنظام العسكريّ ومؤتمناً على الضبط الأمنيّ، وذلك من أجل خدمة المصالح السياسيّة والجيوسياسيّة للحكومة. تمَّ تكليفُ الشرطة بمسؤولية تنفيذ إجراءات أنظمة الطوارئ في مجمل المجالات، مثل أوامر التقييد الشخصيّة، وإغلاق وحصار مناطق وغيرها. وجرى تفويضها بتفعيل أنظمة الطوارئ ومساعدة «دائرة أراضي إسرائيل» في الحفاظ على الأرض وتنفيذ أوامر الهدم[228].

وأقرّت تلك الجلسة شكلَ التعاون الوثيق بين الجيش والشرطة، وشُكِّل نوعان من اللجان التنسيقيّة بين الشرطة والجيش والـ«شاباك» ومكتب مستشار الحكومة لشؤون العرب؛ لجانٌ استشاريّة تتخذ القرارات الحاسمة بما يتعلق بأنظمة الطوارئ، ولجان مناطقيّة وظيفتها، بحسب ما جاء في بروتوكول الجلسة، «**تبادل كامل للمعلومات وتنسيق الإجراءات وعمل الأطراف في كل الأمور المدنيّة ذات الإسقاطات الأمنية في كل ما يتعلق بالوسط العربيّ، على المستوى المناطقي، والعكس صحيح - في كل الأمور الأمنيّة المتعلقة بالوسط العربيّ والتي تحمل إسقاطاتٍ عامّة**»[229].

قمعٌ مستمر، دور الشرطة الراهن

مارست الشُرطة الدورَ الاستعماريَّ الموكل إليها بكلِّ صرامة؛ أشرفت على مجمل السياسات الاستعماريّة مثل مصادرة الأراضي وهدم البيوت، وقمعت مظاهراتِ «يوم الأرض» عام 1976

227 بشارة، سهاد. (01.10.2020). «**أكتوبر 2000: الموروث الاستعماريّ للشرطة الإسرائيلية وحياة الفلسطيني**». عرب 48. مستقاة من: أكتوبر 2000: الموروث الاستعماري للشرطة الإسرائيلية وحياة الفلسطيني | مقالات وآراء | عرب(arab48.com) 48

228 المصدر السابق.

229 المصدر السابق.

التي خرج فيها فلسطينيو الداخل للاحتجاج على سياسة مصادرة الأراضي، وارتقى خلالها ستة شهداء برصاص الشرطة، وقمعت نشاط الفلسطينيّين في أحداث الرّوحة عام 1998، كما واجهت المُشاركين في مظاهرات انتفاضة القدس والأقصى عام 2000 بالرصاص الحيّ وقتلت منهم ثلاثة عشر شاباً.

لا يمكن اعتبار قمع الشرطة الإسرائيليّة للنشاط السياسيّ لفلسطينيّي الداخل بمثابة حدثٍ تاريخيٍّ وحسب، بل يجري الحديثُ عن سياسةٍ بنيوية مستمرة حتّى يومنا هذا. وبالرغم من اعتراف لجنة أور بأنّ تعامل الشرطة مع فلسطينيّي الداخل هو تعاملٌ عدائي وبالتالي توصيتها بأهميّة ردم فجوة الثقة بينهم، إلّا أنّها استمرّت بتعاملها العدائي.

على مستوى مصادرة الأراضي وهدم البيوت، فإنّ الشرطة ما زالت تلعب الدور المركزيّ في ذلك، يكفي أن نذكُرَ في هذا السياق أنَّ وحدةَ «يوآف» التابعة للشرطة (والتي أُقيمت بقرارٍ حكوميٍّ عام 2011، كوحدةٍ خاصّة هدفها الواضح دعم هدم المنازل وتهجير القرى الفلسطينيّة في النقب) هدمت في النقب عام 2018 وحده 2775 منزلاً[230].

وفي إطار مواجهة الهبة الشعبيّة في أيّار 2021 (في أعقاب أحداث الشيخ جراح وباب العامود والمسجد الأقصى، ومن ثمّ العدوان على غزّة)، قمعت الشرطةُ بمختلف وسائل القمع العنيفة المظاهراتِ التي خرجت في مدن وبلدات الداخل، وقتلت برصاصها الشابَ محمد كيوان من أمّ الفحم، عدا عن عشرات الفلسطينيّين الذين ارتقوا شهداء برصاص جيش أو شرطة الاحتلال في الضفّة والقدس وغزّة. كما أنّها أوقعت مئاتِ الإصابات في صفوف المتظاهرين، بعضهم أُصيب في الأجزاء العلويّة من أجسادهم، وكذلك شنّت حملةَ اعتقالاتٍ واسعةٍ شملت أكثرَ من ثلاثة آلاف معتقل في تلك الفترة، وذلك بهدف إخماد الاحتجاجات ومنع امتداد الهبّة الشعبيّة، من خلال ترهيب من شاركوا فيها. بالتوازي مع ذلك، أطلقت الشرطة سراح قتلة الشهيد موسى حسونة (وهم مستوطنون يهود يسكنون مدينة اللد)، وأغلقت النيابة العامّة الإسرائيليّة ملفَ التحقيق معهم[231].

230 ابو عايش، رأفت. (21.09.2019). «**وحدة «يوآف».. ذراع إسرائيل الفعال في النقب**». عرب 48. مستقى من: وحدة "يوآف.."ذراع إسرائيل الفعال في النقب | محليات | عرب48.com) 48)

231 عرب 48. (21.10.2021). «**إغلاق ملف التحقيق في استشهاد موسى حسونة**». مستقى من: https://bit.ly/3ruJahb

كذلك اعتقلت الشرطةُ شقيقَ الشهيد حسونة لخمسة أشهر، وأفادت عائلته أنّه تعرّض خلالها للتعذيب والتنكيل[232].

تُشير تقارير حقوقيّة رصدت أحداث الهبّة الشعبيّة إلى أنّ الشرطة شنّت حملة اعتقالات جماعيّة وتعسفيّة خلال المظاهرات وبعدها. كما يُشير تقرير مؤسسة «عدالة» الحقوقيّة إلى تعرّض بعض من المعتقلين للتعذيب في بعض مركز الاعتقال، مثل مركز المسكوبية في الناصرة[233]. وفي الإطار ذاته، أصدرت منظمة العفو الدوليّة «أمنستي» تقريراً اتهمت فيه الشرطةَ الإسرائيليّةَ بارتكاب «**مجموعة من الانتهاكات ضدّ الفلسطينيّين في إسرائيل والقدس الشرقيّة المحتلة، ذلك أنها شنّت حملةً قمعيةً تمييزيةً اشتملت على اعتقالاتٍ جماعيةٍ واسعةٍ، واستعمال القوة غير القانونية ضد متظاهرين سلميين، وإخضاع المحتجزين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة**». كما تطرّق تقرير المنظمة إلى الحماية التي توفّرها الشرطة للمستوطنين الذين يعتدون على الفلسطينيين في الداخل، إذ يقول: «**الشرطة الإسرائيليّة تقاعست عن حماية الفلسطينيّين من حملة الجنسية الإسرائيليّة في إسرائيل من الهجمات المُتعمدة التي تشنها ضدهم جماعات اليهود المتعصبين المسلحة، وذلك حتى عندما أُعلِن عن تلك الخطط مسبقاً، وكانت الشرطة على علم بها، أو كان ينبغي لها أن تعلم بأمرها**»[234].

ولعلّ واحداً من أكثر أشكال تعامل الشرطة فظاظةً في الأعوام 2020-2021 هو تعامل شُرطة أمّ الفحم مع الحراك الشّعبيّ الذي خرج للشارع احتجاجاً على انتشار العنف والجريمة، إذ قمعته الشرطة بالغاز المسيل للدموع والمياه العادمة والاعتقالات والاعتداءات الجسديّة، بما في ذلك الاعتداء على رئيس البلديّة سمير محاميد وعضو الكنيست يوسف جبارين[235].

232 عرب 48. (18.10.2021). «**اللد: الإفراج عن الشاب أيوب شقيق الشهيد موسى حسونة**». مستقى من: https://bit.ly/3rz3IFa

233 مركز عدالة (07.06.2021). **تعذيب وتنكيل في محطة الشرطة المسكوبية في الناصرة مطلع الهبة**. مستقى من: https://bit.ly/3EoNF0b

234 منظمة العفو الدولية. (24.06.2021). «الشرطة الإسرائيلية استهدفت الفلسطينيين باعتقالات تمييزية وتعذيب واستعمال قوة غير قانونية». مستقى من: https://bit.ly/3Dnok5E

235 عرب 48. (10.03.2021). «**شكوى رسمية ضد قوات الشرطة المعتدية على المتظاهرين في أم الفحم**». https://bit.ly/3dh8qz1

«ماحش»: ضوء أخضر للشرطة لقتل الفلسطينيّين

في تجلٍ آخر للعلاقة العدائيّة التي تتعامل بها منظومةُ الأمن الإسرائيليّة مع فلسطينيّي الداخل نجِد أنّ الشرطة الإسرائيليّة تعطي ضوءاً أخضر لرجالها لإطلاق النّار على الفلسطينيّين دون حساب. تُشكّل الطريقة التي تتعامل بها الشرطة الإسرائيليّة مع اعتداءات أفرادِها على الفلسطينيّين وممارسةِ العنف ضدَّهم شاهداً آخر على الاستخفاف بحياتهم وعدم اكتراثها لها. فقد قُتِل على يد قوّات الأمن الإسرائيلية على مدار العقدين الأخيرين، في حوادث لا تحمل طابعاً سياسيّاً، أكثر من 50 شاباً فلسطينيّاً من الداخل دون تقديم أيّ من رجال الأمن المتورطين بذلك للمحاكمة[236].

ومن الأمثلة البارزة على ذلك، إصرارُ النيابة العامّة على عدم تقديم لائحة اتهام بحقِّ قتلة الشهيد خير حمدان الذي وُثّق قتلُه على يد أفراد الشرطة بدمٍّ بارد بكاميرات المراقبة، وذلك في كفر كنا عام 2014 [237]. كذلك الأمر بالنسبة لقاتل الشهيد منير عنبتاوي الذي أطلق عليه شرطيٌّ الرصاص بجانب بيته في حيّ وادي النسناس في حيفا عام 2021 [238]. في مثل هذه الحالات، يتم التحقيق مع رجال الشرطة من خلال وحدة «ماحاش»-وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة، والتي لا تكشف عن إجراءات التحقيق وتُبقي مواده سرّيّة، وبالتالي يتم التغطية على رجال الشرطة وحمايتهم من العقاب.

ولعلّ تعامل الشرطة في حادثة قتل الشهيد يعقوب أبو القيعان، يُظهر بعضاً مما يحدُث في أروقة هذا الجهاز عندما يكون الضحية فلسطينيّاً. ففي 18 كانون الثاني 2017، داهمت قواتُ الشرطة الإسرائيليّة قرية أم الحيران في النقب قاصدةً هدم بيوتٍ منها، منها بيت الشهيد أبو القيعان. بالتزامن مع دخول الشرطة للقرية دخل الشهيدُ أبو القيعان سيارته، ثم فوجيء بإطلاق عناصر الشرطة الرصاص عليه، مما أدّى إلى تدهور سيارتِهِ بسرعةٍ وإصابته لأحد رجال الشرطة أدّت

236 يعتمد هذا الرقم على تقارير صحفية، إذ إنّ «ماحاش» لا تقدّم معلومات كافية حول الفلسطينيين الذين قتلوا على يد رجال الشرطة وحول سير التحقيق في طريقة القتل. يمكن مراجعة: موقع العساس. (06.07.2019). **«جرائم الشرطة الإسرائيلية ضدّ فلسطينيّي الداخل»**. مستقاة من: https://alassas.net/4125/، و مركز مساواة **«قتل المدنيين من قبل الشرطة الإسرائيليّة»**. مستقاة من: قتل المدنيين من قبل الشرطة الإسرائيلية – مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل(mossawa.org)

237 حسن، زكريا. (08.07.2020). **عائلة الشهيد خير الدين حمدان: لن يهدأ لنا بال حتى مقاضاة الشرطي القاتل**. عرب 48. مستقى من: عائلة الشهيد خير الدين حمدان :لن يهدأ لنا بال حتى مقاضاة الشرطي القاتل | محليات | عربarab48.com) 48)

238 عرب 48. (23.05.2021). جريمة قتل منير عنبتاوي: «ماحاش» يغلق الملف ويبرّئ الشرطيّ القاتل. مستقى من: جريمة قتل منير عنبتاوي" :ماحاش "يغلق الملف ويبرّئ الشرطيّ"القاتل | محليات | عربarab48.com) 48)

لمقتله. بعد توقّف السيّارة أُخرج منها أبو القيعان، وتُرِك ينزف على الأرض حتى فارق الحياة.

مباشرةً بعد الحادثة، صرّحت الناطقة بلسان الشرطة ميراف لبيدوت أنّ الحديث يدور عن «عملية إرهابيّة»: «**حادث على خلفية قومية، عملية دهس بالضبط كما رأينا الأسبوع الماضي في القدس. الإرهابي دهس انطلق بسيارته باتجاه القوّات ونفذ عملية دهس**»[239]. كما قال رئيس الوزراء في حينه بنيامين نتنياهو: «**هذه هي عملية الدهس الثانية التي نعيشها خلال أيام معدودة. نحن نحارب هذه الظاهرة البربرية التي تضرب في إسرائيل وفي العالم**»[240]، وأثناء عملية دفن الشرطي صّرح المفتّش العام للشرطة أنّ الحديث عن «إرهابيّ ينتمي لتنظيم داعش»، وأكّد أقواله وزيرُ الأمن الداخليّ في مقابلة تلفزيونيّة في اليوم نفسه[241].

لاحقاً، كشفت الفيديوهات التي التقطها صحافيون ونشطاء حضروا في القرية قبيل اقتحام الشرطة الأكاذيبَ التي ادعتها، مما اضطرها للتراجع عن روايتها، واعترفت أنّ لا علاقة للشهيد بـ«داعش»[242]. كما أظهر التقرير الطبّي أنّ أبو القيعان نَزَف لمدة 30-20 دقيقة، وأنّه كان بالإمكان إنقاذ حياته لو وفّرت الشرطة الإسعافَ الأوليّ له.[243]

يضاف إلى ذلك، التصورات العنصريّة التي يحملها رجال الشرطة الإسرائيليّة جانباً آخر من جوانب دورها الاستعماريّ. ولا نقصد هنا التصورات والتصريحات العنصريّة (الكثيرة) بحقّ العرب والفلسطينيّين بشكلٍ عامّ، بل نقصِدُ تحديداً التصّوراتِ العنصريّةَ حولهم فيما يخصُّ العنف والجريمة. إذ تصدرُ من حينٍ إلى آخر تصريحاتٌ علنيّة لضباط يسعون لتبرير تقصيرهم وتواطؤ مؤسستهم مع الجريمة، من خلال اتهام الثقافة العربيّة باعتبارها ثقافةً «عنيفة»[244].

تصدر هذه التصريحات من ضباط في رأس الهرم حتى أسفله. عام 2019، قال وزير الأمن الداخليّ

239 واينت (18.01.2017). «شرطي قُتل في عملية دهس خلال مواجهات في النقب». (بالعبرية). مستقى من: https://bit.ly/3rwoOEh

240 يمكن مراجعة تغريدة بنيامين نتنياهو حول الأمر هنا: https://bit.ly/3GeYPoQ

241 فيشبان، عينات. (24.02.2020). «**كم شخص مثل أبو القيعان ماتوا هكذا دون أن يسمع قصصهم أحد؟**». موقع «همكوم». (بالعبرية). مستقى من: https://bit.ly/31vb2qJ

242 المصدر السابق.

243 هآرتس. (20.01.2017). «**أصيب السائق الذي نفذ الدهس من أم الحيران برصاصتين: في صدره وفي رجله**». (بالعبرية). مستقى من: https://bit.ly/31rVAeH

244 لا نجد هنا حاجة لتفنيد هذا الادعاء إذ تكفي الإشارة إلى مستوى العنف والجريمة المتدنّي في الضفة والدول العربية المجاورة صاحبة ذات الثقافة العربية.

الأسبق جلعاد إردان، في سياق إجابته عن أسئلةٍ متعلقةٍ بمعالجة الشرطة للجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل: «**المجتمع العربيّ، وأنا أقول ذلك بحُزنٍ، هو مجتمع جداً جداً -وألف مرة أخرى جداً- عنيف. هذا مرتبط بأنّه في الثقافة هناك (عند العرب) يوجد العديد من الخلافات التي قد تنتهي هنا (عند اليهود) بشكوى قضائيّة، هناك يرفعون السّكين أو يرفعون السلاح. هذا مرتبطٌ بأن الأمّ ممكن أن تُعطي موافقةً لابنها بقتل أختهِ لأنّها تخرجُ مع رجلٍ لا يروق للعائلة. هذه هي رموزهم الثقافيّة ولن أسمح بأن يتم الهرب من هذا النقاش**».[245]

وخلال مداولاتِ لجنةٍ مختصةٍ بالعنف والجريمة في الكنيست في شرين الثاني 2020، جدّد القائمُ بأعمال المفتش العام للشرطة، موطي كوهين، تحريضَه العنصريّ على الثقافة العربيّة، إذ قال: «**أتحدثُ عن العنف والجريمة، وهي من مسؤولية صلاحيات الشرطة. يوجد بالتأكيد أيضاً وزارات حكوميّة ضالعة بالموضوع، لكن أيضاً في المجتمع العربيّ عليهم إعادة النظر وفحص المضامين التربويّة والثقافيّة**»[246].

تؤثّر هذه النظرة العنصريّة على محاربة الجريمة، فتعامل الشرطة الإسرائيليّة وقيادتها تتعامل مع مشكلة العنف والجريمة على أنّها مشكلةٌ ثقافيّةٌ، وبالتالي يُبرّر الاستهتار بحياة العرب بأيديولوجية عنصرية استشراقية.

الجزء الثاني: تقاعس الشرطة سبباً في تفاقم الجريمة

نستعرض في هذا الجزء من الفصل تقصير وتقاعس الشرطة في مواجهة الجريمة، وانعكاسات ذلك ودوره المباشر وغير المباشر في تأجيج العنف وازدياد الجرائم. نبدأ باستعراض رأي المجتمع الفلسطينيّ في الداخل حول ذلك، ومن ثمّ نستعرضُ معلوماتٍ إحصائيّةً حول نسب كشف الشرطة عن الجُناة والمجرمين، ومن ثمّ ننتقلُ لعرض أشكال وانعكاسات التقصير على ارتفاع معدلات العنف والجريمة.

245 واينت. (07.10.2019). «أردان: العنف في المجتمع العربيّ بسبب الثقافة، عودة: عنصرية». (بالعبرية). https://bit.ly/3Dp9JGX

246 عرب 48. (09.11.2020). «**قائد الشرطة يتهم «الثقافة العربية» بالترويج للعنف والجريمة**». مستقى من: https://bit.ly/32MUmeD

إجماعٌ على دور الشرطة في تأجيج العنف

يجمعُ غالبية الناس في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل على حقيقة أنّ الشرطة الإسرائيليّة مسؤولةٌ ومقصرةٌ في التعامل مع ملف العنف والجريمة. يبرز ذلك الإجماعُ على مستوى حديث الشارع والتحرّكات الشعبيّة المستنكرة لدور الشرطة في استفحال الجريمة، وينعكس كذلك في برامج التلفزة ومقالات الرأي، وكذلك في استطلاعات الرأي التي تفحص الآراءَ حول دور وأداء الشرطة. وكذلك على مستوى القيادة السياسيّة، إذ تُحمّل لجنة المتابعة العليا، الجسم الذي يضمُّ كافة المركبات السياسيّة للمجتمع الفلسطينيّ في الداخل، الحكومةَ الإسرائيليّةَ بشكلٍ عامّ، والشرطة بشكلٍ خاصّ، مسؤوليةَ تفاقم العنف والجريمة.[247]

نرى في «مسح العنف» الصادر عن جمعية الجليل – الجمعية القطريّة العربيّة للبحوث والخدمات الصحيّة، عام 2019، والذي استطلع آراء عيّنة من 2040 أسرةً من فلسطينيّي الداخل، أنَّ 87.7% من المستطلعة آراؤهم أعربوا عن موافقتِهم على أنّ عدم اهتمام الحكومة الإسرائيليّة بمكافحة ظاهرة السلاح هو سببُ انتشارها. كما وافق 82.9% مع مقولة أنّ تهاون الشرطة هو سببٌ في انتشار هذه الظاهرة. كذلك أيّد 83.4% من المستطلعة آراؤهم أنَّ عدم اهتمام الحكومة هو سبب لظاهرة الحماية المشروطة - «الخاوة» (فرض الإتاوات)، وقال 80.3% إنّ تهاونَ الشرطة هو سبب لتلك الظاهرة. أما بالنسبة لانتشار منظمات الإجرام، فيرى 84.1% من أفراد العينة أنّ عدم اهتمام الحكومة هو سبب لذلك، ويرى 79.4% من أفراد العينة أنّ تهاونَ الشرطة هو سبب لتلك الظاهرة[248]. كما عبرّ 80.3% من المستطلعة آراؤهم عن اتفاقهم مع مقولة «الشرطة تتأخر في الوصول لمكان الحادث»، كما أعرب 71.6% عن عدم اتفاقهم مع مقولة أنَّ «الشرطة تأخذ قضايا العنف على محمل الجدّ»[249]. وأبدى 75.9% من المستطلعة آراؤهم في بحث «مسح العنف» لجمعية الجليل عن موافقتهم بأن الدولة معنيّة بانتشار العنف في البلدات الفلسطينيّة في الداخل، كما وافق

247 سما نيوز. (31.08.2021). «المتابعة تدعو لاحتجاجات تصاعدية: «الحكومة تتحمل مسؤولية استفحال الجريمة». مستقى من: https://bit.ly/3IiIjGf

248 شيخ محمد، أحمد؛ ورزق - مرجية، سوسن؛ وخطيب، محمد (2019). **مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل 2018**. جمعية الجليل وركاز. ص. 417. مستقاة من: ملخص مسح العنف المجتمعي(gal-soc.org) The Galilee Society – 2018

249 المصدر السابق: ص، 449.

73.5% من المستطلعة آراؤهم على مقولة «الشرطة معنية بانتشار العنف»[250].

هذه الأغلبية الواضحة، تؤكدها أيضاً المعطياتُ الصادرة عن «مؤشر الأمن» الذي تنشره مؤسسةُ «مبادرات صندوق ابراهيم»، إذ وفقاً لذلك المؤشر فإنّ حوالي 13% فقط من فلسطينيي الداخل راضون عن أداء الشرطة في محاربة العنف والجريمة[251]. وأما على مستوى الشباب، فقد أظهر بحث جمعية «بلدنا» للعام 2021 حول «تصوّرات ومواقف واحتياجات الشباب العرب» أنَّ 75.6% من الشباب بين الـ14–24 عاماً من أعمارهم، يتفقون مع المقولة بأنّ «الشرطة مسؤولة بدرجةٍ ما عن تفشّي الجريمة»[252].

أخيراً، عند سؤال المستطلعين عن «الجهة الأكثر تحملاً للمسؤولية في مكافحة العنف» (مع إعطاء إمكانية تقديم إجابةٍ واحدةٍ فقط)، اعتبر 41.5% أنّ الشرطة هي الجهة صاحبة المسؤولية الأكبر، وذلك بفارقٍ كبيرٍ عن بقية الإجابات. وإذا ما جمعنا الإجابات التي ترى المسؤولية على أجهزة الدولة المختلفة (الشرطة والقضاء والحكومة وجهاز التعليم) نجد أنَّ أكثر من 70% من أفراد العينة يعتبرون أنّ المسؤوليةَ الأساسيةَ ملقاةٌ على الدولةِ ومؤسساتِها وسياساتِها (انظروا الجدول أدناه)[253].

250 شيخ محمد، أحمد؛ ورزق – مرجية، سوسن؛ وخطيب، محمد (2019). **مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل 2018.** جمعية الجليل وركاز. مستقاة من: ملخص مسح العنف المجتمعي(gal-soc.org) The Galilee Society – 2018)

251 علي، نهاد؛ ولفين حين، روت؛ ونجمي يوسف، علا. (2020). **مؤشّرُ الأمنِ الشّخصّي والجماهيريّ 2019.** مبادرات ابراهيم. مستقاة من: https://abrahaminitiatives.org.il/wp-content/uploads/2020/06/מדד-הביטחון-האישי-והקהילתי-2019.pdf

252 عنبتاوي، خالد. (2021). **الشباب الفلسطينيّون في أراضي الـ48 – تصّورات ومواقف واحتياجاتٌ.** جمعية بلدنا: حيفا. ص، 104. مستقى من: الشّباب الفلسطينيّون(momken.org) (1).pdf

253 شيخ محمد، أحمد؛ ورزق – مرجية، سوسن؛ وخطيب، محمد (2019). **مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل 2018.** جمعية الجليل وركاز. ص، 448. مستقاة من: ملخص مسح العنف المجتمعي(gal-soc.org) The Galilee Society – 2018

رسم بياني (15) - نتائج استطلاع للرأي حول «الجهة الأكثر تحملاً للمسؤولية في مكافحة العنف»

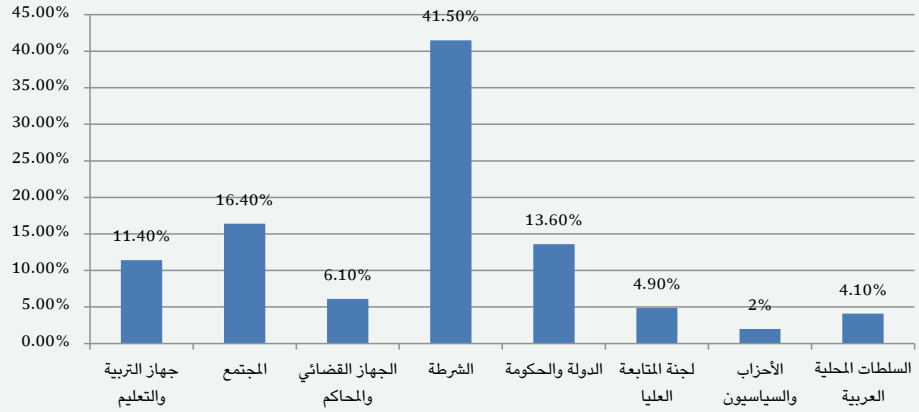

بالأرقام: تقاعس الشرطة

في مقابل الرأي السائد لدى الغالبية الساحقة من فلسطينيّي الداخل فيما يتعلق بدور الشرطة وتقصيرها باعتباره أهمّ عامل في ارتفاع معدلات الجريمة والعنف، يُتَهمُ المجتمعُ الفلسطينيُّ في الداخل عادةً من قبل مؤسسات الدولة وشخوصها، بأنّه «يُبالغ» في لوم الشرطة، ويتبنى «نظرية المؤامرة». إلا أنّ مجموعةً واسعةً من الإحصائيات والمُعطيات الرسميّة، والواردة في تقارير مؤسسات الدولة نفسها، كتقارير مراقب الدولة[254]، ومركز أبحاث الكنيست حول أداء الشرطة[255]، تؤكد ذلك الرأي السائد حول دور الشرطة، وتصلُ إلى نفس الاستنتاج الذي وصل إليه الفلسطينيّون من قبل. أي أن الأرقام تؤكد ما يعرفه الفلسطينيون في حاراتهم وما خبروه في حياتهم اليوميّة وعاشوه وعايشوه عياناً من فقدانٍ للأمان وللأرواح.

254 مراقب الدولة. (2021). تعامل شرطة إسرائيل مع حمل السلاح غير القانوني وحالات إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي والبلدات المختلطة. تقرير رقابة سنة، 71ج. (بالعبرية). مستقاة من: https://www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents/special/2018-Amlach/2018-amlach-100.pdf

255 يخيموفيتش-كوهين، نوريت. (2021). **جنايات السلاح - معطيات وطرق تعامل السّلطات**. مركز أبحاث الكنيست. مستقاة من: עבירות נשק בישראל - נתונים והתמודדות הרשויות (knesset.gov.il)

ويُظهر التقرير أنّ محطات الشرطة الواقعة في البلدات الفلسطينيّة في الداخل، والتي وضعت هدفاً لنفسها بتخفيض نسب إطلاق النّار، لم تنجح في ذلك[256].

رسم بياني (16) - نسبة تحقيق أهداف الشرطة السنوية بتخفيض حالات إطلاق النار للعام 2019

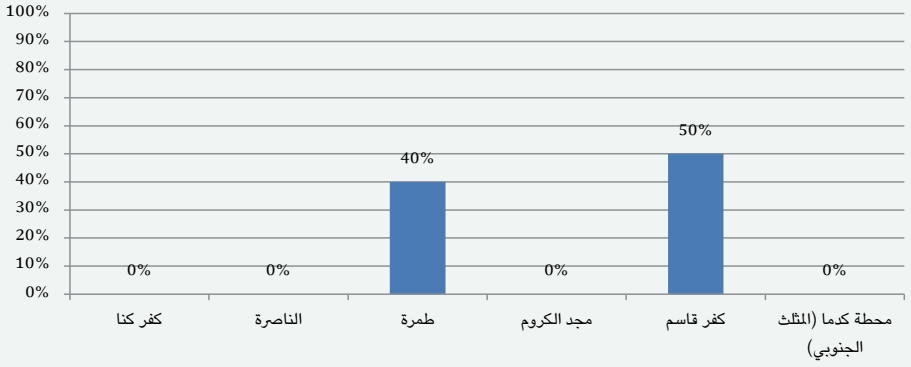

تشير المعطياتُ المعتمدة على بيانات الشرطة إلى أنّها نجحت بفكّ رموز غالبية جرائم القتل في المجتمع الإسرائيليّ (اليهودي)، في حين فشلت بفك رموز غالبية حالات القتل في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل. خلال عام 2020، أعلنت الشرطة أنّها نجحت في فك رموز الجريمة في 32% فقط من حالات القتل التي وقعت في المجتمع الفلسطينيّ، في مقابل نجاحها بفك الرموز في 66% من حالات القتل في المجتمع الإسرائيليّ (اليهودي). أما في العام 2021، فقد أعلنت الشرطة عن فك رموز الجريمة في 23% فقط من حالات القتل التي وقعت بين الفلسطينيّين، في مقابل فك رموز الجريمة في 73% من حالات القتل بين الإسرائيليّين (اليهود)[257].

256 مراقب الدولة. (2021). **تعامل شرطة إسرائيل مع حمل السلاح غير القانوني وحالات إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي والبلدات المختلطة**. تقرير رقابة سنة، 71ج. ص، 3. (بالعبرية). مستقاة من: https://www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents/special/2018-Amlach/2018-amlach-100.pdf

257 هذه المعطيات معتمدة على متابعة صحيفة «هآرتس» لبيانات الشرطة التي تعلن فيها عن فك رموز الجريمة: برانر، يهوشاع. (01.01.2022). **قتل كل ثلاثة أيام**. هآرتس. (بالعبرية). مستقى من: רצח כל שלושה ימים - חדשות - הארץ (haaretz.co.il)

رسم بياني (17) - نسبة فك رموز جرائم القتل لعام 2021

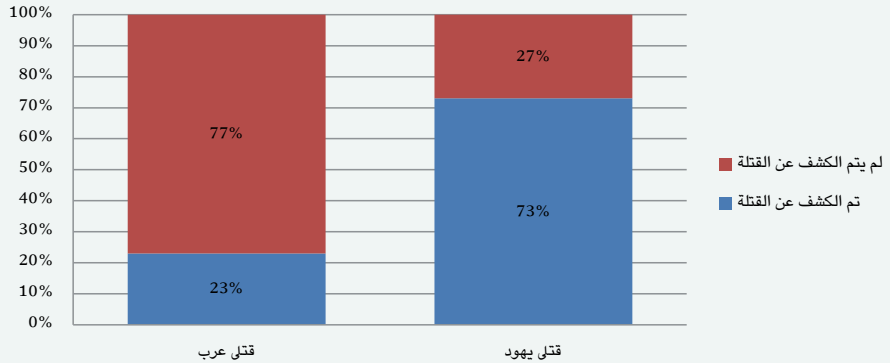

تعتبر هذه النسبة المنخفضة لفك رموز حالات القتل، نسبةً مرتفعةً إذا ما قورنت بالتصريحات الرسميّة التي صدرت عن الشرطة مؤخراً حول «جهودها» لمحاربة الجريمة. فخلال عامي 2020 و2021، كرّرت الشرطة الإسرائيليّة خطابها الإعلامي الذي تقول فيه إنّها «تعمل على محاربة الجريمة»، وذلك على ضوء الضغوطات التي شكّلتها التظاهرات في السنوات الأخيرة والضغط الإعلامي المرافق لها. إلا أن تلك النسبة، 23%، تعني مرةً أخرى أن الخطاب الإعلاميّ شيء، والواقع شيء آخر. يعترف الضابط جمال حكروش، المسؤول عن ملف الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ، أنّ نسبة فك رموز الجريمة كانت في السابق أقلّ بكثيرٍ من هذه النسبة المنخفضة. بل يعتبر، في مقابلة صحافيّة، أنّها نسبةٌ جيّدة، إذ يقول: «هذه النسبة جيّدة. في الماضي لم يكن شيئاً كهذا»(!!)[258]. ولا يمكننا للأسف الاطلاع على النسبة الدقيقة لحالات الكشف عن المجرمين في سنوات ما قبل 2019 بسبب إصرار الشرطة على عدم الإدلاء بمعطياتٍ واضحة حول الأمر[259]. ولعلّ واحدةً من الإشارات على تلك النسبة القليلة هو عدد الحالات التي تمت فيها إدانة القتلة بين الأعوام 2011-2020، بتهمة

258 واينت. (30.08.2021). «**طيبي: «منظمات الجريمة تنتصر على الشرطة». الضابط حكروش: «هذه دعاية هدفها الضرر»**». مستقاة من: https://www.ynet.co.il/news/article/bjkthwcby#autoplay

259 للمزيد، راجع: زعبي، حنين. (2017). **الجريمة في المجتمع العربي: خروقات في تعامل الشرطة**. (بالعبرية). وتقارير مركز أبحاث الكنيست.

القتل عن سابق الإصرار والترصّد، إذ وصلت 43 حالة فقط من بين أكثر من 600 حالة قتل[260].

تجدر هنا الإشارة إلى أنّ هذه النسبة المنخفضة لحالات كشف رموز القتل (أو ما يسمى بلغة الشرطة «פיענוח»)، لا يعني أنّ الملف جاهز لتقديم لائحة اتهام للمحكمة، فقد تكون هناك صعوبات من ناحية الأدلّة ولا يتم تقديم لائحة اتهام. وقد كشفَ تقرير قدمته النائب السابقة في الكنيست حنين زعبي عام 2017 لمراقب الدولة عن «التغبيش»[261] الذي تمارسه الشرطة بما يتعلّق بهذه المعطيات، حتّى لا تتم محاسبتها والكشف عن تقاعسها[262].

كما تُشير المعطيات الخاصّة بنسب تقديم لوائح اتهام في ملفات إطلاق النّار في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل إلى أنّ النّسبة هزيلة جداً وتكاد تكون غير موجودة. إذ تتراوح نسبة تقديم لوائح اتهام في هذه الجناية الخطيرة ما بين 2% -5% بين سنوات 2014-2019 [263]، مع العلم أنّ النسبة العامة للملفات المفتوحة في الشرطة التي تصل للوائح الاتهام تبلغ 15%.

جدول (8) - الملفات التي فتحت حول حالات إطلاق النار في محطات الشرطة في البلدات العربية والمختلطة

العام	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة تقديم لائحة اتهام من مجمل الملفات المفتوحة بشبهة إطلاق النار	4%	3%	2%	3%	3%	5%

إحدى الشواهد على تقاعس الشرطة في محاربة الجريمة في المجتمع الفلسطيني، هو أنّها استطاعت فكّ رموز جميع الحالات الّتي قُتِل فيها يهود في البلدات الفلسطينيّة في السنوات الأخيرة؛ ولعلّ إحدى أبرز هذه الحالات هو مقتل يهودي في بلدة كفر قاسم في عام 2017. إذ قامت أجهزة الأمن

260 للمزيد، راجع فصل «منهجية البحث».
261 زعبي، حنين. (2017). **الجريمة في المجتمع العربي: خروقات في تعامل الشرطة**. (بالعبرية).
262 المصدر في الملاحظة السابقة.
263 مراقب الدولة. (2021). **تعامل شرطة إسرائيل مع حمل السلاح غير القانوني وحالات إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي والبلدات المختلطة**. تقرير رقابة سنة، 71ج. ص، 28. (بالعبرية). مستقاة من: https://www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents/special/2018-Amlach/2018-amlach-100.pdf

الإسرائيليّة خلال أسبوع من مقتله بعملياتٍ موسّعة لكشف رموز حالة القتل لتُعلِن الكشف عن الجرائم والقبض عن متّهمين بالجريمة، في حين أنّها لم تفك أي واحدة من رموز 6 جرائم لفلسطينيين من أبناء كفرقاسم قُتِلوا في وقت سابق من نفس العام[264]. وفي السياق ذاته، يربِط رؤساء جهاز الشرطة في مجمل تبريراتهم لما يسمّونه مؤخراً «أهمية محاربة الجريمة» لدى المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، بأنّ الجريمة أصبحت تمِسّ اليهود أيضاً.

تُشكّل جميعُ المعطيات الواردة أعلاه، مثل نسب الكشف عن القَتَلَة، ونسب تقديم لوائح الاتهام، وآراء الناس والقيادة السياسيّة، بل وتصريحات قيادات في الشرطة، أدلةً دامغةً على تقصير الشرطة وتعمدها عدم معالجة ظاهرة الإجرام. يشكّل هذا التقصير، كما سنرى في الأسطر القادمة، سبباً مركزيّاً في انتشار الظاهرة وتوسّعها في مساحاتٍ جديدة.

تقاعس الشرطة وعلاقته بزيادة انتشار العنف

نعرِضُ في هذا الجزء شواهد على تقصيرِ الشرطة من خلال تجارب الأشخاص الذين قابلناهم لغرض الدراسة، كما جاء على لسانهم. إذ أشاروا إلى مجموعة كبيرة من الإخفاقات المتعلّقة بأداء الشرطة، مثل عدم التحقيق بتاتاً مع شهود في حالاتِ قتل، وعدم فحص كاميرات مراقبة سجّلتْ حالات القتل، وعدم التعامل بجدّيّة مع الشكاوى المُقدّمة لها وغيرها.

نعرض في هذا الجزء ثلاثة محاور. بدايةً، نعرض أشكالاً إضافيّة لتقصير الشرطة برزت في المقابلات وفي قرارات المحاكم. من ثمّ نُفصّل في المحور الثاني كيف يشكّل ائتمان العقاب سبباً لاستمرار الجريمة وتفشيها، فعدم كشف الشرطة للمجرمين وعدم محاسبتهم، يعطي ضوءاً أخضر لهم ولغيرهم بأنّ الإجرام أمر شرعي لا يترتب عليه عقاب. وفي المحور الثالث، نظهر كيف يُشكّل انتقاص العدالة وانعدام القصاص واحداً من أهم أسباب استمرار حالات القتل، إذ إنّ غياب العدل يزيد من إمكانيّة الثأر، واجتراح العدالة بشكلٍ فرديّ.

264 عرب 48. (08.10.2017). **الـ«شاباك» يتهم شابين من قباطية بقتل مستوطن وجد بكفر قاسم**. مستقاة من: الـ"شاباك" يتهم شابين من قباطية بقتل مستوطن وجد بكفر قاسم | محليات | عرب48 (arab48.com)

الشرطة حاضرة غائبة

شاركَنا مجملُ الأشخاص الذين قابلناهم لغرض هذه الدراسة انطباعاتِهم المتنوعة حول «تقاعس» الشرطة الإسرائيليّة في محاربة الجريمة، إذ عايشوا قصصاً شخصيّة تحمل شواهد حول تقصير الشرطة في الكشف عن مرتكبي الجنايات. وكان أبرز ما جاء على لسان من قابلناهم أنّه في معظم حالات القتل، أو كُلّها في بعض الأحيان، يعرفُ أغلبُ الناس المحيطَ الاجتماعيَّ الذي ارتُكِبت فيه الجريمة، وخلفيّةَ المشكلة وخلفيّةَ الصراع، بل ويعرفون القاتلَ كذلك، «ما عدا الشُرطة».

يشير الناشط بلال، إلى أنّه في أغلب الحالات يعرف أهل يافا من هو القاتل، ويرون بنفس الوقت أنَّ الشرطة لا تُحرّك ساكناً ولا تعتقلُ المجرم أو تُحقق معه. يقول بلال: «**لما واحد بنطخ، إحنا منعرف أغلب الشباب وصبايا يافا وناس يافا بعرفوا مين قتله وليش، وانت بتيجي انت بتشوفي إنه البوليص بعملش شغله زي ما لازم** *[..]* **كل شهر عنا بنقتل حدا عالقليلة مرة بالشهر، وكلنا منعرف مين وليش وإيش بس البوليص «بعرفش»**».

يسود هذا الشعورُ عند المنخرطين في عالم الإجرام كذلك على أثر تعاملهم المباشر مع الشرطة. يسرد رامز، وهو شاب نصراوي في مطلع الثلاثينات من عمره، أنّه تم توقيفه لدى الشرطة عدّة مرات خلال نشاطه في عالم العنف والجريمة. يحدّثنا وهو يستذكر مجمَل التحقيقات التي مرّ بها، أنَّ الشرطة غير معنيّة بكشف الجريمة عند الفلسطينيّين في الداخل، فيقول إنّها كانت مثلاً تواجِهُهُ بأدلّةٍ خاطئةٍ أصلاً وأدلة غير متعلّقة به: «**مكنش في ٦٧٦٧٦ (أدلة) زي ما لازم، البوليص يجيب أدلة يطلعوا غلط**»، ويكمل أنّه في أحيانٍ أُخرى لم تُحضِر له الشرطةُ أدلّةً مع أنّه كان بإمكانها الحصول عليها بسهولة، مثل استخراج إحداثيات الهاتف النقّال لمعرفة مكان تواجده أثناء حدوث الجريمة. يقول: «**فش عنده إشي. وهو إذا معني بقدر يطلع كل إشي. من نمرة التلفون اليوم بقدر يعرفوا وين كنت. بقدروا يعرفوا اذا كنت بمكان الجريمة او مكنتش بمكان الجريمة، كنت بعيد، مكنتش بعيد**».

يؤثّرُ الشعور بتقصير الشرطة على ضحايا الجريمة كذلك. فنرى أنّ الكثيرين لا يعتبرون الشكوى للشرطة خياراً، لأنّ الشرّطة لن تقوم بواجبها من ناحيةٍ، ولأنَّ تقاعسها قد يؤدّي إلى تفاقم المشكلة مع المجموعة الإجراميّة بدلاً من حلّها، من ناحية أخرى. واحد من هؤلاء هو طلال، وهو شخصٌ اقترض مالاً من مجموعةٍ إجراميّة في الناصرة، التقيناه في «مكانٍ آمن»، بسبب التهديدات التي

يتعرّض لها من المقرضين. يتحدّث طلال بيأسٍ كبير حول إمكانيّة حصوله على مساعدة أو حماية من الشرطة، إذ يخبرنا أنّ الشرطة قد تسمع شكواه، ومن ثمّ تُرسِلُه إلى بيته دون أنْ تقوم بمعالجةٍ جدّيّةٍ للتهديدات التي يتعرّض لها. كما يُشير إلى أنّ المعالجة «السطحيّة» للشرطة قد تزيد من المشكلة، لأنها قد تعتقل الشخصَ الّذي تعرّض له، لكنها لن تعالج عنف بقية أفراد المجموعة الإجراميّة التي ينتمي إليها، والتي-بالضرورة- ستبعثُ له بأشخاصٍ آخرين للاعتداء عليه، وعندها لن تقوم الشرطة بحمايته. يقول:

«أنا بديش أوصل للبوليس، مش هدفي *[..]* وصلت، وطلبوا مني أرفع قضية، قلتلهن يا جماعة اذا رفعت قضية بدي أرفعها على واحد بس انا مش راح أخلص من*50*.. مانت بتعرفش مين بتصل فيك، بتعرفش أنو ولد بيجي بدق عليك عالبيت».

كما نجِدُ شهاداتٍ على تقاعس الشرطة ليس فقط في الحالات الّتي لم تكشف فيها الشرطة عن القَتَلَة ومحاسبتهم، بل حتّى في بعض الحالات التي كشفت فيها عن القاتل وتمت إدانته. من خلال قراءة مجموعةٍ من قرارات المحاكم، نُلاحظ أنَّ بعض القضاة يجدون أنفسهم مضطرين لتوجيه ملاحظاتٍ لاذعةٍ للشرطة على أدائها.

نقرأ مثلاً في قرار المحكمة رقم (6)[265]، أنّ مجموعة من الشبّان اجتمعوا في حرشٍ لشرب مشروبات كحوليّة، وخلال تلك السهرة يبدأ نقاشٌ على خلفيّة كلامٍ صدر من الضحيّة ولم يرُق للقاتل، مما أدّى لمشاحنةٍ بينهما، فركل القاتلُ الضحيةَ وضَرَبَه بحجرٍ وطعنَهُ بالسّكين. يوجّه القاضي انتقاداً قاسياً للشرطة بأنّها لم تَقُم بأبسط عمليّات التحقيق، فمع أنّها امتلكت معلومات حول المتواجدين في السهرة واعتقلت جميعهم، لكنها لم تقم بأبسط الخطوات لمعرفة الجاني مثل تفتيش بيت المُتّهم (كما قامت بتفتيش بيت المشتبه الثاني واسمه في القرار «أ»)، مما أدّى إلى «اختفاء» ملابسه لاحقاً، وبالتالي أضاعت الشرطة على نفسها أهم دليل لإثبات القتل على المُتهم. يقول القاضي:

«برأيي، عدم إجراء تفتيش في بيت المُتهم - بالضبط كما تم تفتيش بيت (أ)، الذي أدّى لإيجاد بنطلون (أ) وعليه

265 تحوي هذه القرارات معلومات خاصّة بالضحايا والظروف المحيطة بعملية قتلهم، لذا حفاظاً على الخصوصيّة، آثرنا عدم كتابة أسماء وأرقام للملفات قرارات المحاكم واكتفينا بكتابة ترقيم تسلسلي بحسب ظهورها في النص.

بقع من دم القتيل - هو تقصير خطير، ولا يمكن الاكتفاء بالردّ غير الجدّي للنيابة بأن 'التفتيش حصل لاحقاً'. [..] هذا التقصير الخطير، لم يمس حقّ المتهم بالردّ، وربما حتّى ساعده بالاستمرار في نفي علاقته بالقتل»[266].

يشير القاضي إذن إلى أنّ هذا التقصير من قبل الشرطة هو ما أدّى بالقاتل إلى عدم الاعتراف لفترةٍ طويلةٍ، حتّى كُسِر واعترف، وأنّ أداءً أفضل للشرطة كان من شأنه أن يحلّ القضيةَ بشكلٍ أسرع وأكثر نجاعة. ويتسق ذلك مع ما جاء في المقابلات، إذ أخبرنا معظم من قابلناهم وكانوا على إطلاع على اعتداءات وجرائم قتل في بلداتهم، أن جُلّ ما تقوم به الشرطة بعد مقتل أحدهم هو اعتقال بعض «المشتبه بهم»، آملةً أن ينكسروا في التحقيق، ومن ثمّ تقوم بإطلاق سراحهم بعد عدة أيّام لتُقيّد القضية تحت عنوان «مجهول».

نجِدُ مثالاً آخر على ذلك في قرار المحكمة رقم (7)[267]، إذ يوجّه فيه القاضي انتقاداتٍ للشرطة على التقصير الكبير في حماية ضحايا القتل. يدور القرار حول شخصٍ قتل ابنتيه من طليقته عقاباً لها، بعد أن شكّ بأنها على علاقةٍ مع رجلٍ آخر بعد طلاقهما، إذ قام بمنعها من لقاء ابنتيها، وقرر قتلهما بعد لقائها بهما دون موافقته. بعد الإعلان عن إدانة القاتل، يُخصِّصُ القاضي صفحتين من قراره لانتقاد تصرّف الشرطة وعدم حمايتها للبنتين، ولأفراد وآخرين من العائلة تم الاعتداء عليهم:

«لا يمكنني أن أُنهي قراري بدون تخصيص بعض السطور للصورة السيئة التي ظهرت عن مجمل الشهادات، بما يخص التعامل الشرطي المخلّ [..]. إذ وصلت أمُّ البنات *X* إلى محطة شرطة *Y*، ليلة قبل القتل؛ وأفادت بشكلٍ واضحٍ لا يقبل التأويل، أنّ هناك خطراً حقيقياً على حياة ابنتيها من قبل المتّهم. نذكّر أنّ المتهم والبنتين كانوا في بلدة *Z*، أي ببعد *10* دقائق من محطة الشرطة وبالرغم من ذلك لم يتم القيام بالخطوات اللازمة عند توجيه شكوى من هذا النوع».

ويستمر القاضي في تفصيل إهمال الشرطة للشكوى التي قدمتها أمّ البنات، والتي استعانت بكل من تعرف لكي تجعل الشرطة تحرّك ساكناً دون أن يكون للشرطة أي تحرّك. إذ طلبت من شخصٍ يهوديّ تعمل لدى والدته التواصلَ مع الشرطة، وذهبت قبل ليلة من القتل من بلدة أهلها V التي

266 ترجمة عن العبرية. أنظر الملاحظة السابقة.
267 أنظر الملاحظة السابقة.

تسكن بها وتبعد أكثر من ساعة عن بلدة طليقها، لتقديم شكوى في محطة الشرطة:

«يبدو أنّ التعامل مع الشكوى، على ما يبدو، بإهمالٍ ولا مبالاة، مع أن طبيعة الشكوى، ومحتواها، وحقيقة أن *X* تلقت اتصالاً طارئاً ينبّه من الخطر الداهم، وحقيقة أنها قدمت من بلدة *V*، للشكوى ولطلب المساعدة، كان يجب أن تُشعل أضواء حمراء كبيرة. أذكّر، أنّه في الوقت ذاته أحسّت ولاحظت *X*، أنّ التعامل مع شكواها غير مُجْدٍ، فقامت بالاتصال بالسيّد *E* الذي تعرفه من شغلها عند أمّه، *[..]* من أجل أن يساعدها في تمرير الرسالة بالخطر الداهم القادم. وبحسب شهادته، فقد تحدّث بنفسه إلى رجال الشرطة في المحطة وطلب منهم أن يرسلوا سيارة شرطة لبيت المتهم، إلّا أن الأمن لم يساعد ولم يتم فعل أي شيء».

وإذا كنا نرى هذا التهاون بما يتعلق بحالات القتل، فما بالك بحالات الجريمة «الأقل خطورة» والتي يتم من خلالها «فقط» الاعتداء على الضحيّة أو إصابته أو تهديده. يحدثنا ثابت، بصفته محامياً يعمل في الطيرة، عن عدم اكتراث الشرطة بالتعامل مع الحالات المتعلّقة بالتهديد. مع العلم، كما يشير، أنَّ كثيراً من حالات التهديد في بلده تحوّلت بالفعل للقتل، وبالتالي ليس فقط أنّ الشرطة لم تأخذ «التهديد» على محمل الجدّ ولم تعتبره جريمة يُعاقب عليها القانون، بل أنّ التقصير أدّى إلى قتل الضحية. كما يشير ثابت إلى حالات عديدة لا تصِل إلى الإعلام بسبب عدم وصولها للقتل، إلّا أنّ شهادته عليها كمحامي تشير إلى حجمها الكبير، إذ تشير إلى الاستخفاف الّذي تتعامل فيه الشرطة عند وجود تهديدات على حياة أناس قرروا التوجّه لها للحماية. يقُص علينا ما حدث لشخص يعرفه، إذ قام أحد الأشخاص المعروفين في عالم الإجرام بتهديده، فقرر تقديم شكوى في الشرطة. يقول ثابت:

«ثاني يوم تقديم الشّكوى، أجاه تلفون من الشرطة، إنه يروح على مركز البوليص. هناك في مركز الشرطة، مين بلاقي؟ הלוכד (المجرم) اللي هدده. تخيّل! البوليص جايبه عشان يعمل بينهم صلحة! هل هذا اشي اللي ممكن الشرطة تعمله في رمات أفيف؟».

تؤكد هذه المعطياتِ شهاداتُ عائلات الضحايا. إذ صرّح كثيرون منهم لوسائل الإعلام أنّ أقاربهم المغدورين لطالما قدّموا شكاوى للشرطة وناشدوها لحمايتهم، لكنها تجاهلتهم حتّى تم قتلهم. أحد هؤلاء هو محمد منصور، زوج ضحية القتل من بلدة الطيرة سهى منصور والتي أُطلِقَ عليها

الرصاص في مكان عملها، قائلاً: «**كانت مهددة، والشرطة لديها علم بالموضوع، وسبق أن قدمنا شكاوى في محطة الشرطة إثر تهديدات، وأُحرقت سيارتي وسيارة سهى، دون أن تفعل الشرطة شيئاً لتوفير الأمن والأمان لنا**»[268].

تؤكّد هذه المعطيات أنّ معالجة ظاهرة العنف والجريمة عند الفلسطينيّين في الداخل ليست على سلّم أولويّات الشرطة، وأنّ تقصير هذا الجهاز من خلال سياسات رؤسائه ورؤساء الحكومات الإسرائيلية المتُعاقبة، يُقرأ كرسالة استخفافٍ واضحةٍ بحياة الفلسطينيّين، وهي رسالة يفهمها جميعُ من يعمل في هذا الجهاز من أعلى الهرم إلى أسفله في محطّات ومراكز الشرطة. ومع أنّ الشرطة شبه غائبة في كل ما يتعلق بالعنف والجريمة، إلّا أنّها حاضرة جداً عندما يتعلّق الأمر بالقمع السياسيّ والقضايا التي تعتبرها مسّاً بأمن الدولة.

ائتمان العقاب سبب لاستمرار الجريمة

يشكّل انعدام العقاب عاملاً مهماً يدفع الشباب للتوجّه لعالم الجريمة وارتكاب الجنايات. إنَّ عدم كشف الشرطة عن الجناة في حالات القتل وإطلاق النّار وغيرها، يُعتبر ضوءاً أخضر لارتكاب المزيد من الجنايات، لأنّها سوف تمرّ، غالباً، دون محاسبة.

يشرح لنا هذه العلاقةَ العاملان الاجتماعيّان صامد وصبيح، واللذان يعملان مع شباب انخرطوا في هذا العالم في محاولة لإنقاذهم منه، ويُشيران إلى أنّ غياب الردع والعقاب وتقاعس الشرطة، يُصعّب عليهما المهمة، ويجعل عالم الجريمة أكثر جذباً للشباب. يقول صامد: «**موضوع الرادع مهم، أغلب حوادث العنف اللي بتصير خلينا نقول البوليص ما بحلها، فلما اليوم الي بعمل الجريمة، بفكر 'مش راح امسك ما حدا راح يعرفني'، مش راح يحس انه في رادع انه 'انا راح انحبس'**». يتفق مع ذلك التربويّ رائد، الذي قال إنه رغم أن الأساس في العمل الذي يقومون به هو الأساس التربويّ، إلا أنّه لا يمكن الاستغناء عن فكرة وجود الرادع لتحقيق النجاح في إنقاذ الشباب.

268 يافا 48. (13.04.2021). «زوج القتيلة سهى منصور: الشرطة لم توفر الحماية لزوجتي». مستقاة من : https://yaffa48.com/?mod=articles&ID=49679

عند الحديث عن تقاعس الشرطة وغياب الرادع، قارن من قابلناهم، بشكلٍ تلقائيٍّ، بين عمل الشرطة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل وبين عملها في أوساط المجتمع الإسرائيليّ (اليهوديّ). تكرّرت تلك المقارنةُ من التربويين والأخصائيين في مجال الشباب الذين التقيناهم، وكذلك من المُنخرطين في عالم الجريمة. أشارت المجموعتان إلى الخطِّ الواضح الذي ترسمه الشرطةُ بين جرائم قتل الإسرائيليّين وبين جرائم قتل الفلسطينيّين. وفق ما ظهر في المقابلات، فإنّ الشرطة تتعاملُ بجديّةٍ ومهنيّة أكثر عندما تعالج حالات القتل عند الإسرائيليين، في حين تستخف وتتغاضى عن أبسط الخطوات المطلوبة في حال كان القتيل عربيّاً فلسطينياً. يقول رامز المنخرط في عالم الجريمة إنّه ومن حوله يرون كيف تتعامل الشرطة مع إطلاق النّار في بلدة نوف هجليل (نتسيريت عيليت سابقاً) القابعة على الجهة الأخرى من الشارع لبلدته الناصرة:

«لي بنطخش بنتسيرت عيليت؟ ***[..]*** **البوليص بتواطى كثير كثير مع العرب، ينقتل واحد يهودي بقيموا القيامة بطلعوه من بطن إمه... بسحبوه بطلعوه بحاكموه».**

ويحدّثنا القيادي في مدينة يافا جمال حول شهادات أحد أحياء الفقر والجريمة في مدينة الرملة، إذ قُتِلَ العشرات من العرب في هذه المدينة وفي هذا الحَيّ تحديداً، بالإضافة لمئات المرات من إطلاق النّار والإصابات. يحكي أهالي الحَيّ من خلال تجربتهم المُعاشة في الحَيّ كيف تتصرف الشرطة بإهمالٍ عند مقتل أحد الفلسطينيّين، وكيف تتصرّف بجدّيّة عندما يكون القتيل إسرائيلياً (يهودياً). وقد تواصلنا مع جمال بعد حادثة مقتل ليهودي قُتِل بالخطأ في تبادل لإطلاق النار بين شباب عرب في الحَي: **«انا كنت في الحَي بعد ما انقتل الشاب اليهودي. تم جمع كل أعقاب السجاير وكل علب الكولا وعملوا تحقيق مع كل الناس»**. يُكمل جمال، أنّ التعامل الصارم مع هذه الحادثة (وغيرها) كان بمثابة رسالةٍ واضحة للناس، ويقول إنّه رأى أثرها المباشر على سكّان الحَي: **«كل الناس هناك بتحكي هاي القصة، وبتتناقلها بينها، وبتفهم وينتا بكون الضوء أحمر عند قتل اليهود، ومتى يكون أخضر عند قتل العرب».**

يؤكّد على نفس المعنى النائب أيمن عودة، الذي صرّح في خطاب له من على منبر الكنيست أنّ الشرطة التي لا تكشف عن الجناة غالباً في الجرائم التي تُرتكب في الحارات والبلدات الفلسطينيّة، كشفت عن جميع الجناة الذين قاموا بقتل يهود في بلدات وحاراتٍ فلسطينيّة. يضيف عودة: **«منذ عام *2012***

قُتِل *16* شخصاً في كفر قاسم. لم تفك الشرطة رموز مقتل *15* شخصاً منهم هم من الفلسطينيين، وعندما قُتِل يهوديٌ واحد في كفر قاسم، في *4* أكتوبر، أعلن جهاز الـ«شاباك» بعد *4* أيام في *8* أكتوبر أنّه اعتقل شخصين»[269].

ويشير التربوي معاذ، إلى المجهود الاستثنائي الذي قامت به الشرطة في يافا لإلقاء القبض على قَتَلة أحد المواطنين اليهود، وما يقابله من تقاعس عند قتل العرب. يحدّثنا عن حادثة مقتل يهودي اسمه «تشي ميتشيل» كان يعيش في يافا، وقد قُتِل على أثر شجار مع ثلاثة شباب عرب على خلفية شجار له علاقة بصفّة سيارة:

«اثنين انمسكوا عالمحل وواحد هرب على غزة.. بعرفش بعد شهر شهرين *3* أشهر طلعوه من غزة وجابوه هلأ طلع من السجن بعد *22* سنة.. جيالي بعرفه أنا كنا نتمرن مع بعض بالزمانات كراتيه وهيك.. *23* سنة جابوه من غزة وحاكموه.. إحنا بنقول بيافا الكل بعرف مين قتل.. أنا بكون باجتماعات كمان قبال الشرطة.. كل يافا بتعرف مين قتل مين، مين اللي ما بعرف؟ الشرطة هي اللي ما بتعرف، طيب كيف؟».

جيش الاحتلال مصدراً للسلاح

إنّ أحد أبرز معالم تورّط أجهزة الأمن الإسرائيلية في انتشار الجريمة والجريمة المنظمة في الداخل الفلسطينيّ هو سماحها للأسلحة للانتشار على نطاق واسع. إذ تشير معطيات متباينة إلى وجود عشرات، حتى مئات آلاف قطع السّلاح غير المرخّصة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل[270].

بحسب مسؤولين أمنيّين إسرائيليين، يُشكّل التهريب من جيش الإحتلال المصدر الأساسي لهذه الأسلحة، كما صرّح وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان عام 2019 أنّ 70% من السلاح غير المرخّص في المجتمع العربي «مسروق من مخازن جيش الاحتلال[271]. يؤكّد هذا المعطى معلومات أخرى صدرت في العام 2021 أشارت إلى أنّ 70% من مجمل جرائم إطلاق النار نُفّذت بأسلحةٍ مسروقةٍ

269 خطاب النائب عودة أمام هيئة الكنيست في تاريخ 23.05.2018. مستقى من: https://main.knesset.gov.il/

270 حاج يحيى، ضياء. (18.11.2018). فوضى السلاح: من معسكرات الجيش إلى بيوتنا. مستقى من: فوضى السلاح :من معسكرات الجيش إلى بيوتنا | مقالات وآراء | عرب48 (arab48.com)

271 روندل، ارن. (31.05.2019). من قال ان كل السلاح في المجتمع العربي مسروق من قواعد الجيش. جلوبس. مستقى من: האם כל הנשק בחברה הערבית נגנב מצה"ל | ?המשרוקית - גלובס (globes.co.il)

من جيش الاحتلال، بواقع 463 جريمة من أصل 675 [272]. أما المصدر الثاني للسلاح فهو من خلال التهريب عبر الحدود مع مصر والأردن، في حين أن المصدر الثالث هو معامِل السّلاح الذاتيّة في الضفة الغربية التي تُنتِج أسلحة من نوع ذاتية التصنيع من نوع «كارلو».

نجِدُ نفس التساهل مع الإجرام أيضاً بما يتعلّق بتجارة السلاح في أوساط الفلسطينيّين في الداخل. يُحدِثنا غسان، وهو عامل اجتماعيّ عمل مع إطار «لجان الثلث» في مصلحة السّجون لسنوات عديدة، أنّ هناك عدد كبير من الحالات التي تُثبت تهاون الشرطة مع الجريمة عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، وصرامتها عندما يتعلق الأمر بالإسرائيليين أو بـ«أمن الدولة». في واحدةٍ من هذه الحالات، يُشير غسان إلى ضابط جيشٍ إسرائيليّ يُتاجر بالسلاح، ويبيعه منذ 15 سنة لفلسطينيين من الداخل، دون أن يُعتقل ولو مرة واحدة، لكنه بمجرد أن باع سلاحاً لفلسطينيّ من جنين في الضفّة الغربيّة اعتُقل على الفور، لأن الشرطة تعتبر أنّ الذي يُباع للضفة سلاحٌ «أمنيّ» يُمكن توجيهه باتجاه صدور الإسرائيليّين.

يُلَخِّصُ غسان بالقول إنّ الشرطةَ الإسرائيليّة والأجهزة الأمنيّة تملكُ التقنياتِ الكافيةَ لمحاربة منظمات الجريمة، إذ حاربت سابقاً الجريمة المُنظمة في أوساط الإسرائيليين، وأنّ ما ينقصها حقّاً هو وجود الإرادة وليس القدرات، فالإرادة لمحاربة المنظمات الإجرامية غير موجودة في حالة المجتمع الفلسطيني، كما كانت في سنوات الألفية الأولى التي تصاعدت فيها الجريمةُ المنظمة في إسرائيل:

«بالـ2003 كان في محاولة تفجير لزئيفي روزنشتاين، حاولوا يغتالوه عن طريق صرّاف، ممتش هو ماتو ناس ثانيين، فسموها *פיגוע פלילי* (عملية تخريبية جنائيّة)، بعدها في واحد اسمه يعكوف ألبيرون كمان فجروله سيارته برمات غان، إسرائيل ما بتقدر تتحمل تفجيرات بتل أبيب.. بتتحمل ناس طخو عبعض، وتصفيات في *העולם התחתון* (العالم السّفلي)، أمّا تفجير بنفعش... الدولة أخدت قرار بدنا نقضي على الجريمة المنظمة في المجتمع الإسرائيلي، حطوا خطة مع مصاري..... كل التقنيات استُعملت. التقنيات موجودة، عند الأجهزة الأمنية، الشرطة لازم تطلب منهم هاي الأجهزة... في محاكمة أبوطبول، جبولو ملف محاولة قتل زوجته، طبعا هو أنكر، قالوله مبلا انت هددتها بأوضة النوم، كان في *דרפן* (طائرة مسيّرة) يسجل حد الأوضة شو كان يحكي هو ومرأته... جبوله شو

272 عرب 48. **جرائم إطلاق نار: 70% بأسلحة مسروقة من الجيش الإسرائيلي**. عرب 48. مستقى من: جرائم إطلاق نار70% : بأسلحة مسروقة من الجيش الإسرائيلي | إسرائيليات | عرب48.com (arab48)

كان يحكي بأوضة النوم! جابوا أبوطبول أبراجيل روزنشتاين ميخا مور، قضوا على العصابات..وبالجنوب دومراني وميكو سيراجي».

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ محاربة الشرطة لعصابات الجريمة في أعوام 2006-2005 في البلدات اليهودية كانت إحدى أسباب تكثيف عملها في البلدات الفلسطينيّة[273].

في المقابل، عبّر غالبية من قابلناهم عن يأسهم من انتظار تحرّكٍ ما من قبل الشرطة، واتّهم قسمٌ كبيرٌ منهم (كما سنرى لاحقاً) الشرطة بالتواطؤ، وليس بالتقصير فقط. مثلاً، تحدّث ساهر، فاقداً للأمل حول إمكانية تحسّن أداء الشرطة في محاربة الجريمة:

«البوليص راح يبدا يشتغل لما يبدو يطخطخوا على البوليص، إحنا كل سنة منتجاوز حد معين، وإذا في حدود البني آدم بحب يمرق هاي الحدود... مرة كان إذا حامل ولد صغير مكنوش يطخوك، اسا صاروا يطخوك، ويطخوا نساء وراح يصيروا يطخوا على البوليص، ساعتها راح يعمل إشي.. بس راح يكون كثير كثير متأخر».

ويُمكننا ملاحظة ذلك الأمر في الهبّة الأخيرة في أيّار 2021، إذ إنّ أحد أبرز أسباب تحرك الشرطة للتضييق على بعض منظّمات الإجرام في النصف الثاني من عام 2021، هو أنّ سلاحها استُخدِمَ في إطار الهبّة، وأُطلق منه الرصاص باتجاه الشرطة، ومصالح تجاريّة فرديّة ومكاتب حكوميّة إسرائيليّة. وفي تموز 2021، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت عن إطلاق خطّةٍ حكوميّةٍ لمكافحة الجريمة، وفي سياق إطلاقها اعتبر وزير الأمن الداخلي عومر باراليف أنّ السلاح الجنائي أصبح يشكّل «تهديداً قوميّاً» على إسرائيل.

وفي حفل إطلاق وحدة «سيف» التي ستوكّل بمحاربة الجريمة في الداخل، قال مفتش عام الشرطة كوباي شبتاي في كلمته: «**إن عشرات آلاف قطع السلاح غير المرخّص في الشوارع خاصة في شوارع البلدات العربيّة هو خطرٌ وجوديٌّ وتهديد داخليّ لا يقلّ خطورةً عن تهديدات خارجية تهدد الدولة ومواطنيها**». مضيفاً: «**قبل شهور رأينا بعض هذه الأسلحة توجه لرجال الشرطة. وأعمال الشغب والاعتداءات التي تعرضت لها الدولة والشرطة في أيار الماضي هذه كانت بمثابة جرس إنذار قومي يلزمنا باستعداد أفضل للمستقبل وتعاون أكبر بين**

273 علي، نهاد. (2014). **إرهاب مدني، الجريمة والعنف في المجتمع العربي**. الطيبة: مركز أمان.

أجهزة الأمن والدولة وبين قيادات الجمهور العربي المحلية والقطرية لأن التهديد الوجودي يحتاج لتجنّد قومي واسع واستثمار موارد»[274].

ختاماً، إنَّ التأكيد على أهميّة فك رموز الجرائم منعاً لاستفحال حالة الإفلات من العقاب، ليس مرادفاً لتشديد القبضة الأمنيّة والشرطيّة على المجتمع. كما أنّ أهميّة الكشف عن الجناة لا تَحِلُّ مكان معالجة الأسباب الجذريّة للعنف والجريمة مثل سياسات الرفاه والعدالة الاجتماعيّة. جوهر ما أشرنا إليه في هذا المحور هو أنّ ائتمان العقاب يشكّل عاملاً مهماً في استمرار انتشار الجريمة، وليس العامل الحصريّ لها.

غياب القصاص سبباً للمزيد من الدّم

يُشكّل انتقاص العدالة وانعدام القصاص، واحداً من أهم أسباب استمرار حالات القتل إذ إنّ غياب العدل يزيد من إمكانيّة الثأر، واجتراح العدالة بشكلٍ فرديّ. وصف لنا بعض من قابلناهم المشاعرَ الصعبة التي تعيشها عائلاتُ الضحايا عند مقتل أحد أفرادها، هذا الشعور غير المحتمل بالفقدان، والذي لا يمكن لمن لم يمُرّ به أن يتصوّره، يضاعِفُه ويُراكم عليه بقاءُ المجرم حرّاً طليقاً دون أي نوع من أنواع العقاب، فالابن لن يعود والقاتل يمارس حياته الطبيعيّة دون حسيب.

وصفت عائلات الضحايا التي قابلناها شعور «حرقة القلب» الذي يرافقها مدى الحياة، خاصة أنَّ المجرمَ، في كثيرٍ من الحالات، يكون معروفاً للجميع، ويتجوّل ببرودٍ وبشكل «طبيعيّ» في البلدة ويراه أهلُ الضحية. وقد سردت لنا فاطمة وهي أخت لأحد ضحايا الإجرام صعوبةَ شعور العيش بالقرب من بيت مجرمٍ قتل أخاها، يعيش في البلدة نفسها وفي حارةٍ قريبة، وما زال يُمارس حياته بأريحية. تحدّثنا فاطمة بأنّ حياة العائلة تغيّرت كليّاً؛ جميع أفراد العائلة أوقفوا أو غيّروا مشاريع في حياتهم، وتمحورت حياتهم حول الفقيد وحول القصاص من قاتله. «**مكناش عارفين شو بدنا نعمل**» تقول، فمن ناحية، قامت العائلة بعمل كل ما بوسعها لمساعدة الشرطة، دون جدوى. وعلى الجانب

274 القدس العربي. (12.8.2021). شرطة الاحتلال: استخدام السلاح بيد العرب في هبة أيار أخطر من التهديدات الخارجية. مستقى من: https://www.alquds.co.uk/شرطة-الاحتلال-استخدام-السلاح-بيد-العر/

الآخر، قامت العائلة بكل ما بوسعها لتهدئة أبنائها وضمان أن لا يقوم أحدُ شبابها بالانتقام لقاتل أخيه.

بقيت حياة العائلة «مُعلّقة» حتّى قُتِلَ المُجرِم على يد مجوعةٍ إجراميّة أخرى، بسبب خلافٍ آخر لا علاقة له بالعائلة. تقول فاطمة، بأنها أحياناً تُفكّر في قاتل أخيها أنّه أيضاً «ضحية» للواقع الّذي وُلِدَ فيه، وبأنّها تتعاطَف مع هذا الجانب في الموضوع، إلّا أنّها لم تُخفِ عنّا سعادة العائلة عندما عرفت بمقتله، والرّاحة التي سبّبها ذلك لهم:

«احنا انبسطنا لما انقتل. مع انه مالناش دخل. بس كان هم وقاعد على حياتنا. أخوي الصغير كان مسجّل لتعليم برا ورجع. مش قادر يعمل إشي بحياته. بسبب فكرة انه هاذ البني آدم موجود حدنا، وعايش حياته، واحنا معلّقين. أخوي برجعش، ولا مرة برجع، بس فكرة العدل كثير مهمة وكثير بتساعد عالشفاء يعني».

يُشكّل القصاص وأثرُ العدالة الذّي تعبّرُ عنه فاطمة واحداً من أسباب استمرار دائرة الدّم. إذ يؤكّد عدد من المختصين الذين قابلناهم أن «خيار أخذ الحق باليد» يرتفع مع انخفاض نسبة الكشف عن المجرمين ومحاسبتهم. تُشير العاملة الاجتماعيّة ابتسام إلى عائلاتٍ تنتظر من الشرطة العمل على كشف الجريمة ومعاقبة المجرمين، وإلى عائلات أصبحت لا تنتظر من الشرطة شيئاً لمعرفتها بنتيجة هذا الانتظار. تعمل ابتسام في مشروع تلتقي من خلاله بعائلات ضحايا الإجرام لمساعدتهم تخطّي المأساة في العائلة.

تُحدثنا ابتسام عن الصراع الداخليّ الذي تمُرّ به العائلات بما يتعلّق بحق أبنائها الضحايا (مع العلم أنّها كثيراً ما تلتقي مع أفراد العائلة الّذين لا يُشكّلون خطراً من ناحية الانتقام، بل أفراد آخرين في العائلة ليقوموا بالتأثير على الشخص الذي يفكر بالانتقام). تقصّ علينا حكاية عائلتين وصلوا لهدنة بعد مقتل شخصٍ من كل عائلة، إلّا أنّ إحداهما قتلت شخصاً آخر من العائلة الأخرى. فقررت العائلة الموسّعة أن لا تنتقم وأن تُكمل بإتفاقية الهدنة، إلّا أنَّ نجلَ القتيل لم يقبل خيار عائلته ولا زال مصرّاً على الثأر لأبيه. وتسرد لنا ابتسام، أن العائلة (الأم والأخوات التي تقوم بلقائهنّ) حاولت التوجّه للشرطة لكي تقتص من القتلة، وبالتالي تجنيب ابنهم من التورّط مرّة أخرى في موضوع الثأر، وكيف أنّ الشرطة، رغم معرفتها للقاتل بحسب رواية العائلة، لم تحرّك ساكناً:

«مين صار بده يوخد بالثار؟ ابنه. الأم وقفت بشكل واضح، هون كمان مهم ينحكى عن دور النساء في قضايا بالثأر. قالت انا بديش حدا يوخذ بثأر جوزي. فتوجهوا للشرطة. فالشرطة جاوبتهن بالأول انه احنا عارفين مين *[قتل]* وراح نعتقله وكذا. بعدين الجواب تبع الشرطة كان، صار يقولهن «راس براس»، يعني واحد بواحد، «هاذ أخذان بثأر، إحنا مالنا، هاذ واحد بواحد»، هاد كان جواب الشرطة. حاولوا يتوجهوا لوزراء وأعضاء كنيست *[..]*، الوزراء وأعضاء الكنيست توجهوا للشرطة، الشرطة كان جوابهن 'بعدنا عم بنحقق'، مع انه الأبو انقتل قبال بنك، من بُعد صفر كمان كان، يعني كثير يبين مين لأنه في كاميرات. فعملياً هني اليوم واقعين بمحل انه عم بجربوا يحافظوا على الابن اللي هوي شايف انه البوليص بدوش يتعامل مع أخذ تار أبوه. هني عم بشوفوا القاتل تبع أبوهن، والولد بدوش يقتِل لأنه العيلة عم بتقوله لأ، بس من ناحية ثانية في عنده كل المقوّمات انه يروح لهذا الطريق *[..]* الولد لشو راح يلتجئ؟ ما بعرف، بآخر محادثة معه، في احتمال انه يروح على عائلات المافيا وبعرفش ايش وينضم لشي عائلة».

تُشكّل قضايا الثأر جزءاً مهماً من حالات القتل التي تحدث في المجتمع الفلسطيني في الداخل. وبالرغم من صعوبة إحصاء الحجم الدقيق لها إلّا أنّها طُرحت في جزءٍ كبيرٍ من المقابلات التي أجريناها، كما شكّلت حوالي 23% من قرارات المحاكم التي أُدين فيها المتهم بالقتل عن سابق الإصرار والترصد (مع التأكيد أنّ هذه العيّنة ليست تمثيلية لمجمل حالات القتل لأسباب شرحناها بالجزء الخاص بمنهجية البحث).

أخيراً، نُشير إلى أنّ انعدام القصاص كسبب لتعقّد المشاكل لا يُشكّل سبباً لزيادة الجريمة في حالات القتل فقط، بل في حالات الاعتداءات الجسديّة أو الاعتداءات على الممتلكات، إذ إنّ انعدام الثقة بالشرطة وعدم تعاملها بجدّيّة مع الشكاوى، يُعزّزُ الدافع للانتقام أو ما يُسمّى «سداد الهواية» الّذي أشرنا إليه في الفصلين الأوّل والثالث.

ولتلخيص هذا الجانب، فمن الواضح أنّ انعدام القصاص ليس السبب الوحيد لظاهرة الثأر، وأنّ هناك عوامل أخرى تؤثر عليها، إلّا أنّ المعطى الأهَم برأينا في هذا السّياق هو أنّ إقامة العدل والقبض على المجرمين من شأنه التخفيف كثيراً من هذه الظاهرة، خاصّة على ضوء الشهادات الكثيرة لعائلات من الضحايا الّتي لا يُعتبر «الانتقام» الفرديّ لدمِّ أبنائها خيارها الأوّل، وذلك لداوفع أخلاقيّة ودينيّة تؤمن بها. ما يزيد من فداحة ذلك، هو أن انعدام القصاص القانوني يأتي في واقع ضربت فيه

الدولة المباني الاجتماعية التقليديّة التي كانت أكثر قدرة في الماضي على التوصل لحلول غير دمويّة للصراعات، وتشكيل آليات للعقاب المجتمعي لمرتكب الجريمة.

الجزء الثالث: تواطؤ مع الجريمة

نعرض في هذا الجزءِ من الفصل نتائجَ الدراسة حول أهمّ الأدوار التي تقوم بها الشرطةُ والأجهزة الأمنيّة، كما جاء على لسان من قابلناهم، وهو التواطؤ مع الجريمة والجريمة المُنظّمة. رصدنا ثلاثة أشكال أساسيّة لهذا التواطؤ: أولاً، منح حصانة من العقاب للمتعاونين من المجرمين، ما أدّى إلى خلق شريحةٍ من المنخرطين في عالم الإجرام ممن يعيثون فساداً بسبب أمنهم العقاب، وذلك مقابل مساعداتٍ أمنيّةٍ يُـقَـدّمونها لهذه الأجهزة. ثانياً، تعاون أفراد من الشرطة مع منظمات الجريمة، دون أن يتعرضوا للمحاسبة. ثالثاً، التواطؤ مع بيع المخدرات للفلسطينيّين مقابل منع بيعها لليهود.

الحصانة للمتعاونين مع الـ«شاباك» والشرطة

لا يُعتبر موضوعُ الحصانة التي يحظى بها المجرمون المتعاونون مع أجهزة الأمن الإسرائيليّة أمراً جديداً، فهو معروفٌ لدى عامّة الناس، ويعيشون شواهده في حياتِهم اليوميّة؛ ففلانٌ متعاونٌ مع أجهزة الأمن وبالتالي يقترف جرائمَ لا يُحاسَب عليها، وآخر يَحمِلُ مُسدّساً بشكلٍ علنيٍّ دون مساءلة، وآخر يطلق النّارَ في الهواء في الأعراس دون أي محاسبة. في السنوات الأخيرة، بدأ الناس يُعبّرون عن هذه الحقيقة بشكلٍ أوضح، ويهتفون بها في المظاهرات، كما حصل في مظاهرات أمّ الفحم التي ردّد المشاركون فيها صراحةً هتافات تتهم الشرطة بالتواطؤ مع الجريمة والمجرمين[275]، وبأنّها تغض الطرف عن كثيرٍ منهم بشكل مقصود[276].

275 مثلًا: وكالة القدس للأنباء. (12.10.2021). **مجد الكروم: وقفة احتجاجية أمام مركز الشرطة بعد الاعتداء على صحافيّ**. مستقاة من: alqudsnews.net

276 وكالة الأناضول. (04.10.2021). «**المواطنون العرب بإسرائيل يرفضون تدخل «الـ«شاباك»» والجيش في شؤونهم**». مستقاة من: https://bit.ly/3pphAza

بالتالي فإنَّ كثيرين في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل لم يستغربوا من تقرير القناة 12 الإسرائيليّة الذي يُشير إلى التعاون مع الـ«شاباك» باعتباره أحد مصادر الحصانة التي يتمتع بها الكثير من المجرمين. ففي تسريبٍ صادرٍ عن ضابط كبير في الشرطة الإسراائيليّة، قال خلال اجتماعٍ عُقد بتاريخ 30 حزيران 2021، في المقر المركزيّ للشرطة في القدس، إنَّ «المجرمين في الإجرام الصعب في الوسط العربي في أغلبيتهم من المتعاونين مع الـ«شاباك»، مما يجعل أيدي الشرطة مكبّلة، لأنه من غير الممكن المساس بهم، لأنهم يتمتعون بالحصانة»[277].

ومع أنّ جهازيّ الشرطة والـ«شاباك» نفيا هذا التسريب[278]، ومع أنّ الائتلاف الحكوميّ رفض اقتراحاً قدّمته القائمة المشتركة في أعقاب التقرير للتحقيق في دور الأجهزة الأمنيّة في الجريمة[279]، إلا أنّ هذه المعلومة تتقاطع بقدرٍ ما مع المعلومات الواردة في المقابلات التي أجريناها. إذ تُشير معطيات المقابلات ليس فقط إلى جهاز الـ«شاباك» الذي قام الضابط باتّهامه (ربّما كمحاولة من ضباط الشرطة لإلقاء التّهمة والمسؤولية على جهاز الـ«شاباك»)، بل أيضاً إلى علاقات المجرمين مع جهاز الشرطة كذلك. إذ تؤكد مجموعة من الشهادات التي جمعناها على الحصانة التي يتمتع بها المجرمون المتعاونون مع مختلف الأجهزة الأمنيّة.

وقبل عرض المعطيات المتعلّقة بهذا الأمر، ننوه إلى أنّنا لا نتهم كلّ من ينخرط في عالم الجريمة بالتعاون مع الأجهزة الأمنيّة. بل قد يكون هذا الاتهام مقولةً جاهزةً مُعلّبة تُحمّلُ عليها كُلُّ التحليلات الممكنة للظاهرة، ومن المهم الإشارة إلى أنّ الأمر أكثر تركيباً، إذ إنّ بعضاً من المنخرطين في عالم العنف والجريمة بشكلٍ عام، شارك في احتجاجات هبّة أيّار لعام 2021 [280]، وبعضُهم اعتقل، والبعض الآخر كان جزءاً من مجموعات الحماية من المستوطنين الّتي شُكّلت في بعض البلدات.

أظهرت المقابلاتُ وجود شريحتين من المتعاونين مع الأجهزة الأمنيّة يحصلون على «الحصانة»؛

277 نوسبام، موشيه. (30.06.2021). «**الشرطة: غالبية مسببي العنف في المجتمع العربي – متعاونون مع الـ«شاباك»**». ماكو. (بالعبرية). مستقاة من: N12 – המשטרה: רוב מחוללי הפשיעה בחברה הערבית – משתפי פעולה של (mako.co.il) ...

278 المصدر السابق

279 واينت. (15.07.2021). «**الليكود دعم اقتراح القائمة المشتركة – والموحدة عارضتها وأسقطتها**». (بالعبرية). مستقى من: https://www.ynet.co.il/news/article/hjmxi336d

280 بحسب معلومات حصلنا عليها من ناشطين سياسيين ومحامين مثّلوا المتظاهرين.

الأولى هي أشخاص وعائلات تعاونوا مع الاحتلال في الضفّة وغزّة وفرّوا إلى داخل مناطق الـ48، ويعيشون غالباً في المُدن المختلطة، والثانية تتألف من متعاونين من فلسطينيّي الداخل.

بخصوص الفئة الأولى، يشرح القيادي اليافوي رائد، أن منطق الأجهزة الأمنيّة بإعطاء الحصانة للمجرمين في يافا، ليس فقط لأنّ هؤلاء قاموا بالسابق بمساعدة أجهزة الأمن في الضفّة وغزّة، بل لأنّهم أيضاً ما زالوا يشكّلون حتى اليوم حلقةَ وصلٍ ومساهمةٍ في تجنيد العملاء والمعلومات من قطاع غزّة والضفّة:

«الأجهزة الإسرائيلية بتسمح للجريمة بيافا بشرط يكون في شراكة على مستوى المخابرات بمعنى في كثير عائلات من يافا أو شباب من يافا أو ولاد متعاونين، يا ناس اللي بالصدفة عندهم قرايب بغزة أو بالضفة أجهزة المخابرات بتعرض عليهم أنو يساعدوهم أو يتعاملوا معهم ومش بس يتعاملوا معهم على مستوى الداخل، إنما على مستوى غزة وضفة ومرات بمخيمات لاجئين، وبالمقابل بعطوهم يسووا اللي بدهم إياه عنا».

ولعلّ تمركز عائلات العملاء في المدن المختلطة والحماية التي يحظون بها، يساعد في تفسير الارتفاع في نسبة من يعتبرون الأجهزة الأمنيّة معنيّة باستمرار الجريمة في مجتمع فلسطينيي الداخل، ممن استطلعت آراؤهم في المدن المختلطة، إذ أن نسبتهم وصلت 80.2% في مقابل 72.8% ممن يوافقون على الجملة السابقة من سكان البلدات غير المختلطة[281].

وقد أشرنا في الفصل الرابع إلى أنّ التهميش المجتمعي الّذي يتعرّض له بعض أبناء العملاء الوافدين من الضفّة، ينمي عندهم نوعاً من النقمة على المجتمع من ناحية، وسعياً لتحقيق مكانةٍ واحترام فيه، وذلك غالباً بسبب ما قام به آباؤهم. إلّا أنّ الوجه الآخر هو أنّ الشرطة تعطي الحصانة لمن دخل عالم الإجرام من هؤلاء، إذ يشير رائد إلى أن هؤلاء في البداية **«كانوا الجنود البسيطة (لعائلات الإجرام) بس مع الوقت هاي الجنود قويت يعني زي المماليك»**، يضيف رائد: **«شكّلوا حالة الهم. من ناحية وحدة متواصلين مع المخابرات عشان من ناحية الأهل في تواصل، من ناحية ثانية محدش بحكي معهم يعني البوليس بحكيش معهم».**

281 شيخ محمد، أحمد؛ ورزق – مرجية، سوسن؛ وخطيب، محمد (2019). **مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل 2018.** جمعية الجليل وركاز. مستقاة من: ملخص مسح العنف المجتمعي (gal-soc.org The Galilee Society – 2018)

وأما بخصوص الفئة الثانية، أي بعض المتعاونين مع الأجهزة الأمنيّة من فلسطينيّي الداخل، فنجد أيضاً أن بعضاً منهم يتمتّعون بالحصانة من العقاب، والتي قد تصل اقتراف البلطجة والجرائم الصعبة بحقّ الآخرين دون محاسبة. في مقابلتنا مع فاطمة، شقيقة واحد من الشباب من ضحايا الجريمة، أشارت إلى الدّور المتواطئ للشرطة في التعامل مع جريمة قتل أخيها، الذي قُتِلَ قبالة بيتهم أثناء سهره مع أصحابه.

وبالرغم من أن القاتل نُقِل، هو والضحية، إلى المستشفى على ضوء إصابتهما في الشجار، وبالرغم من وجود الأدلة والإشارات على ذلك، إلّا أنّ الشرطة لم تقدم لائحة اتهام ضدّه. تقول فاطمة إنّ والدها والعائلة قاموا بمساعدة الشرطة بكلّ الطرق من حيث توفير الأدلة، لدرجة أنّهم وجدوا السلاح الذي أُطلقت منه النار(شخص ما قام بإخفائه بعد حالة القتل)، لكن ذلك لم يؤدِ إلى اعتقاله أو محاكمته. وتضيف بأنّ القاتل ابن منطقتها، وأنّه ينتمي لمجموعة إجراميّة تحصل على دعمٍ من الشرطة بسبب تعاملها معها، كما أنّ «كل البلد كانت تعرف من هو القاتل»، عدا الشرطة، لدرجة أنّ والده أصدر بياناً في أعقاب القتل يتبرأ منه.

تحكي لنا فاطمة أنّ قاتِل أخيها تم قتله بعد مدّة زمنيّة، بسبب خلافاته العديدة المتعلّقة بعالم الإجرام. وتقول إنَّ الشرطة استدعت والدها للتحقيق معه بعد مقتل قاتِل أخيها، ومع أنّ عائلتها لم تختر مسار الانتقام الشخصيّ بل حاولت مساعدة الشرطة في القبض على القاتل. تسرد لنا – بحرقة على أخيها وتهكّم على أداء الشرطة- أنّ والدها سأل المحقق عن سبب شكّه فيه، فأجاب المحقق: «**هاد قتل ابنك كيف بديش أتهمك؟**». تلخّص فاطمة الحالة الغريبة التي وُضعت فيها العائلة: «**أبوي قاله 'مدامك بتقولي انه قتل ابني لي ممسكتوش'، بس كان اعتراف واضح وصريح انه احنا عارفين إنه هو قتل ابنك**».

كما ظهر في مجموعة من المقابلات أنّ الشرطة في بلدات معيّنة تُدير نوعاً من «التوازن» بين منظمات الجريمة المختلفة، فتأخذ معلومات من أطراف الصراع في البلد لتستمر في السيطرة عليه. ومن اللافت، أنّ شخصياتٍ رفيعة في المجتمع الفلسطينيّ، ومن مختلف الأطياف السياسيّة، تتفق مع هذا الاستنتاج. إذ يقول عضو الكنيست السابق طلب أبو عرار (عن القائمة الموحدة والقائمة المشتركة) في جلسةٍ للجنة الداخليّة عام 2014 إنّ الشرطة لم تفشَل في محاربة الجريمة بل إنّها تدعمها

قصداً، ويستطرد: «آسف أنني أقول ذلك، حقيقة أن (الشرطة) لا تفك رموز جرائم القتل، ولا تُلقي القبض على القتلة، معناه إعطاء حكم ذاتيّ للجريمة»[282]، ويشير عضو الكنيست السابق د. عفو إغبارية (عن الجبهة الديمقراطية) في لجنة الداخليّة في الكنيست إلى أن الشرطة تجري «توازناً» بين منظمات الجريمة في أم الفحم:

«أنا أعتقد أنّ هؤلاء الناس لا تتم محاسبتهم أبداً، لماذا؟ لأنّ الشرطة تريد سياسة فرق تسُد، هي تريد أن تعطي هذه العائلة الشرطة معلوماتٍ عن العائلة الأخرى، وهكذا يوجد كما يقولون من هنا ومن هنا»[283].

تواطؤ أفراد من الشرطة

نشير هنا إلى ظاهرةٍ إضافيّةٍ تكررت شواهدها في عدّة مقابلات، وهي أنّ ضبّاطاً ورجال شرطة متورّطون بشكلٍ فرديّ بالتعاون مع الجريمة. يدلُّ التّعامل المُتساهل لقيادة وجهاز الشرطة مع ذلك التعاون، والذي تعلم به في كثير من الأحيان، على استخفافها بكلّ ما يتعلّق بالجريمة عند فلسطينيّي الداخل.

يحدّثنا بعضُ من قابلناهم عن هذه الحالات التي سمعوا عنها، ويشيرون إلى أنّ الدافع الأساسي لرجال الشرطة هو المكافآت المادّية التي يحصلون عليها. يسرد لنا فراس عن قصّة أحد رجال الشرطة في أم الفحم والذي تمت إقالته من منصبه، بعد أن كُشف أنه كان يُحذر من تُخطط الشرطة مداهمةَ بيوتهم ومحالّهم.

يبدو أنَّ الشرطة تحاول عدم الإعلان عمّن تقوم بالكشف عن تعاونهم مع الجريمة لما في ذلك من إحراج لها. إلّا أنّه وعلى مدار السنوات الأخيرة، اضطرت الشرطة للكشف عن مجموعة من القضايا، والتي خرجت للإعلام، والّتي تتماشى مع الروايات الّتي وصلتنا من خلال المقابلات. فمثلاً، اعتقلت الشرطة مؤخراً شرطيّة باسم «نيطاع كونيو» في منطقة تل-أبيب بشبهة التعاون مع منظمات الجريمة مقابل مكافآت ماديّة حصلت عليها، إذ قامت كونيو بتسريب معلومات من منظومة

282 زعبي، حنين. (2017). **الجريمة في المجتمع العربي: خروقات في تعامل الشرطة**. (بالعبرية).
283 المصدر السابق (ترجمة عن العبرية).

الحواسيب وتسليمها لمجموعة إجراميّة تعمل في مجال تجارة السلاح، كما ساهمت بالإفراج عن مجرمين موقوفين[284].

في حالةٍ أُخرى، كُشفت أيضاً خلال السنة الأخيرة، نجد أن ضابطة تحقيق مشتبهة بتسريب معلومات لمجموعة إجراميّة من مدينة اللد[285]. ومما يثير الاستغراب، وبحسب نشر موقعي «بوستا» و«واينت»، فإنّه في الحالتين، وبعدَ أن علِمَ كبار الضبّاط بالشرطة بما قامت به الضابطتان، استمرت الاثنتان بالعمل، إذ استمرت الأولى لعدة أشهر في المنصب نفسه[286]، أما الثانية فتم إنزال درجتها وإعطائها مهمات بسيطة ومنعها من الوصول إلى الأنظمة المعلوماتيّة للشرطة. يثير هذا التساهُل مع رجال ونساء الشرطة المتورطين مع عالم الإجرام التساؤل، ويشكّل دليلاً آخر على أنّ محاربة الجريمة ليست على سلّم أولويات الشرطة.

«روح بيع سموم بالطيبة، تيجيش تبيع بتل أبيب»

إحدى الظواهر المتعلقة بتواطؤ الشرطة الإسرائيليّة مع الجريمة متعلّق بتجارة المخدرات. إذ تُفيد الشهادات التي جمعناها من أشخاص انخرطوا في عالم تجارة المخدّرات إلى التّساهل الّذي وجدوه عندما يبيعون المخدرات للفلسطينيّين، في مقابل اليَد الحديديّة الصارمة عند قيامهم ببيعها للإسرائيليين. ومن اللافت أنّ هذه المعطيات تتلائم مع الرأي العام الفلسطينيّ في الداخل، إذ أجاب 77.3% من المُستطلعين في بحث جمعية الجليل أنّهم يعتقدون أن سبب انتشار المخدرات هو أنّ «الشرطة معنية» بذلك.

يحدّثنا غسان، عن أشخاص في عالم الجريمة التقاهم في مجاله كعاملٍ اجتماعيّ، وحكوا له حكاياتهم في عالم الجريمة. واحدة من أبرز القصص متعلّقة بضابط جيش كبير عمل بنفس الوقت

284 واينت. (05.08.2021). «**المحققون ذهلوا من التسجيلات السريّة: المجرمون يستعملون عميل من لواء تل أبيب**». (بالعبرية). مستقاة من: הבלשים נדהמו מהאזנות הסתר: העבריינים נעזרים ב"חפרפרת "ממחוז ת"א(ynet.co.il)

285 موقع بوستا. (20.04.2021). «**ضابطة تحقيقات ومعلومات مشتبهة بإعطاء معلومات لجهات إجرامية في اللد**». (بالعبرية). مستقاة من: https://posta.co.il/article/8796976/

286 واينت. (05.08.2021). «**كبار اللواء عرفوا ان الشرطيّة مشتبهة بمساعدة المجرمين – ولم يطردوها**. (بالعبرية). مستقاة من: https://www.ynet.co.il/news/article/rka1xwykk

كتاجر مخدرات. كان يشتري المخدّرات من المزارعين في لبنان، إذ كانت تصله المخدرات تهريباً عبر الحدود الشمالية. يقول هذا الضابط إنّه لفترة طويلة جداً لم يكترث به أحد، حتى «طمع» وخطَرَ له أنّه ليس بحاجة أن يدفع المال مقابل المخدّرات، فبدأ إعطاء المهربين خرائط ومعلومات أمنيّة، فتم القبض عليه.

تبرُز هذه السياسة في التساهل مع تجارة المخدّرات على مستوى مجموعات بيع المخدّرات المحليّة، إذ يتم التهاون مع هذه الظاهرة، وفي كثير من البلدات تتم تجارة المخدرات في «محطات» معروفة للناس وللشرطة. يشير داوود، وهو تاجر مخدرات سابق عمل في مدينة عكا، إلى أنّه قام بإدارة محطةٍ لبيع المخدرات في المدينة دون أن تتعرّض له الشرطة لمدّة ثلاث سنوات. يسهب داوود أنّ «المحطة» واضحة ومعروفة للشرطة. طوال هذه السنوات قام ببيع المخدّرات «الخفيفة» و«الثقيلة» من خلالها لعرب عكا، حتّى قام ببيع فتيات يهوديّات مخدرات، فسرعان ما قامت الشرطة بالقبض عليه. يؤكّد لنا أنّ فكرة السماح ببيع العرب ومنع البيع لليهود هي فكرة واضحة لجميع من يتاجر في المخدرات ويعمل في هذا العالم:

«- باللحظة الي بيجو عندك عالبيت اعرف انه انت خلص، عليك نقطة سودا. وينتا بصير عليك نقطة سودا؟ لما بتصير تبيع يهود سموم. يعني بيع عرب سموم. ضلك بيعهن لبكرا واذا بمرق البوليص من هون بقولكاش اشي. أما اذا بتبيع أول واحد يهودي بجننوك.»

«- وهاد اللي بلّش يصير معك؟»

«- اه طبعاً. انا كنت أبيع بنات يهوديات. فهمت؟ لحد ما وحدة نمسكت قالت داوود بجيبلنا».

ويتحدّث نائل وباسل، وكلاهما منخرطان في عالم تجارة المخدرات في عكا، عن التواطؤ الفاضح للشرطة مع تجارة المخدرات في المدينة. يعلم الجميع في البلد مواقع المحطات التي تُباع فيها المخدرات، ويرون تردد الشباب عليها واستعمالهم للمخدرات حتى في وضح النهار. يقول نائل: **«أخوي كلها شباب من كل محل بتيجي بتقعد بتدخن تلج، وبتشمشم، ولك صاحب المحطة مزبط الوضع حتى بجلبهن قناني ماي مسكرة، وبدلعن آخر دلع. والبوليص بعرف كل إشي. وفي علاقة كتير قوية بناتهن»**

أما سراج وهو تاجر مخدرات سابق من بلدة الطيبة، فقد كان يبيع المخدرات في منطقة يافا وتل أبيب لفترةٍ طويلةٍ، واعتُقِل عدّة مرّات، إلّا أنّ الشرطة لم تستطع إثبات التهم عليه لإدخاله السجن. يحدثنا سراج أنّ مشكلة الشرطة الأساسية معه كانت أنّه كان يبيع المخدّرات ليهود، لدرجة أنّ أحد المحققين قال له بشكلٍ واضحٍ وأكثر من مرّة: «**روح بيع حشيش في الطيبة.. تيجيش تبيع حشيش في تل أبيب**».

ويشير براء، وهو مُعلم في مجال التربية اللامنهجيّة ويشتغل في قسم المراقب في وزارة المعارف في القدس، إلى قصة جاره في يافا الذي تاجر بالمخدرات لسنواتٍ عديدة، من خلال بيعها للفلسطينيين. يقول براء، الذي طالما انزعج من تحوّل حارته إلى محطةٍ يلجأ إليها المدمنون لشراء المخدرات، إنّ الشرطة لم تحرك ساكناً مع هذا الجار إلا عندما باع مرّة واحدة ووحيدة المخدرات لجنديين إسرائيليين (يهود). يقول:

«**كان عندي جار. الحمد لله ألله هداه، وعنده اولاد ومن المشايخ صار. كان يتاجر بالمخدرات. وكان مغلبني يعني الصراحة. ييجوا هونا** *[الزبائن]* **يشتروا، والاشي كان يسبب أذى يعني. فكنت دايماً بصراع معه. بيوم هو ناداني قلي 'انا قررت اني ابطل ابيع أنا إلي كذا سنين ببيع عمر البوليص ما أذاني، بعرف إني ببيع، قبل فترة بعت مرة مرتين** חיילים *(جنود)* **يهود، اعطيتهم سموم. اجوا يشتروا، جابهم واحد عربي. بعدها أجو البوليص تفتيش بالبيت قالولي عبارة واضحة، بيع سموم قد ما بدك، بتبيع لولادنا يا ويلك'».**

خاتمة: العنف كأداة للتركيع السياسي

لطالما شكّل انعدام الأمان الشخصيّ (والذي توسّعنا حوله في الفصل الثالث) أداةً للأنظمة القمعية لمساومة الشعوب على حريّتها وحقوقها. إذ إنّ الشعور بالتهديد المباشر يسيطر على أولويّات النّاس وتصبح استعادةُ الأمن والاستقرار الغايةَ الأولى والأساسية، مما يفتح الباب أمام القبول بتنازلاتٍ سياسيّة مقابل استعادة تلك الحاجة. إذ إنّ «الفوضى» تُشكّل تهديداً للنّاس بحياتهم وحياة أولادهم وبالتالي تزيد القابلية للاستغناء عن الحقوق والمواقف السياسية.

تشير المعطيات التي عرضناها في هذا الفصل إلى أنّ النظام الإسرائيليّ غير معني بالحدّ الأدنى بالقضاء على الجريمة، وبالحدّ الأقصى، فهو معنيٌّ بتفشيها. بل أكثر من ذلك، ما يقوم به النظامُ هو المساهمة بشكلٍ مباشر في خلق حالة الفوضى وانعدام الأمان، واستغلال تلك الحالة في سبيل فرض المزيد من السيطرة على الفلسطينيّين في الداخل وتمرير مشاريع سياسيّة تنازليّة ومقايضة الأمن والاستقرار بالحقوق والمواقف الوطنيّة.

يتجسّد هذا السّلوك الاستعماري الاستبدادي للنظام الإسرائيليّ في مجموعة من المحاور تجمع بينها فكرة واحدة وهي أنّه إذا أراد فلسطينيو الداخل استعادة الأمن وألّا يُقتل أبناؤهم الواحد تلو الآخر، فعليهم تقديم تنازلاتٍ تتعلق بهويّتهم الوطنيّة وبمواقفهم السياسية[287].

واحد من هذه المحاور هو الخطط الحكومية الّتي تم اعدادها في السّنوات الأخيرة للحد من ظاهرة العنف والإجرام، تهدف بشكل واضح لتحقيق مكاسب سلطوية وانتزاع مواقف سياسية من المجتمع العربي، واستغلال ضائقة الأمن والأمان الحقيقية التي يعاني منها المجتمع، ومقايضتها بالحقوق السياسية والجماعية.

فبدلاً من أن تقوم الحكومة، بخطة لمحاربة الجريمة المنظمة مع أدوات واضحة متعلّقة بمحاربة الجريمة المنظمة (إذ أثبتت الشرطة كفاءتها في محاربة الجريمة المنظّمة في المدن اليهودية في العامين 2005-2006، عندما اتخذت الحكومة قرارًا بذلك)؛ وبدلاً من أن تطرح خطة لمعالجة العنف

287 Odeh, Shahrazad. (04.12.2020). **"How crime became a cover for Israel to tighten control of Palestinian citizens"** 972Magazine. From: https://www.972mag.com/crime-palestinian-citizens-israel/+

والجريمة غير المنظّمة بسياسات اجتماعية واقتصادية، فإنها تختار مشاريع «الأسرلة»، وزيادة أدوات الرقابة على المجتمع[288].

نجد هذا المنطق في خطة مدراء الوزارات التي تم إعدادها عام 2020 وعرضها على قيادة المجتمع العربي. تحمِل الخطّة، مما تحمله، مشاريع «أسرلة»، مثل «الخدمة المدنية»، والتي رفضها الفلسطينيون بسبب أبعادها السياسية الخطيرة، وبصفتها بداية الطريق للانخراط في جيش الاحتلال؛ واستمراراً بتجنيد الشباب العرب للأجهزة الأمنية وغيرها. جاء في صفحة 44 من التقرير: **«يوصي الطاقم باستمرار الجهد لتجنيد رجال الشرطة المسلمين لشرطة إسرائيل، (...) من أجل التأكد من أن هذه الخطوة تحقق الإمكانات الكاملة بما يتعلق بتقليص الاغتراب بين المواطنين العرب ودولة إسرائيل، وخلق نماذج إيجابية يقتدي بها الشباب»**[289].

يعترف التقرير أن الهدف منها ليس محاربة الجريمة المنظّمة بل زيادة الأسرلة وخلق نماذج «إيجابية» من خلال التجنيد للمؤسسات الأمنية[290]. وبالفعل فإنّ خطّة حكومية مشابهة أقرّت في العام 2016 تحت رقم 1402، قد فشلت في محاربة الجريمة لأنّ النيّة الأساسيّة من وراءها هي نيّة سياسيّة وليس محاربة الجريمة، فمنذ بداية تطبيق الخطّة زادَت معدّلات الجريمة في المجتمع العربي بشكل كبير، بل إنّ معدّلات الجريمة زادت أيضاً في غالبية البلدات الّتي تم افتتاح محطات شرطة فيها[291]. واحدة من دلالات هذا التوّجه هو أنّ الشرطة أوكلت مهمة تطبيق هذه الخطّة للضابط جمال حكروش، وقد صرّح المفتش العام للشرطة روني الشيخ في أيلول 2016 أنّ وظيفة الضابط حكروش هي **«تجنيد رجال الشرطة العرب، وليس محاربة الجريمة»**[292].

محور آخر لمشاهد التركيع السياسي هو قرار الشرطة باستعمال وحدات «المستعربين» (التي

288 المصدر السابق

289 مديرو وزرات الحكومة الإسرائيلية. (2020). **«توصيات لجنة الوزراء للتعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي»**. ص، 44. (بالعبرية / غير منشور).

290 بلعوم، وئام. (28.10.2020). **«السمّ بالعسل: مخاطر الحطة الحكومية لمحاربة الجريمة»**. عرب 48. مستقاة من: https://bit.ly/3lzCRVQ

291 عراف، سهى. (21.01.2020) **«افتتاح مراكز الشرطة في البلدات العربية: جرائم القتل لم تَقِل»**. عرب 48. مستقاة من: https://bit.ly/3IjQLF7

292 زعبي، حنين. (2017). **الجريمة في المجتمع العربي: خروقات في تعامل الشرطة**. (بالعبرية).

تستعملها لتنفيذ الاعتقالات في الضفّة الغربيّة ولقمع النشاط السياسيّ في الداخل)، إذ أعلنت الشرطة مطلع أيلول 2021 بدء عمل الوحدة «سيناي» في مجال محاربة الجريمة. وجاء في بيان الشرطة أنّه «تم تجنيد أفراد الوحدة الجديدة من ثلاثة مصادر رئيسية: المصدر الأول مقاتلون وقادة وضباط خدموا في وحدات حرس الحدود الموجودة في يهودا والسامرة والقدس والجنوب. المصدر الثاني هو من المقاتلين داخل الوحدة التكتيكية الذين وجدوا في النهاية عشرات المقاتلين المناسبين لتنفيذ المهمة الخاصة، والمصدر الثالث هو تجنيد من الوحدات الخاصة في الجيش إلى صفوف حرس الحدود»[293]. يضاف إلى ذلك، الاقتراحات التي تصدر من حين لآخر بالاستعانة بجهاز الـ«شاباك» وبقوّات من جيش الاحتلال لمحاربة الجريمة[294].

تشكّل هذه الخطط والسياسات واحداً من عوامل الضغط السياسيّة على المجتمع الفلسطينيّ. فمن ناحية، يحتاج المجتمع الفلسطيني إلى محاربة العنف والجريمة، فهي آفة تقض فعلاً مضاجع كل بيت، ومن ناحية ثانية فإنّ الحصول عليها مقرون بتنازلات سياسية.

ومع أنّ الحق بالحياة والأمان يُفترض أن يكون حقّاً أساسياً لمواطنين في دولة طبيعية، إلّا أنّنا نشهد أن النظام يحوّل ذلك إلى مقايضةٍ سياسيّة. برز ذلك في مفاوضات تشكيل الحكومة بعد الانتخابات البرلمانيّة في آذار 2021، إذ فاوض مرشحو رئاسة الحكومة «القائمةَ العربيّة الموحدة» على الانضمام لها مقابل خطّة لمحاربة العنف والجريمة، فبعد أن وعد يائير لابيد «القائمةَ الموحدة» بخطّة لمحاربة الجريمة في حال دخول الأخيرة للائتلاف الحكومي، ضغط نتنياهو على رئيس «القائمة الموحّدة» باعتباره الوحيد القادر على «تنفيذ هذا النوع من الوعود»[295]. في هذا السياق نشير إلى أنّ هذه السياسات الاستعماريّة والتي تقايض الأمن بالموقف السياسيّ، لها تأثير على النّخب القيادية للشعوب المستعمرة، فنجد أنّ محاولات التركيع أثمرت عن تراجعات جدّيّة في مواقف قسمٍ كبير من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنيّ، وهو مما نقترح دراسته في أوراقٍ بحثيّة قادمة.

293 موقع العرب. (31.08.2021) «الشرطة تعلن عن انطلاق وحدة مستعربين جديدة لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي». مستقاة من: https://bit.ly/32Mxufh

294 صحيفة غلوبس. (29.12.2020). «**112 قتيل منذ بداية العام: كيف يُمكن إيقاف الجريمة في المجتمع العربي**». (بالعبرية). مستقاة من: https://bit.ly/3Dpw5YC

295 قناة 12. (03.06.2021). «**محادثة الهاتف بين نتنياهو ومنصور عباس قبل ساعات من انتهاء مدة التفويض: «سأفعل أشياء لن يسمحوا لأنفسهم أن يفعلوها»**». (بالعبرية). مستقاة من: https://bit.ly/3In2xyz

{6}

ملخّص

ملخّص

تناولت هذه الدراسة تفاقم ظاهرة العنف والجريمة لدى الشباب الفلسطينيّ في الداخل في السنوات التي تلت الانتفاضة الثانية. وقد أظهرت الدراسة إلى أنّ تفاقم العنف والجريمة مرده إلى مجموعةٍ من العوامل السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي حلّت بالمجتمع الفلسطينيّ، وهي عوامل متراكمة منذ نكبة 1948. فقد تعرّض الفلسطينيّون إلى كمٍّ هائل وعميق من السياسات الاستعماريّة منذ عام النكبة، أدّت بالمجمل إلى إضعاف بُناهم السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، مما أضعَفَ حصانة المجتمع، وقدرة أفراده على الفعل والتحرّك الجماعيّ لمواجهة الآفات المجتمعيّة ومحاصرة أسبابها.

تلك السياسات التي لم تتوقف يوماً، تكثّفت وتصاعدت بعد الانتفاضة الثانية، وعلى ضوء المشاركة الفعّالة لجماهير الداخل فيها. فمن بعد الانتفاضة الثانية، تصاعدت أدوات القمع السياسيّ الإسرائيليّ من ناحية، وكذلك توّسعت سياسات الاحتواء الاقتصاديّ من ناحيةٍ أخرى. من الناحية الأولى، قمعت إسرائيل النشاطَ السياسيَّ لفلسطينيّي الداخل، وخاصّةً الذي لا يتحرك تحت سقفها، وجرّمته بإخراج بعض الأحزاب من القانون، ولاحقت قياداته وحاصرت نشاطاتهم، مما ساهم في إضعاف المؤسسات الحاملة للخطاب الوطنيّ والإسلامي، وبالتالي إضعاف الجماعة وخطابها الوطني.

ومن الناحية الثانية، ركّزت السياسات على الاستثمار الاقتصاديّ، الذي يُعلي من شأن التوجهات الفردانيّة ويُعزز أفكار «النجاح الفرديّ»، وبالتالي ساهمت في خلق ذواتٍ يهمها نفسها وتتحرك بصفتها الفردية لا بصفتها الجمعيّة، وتتصارع فيما بينها على مساحة ضيقة من الموارد. في المحصلة، أفضت تلك السياسات إلى توجيه قوى المجتمع وطاقاته نحو «الداخل»، بدلاً من توجيهها نحو «الخارج»، أي نحو تحصيل مكانةٍ أعلى داخل المجموعة نفسها، لا نحو النضال لتحصيل

أهداف وحماية حقوق الجماعة ككلّ.

بالتوازي مع ذلك، وبشكلٍ لا ينفصل عنه، تصاعدت سياساتُ تضييق الحيّز على فلسطينيّي الداخل، مما أدّى إلى زيادة الصراع عليه، كما أدّت سياسات مصادرة الأراضي وعدم توسيع مسطحات البناء في البلدات الفلسطينيّة إلى تزايد أسعار قسائم البناء، مما فاقم من أزمة الفقر.

من أجل فهم هذه التغييرات وأثرها على ظاهرة العنف والجريمة وخلقها لأنماطٍ جديدة من السلوك الفرديّ لدى الشباب، تركّز الدراسة على فحص عوامل انجذاب الشباب إلى عالم العنف والجريمة، والعوامل التي يُفترض أن تكون عوامل منع من انجذابهم لها.

تتركّز عوامل الجذب في الفصول الثلاثة الأولى. في الفصل الأوّل، عرضنا أثر السعي نحو المكانة باعتباره عامل جذب للشباب ناتج عن قمع المسارات الصحيّة الممكنة لتحصيل المكانة في إطار المجتمع. إذ تصاعدت مكانة المنخرط في الجريمة في السنوات الأخيرة، فمثلاً أصبح يقوم بدور اجتماعي في الإصلاح والسياسة المحليّة ويأخذ إحتراماً في المناسبات الاجتماعيّة، وأصبح يشكّل نموذجاً للاحتذاء عند كثير من الشباب. في هذا الإطار خصّصنا مساحة للحديث عن الذي أصبحت تلعبه تصوّرات الشباب عن المكانة -وعن المَسّ بها- في خلق وتعقيد الخلافات بينهم، ومن ثمّ تطورها إلى مستويات عنيفة وإجراميّة.

في الفصل الثاني، استعرضنا العائد المادي باعتبارهِ عاملَ جذبٍ للشباب لعالم الجريمة، والذي بات يلعب دوراً خاصّاً على إثر السياسات الاقتصاديّة الاستعماريّة. أظهرنا أثر سياسات الإفقار وما تُنتجه من بيئةٍ خصبةٍ لشريحة كبيرة من الشباب للانخراط في عالم الجريمة سعياً لتحسين أوضاعهم الاقتصاديّة من خلال الربح السريع. على الجانب الآخر، أظهرنا كيف توسّع مفهوم «الاحتياجات الأساسيّة» لدى المجتمع الفلسطيني في الداخل، نتيجة تشابك السياسات النيوليبرالية الإسرائيليّة مع واقع وجود المجتمع على هامش الاقتصاد الإسرائيلي، مما أدى إلى خلق أنماط وحاجات استهلاكية مبالغة، وما لذلك من وطأة خاصة على الشبّاب كونهم الشريحة الأضعف اقتصاديّاً. كما خصصنا مساحة لدراسة حالة قروض السوق السوداء، وهي واحدة من الأنشطة المالية البارزة، التي تشكّل تجسيداً لطبيعة العلاقة بين مثلث الجريمة والاقتصاد والمجتمع.

في الفصل الثالث، فصّلنا كيف يصبح العنف مولّداً للعنف. إذ استعرضنا انعدام الأمن والأمان باعتباره واقعاً فُرِضَ على المجتمع الفلسطينيّ في الداخل المشحون والمزدحم بأحداث العنف والجريمة، مما يشكّل عاملَ دفع للشباب لاتخاذ خطوات لاستعادة الأمان المفقود من خلال عالم العنف والجريمة. كما أشرنا إلى انعدام الأمان في الحيّز الخاص، فبعض الشباب يجدون أنفسهم منخرطين في عالم الجريمة لأنهم، ببساطة نشأوا في عائلةٍ متورطة فيه.

ثمّ شرحنا العوامل التي يفترض أن تكون مانعة للشباب من الانخراطِ في عالم الجريمة في الفصلين الرابع والخامس. في الفصل الرابع، سلّطنا الضوء على مؤسسات المجتمع الفلسطينيّ من خلال نقاش أدائها على المستوى التربويّ، أي ما يتعلق بالتربية على المفاهيم الأخلاقيّة وإنتاج المعاني والهويّة والإنتماء، وعلى المستوى التنظيميّ، أي ما يقدّمه المجتمع للشباب من احتياجات مثل حمايتهم وتطوير مهاراتهم والخ.

أولاً، أشرنا إلى مجموعة من التحدّيات -على المستوى الاقتصادي والمجتمعي، وعلى مستوى الأدوات- التي تواجهها مؤسسة العائلة، والتي تحِد من قدرتها على مواجهة انجذاب أبنائها إلى عالم العنف والجريمة. ثمّ انتقلنا للحديث عن الدور المركزي الذي يُمكن أن تلعبه المدارس في الحَدّ من انجذاب الشباب نحو هذا العالم.

ثانياً، أظهرت الدراسة أنّ لسياسات جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي، دوراً مركزيّاً في عدم ممارسة المدرسة لهذا الدور الهام، من خلال سياسات التجهيل التي يُمارسها الجهاز على الطلاب العرب. ففي حين تُشكّل المدرسة في المجتمع الإسرائيلي واحدةً من أدوات بناء الأمّة، من خلال زرع المفاهيم والرموز القوميّة والجماعيّة ومعاني البطولة لدى الطلاب، وبالتالي خلق الوعي الجمعيّ المرتبط مع الواقع، فإنّها في المقابل تُشكّل، لدى المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، أداةَ تجهيلٍ وتأسيسٍ للمفاهيم الفردانيّة والأنانية على حساب المفاهيم الجماعيّة والوطنيّة الفلسطينيّة. وكذلك من خلال سياسات التركيز على التفوّق العلمي وإنتاج الفوارق بين الطلاب العرب، والتركيز على مجموعة محدودة من الطلاب المتفوقين والإهمال للطلاب «الضعفاء» تحصيلياً.

ثالثاً، أظهرت الدّراسة الأثر البالغ لسياسات تضييق الحيّز، على طبيعة الحارة العربيّة، إذ أنّ الأخيرة

والتي كانت مساحة ترفيه للشباب أصبح كثيراً منها في السنوات الأخيرة عبارة عن بؤر ينتشر فيها العنف والإجرام، وأصبح خيار الخروج الفردي منها هو المساحة التي يختارها الكثيرون لأبنائهم من أجل تحقيق الحماية من هذا العالم.

رابعاً، تُظِهرُ الدّراسة أنَّ التراجع الكبير في أداء وحضور «الجماعات الوسيطة»، والتي تلعب دوراً هاماً في نهضة أي شعب خاصة عند المجتمعات المُستعمرة والتي لا تلعب دوراً في السّلطة الحاكمة إذ يعود النّاس دونها ليكونوا أفراداً على هامش المجتمع المهيمن أو الاستعماري. لهذه الجماعات دوراً هاماً من حيث أنّ الشباب يقضون فيها أوقاتهم بأمور إيجابية، ولأنّها تعتبر مؤسسات لإنتاج معاني الانتماء الوطني والقيم الدينية والأخلاقية. في المقابِل، أظهرت الدراسة وجود نقص في الأطر الرسميّة غير المنهجيّة إذا ما قورنت بالأطر لدى المجتمع اليهودي، كما أنّ بعضاً من هذه الأطر يلعب دوراً سلبياً بما يتعلّق بالدّور التربوي خاصة تلك الداعمة لمشاريع الأسرلة والخدمة المدنيّة.

في الفصل الخامس والأخير، سلّطنا الضوء على الدّور المركزي الذي تتحمله أجهزة الأمن الإسرائيليّة، وعلى رأسها جهاز الشرطة، في انتشار العنف والجريمة. يُفترض أن تلعب أجهزة الأمن في الحالات الطبيعية وسيلة لمنع وردع الشباب من الانخراط في عالم الجريمة. بيد أنّ معطيات الدراسة أشارت إلى أنّ الشرطة الإسرائيليّة تلعب دوراً متقاعساً مع العنف والجريمة، إذ أظهرت الدراسة أنّ ائتمان العقاب لدى من ينخرطون في عالم العنف والجريمة يجعلهم يتمادون في أفعالهم، بالإضافة فأنّ انعدام القصاص والعدالة يُشكّل عاملاً أساسيّاً في حالات الثأر والانتقام.

كما أظهرت الدراسة أنّ الشرطة تلعب أحياناً دوراً متواطئاً مع الجريمة، إذ تُعطى الحصانة لبعض المجرمين المتعاونين معها، بالإضافة لتواطئها مع تجارة المخدرات لدى الشباب الفلسطينيين وصرامتها عند بيعها لليهود. أخيراً، أشارت الدراسة إلى أنّ قضيّة العنف والجريمة أصبحت تُشكّل أداة للمنظومة الاستعمارية لمساومة فلسطينيي الداخل على أمنهم وأمانهم، من خلال استغلال حالة الفوضى لمزيد من السيطرة على الفلسطينيين في الداخل وتمرير مشاريع تنازلية ومقايضة الأمن والاستقرار بالحقوق والمواقف الوطنيّة.

حاولت هذه الدراسة من خلال بحث ميدانيّ كيفيّ تحديد أبرز العوامل التي نشأت ونمت في ظلّها

ظاهرة العنف والجريمة في الداخل. إلا أن بحثاً وتفكيراً عميقاً وجديّاً يلزمُ لتحديد استراتيجيات مواجهة هذه الظاهرة، ومحاربة أسبابها. نُدرك أن هذه المهمة شديدة الصعوبة، في واقع استعماريّ معقد نعيشه في الداخل، وهو واقع قويت فيه سياسات الضبط والقمع الإسرائيليّة وضعفت فيه محركات العمل السياسيّ والأهليّ. إلا أنّ تحديد الاستعمار كمسبّبٍ أساسي لظاهرة العنف والجريمة يعني أنّ مفاتيح الحَل لهذه الظاهرة تكمُن في أيدي المُجتمع من خلال مراكمة المجهود لكبح جماح العنف، وتضييق دائرته، والتعامل مع بعض مسبباته التي يمكن السيطرة عليها وحلّها مجتمعيّاً.

وفي ختام هذا البحث، تهمنا الإشارة إلى أنّ ما قدّمناه هو خطوة في الطريق؛ شرّحنا هنا الأسباب والسياق الذي تصاعد فيه العنف، وهي الخطوة التي تُستكمل بالتفكير الجماعيّ وتقديم المقترحات والتوصيات ودعم المبادرات الشعبيّة التي تحاول محاصرة هذا العنف. في هذا الصدد، بالتزامن مع المراحل الأخيرة من عملنا على الدراسة، بدأنا بعقد لقاءات مع مجموعات من ناشطين وتربويين ومهنيين وسياسيين في بلدات البحث، عرضنا فيها أهم نتائج الدراسة وناقشناها مع الحضور بهدف تطوير توصيات عينيّة للحد من الظاهرة.

قائمة المقابلات

مقابلات يافا

الاسم المستعار	العمر بالتقريب	الوظيفة
ندى	25	تعمل مع عائلات في ضائقة
ياسمين	30	تعمل مع شباب في ضائقة
براء	60	تربوي
معاذ	40	تربوي
طارق	40	مدير مركز شبابي
عثمان	35	مدير مدرسة
كريم	40	مدير مدرسة ثانوية
دالية	50	معلمة في مدرسة ثانوية
رائد	35	ناشط اجتماعي وسياسي
بلال	35	ناشط اجتماعي
عبد الله	50	شخصيّة دينيّة واجتماعية
كرم	70	مدقق حسابات
جمال	50	قائد سياسي

مقابلات الطيبة

الاسم المستعار	العمر بالتقريب	الوظيفة
سراج	30	تاجر مخدرات سابق
عميد	15	طالب في دوائر العنف
أيمن	50	صاحب مصلحة تجارية، وقريب من دوائر العنف والجريمة
نادرة	50	عاملة اجتماعية
أسامة	50	محامي
بدر	50	محامي
ثابت	65	محامي وناشط
آدم	40	محاسب
عبد الحكيم	35	محاسب
حارث	35	محاسب
أكرم	45	صحفي

مقابلات أم الفحم

الاسم المستعار	العمر بالتقريب	الوظيفة
سليم	30	شاب في دوائر العنف والجريمة
صلاح	20	شاب في دوائر العنف والجريمة
راسم	20	شاب في دوائر العنف والجريمة
ساهر	30	ممرض – سابقاً في دوائر الجريمة
ودود	40	مقرض وصاحب محل صرافة
فاطمة	25	أخت شاب قُتل
أسماء	45	عاملة اجتماعية
أسماء	30	عاملة اجتماعية

صبيح	35	عامل اجتماعي
سميح	35	عامل اجتماعي
صامد	40	عامل اجتماعي
بسام	40	مدير مدرسة
علا	60	موظفة بنك
عبد الفتاح	60	موظف بنك
فراس	35	تاجر سيارات
عبد الرحمن	30	مدقق حسابات وناشط سياسي
سمير محاميد	55	رئيس بلدية أم الفحم

مقابلات الناصرة

الاسم المستعار	العمر بالتقريب	الوظيفة
رامز	35	شاب في عالم الجريمة
معتصم	35	ناجٍ من عالم العنف والجريمة
طلال	50	مقترض
أفنان	35	محامية
عدنان	50	تاجر
لميس	40	تربوية
ايمان	35	تربوية
أسمهان	35	عاملة اجتماعية
سرحان	45	نائب مدير بنك
ظافر	35	صحفي
فاتن	35	ناشطة سياسة

مقابلات عكا

الاسم المستعار	العمر بالتقريب	الوظيفة
باسل	30	شاب في عالم الجريمة
نائل	30	شاب في عالم الجريمة
داوود	35	مجرم سابق
زياد	30	مقترض
دياب	45	محامٍ جنائي
زاهر	45	مدقق حسابات
تسنيم	45	عاملة اجتماعية
راغب	50	عامل اجتماعي
ابتسام	35	عاملة اجتماعية وتربوية
زيدان	40	يعمل مع شباب في ضائقة
رائد	40	مدير مراكز شبيبة
ضياء	45	مدير مدرسة ثانوية تكنلوجية
جنان	30	تربوية
ضحى	30	موظفة بنك
زكريا	55	قائد سياسي

مقابلات إضافية

الاسم المستعار	العمر	الوظيفة
غسان	50	مختص في الجريمة
فهمي	65	قائد سياسي
فاضل	40	أخ ثاكل
عبد الخالق	75	مربّي
لبيب	40	متعرّض للتهديد
خليل	20	شاب في عالم العنف والجريمة

قائمة المراجع

كتب

أبو عصبة، خالد. (2007). **التعليم العربي في إسرائيل – معضلات أقليّة قوميّة.** القدس: مركز فلورسهايمر. (بالعبرية).

أبو عصبة، خالد. (2012). **التربية للقيم في مجتمع مأزوم.** جت المثلث: معهد مسار.

الحاج، ماجد. (1996). **التعليم لدى العرب في إسرائيل: سيطرة وتغيير اجتماعي.** القدس: ماجنس.

بابيه، إيلان. (2007). **التطهير العرقي في فلسطين.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطيني. (مترجم).

بشارة، عزمي. (2002). **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى.** رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية للديمقراطية.

بشير، نبيه. (2006). **يوم الأرض ما بين القومي والمدني.** حيفا: مدى الكرمل.

خطيب، هاشم. (2007). «**العرب في إسرائيل – ثلاث سنوات لنشر توصيات لجنة أور**». تل أبيب: كونراد، جامعة تل أبيب.

دي بوتون، آلان. (2018). **قلق السعي نحو المكانة.** بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر. (مترجم).

روجان، يوجين. (2011). **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر.** القاهرة: كلمات عربية. (مترجم).

سعدي، أحمد. (2020). **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

شحادة، مطانس. (2007). **إعاقة التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية.** حيفا: مدى الكرمل.

شحادة، إمطانس؛ شلحت، أنطون. (2017). **إسرائيل: الملاحقة الأمنيّة كأداة سياسية.**

علي، نهاد. (2014). **إرهاب مدني، الجريمة والعنف في المجتمع العربي.** الطيبة: مركز امان.

كسير، نيتسا؛ تسور–شاي، أساف. (2016). **كشف حالة – التطوير الاقتصادي: المجتمع العربي، الدرزي والشركسي.** جفعات حفيفا. (بالعبرية).

ماتسا، دورون. (2016). **أنماط المقاومة لدى الأقلية العربية-الفلسطينية في إسرائيل – قراءة تاريخية ونظرة للمستقبل**. تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي. ص، 64. (بالعبرية).

ماركوز، هربرت. (1988). **الإنسان ذو البُعد الواحد**. بيروت: منشورات دار الآداب. (مترجم)

مقالات وتقارير

إغبارية، أيمن؛ ومحاجنة، إبراهيم. (2009). التعليم العربيّ في إسرائيل بين خطاب الانجازات وخطاب الاعتراف. **ألفان «ألبايم»: مجلّة متعدّدة التخصصات للفكر والأدب**، (34). ص، 129-11.

أفجير، عيدو وآخرون (2021). **عرب في البلدات المختلطة – نظرة عامّة**. مركز أبحاث الكنيست. (بالعبرية). مستقاة من: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/723dfb8c-b1b8-eb11-8111-00155d0aee38/2_723dfb8c-b1b8-eb11-8111-00155d0aee38_11_17923.pdf

اندبلد، ميري؛ دهان، مومي. (2019). لغز التصاعد في الفقر عند العائلات العربية. **بيطحون سوتسيالي** (107). ص 57-25. (بالعبريّة).

جبارين وآخرون. (2010). عمل العرب في إسرائيل – التحدي للاقتصاد الإسرائيلي. القدس: منتدى قيسارية والمركز الإسرائيلي للديمقراطية.

جل، جوني؛ ومدهلة، شبيط؛ وبلايخ، حايم. (2017). **ميزانية الرفاه الاجتماعي في السلطات المحلية**. مركز طاوب. (بالعبريّة). مستقى من: https://www.taubcenter.org.il/wp-content/uploads/2020/12/socialservicebudgetingheb.pdf

جمعية الشباب العرب – بلدنا. (2020). **تسع سنوات من الدم – تقرير إحصائيّ عن جرائم القتل لدى فلسطينيي الـ48**. مستقاة من: momken.org (9YOB report arabic.pdf

حاج يحيى، نسرين وآخرون (2021). **تربية وتعليم عالٍ في المجتمع العربي**. المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. مستقاة من: https://www.idi.org.il/media/15620/education-in-arab-society-disparities-and-signs-of-change.pdf

دائرة الإحصاء المركزية. (2013). **ترتيب السّلطات حسب المؤشر الاجتماعي الاقتصادي**. (بالعبريّة). مستقى من: https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/pw/pw77/pw77.pdf

زعبي، حنين. (2017). **الجريمة في المجتمع العربي: خروقات في تعامل الشرطة**. (بالعبرية).

شيخ محمد، أحمد؛ ورزق – مرجية، سوسن؛ وخطيب، محمد (2019). **مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل 2018**. جمعية الجليل وركاز. مستقاة من: ملخص مسح العنف المجتمعي 2018 – The Galilee Society (gal-soc.org)

علي، نهاد؛ ولفين حين، روت؛ ونجمي يوسف، علا. (2020). **مؤشِّرُ الأمنِ الشَّخصيّ والجماهيريّ 2019**. مبادرات ابراهيم. مستقاة من: https://abrahaminitiatives.org.il/wp-content/uploads/2020/06/2019-מדד-הביטחון-האישי-והקהילתי.pdf

عنبتاوي، خالد. (2021). **الشباب الفلسطينيّون في أراضي ال48 – تصّورات ومواقف واحتياجاتٌ**. جمعية بلدنا: حيفا. مستقى من: الشَّباب الفلسطينيّون (1).(momken.org) pdf)

فورجن، يوفال. (2010). الحوسبة في المدارس – وصف حالة. القدس: مركز ابحاث الكنيست.

ليرر، ميخال. (2021). **المحاسبون المرافقون للسلطات المحليّة**. مركز أبحاث الكنيست. مستقى من: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/727a8dda-55bf-ea11-8107-00155d0aee38/2_727a8dda-55bf-ea11-8107-00155d0aee38_11_17979.pdf

مبادرات ابراهيم. (2013). المجلد المعلوماتي – المجتمع العربي في إسرائيل. الجزء السابع: مكانة الأقلية العربية. (بالعبرية).

مديرو وزارات الحكومة الإسرائيلية. (2020). «**توصيات لجنة الوزراء للتعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي**». (بالعبرية / غير منشور)

مراقب الدولة. (2005). **المجلس المحلّي كفر قاسم – علاج المحتاجين**. (بالعبرية).

مراقب الدولة. (2021). **تعامل شرطة إسرائيل مع حمل السلاح غير القانوني وحالات إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي والبلدات المختلطة**. تقرير رقابة سنة، 71ج. ص، 15. (بالعبرية). مستقاة من: https://www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents/special/2018-Amlach/2018-amlach-100.pdf

مؤسسة التأمين الوطني. (2019). **أبعاد الفقر والفروقات الاجتماعية – تقرير سنوي، 2018**. (بالعبريّة). مستقى من: https://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2018.pdf

مركز أبحاث الكنيست (2020). **معطيات حول رؤساء وعمّال السلطات المحلية المهدّدين**. (بالعبرية). مستقاة من: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/36a9dff9-5cdc-ea11-8118-00155d0af32a/2_36a9dff9-5cdc-ea11-8118-00155d0af32a_11_16471.pdf

مركز مساواة. (2018). **تطوير المناطق الصناعية في البلدات العربية**. مستقى من: 0נייר עמדה אזורי תעשייה להדפסה 18 12 18 – 2018 (mossawa.org.pdf)

مليرد، إيتاما. (2012). **الخدمات البنكية في الوسط العربي – فروع البنك، العمولات والربح من الفائدة**. مركز أبحاث الكنيست.

ناس أبحاث واستشارة. (2020). **الانخراط المجتمعي والمشاركة المدنية للشباب العرب في إسرائيل**.

وزارة الصناعة والتجارة والعمل. (2010). لجنة دراسة سياسة التشغيل – تقرير نهائي. القدس.

يخيموفيتش-كوهين، نوريت. (2020). **معلومات أوّلية حول أعداد الشباب العرب غير المندمجين في سلك العمل أو التعليم**. مركز أبحاث الكنيست. مستقاة من: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/c6560ab9-d5da-ea11-8118-00155d0af32a/2_c6560ab9-d5da-ea11-8118-00155d0af32a_11_16255.pdf

يخيموفيتش-كوهين، نوريت. (2021). **جنايات السلاح - معطيات وطرق تعامل السّلطات**. مركز أبحاث الكنيست. (بالعبرية). مستقاة من: עבירות נשק בישראל - נתונים והתמודדות הרשויות (knesset.gov.il)

يشيف، عيران؛ كسير، نيتسانا. (2009). أنماط اشتراك عرب إسرائيل في سوق العمل. القدس: بنك إسرائيل.

يشيف، عيران؛ كسير، نيتسانا. (2012). نساء عربيات في سوق العمل في إسرائيل: خصائص وسياسات. القدس: بنك إسرائيل.

مراجع باللغة الانجليزية

Books

Avruch, K., & Mitchell, C. (Eds.). (2013). **Conflict Resolution and Human Needs: Linking Theory and Practice**. Routledge.

Khalidi, R. (2020). **The hundred years' war on Palestine: A history of settler colonialism and resistance, 1917-2017**. Metropolitan Books.

Pappé, I. (2011). **The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel**. United Kingdom: Yale University Press.

Reiner, R. (2007). **Law and Order: An Honest Citizen's Guide to Crime and Control**. Cambridge: Polity.

Articles

Abu-Saad, Ismael. (2006). State-Controlled Education and Identity Formation Among the Palestinian Arab Minority in Israel. **American Behavioral Scientist**, 49(8), P.1097.

Agbaria, Ayman. (2017). "The new face of control: Arab education under neoliberal policy". In Nadim, Rouhana and Sahar, Huneidi. (Eds.). Israel and its

Palestinian citizens: Ethnic privileges in the Jewish state (pp. 299-335). Cambridge: Cambridge University Press.

Corrigan, P. (2002). Doing nothing. **Resistance through rituals** (pp. 103-105). Routledge.

Ehrlich, I. (1975). The Deterrent Effect of Capital Punishment. **American Economic Review**, 65(3):397–447.

Galtung, J. (1969). Violence, peace, and peace research. **Journal of peace research**, 6(3), 167-191.

Galtung, J. (1990). Cultural Violence. **Journal of Peace Research**, 27(3), 291–305.

Hansen, K. and Machin, S. (2002). Spatial Crime Patterns and the Introduction of the UK Minimum Wage. **Oxford Bulletin of Economics and Statistics**, 64: 677-697.

Machin, S., and Meghir, C. (2004). Crime and Economic Incentives. Journal of Human Resources, 39.

OECD (2010). OECD Reviews of Labour Market and Social Policies – Israel. Paris: OECD Publishing.

Rosenhek, Z. & Shalev, M. (2000). The contradictions of Palestinian citizenship in Israel. In N. Butenschon, U. Davis, & M. Hassassian (Eds.), Citizenship and the State in the Middle East: Approaches and Applications. Syracuse: Syracuse University Press